التعديلات الصوتية المشروطة

للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة

(محاولة لضبط قواعد الإعلال في العربية الفصحى وفق مناهج اللسانيات المعاصرة)

*تأليف: **محمد أمنزوي***

***كلية الآداب** جامعة القاضي عياض – مراكش*

mamenzouy@gmail.com

الكتاب : التعديلات الصوتية المشروطة للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة
(محاولة جديدة في التقعيد)

المؤلف : محمد أمنزوي

الطباعة : كتاب إلكتروني من ترقين المؤلف – مراكش

السنة : 2012م الترقين الإلكتروني الأول

الرقم الدولي (ردمك):

رقم الإيداع القانوني:

تصميم الغلاف :

مقدمة

كان اختياري لموضوع هذه الدراسة استجابة لرغبة ملحة لازمتني منذ وقت مبكر من بداية وعيي بأهمية اللغة في حياة الإنسان بصفة عامة وفي حياة العلماء بصفة خاصة، رغبة ظلت تتجاذبها بؤر مختلفة من قضية اللغة حتى استقر بها المطاف أمام بؤرة "**الصوت**" خاصة من هذه الظاهرة، لأسباب ذكرت بعضها في التقرير الأولي الذي قدمته من أجل تسجيل الدراسة.

وكانت الدراسة تهدف أصلا إلى وصف التعديلات الصوتية التلقائية في الصيغ الصرفية المقيسة عامة، ومحاولة اكتشاف القواعد التي تحكمها، غير أنه بعد جمع المعطيات الأساسية عن طريق الاستقراء والإحصاء تبين لي أن التعديلات الصوتية كثيرة ومتنوعة إلى درجة تتجاوز حدود دراسة كهذه، فقررت أن أحصر مجالها في تلك التعديلات التي ترتبط بأشباه الصوائت ضمن الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور المعتلة خاصة.

ومن أجل هذا الحصر فقد أجريت تعديلات في عنوان الدراسة كما غيرت التصميم الأولي لها تغييرا جوهريا أسفر عن وضع تصميم جديد يتضمن هذه المقدمة القصيرة وثلاثة أبواب أولها وثانيها لتحديد المفاهيم وثالثها لقواعد التعديل.

(وقد طبعت الباب الأول مستقلا بعنوان "**نظام الصوائت وأشباهها في العربية الفصحى**").

ولا تستهدف الدراسة الإتيان بما لم يأت به الأولون ممن سبقوا إلى وصف العربية وصفا دقيقا خلصوا منه إلى اكتشاف ما اعتقدوا أنه قواعدها التركيبية والصرفية والصوتية، ولكن صاحب الدراسة –وهو باحث مبتدئ– يهدف إلى الاحتكاك المباشر بالتراث اللغوي العربي القديم وبقراءاته الحديثة المتنوعة من أجل تعميق معرفته بجانب خاص من هذا التراث، ومن أجل اتخاذ موقف سليم منه، وسط دعوات الاحتضان المطلق أو الإقبار المطلق أو التطوير المتأني لهذا التراث، أو غيرها من الدعوات.

وفي سبيل هذا الهدف تنوعت مصادر الدراسة ومراجعها بين كتب التراث المعروفة المتداولة في مجال الصرف والأصوات على الخصوص ودراسات المحدثين والمعاصرين في نفس المجال. وسيأتي توثيقها جميعا ضمن الفهارس المكملة للدراسة...

ومن الدراسات الحديثة والمعاصرة ما قد يوحي عنوانه بأن موضوع هذه الدراسة سبق تناوله تناولا مباشرا، مما يجعل تبرير الاستمرار فيها أمرا ضروريا بعد الاطلاع على تلك الدراسات، ومن أجل هذا التبرير نضيف إلى ما ذكرناه عن هدف الدراسة ما يأتي:

– في محاولة "اكتشاف" الانضباط وسط الفوضى الظاهرية في قواعد الإعلال كما وضعها القدماء انتهيت إلى الاقتناع بوجوب إعادة وضع هذه القواعد على أسس جديدة.

– بعد الاستقراء والإحصاءات المتعددة التي أجريتها حول الصيغ العربية المقيسة وحول النظام المقطعي الذي تخضع له هذه الصيغ قررت أن أسعى إلى استقصاء ما يحدث من تعديلات صوتية تلقائية ضمن هذه الصيغ عندما تقاس من جذور ثلاثية معتلة، بالشكل الذي سأبينه في موضعه.

ولعل أقرب الدراسات الحديثة، التي اطلعت عليها، إلى الموضوع المحدد لهذه الدراسة دراسات كل من: "ج. كانتينو"، و"هـ. فليش"، وط. البكوش، ود. عبده، وع.ص. شاهين، وعبد الله بوخلخال، وف. ح. الشايب، و"ج. بهاس"، و"ج.پ. گيوم"، وإ. السغروشني.

أما دراسات "ج. كانتينو"، و"ه. فليش" فقد كانت تهدف على العموم إلى دراسة أصوات العربية، مع التركيز على الجانبين الفونولوجي الخالص، أو الفونولوجي/الصرفي عند "ه. فليش" خاصة، ومع التتبع الدقيق لوجهات نظر القدماء تأييدا أو انتقادا، دون محاولة مقصودة لاستقصاء قواعد التعديلات الصوتية في الصيغ المدروسة. ومن اقتراحات "ه. فليش" على الخصوص استوحينا صياغة بعض قواعدنا في الباب الثاني.

وأما دراسات الدكتور د. عبده فهي عبارة عن أبحاث متفرقة ركزت كل منها على قضية أو ظاهرة صوتية في العربية دون سعي إلى حصر كل الظواهر الصوتية في نطاق معين.

وأما الدكتور ط. البكوش فقد صرح في مقدمة كتابه "التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث" أنه كان عازما على استيعاب كامل الصرف العربي ولكنه آثر أن ينشر في هذا الكتاب القسم الأول الذي تناول فيه الفعل المجرد بأنواعه المختلفة (ص 29 من ط 1987).

وأما الدكتور ع.ص. شاهين فيبدو أن هدفه الأساس في كتابه "المنهج الصوتي للبنية العربية" هو أن يرسم منهجا عاما لدراسة الكلمة العربية صوتيا أكثر مما كان يستهدف صوغ قواعد محددة للظواهر الصوتية ضمن الكلمة.

وأما دراسات كل من الدكتور ع.ل. بوخلخال و"ج. بهاس/ج.پ. گيوم" فقد اقتصرت على عرض النظريات الصوتية لدى قدماء اللغويين العرب عرضا مفصلا مع مقارنتها أحيانا بالنظريات الصوتية الحديثة.

ولم أتمكن من الاطلاع على رسالة الدكتوراه التي نوقشت للدكتور ف.ج. الشايب سنة 1983 بعنوان: "أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية"(*)، ولكن دراساته المنشورة بعد هذا التاريخ لا تخرج عن نطاق ما ذكرته حول دراسات الدكتور د. عبده. وربما تتاح لي الفرصة للعودة إليها بعد أن طبعت..

(*) اطلعت عليها لاحقا بعد أن نوقشت هذه الدراسة سنة 1996م ، وقد طبعت دراسة الشايب سنة 2004م

وأخيرا فإن عنوان كتاب الأستاذ إ.السغروشني "مدخل للصواتة التوليدية" يدل على أنه مدخل نظري، ويؤكد ذلك فصله الرابع المعنون: "تطبيقات على العربية" والذي لا يتجاوز 20 صفحة من 126، 10 منها عبارة عن تاريخ موجز لآراء القدماء وبعض المحدثين حول "الإبدال".

وبعد تسجيل هذه الدراسة علمت أنه سجلت رسائل أخرى لها علاقة بموضوعها، مثل رسالة غسان دباس للماجستير بجامعة دمشق سنة 1985 بعنوان "حروف العلة في ضوء علم اللغة الحديث"، ورسالة ماجستير أخرى سجلها حمدان بن صالح الغامدي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة 1405 هـ بعنوان "الحذف في بنية الكلمة العربية".

وحول المنهج المتبع في هذه الدراسة أذكر أنني قد اقتنعت -بعد تفكير عميق وبعد ما تجمع لدي من المعطيات- أن لا ألزم نفسي بمحاولة تطبيق أي نظرية من النظريات اللسانية الحديثة بحذافيرها، وأن أستفيد من بعض اكتشافات اللسانيات الحديثة وأساليبها التي لا ينكر جدواها باحث منصف، وقد بنيت هذا الاقتناع على اعتبارين:

أولهما أن العربية التي أحاول تقعيد جانب من ظواهرها الصوتية هي عربية "قديمة" عند أقرب هذه النظريات إلى الاعتراف بها. وقد قررت من أجل هذا أن أبقي الصلة بيني وبين قدماء واصفي هذه اللغة عند إعادة صياغة قواعدها، لأن هؤلاء أقرب منا زمانا ومكانا وفهما للمتن الذي نستخلص منه القواعد، مع الاستفادة مما توصلت إليه اللسانيات الحديثة من حقائق كانت مجهولة حول أصوات اللغة خاصة، وحول وظائفها في حياة الإنسان عامة.

وثاني الاعتبارين هو أن هذه النظريات ما زالت في تطور مستمر ومتلاحق المراحل، بحيث قد تعتبر محاولة تطبيق أي منها في إحدى هذه المراحل مضيعة للوقت أو مغامرة غير مأمونة "الموضوعية" في أحسن الأحوال.

وهذا الاقتناع هو الذي أسفر عن وضع خطة ومنهج لهذه الدراسة نلخصهما في الآتي:

1- الفصل بين الجانبين النظري والتطبيقي بتخصيص البابين الأولين لتعريف المفاهيم، والباب الثالث لعرض القواعد(*).

2- الحرص على المزاوجة بين المصطلحين التراثي والحديث بشكل مدروس يتمثل في استعمال المصطلح الحديث عند عرض الظواهر بوجهة النظر الحديثة، وترك القدماء يتحدثون بمصطلحاتهم، أو نتحدث نيابة عنهم بمصطلحاتهم أيضا. وقد نستعمل المصطلح القديم الشائع بصفة عامة عند أمن اللبس.

3- انتهاج أسلوب الاستقراء والإحصاء بعد إدراك أهميتهما في مجال الدراسات اللغوية بصفة عامة، وفي مجال دراسة الظواهر اللغوية الصوتية بصفة خاصة. وقد كان تمسكنا بهذا الأسلوب من العوامل التي أطالت مدة هذه الدراسة المتواضعة، لأن صاحبها لم يتمكن -في فترة إجراء الدراسة- من استغلال الحاسوب في هذا المجال، فبذل جهدا فرديا كلفه وقتا طويلا، ليفرغ نتائجه في صفحات قليلة.

(*) وقد طبعت الباب الأول مستقلا بعنوان "نظام الصوائت وأشباهها في العربية الفصحى"، وأصبح البابان الثاني والثالث الأصليان هما الأول والثاني في الكتاب الحالي.

4- الحرص في الباب الثاني على صياغة القواعد بأقل ما يمكن من التعقيد وأكثر ما يمكن من الشمول، وعلى أن تكون هذه القواعد منسجمة مع طبيعة عمل الجهاز النطقي لدى المتكلم، بحيث لا نسلم مثلا بأن فونيما ما قد تحول إلى فونيم آخر إلا إذا وجدنا تقاربا مخرجيا أو كيفيا بين الفونيمين.

وما كانت هذه الدراسة لتصل إلى غايتها لولا عون الله واحتضان أستاذي الجليل الدكتور عبد الوهاب التازي سعود لها، بقبوله الإشراف عليها، وتوجيهاته السديدة لصاحبها، بعطف أبوي كان من حوافز الاستمرار فيها وتحدي ظروف خاصة رافقتها منذ بدايتها، فإليه خالص شكري وعرفاني.

ولا يفوتني أن أشكر زملائي الأساتذة الذين ساعدوني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع وأخص منهم بالذكر: الدكتور حسن جلاب، والدكتور الحسن بوتابيا، والأساتذة: الحسن بنعاشر، ومحمد الحساوي، وإبراهيم أزوغ، وأساتذة شعبة اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاضي عياض في مراكش، والإخوة الأساتذة بعمادة جامعة القرويين بفاس. فأي صواب في هذه الدراسة هو بتوفيق من الله أولا وبتوجيهات أستاذي الكريم ثانيا، ومساعدة هؤلاء الزملاء أخيرا، وأي قصور أو خطأ فيها مني وحدي، وجل من لا يخطئ، ومنه نرجو التوفيق والسداد، إنه السميع المجيب.

1- الباب الأول:

الصيغ والتعديلات

1.1– الفصل الأول

الصيغة: مفهومها وحدودها ومكوناتها

1.1.1– الصيغة: مفهوم ومصطلحات

2.1.1– الصيغة: حدود وهوامش

3.1.1– المقطع والكلمة والصيغة

1.1.1 - الصيغة: مفهوم ومصطلحات

يعتبر مفهوم "الصيغة" من أقدم المفاهيم الصرفية المتداولة في كتب النحو العربي، إلا أن المصطلحات التي تعبر عن هذا المفهوم عرفت بعض التطور قبل أن يشيع، بدءا من القرن السابع الهجري، مصطلح "الصيغة"، بعد ترديد ابن مالك لبعض مشتقاته خلال الألفية على ما يبدو، من مثل قوله:

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

إن مفهوم الصيغة عندنا هو هذا الذي عرفه "المعجم الوسيط" بقوله في (ص و غ): "صيغة الكلمة: هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها"[1]. وهذا المفهوم متداول في كتب النحو والصرف بدءا من كتاب سيبويه الذي نجد في سطوره الأولى قوله: "وأما الفعل **فأمثلة** أخذت من لفظ أحداث الأسماء، **وبنيت** لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما **بناء** ما مضى ف "ذَهَبَ" ...فهذه **الأمثلة** ... ولها **أبنية** كثيرة..."[2]

ففي هذه السطور، وفي ثنايا الكتاب، عبر سيبويه عن مفهوم الصيغة بمصطلحات ستتردد كثيرا في كتب النحاة بعده حتى عصر ابن مالك[3]. وهي في الغالب من الجذرين (م ث ل، ب ن ي): **مِثال - أمثِلة- مثَّلت، بِناء - أبْنِية - بَنيْتَ- بُنِيَ**... أما لفظ "**زِنَة**" عند سيبويه فيبدو أنه لا يقصد به مفهوم الصيغة تماما، وإن زاوجه مع لفظ "**مِثال**"، وإنما استعمله بمعنى النمط أو الشكل مطلقا[4]، إذ نراه يجعل صيغا مثل (**انْفَعلت وافْعلَلت وافْتَعَلت**) على زنة واحدة ومثال واحد[5]، وهي ثلاثة أوزان حسب مفهوم الميزان عند المتأخرين.

ومن تتبع تاريخ مفهوم الصيغة عند النحاة العرب نستنتج أنه ارتبط بمجموعة من المصطلحات تنتمي عموما إلى الجذور المعجمية الخمسة (ب ن ي، ص و غ، م ث ل، هـ ي ء، وزن)، إلا أن تاريخ استعمالها يختلف بين مصطلح وآخر، فبينما يعود بعضها (**مِثال، أمْثِلة، بِناء - أبْنِية**...) إلى كتاب سيبويه كما رأينا أعلاه، نجد أن بعضها الآخر (**وَزْن - مِيزان، هَيْئة - صيغَة**) لم يشع استعماله إلا في كتب بعض المتأخرين، ولهذا نبه الميداني في مقدمة كتابه "نزهة الطرف..." إلى أنهم يقولون للبناء: مِثال ووَزْن وزِنَة وصِيغَة ووِزان "[6].

أما مفهوم "الصيغة الصرفية" نفسه فقد نقلنا تعريفه قبل قليل من "المعجم الوسيط"، وهو مفهوم يعتبر بحق "ميزة للغة العربية من كبريات ميزاتها التي تفاخر بها"[7]، وسنحاول فيما يلي الوقوف على المصطلحات الصرفية المرتبطة بهذا المفهوم مقدمين الأسبق منها على الأحدث.

---

[1] سنعيد صياغة هذا التعريف لاحقا في 2.1.1-

[2] سيبويه 75،1: 12؛ وينظر أيضا: 4: 5، 242، 250 وغيرها.

وسأكتفي عند تعيين المصادر والمراجع بذكر اسم شهرة المؤلف متبوعا بتاريخ النشر مختزلا برقمي الوحدات والعشرات لكل تاريخ بعد 1900م، متبوعا بالجزء —بعد الفاصلة— إن كان مجزأ، ثم برقم الصفحة بعد نقطتي التفسير. والخط القصير بعد رقم الصفحة يعني: وما بعدها ؛ وإذا تعددت المراجع في هامش واحد رتبتها تاريخيا مفصولة بالقواطع (؛)، بادئا بالعربية منها آتيا بعد ذلك بالأجنبية. وأستعمل الرمزين (م.ن و Ibid) اختصارا لعبارة "المرجع نفسه". وإذا لم يصرح بتاريخ النشر على الغلاف وضعته بين معقوفتين [] في أول مرة وبدونهما بعد ذلك. أما المعلومات التوثيقية الكاملة عن المصادر والمراجع فهي في القائمة المخصصة لها ضمن مكملات الكتاب.

[3] ينظر: الأخفش 85، 2: 486؛ الفراء 80، 1: 428؛ المازني 54، 1: 13، 27، 28، 81، 95 — 96؛ المبرد 63، 3: 383؛ ابن السراج 87، 3: 345؛ ابن جني 54، 1: 12—46؛ وينقل السيوطي في المزهر (2: 76—77) قول الفراء: ...لأن جُمادى جاءت بالياء على **بِنْيَة فُعالى**...

[4] أي ما نسميه في دراستنا هذه بـ "التأليفة المقطعية" كما سنعرف بها لاحقا في (1.1.3.4- ص: 22)

[5] سيبويه 75، 4: 144 —وينظر أيضا: 4: 67؛ ابن السراج 65: 132— 138، 169؛ المؤدب 87: 351. ولعل المبرد هو أول من استعمل "الوزن" بمعنى الصيغة (المبرد 63، 1: 126). ثم شاع هذان المصطلحان جنبا إلى جنب عند المتأخرين؛ ينظر: ابن الأنباري [61]: 788، 795؛ ...؛ ابن عصفور 79: 308؛ الأستراباذي 75، 1: 12.

[6] الميداني 81: 4؛ وينظر أيضا: الاستراباذي 75، 1: 2.

[7] حسان 74: 176.

1.1.1.1–(*) بِنَاء– أَبْنِيَة / مِثَال – أَمْثِلَة ...

ففي الكتاب نجد سيبويه يزاوج في الاستعمال بين فئتين من المصطلحات أحداهما تنتمي إلى الجذر (م ث ل) وتنتمي الأخرى إلى الجذر (ب ن ي)، وبهذا يكون سيبويه وأساتذته قد عبروا عن مفهوم الصيغة الصرفية بمصطلحات استمرت فئة منها في الاستعمال إلى اليوم، وهي **بِنَاء- أَبْنِيَة** -... بينما أهملت الفئة الثانية في فترة متأخرة[8] من تاريخ النحو العربي، وهي **مِثَال – أَمْثِلَة**... التي غلبت دلالتها الاصطلاحية العامة على دلالتها الاصطلاحية الصرفية الخاصة، حيث بقيت تستعمل بمعنى رديف لمعنى (شاهِد – شواهد...).

ومن تتبع استعمال سيبويه لهاتين الفئتين من المصطلحات نستخلص أنه يعبر بها، في مجال الصرف، عن المفهوم نفسه: أي مفهوم الصيغة الصرفية[9]، كما فعل معظم النحاة بعده قبل أن تغلب مصطلحات (و ز ن) على مصطلحات (م ث ل) في وقت لاحق[10]، أما مصطلحات (ب ن ي) فلا تزال مستعملة إلى اليوم، إلا أن مفهوم "**البِنْيَة**" قد أصبح له شأن كبير في الدراسات اللغوية المعاصرة، حتى امتد نفوذه إلى مجالات أخرى خارج اللسانيات، مما يستلزم تقييد هذا المصطلح في مجال الصرف بعبارات مخصصة مثل "**البنية الصرفية**" للكلمة.

2.1.1.1– وَزْن – مِيزَان...

وقد يكون أبو العباس المبرد أول من استعمل الفئة الثالثة من المصطلحات المعبرة عن مفهوم الصيغة الصرفية، (وزن: **وَزْن – مِيزَان...**) جنبا إلى جنب مع الفئتين السابقتين، وذلك في مثل قوله: "هَذَا بَاب الأَمْثِلَة الَّتِي يمثل بهَا أوزان الأَسْمَاء وَالأَفْعَال"، وقوله: [أَفْعَل] "لَيْسَ وَصفا فِي الْكَلَام مُسْتَعْملا وَإِنَّمَا هُوَ مِثَال يمثّل بِهِ "[11]. واستمر المعاصرون على اعتبار الميزان الصرفي مرادفا للصيغة الصرفية، فقد عرف مؤلفو "قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية" الصيغ الصرفية (formes grammaticales) بقولهم: "هي أوزان الكلمات، أو هيئاتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها"[12]، بل إن أحد هؤلاء المؤلفين قد سوى بينهما بصراحة أكثر في كتاب آخر له فقال: "صيغة الكلمة: ميزانها الصرفي"، ثم عرف الميزان الصرفي بأنه "مقياس وضع لمعرفة وزن الكلمة الصرفي"[13]. وقد يتبادر إلى الذهن أن هؤلاء المؤلفين وأمثالهم قد يستعملون مصطلحي "الوزن" و"الميزان" لمفهومين مختلفين، ولكننا استبعدنا هذا الاحتمال عند نظرنا في مدخل "الميزان الصرفي" من معجمهم

(*) نقصد بالأرقام السابقة للعناوين ما يلي: الرقم الأول للباب والثاني للفصل والثالث وما بعده لمباحث الفصل ومطالبه ، وسنستعملها بهذا المعنى في بعض إحالاتنا القادمة.

8 - بقيت تستعمل بهذا المعنى إلى نهاية القرن السابع الهجري على الأقل، حيث عقد ابن عصفور في "الممتع..." بابا خاصا لـ "التمثيل" أي استعمال الميزان الصرفي....

9 - ينظر الهامش (2)

10 - ينظر الهامشان (3) و (5) أعلاه

11 - المبرد 63، 3: 383؛ وينظر أيضا: 1: 126، ويقارن بالهامش 5 من هذا الفصل.

12 - قاموس المصطلحات..: 248.

13 - يعقوب 93: 131، 273.

المذكور أعلاه، حيث زاوجوا بين المصطلحين (وزن–ميزان) للتعبير عن مفهوم واحد[14]. ومن الباحثين من يحاول التفريق — غير جازم– بين مفهومي الصيغة والوزن كالأب أنستاس ماري الكرملي حيث يقول: "نريد بأوزان العربية، أو موازينها: أبواب الأفعال من ثلاثية ومزيد فيها – ونريد بصيغها: أوزان الأسماء، من مشتقة وغير مشتقة، وميّزنا بين اللفظين والمعنيين أمنا للبس، وإلا فلا فرق بينهما. ولهذا لم نقيد نفسنا بهما كل التقييد، بل تساهلنا فيهما أحيانا"[15].

3.1.1.1– هـ ي ء: هَيْئَة / هَيْئَات...

أما الفئة الرابعة من المصطلحات فقد استعملها بعض المتأخرين كالسكاكي في "مفتاح العلوم"، حيث صنف الأسماء والأفعال حسب صيغتها الصرفية إلى "هيئات المزيد"[16]، إلا أن الربط بين لفظي "**الصيغة**" و"**الهيئة**" قد ورد قبل ذلك في كتاب "الفروق اللغوية" لأبي هلال العسكري حيث يقول: "الفرق بين الصورة والصيغة أن الصيغة هيئة مضمنة بجعل جاعل في دلالة الصفة اللغوية، وليس كذلك الصورة لأن دلالتها على جعل قياسية"[17]. وقد استعمل مؤلفو "قاموس المصطلحات .." لفظ "الهيئة" مرادفا لمصطلح الصيغة في التعريف الذي نقلناه عنهم في (2.1.1.1) أعلاه.

4.1.1.1– ص و غ: صِيغَة / صِيَغ ...

وأما مصطلح "**الصيغة**" نفسه فقد يكون ابن مالك، كما ذكرنا قبل، هو الذي أشاعه بترديده في الألفية والكافية الشافية ولامية الأفعال، ولكن بعض مشتقاته قد استعملت قبل ابن مالك بكثير في مثل قول ابن السراج في "الموجز في النحو": "...فمنه ما **صِيغَ** وبُني للمؤنث."[18] وقول ابن جني، يشرح أقوال المازني، في "المصنف...": "وقوله: وجعلت البناء كالبناء الذي سُئلت عنه: يريد به الآن **الصيغة** ونظْم الحروف في التقديم والتأخير والحركة والسكون.[19]

أما عن الأصل اللغوي المعجمي للفظ "صيغة" فإن وزنه (فِعْلة) هو الوزن القياسي لمصدر الهيئة كما هو معروف في كتب الصرف، فبهذا المعنى فسرته المعاجم اللغوية؛ فقد جاء في "لسان العرب" (ص و غ): وهذا شيء حسَنُ **الصِّيغةِ** أي حسَنُ العَملِ... وفلان حسَنُ **الصِّيغةِ** أي حسَنُ الخِلْقةِ والقَدِّ..."، وجاء في "تاج العروس" (ص و غ): " **صيغة** الأمر كذا وكذا، بالكسر أي هيئته التي بُني عليها"، بل ذهب الصغاني في "العباب الزاخر" إلى أن تركيب (ص و غ) كله "يدل على شيء على مثال مستقيم".

ولا تخرج الدلالة الاصطلاحية للفظ "**صيغة**" عن هذا المعنى اللغوي المعجمي العام، كما رأينا أعلاه في تعريف "المعجم الوسيط"، وكما ورد في كتاب "الكليات" لأبي البقاء الكفوي، إذ يقول: "**الصيغة** هي الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض، وهي صورة الكلمة والحروف مادتها، والأبنية هي الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة[20].

---

14 - قاموس المصطلحات.. 87: 381؛ وينظر أيضا: حسان 74: 173؛ المبارك 81: 115؛ بركة 85: 183.

15 - الكرملي [38]: 113.

16 - السكاكي 83: 32، 37، 42.

17 العسكري 73: 155؛ وينظر آخر مادة (ص و غ) في الصغاني 80: 59.

18 ابن السراج 65: 95؛ وفي (المبرد 63، 1: 108): "فإن **صُغتَ** اسما...".

19 ابن جني 54، 1: 46؛ وينظر أيضا العسكري: م.ن؛ الميداني 81: 4؛ السكاكي 83: 20 .

20 الكفوي 92: 560؛ وينظر أيضا ص 1081 منه.

وقد شاع في الدراسات اللغوية العربية الحديثة والمعاصرة استعمال هذا المصطلح، ومما يؤكد ذلك وروده في عدد غير قليل من عناوين الكتب والرسائل الجامعية والمقالات المنشورة في الدوريات[21]، وترجمت به مجموعة من المصطلحات الأجنبية لا يعبر عن مفهومه الصرفي عندنا سوى القليل منها، مثل Forme و Mood و Schéme ومشتقاتها.[22]

وفي آخر هذا العرض السريع للمصطلحات المعبرة عن مفهوم الصيغة الصرفية عند العرب نورد جدولا أوليا يربط بينها تاريخيا.[23]

الجدول رقم (1) بمصطلحات مفهوم الصيغة في التراث العربي

أصل الاشتقاق	بعض المصطلحات	بدء ظهورها
ب ن ي	بِناء – أَبْنِية – بَنَيْتَ– بُنِيَ ...	سيبويه (ق2هـ)
م ث ل	مِثَل – أَمْثِلَة – مَثَّلْت ...	" "
و ز ن	وَزْن – مِيزَان – زِنَة ...	المبرد (ق3هـ)(*)
ص و غ	صِيغَة – صِيَغ – صَوْغ – صِيغَ ...	ابن السراج (ق3/4هـ)
هـ ي ء	هَيْئَة – هَيْآت ...	السكاكي (ق6/7هـ)(**)

(*) ينظر ما ذكرناه حول استعمال سيبويه لهذا المصطلح في الفقرة 1.1.1 أعلاه

(**) واستعمله أبو هلال العسكري وسيلة للتعريف والتمييز قبل ذلك. تنظر الفقرة 3.1.1.1 أعلاه

5.1.1.1– ف ع ل: فَعْل، فِعَال، اسْتَفْعَل،...

وفي الأخير نرى من المناسب هنا أن نشير إلى أن تمثيل الصيغ الصرفية بمادة (ف ع ل) ومشتقاتها موغل في تاريخ الدراسات اللغوية العربية، ولا نستطيع تعيين أول من ابتكر هذه الطريقة في ترميز الصيغ الصرفية، فكل ما يمكن تأكيده بهذا الصدد هو أن هذه الطريقة كانت قد أصبحت مألوفة في عصر سيبويه، بحيث لم يحتج إلى تخصيص أي فصل من "**الكتاب**" لشرحها، وإن كان بعض اللاحقين من بعده فعلوا ذلك كابن السراج وغيره[24]، كما لم يحتج إلى تسمية الطريقة باسم اصطلاحي خاص، إذ كان يكتفي بأن يقول مثلا: "أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون(**فَعْلا**)...ويكون (**فِعْلا**)..."، أو يقول:

---

[21] ورد في عناوين سبعة كتب ورسائل جامعية وفي عناوين أحد عشر مقالا مما اطلعنا عليه.

[22] في "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات" وردت "صِيغة/صِيَغ/ صوْغ" 65 مرة ترجمة للمصطلحات:
Adverbe, Aspect, Axiomatiser, Formalisation, Formation, Forme (s), Fusion, Mode, Temps, Vois
ومن الواضح أن هذه المصطلحات ليست كلها صرفية، ويقارن بـ (ر.م. بعلبكي 90) حيث ورد المصطلح 192 مرة، وفي (فليش 57:83، الهامش 2) تعليق حول تعدد المصطلح المعبر عن مفهوم الصيغة الصرفية.

[23] ينظر في قلقيلة 77: 53 مقارنة بين معظم هذه المصطلحات وتبرير كل منها.

[24] ينظر ابن السراج 87، 3: 180؛ ابن جني 54، 1: 11؛ وغيرهما: بل يحاول بعضهم تفسير سبب اختيارهم للحروف (ف ع ل) بعينها مع حروف الزيادة. ينظر: ابن يعيش، ش. المفصل 9: 141؛ الأستراباذي 75، 1: 12؛ وقد اختار بعض المستشرقين ودارسي اللغات السامية مادتي (ق ت ل) و(ق ب ر) لتمثيل الصيغ الصرفية؛ وينظر: فليش 83: 57؛ موسكاتي 93: 131.

"فالهمزة تلحق أولا فيكون الحرف على (**أَفْعَل**)... ويكون على (**إِفْعِل**) ... أو يقول: "ولا نعلم في الكلام (**فَعُلّ**) ولا (**فِعُلّ**)..."[25] وقد يستعمل عبارات يفهم منها أنها اشتهرت عندهم بطريقة "**التمثيل**"، من مثل قوله: "والحرف من بنات الخمسة يكون على مثال (**فَعَلَّل**) في الاسم والصفة" أو مثل وصفه – في "باب ما لا ينصرف من الأمثلة..." — وزن (**أَفْعَل**) بأنه "مثال يمثل به ..."، أو قوله صراحة: "هذا باب تمثيل ما بنَت العرب..."[26]

وقد يعبر سيبويه عن مفهوم الصيغة الصرفية بلفظ (**الفعل**) نفسه فيقول متحدثا عن "عثوثل" مثلا: "ولم يكن ملحقا ببنات الأربعة لأنك لو حذفت الواو خالف **الفعل** بنات الأربعة"[27]؛ يقصد خالف الوزن وزن... وقد استمر استعمال (**الفعل**) بهذا المعنى إلى القرن الرابع على الأقل، فهذا هو المؤدب يقول في "طِيّ، لُيّ": وهما من (**الفعل**): فِعْل وفُعْل، أو يقول: "وإذا كانت الألف لام الفعل في (**الفعل**) فإن الإمالة وتركها مطرد..."[28] ، وهو يقصد بـ (**الفعل**): الوزن.

أما إطلاق مصطلح "**الوزن**" أو "**الميزان**" على هذه الطريقة خاصة فيبدو أنه لم يكن شائعا عند القدماء كما هو اليوم في كتب الصرف التعليمية حيث يطلق "**الميزان الصرفي**" فيقصد به طريقة استعمال مادة (ف ع ل) مع زوائدها في تمثيل الصيغ الصرفية العربية، فقلما نجد من القدماء من يحاول هذا التخصيص كما فعل الرضي الأستراباذي في قوله: "اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متصف بالصفة التي يقال لها الوزن..."[29] ولنا عودة إلى جانب آخر من قضية الميزان الصرفي في (5.3.1).

2.1.1- الصيغة: حدود وهوامش:

إن تعريف الصيغة، بمفهومها الصرفي الذي تبنيناه منذ بداية هذا الباب، لا يشير إلى حدودها بداية ونهاية، وقد يعتبر ذلك من جوانب النقص في التعريف، خصوصا إذا انتبهنا إلى ارتباط مفهوم الصيغة بمفهوم "**الكلمة**"، حيث إن مفهوم الصيغة يظل مجردا ما لم ينطبق على كلمة من الكلمات. ومن المعروف أن مفهوم "الكلمة" من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف والجدل بين اللسانيين في مختلف العصور. ولن نقف هنا عند التعاريف المختلفة للكلمة[30]، لأن مفهوم الصيغة نفسه –بتعريفه المتبنى هنا– يغنينا عن استعمال مفهوم الكلمة الفضفاض، فالصيغة الصرفية عندنا، كما يمثلها الميزان الصرفي، تستبعد عددا لا يستهان به من الوحدات اللغوية التي قد تعتبر كلمات من جهة أو

---

[25] سيبويه 75، 4: 242، 245، 277..

[26] نفسه 3: 203، 4: 288، 301، وقد يؤكد هذا الفهم ما نقلناه عن المبرد في موضع سابق (ص 12)؛ وينظر نص لابن السراج في ص 51 لاحقا؛ ابن عصفور 79: 308.

[27] سيبويه 75، 4: 301.

[28] المؤدب 87: 339، 534؛ ابن السراج 87، 3: 334.

[29] الأستراباذي 75، 1: 12.

[30] أورد الدكتور تمام حسان في (حسان 74: 224) مجموعة من تعاريف الكلمة مناقشا وناقدا لها، ليخرج بتعريفه المطول المختار في ص 232؛ المهيري 83: 185؛ 327 : Larousse 73.

أخرى، كمعظم الأدوات النحوية التي لا توزن بالميزان الصرفي. ولكن الصيغة الصرفية نفسها تحتاج إلى أن نرسم لها حدودا واضحة، لأن هناك وحدات لغوية قد تلصق بها أحيانا إلصاقا يوحي بأنها جزء لا يتجزأ من الصيغة، نعني اللواصق التي يسميها اللسانيون المعاصرون بـ"الصُّرفات" أو "المورفيمات" النحوية[31]. وقد وقف اللسانيون العرب قديما وحديثا مواقف مختلفة من الصيغ ذات اللواصق، ما بين من يعتبر الصيغة بلواصقها كلمة واحدة، وهو الاتجاه الغالب[32]، ومن يعتبر اللواصق نفسها كلمات تامة، كالأشموني الذي يصرح في شرحه لألفية ابن مالك "أن كلا من تاء التأنيث وزيادتي (فَعْلان) كلمة تامة ..."، وكالمناطقة الذين ينظرون في الألفاظ بتبعية المعاني، فكل لفظ معناه مركب ينبغي أن يكون مركبا، فالمعرف باللام مركب عندهم[33]. أما في هذه الدراسة فإن الصيغة الصرفية عندنا لها حدود واضحة نبينها بإعادة صياغة التعريف الذي سبق أن تبنيناه من "المعجم الوسيط"، كالآتي:

"الصيغة الصرفية للكلمة هي هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها –الأصلية والزائدة غير المفارقة– مع حركاتها".

ونعني بالحروف الأصلية تلك التي يرمز لها في الميزان الصرفي بالفاء والعين واللام، وبالزائدة غير المفارقة تلك التي تجدها بأعيانها في الميزان الصرفي وفي الكلمة الموزونة معا، بحيث إذا فارق أحدها الكلمة فإن صيغتها تتلاشى، أو تتغير لتصبح صيغة أخرى، فمثلا صيغة "مُتَحَجِّر" إذا أسقطنا منها المقطع الأول، وهو الميم مع الضمة، أصبح لدينا "تَحَجِّر" وهي "صيغة" غير الأولى، بل وهي مهملة في نظام الصيغ المقيسة في العربية، ولكن يمكن إعادة تشكيل هذا الباقي وتحويله إلى صيغة عربية مقيسة مستعملة، وذلك بتغيير الحركات لتكوين صيغة "تَحَجَّرَ" أو "تَحَجُّر"، وهما صيغتان أخريان تختلفان عن مُتَحَجِّر في معنييهما الهامشيين، كما نعلم.

وقد يتصل بالصيغة الصرفية بعض الزوائد الصرفية أو النحوية المفارقة، أي يمكن أن تفارق الصيغة فتبقى بنيتها الأساسية سالمة من الناحية الصرفية، فمثلا: تَحَجَّرَتْ يمكن أن تسقط منها التاء الأخيرة الدالة على تأنيث المسند إليه الغائب.

فالزوائد الصرفية التي يمكن أن تلابس صيغة الكلمة نوعان:

1– نوع يؤدي انفصاله عن الصيغة إلى تغيير جوهري فيها (بحيث تتلاشى أو تشكل منها صيغة جديدة). وهذا النوع من الزوائد يعتبر عندنا جزءا لا يتجزأ من الصيغة، كالزوائد "اء" في الممدود، و"ان" لغير التثنية في بعض الصفات وبعض جموع التكسير، والألف المقصورة الزائدة في بعض الصيغ، ومعظم الزوائد السابقة بأوائل الصيغ، وكل الزوائد المقحمة داخل الصيغ.

2– ونوع آخر قابل للاتصال أو الانفصال عن الصيغة نفسها أو عن بعض مشتقاتها، بدون أن يحدث اتصالها أو انفصالها تغييرا دلاليا جوهريا في الصيغة. وهي الزوائد التي يطلق عليها اسم "**اللواصق**" الصرفية أو

---

[31] Galisson / coste 76: 355.

[32] ينظر مثلا: حسان 74: 142، حيث يعتبر كلا من "مَنْ" و "يُقَاتِل" و "مُتَخَاصِمِين" و"يَتَجَاهَلُون" و"مُتَحَدِّثِيهِمَا" كلمة...

[33] الأشموني [د.ت] 4: 302؛ الكفوي 92: 1053.

النحوية، لأنها إنما تلصق بهوامش الصيغ بداية ونهاية، وهذه لا نعتبرها ضمن حدود الصيغة، سواء ألصقت بأولها أو بآخرها، كلواصق التثنية وجمع السلامة والضمائر المتصلة بالأفعال، وغيرا مما سنحصره لاحقا في حوالي أربع وثلاثين لاصقة، ومع هذا فإننا سنراعي ما قد ينتج عن اتصال هذه اللواصق بالصيغ الصرفية من تعديلات صوتية، كما سنوضح عند حديثنا عن المبادئ الأساسية للتعديلات الصوتية في الباب الثالث بحول الله.

وفي إخراجنا لمثل هذه اللواصق عن حدود الصيغة نستأنس بآراء بعض الباحثين مثل الدكتور تمام حسان إذ يقول: "وأدعى للضبط أن يقصر الباحث نفسه على الكلمة غير ذات الملحقات، لأن دراسة المجاورة في السياق إنما تعتبر موجهة إليها باعتبارها نواة الدلالة، ولأنها ذات معنى معجمي، بخلاف الملحقات التي يقصد بها معنى الوظيفة الصرفية أو النحوية التي تؤديها"[34]، ونضيف إلى ما ذكره الدكتور حسان أن الغرض الأساس من هذه الدراسة هو التعديلات الصوتية داخل الصيغ نفسها وإن ارتبطت بعض هذه التعديلات أحيانا بوجود اللواصق الصرفية أو النحوية، كما سنبين لاحقا.

3.1.1- المقطع والكلمة والصيغة:

يعد من قبيل المسلمات عند دارسي اللغات السامية عموما أن بناء الصيغ الصرفية للكلمات فيها يقوم على أساسين متكاملين: **المادة اللغوية والوزن**، وتصنف الصيغ بعد ذلك وفق معايير أخرى ثانوية كالعدد، والجنس، والزمن، والحضور والغياب...[35] وقد وقفنا عند هذه الفكرة في الفصل الخامس من كتابنا "نظام الصوائت وأشباهها في العربية الفصحى"، وربطناها هناك بالنظام المقطعي للعربية، مؤجلين الحديث عن هذا النظام إلى موضعه المناسب، وها نحن قد وصلنا الآن إلى هذا الموضع.

1.3.1.1- المقطع في العربية:

يعتبر المقطع في الدراسات العربية الحديثة هو الوحدة الثانية، من الناحية الكمية، بعد الفونيم، وهو وحدة أساسية في التحليل الصوتي، أما تعريفه وتحديده فهما من القضايا المثيرة للخلاف والجدل بين اللسانيين[36]، ولا يهمنا هنا إلا تحديد أنواع المقطع في العربية الفصحى وقيود تشكله فيها، بصرف النظر عن النظريات المتشعبة في دراسة المقطع والبحث عن قواعده "الكلية"؛ ولهذا سنختار من تعاريفه أبسطها وأنسبها للغة العربية، لأن اللسانيين، مهما اختلفوا، فهم يسلمون بأن لكل لغة قيودها الخاصة بها في تأليف المقاطع أولا ثم في تأليف الكلمات من المقاطع ثانيا[37]. ولعل أوضح تفسير فيزيولوجي عام للمقطع هو تفسير "ستتسون" الذي يرى أنه "دفع نفخة من الهواء نحو الأعلى عبر القناة الصوتية بواسطة ضغط عضلات ما بين الأضلاع"، فحسب هذا

---

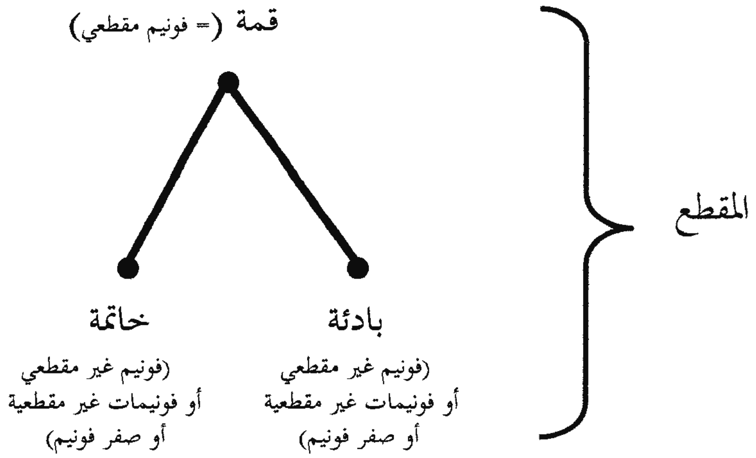
[34] حسان 74: 131؛ ينظر أيضا: ر.طحان 72: 69.

[35] حجازي 73: 142؛ وينظر ص 87-، وهوامشها من أمنزوي 2000.

[36] ينظر: أبركرومبي 88: 60، 74، 79 ؛ Malmberg 79: 74 ; Cantineau 60: 147. ومن المفارقات التي لاحظها بعض الباحثين أن الطفل يستطيع عد المقاطع في لغته بينما لا يستطيع العالم تعريف المقطع (مصلوح 80: 269).

[37] أبركرومبي 88: 115؛ Larousse 73: 470 .

الرأي يتضمن كل مقطع ثلاث لحظات متتابعة: إطلاق، فأوج، فإيقاف للنبض، والمكون النووي للمقطع من هذه المراحل هو المرحلة الوسطى، أما الأخريان فهما هامشيان...[38] ويمثلونه عادة بمثل هذا الرسم[39].



ويترتب عن المراحل الثلاث أربعة أنواع بسيطة من المقاطع هي:

1- Ø V Ø   2- C V Ø

3- Ø V C   4- C V C

ويمكن تفريع أنواع المقاطع من هذه الأربعة، حسب العناصر الهامشية، إلى فروع عديدة باستغلال إمكانية العناقيد الصامتية في موقعي الإطلاق والتقييد. وتختلف اللغات كثيرا في مدى استغلالها لهذه الإمكانيات المقطعية العديدة، ما بين لغات تقتصر على نوعين فقط وأخرى تستخدم النماذج الأربعة بتفريعاتها المتعددة[40]، غير أن المقطع CV هو النموذج الوحيد للمقطع العالمي، لأنه يوجد في جميع اللغات[41].

أما أنسب تعريف فونولوجي للمقطع يلائم العربية فهو أنه "**وحدة صوتية تحتوي على صائت واحد مع ما قد يحيط به من صوامت محدودة العدد**"[42]. فحسب هذا التعريف تكوّن الصوائت مركز المقطع (أو نواتة)، أما الصوامت فيمكن أن تحتل هامشيْه أو أحدهما على الأقل، ذلك أن المقطع في العربية لا يخلو تأليفه من:

أ- صامت واحد يليه صائت واحد، ويسمى مقطعا مفتوحا: CV

ب- صامت واحد يليه صائت واحد يليهما صامت واحد، وقد يليهما صامت ثالث في بعض الحالات الاستثنائية، ويسمى هذا مقطعا مقفلا: CVC، CVCC

ومعنى هذا أن قيود تشكيل المقاطع في العربية لا تسمح باستعمال النوعين الأول والثالث من النماذج الأربعة الأساسية للمقطع ØVØ، ØVC كما لا تسمح بالعناقيد الصامتية في بداية المقطع، ولهذا لم تستعمل مقاطع من صائت وحيد ولا مقاطع تبدأ بصائت ولا مقاطع تبدأ بأكثر من صامت واحد[43]، ونظرا لهذه القيود، ولوجود الصوائت القصيرة والطويلة في العربية، فقد اشتمل النظام المقطعي لكلام العرب على التشكيلات المقطعية الآتية:

---

[38] أبركرومبي 88: 56، 62؛ Jakobson 63: 120.

[39] أخذناه بتصرف من: أ.م. عمر 76: 247. وتمثله المدرسة التوليدية بأشكال أخرى أكثر تعقيدا؛ ينظر: السغروشني 87: 65 على سبيل المثال.

[40] أبركرومبي 88: 113؛ أ.م. عمر 76: 254.

[41] Larousse 73: 470.

[42] مقتبس من أ.م. عمر 76، 243 بتصرف؛ وينظر في (Malmberg 79: 75) مناقشة لهذا النوع من التعريف.

[43] كانتينو 66: 192؛ فليش 83: 42؛ حسان 74: 144؛ شاهين 80: 107؛ حليلي 84: 102، وغيرها.

1- مقطع ثنائي حركي (مفتوح): بَ، بِ، بُ

2- مقطع ثنائي مدي (مفتوح): مَا، فِي، فُو

3- مقطع ثلاثي حركي (مقفل): مَنْ، مِنْ، مُذْ.

4- مقطع ثلاثي مدي (مقفل): بَابْ، فِيلْ، نُورْ (وقفا أو إدغاما).

5- مقطع رباعي حركي مزدوج الإقفال: جَبْرْ، بِنْتْ، قُفْلْ (وقفا أو إدغاما)

6- مقطع رباعي مدي مزدوج الإقفال: ضَالّْ (وقفا)[44]

وتعتبر الأنواع الثلاثة الأولى هي الأساسية التي منها تبنى الصيغ الصرفية العربية، أما الثلاثة الأخيرة فهي مقاطع ثانوية تنشأ بسبب التعديلات الصوتية في بعض الصيغ نتيجة الإدغام أو الوقف، ولهذا اختلفت مواقف الباحثين منها، بين متردد في اعتبارها ضمن مقاطع الفصحى وبين منكر لوجودها صراحة[45]. أما في دراستنا هذه فلا يعنينا إلا المقاطع الأساسية الثلاثة، لأن ظواهر الإدغام والوقف قد استبعدناها بحصر مجال الدراسة في الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور المعتلة، كما سيأتي في (5.2.1) من هذا الباب. وابتداء من الآن سنرمز لهذه المقاطع الثلاثة بالرموز الآتية:

الأول: ص ح، وهو مفتوح دائما

الثاني: ص م، وهو مفتوح دائما

الثالث: ص ح ص، وهو مقفل دائما.

أما الثلاثة الأخرى الثانوية فسنرمز لها عند الضرورة بالرموز الآتية:

الرابع: ص م ص ، وهو مقفل دائما

الخامس: ص ح ص ص، وهو مزدوج الإقفال دائما

السادس: ص م ص ص، وهو مزدوج الأقفال دائما.

ومعنى هذا أننا نرمز للصامت بحرف "ص"، وللصائت القصير بحرف "ح"، من لفظ "حركة" بمفهومه القديم، وللصائت الطويل بحرف "م"، من لفظ "مد".

2.3.1.1- رؤية معاصرة:

إن المقاطع الثلاثة الأولى إذاً هي أساس تكوين الكلمات العربية عموما وأساس بناء الصيغ الصرفية على الخصوص. وقد التفت بعض الباحثين المعاصرين إلى جوانب من هذا الموضوع فخرجوا بخلاصات نذكر بعضها فيما يلي:

---

[44] يختلف الباحثون العرب والمستشرقون في تسمياتهم لهذه الأنواع من المقاطع وإن كادوا يتفقون في حصرها على العموم.. ينظر مثلا: بروكلمان 77: 43؛ كانتينو 66: 192؛ أنيس 79: 163؛ حسان 74: 132؛ الأنطاكي 69: 258؛ ر. طحان 72: 70؛ شاهين 80 أ: 107-؛ مصلوح 80: 273؛ حليلي 83: 67؛ ر.عبد التواب 90: 95؛ وفي (البحث اللساني ص 354) تصنيف "ماكارثي" للمقاطع العربية إلى خفيف، وثقيل، وأثقل؛ وينظر السغروشني 87: 72- 73، 91؛ أبو سليم 87: 48. ومن الباحثين من يرى أن للعربية مقطعا سابعا هو المقطع VC، الذي يعامل عادة باعتباره من النوع CVC، أي "همزة الوصل" [VC ʔ]؛ ينظر: بروكلمان 77: 73؛ حسان 74: 132؛ موسكاتي 93: 112؛ الأنطاكي 69: 258؛ ع.ص.شاهين 80 أ: 107؛ عبده 79: 54؛ البحث اللساني: 342؛ السغروشني 87: 85؛ 118 :Cantineau 60، بل إن "هـ.فليش" يقطّع "الضَّالِّين" على أساس وجود المقطع C C V في العربية (...; c v: c c v) (Fleisch 61: 163)؛ وقد استأنسنا في تسمياتنا للمقاطع العربية بمصطلحات الدكتور سعد مصلوح في (مصلوح 80: 273).

[45] أبو سليم 87: 50، ومن منكري المقطع الخامس الدكتور عبد العزيز حليلي في (حليلي83: 67، 72). ومعظم الباحثين يصرف النظر عن المقطع السادس؛ ينظر مثلا: حسان 74: 132؛ مصلوح 80: 273؛ عبد التواب 90: 95؛ حجازي 92: 47، 163-؛ 161: Fleisch 61 ; Cantineau 60; 118.

1- يقول د. إبراهيم أنيس: "الكلمة المشتقة في اللغة العربية، اسما كانت أو فعلا، حين تكون مجردة من اللواحق والسوابق (كالضمائر و"ال" المعرّفة)، لا تكاد تزيد على أربعة مقاطع، ويندر أن نجدها تتكون من خمسة مقاطع مثل (يَتَعَلَّمُ)، (يَتَسَابَقُ)"[46].

2- أما د. تمام حسان فلم يشترط تجريد الكلمة من السوابق واللواحق من أجل حصر مقاطعها، ولذلك فهي تتضمن عنده ما بين مقطع واحد إلى سبعة، ومثّل بكلمات ليست كلها من الصيغ الصرفية[47]. وتحدث أيضا عن التأليفات المقطعية الممكنة والممتنعة في العربية، فذكر نماذج من التأليفات الممتنعة[48].

3- وتطرق د. أ.م. عمر إلى مسألة عدد مقاطع الكلمات في إحصاءات أجريت في بعض اللغات وفي العربية أيضا، وأورد أرقاما في ذلك[49].

4- وانتبه د. ع.ق. المهيري إلى أن التحليل المقطعي للكلمة العربية يجب أن لا يهدف إلى تخصيص معان محددة بمقاطع محددة، لأن هذه الطريقة لا تلائم العربية[50].

5- وأجرى د. علي حلمي موسى إحصاءات في القرآن الكريم فعرض بعض نتائجها الخاصة بأنواع المقاطع، وسنعود إليها لاحقا[51].

3.3.1.1- هل من رؤية قديمة للمقطع؟

أما قدماء اللغويين العرب فيبدو أنهم لم يلتفتوا إلى أهمية المقطع -بمفهومه الحالي تحديدا- في دراسة الكلمة العربية صرفيا وصوتيا، وإن كان بعض المتصلين منهم بالثقافة اليونانية قد ذكروا المقطع في مؤلفاتهم، دون أن يحاولوا تحليل الكلمة العربية صرفيا وصوتيا على ضوئه[52]، بمثل ما حللوا أوزان شعرهم بمفهومي "**السبب**" و"**الوتد**"، أما نقاشهم المستفيض حول موقع الحركة من الحرف فهو أكثر ضيقا وتجريدا من أن يستخلص منه رؤية واضحة عن المقطع والنظام المقطعي للعربية[53].

ومن الفلتات الطريفة في نظرنا هذا النص الذي نقله السيوطي عن حازم القرطاجني، متحدثا عن رتب فصاحة الألفاظ، حيث جمع حازم بين مصطلح "المقطع" بمفهومه اليوناني، وبين مصطلحي "السبب" و"الوتد" المألوفين في علم العروض العربي، يقول حازم:

---

46 أنيس 79: 165.

47 حسان 74: 142، ولكنه استحسن قبل ذلك تجريد الصيغة من ملحقاتها كما نقلنا عنه في ص 17 أعلاه؛ وينظر أيضا: الأنطاكي 69: 259.

48 حسان 74: 144، وقد سماها بـ"النماذج". أما مصطلح "**التأليفات**" فهو من عندنا، وسنبينه لاحقا في (4.3.1.1-)؛ وينظر أيضا: الأنطاكي 59: 260-؛ أ.م. عمر 76: 262؛ ع.ص. شاهين 80 ب: 51.

49 أ.م. عمر 76: 260.

50 ع.ق. المهيري 83: 191.

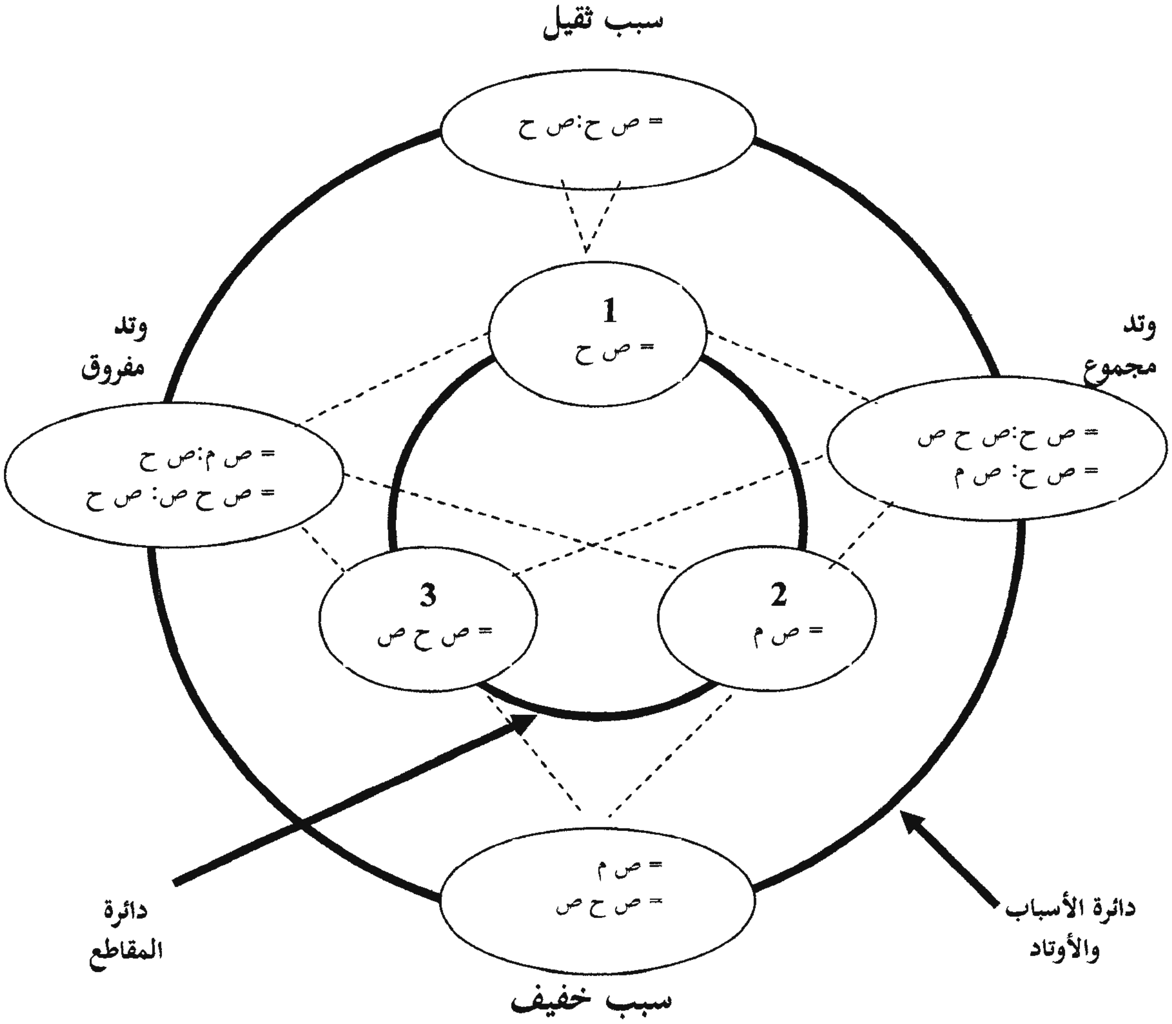
51 ع.ح. موسى 82: 188، 189.

52 في المسدي 81: 261، 262 تناول مفيد لهذه المسألة، يغنينا عن الإتيان فيها بأزيد من هذه الخلاصة المركزة. وقد حاول بعض الباحثين المعاصرين أن يحمّل مصطلح "**الحرف**" عند قدماء العرب مفهوم المقطع الحالي، مستنتجا أن "العرب قد قدموا وصفا دقيقا للبنية المقطعية للغتهم اعتمادا على مفهوم المتحرك والساكن ... [وأن] النظام الكتابي العربي بأكمله لا يعدو أن يكون نظرية مقطعية من نوع خاص " (الزليطي 86: 53، 56)؛ ويقارن بنظرية ع.ر. الحاج صالح كما عرضها الدكتور م.ص. عمر في (م.ص. عمر 86: 16، 27).

53 ينظر على سبيل المثال: ابن جني 52، 2: 321؛ ابن جني 85: 28؛ الرازي، تفسير 1: 46؛ الكفوي 92: 1058؛ الحمد 86: 493؛ ويصرح أبو نصر الفارابي (ت 339 هـ) أن المقطع القصير يقابله الحرف المتحرك عند العرب، وأن المقطع المقفل يقابله عندهم السبب الخفيف كما يقابل الثقيل المقطعين القصيرين ... (الفارابي 67: 1075).

"المفرط في القصر ما كان على مقطع مقصور، والذي لم يفرط ما كان على سبب، والمتوسط ما كان على وتد أو على سبب ومقطع مقصور، أو على سببين، والذي لم يفرط في الطول ما كان على وتد وسبب، والمفرط في الطول ما كان على وتدين أو على وتد وسببين"[54].

ومن المناسب أن نبين هنا العلاقة بين مصطلح "المقطع" بمفهومه الصوتي العام وبين مفهومي "السبب" و"الوتد" بمفهوميهما في علم العروض العربي، ونكتفي بتلخيص هذه العلاقة في المخطط الآتي:



ويلاحظ هنا أن المقطع الحركي الثنائي لا يكون بمفرده وحدة عروضية، في حين أن كلا من المقطع المدي والمقطع الثلاثي يكون سببا خفيفا، كما يلاحظ أن نظرة القدماء إلى حرف المد باعتباره مسبوقا دائما بحركة من جنسه تتجلى بوضوح حين ينظرون إلى مثل "مَاتَ" باعتبارها وتدا مفروقا أي متحركين بينهما ساكن[55].

وقد استعمل بعض اللغويين العرب القدماء لفظ "المقطع" بمعنى مكان قطع الصوت، أي مخرج الحرف، وكان ابن جني أول من استعمل اللفظ لهذا المعنى، فيما يبدو، عند حديثه عن الفرق بين الصوت والحرف، ثم تابعه بعض اللاحقين من بعده[56].

---

[54] السيوطي 45، 1: 200؛ ويقارن بـ الفارابي: م.ن.
[55] ينظر تعليقنا على هذه النظرة في كتابنا أمنزوي 2000: 82 (فقرة 4.3–).
[56] ابن جني 85، 1: 6؛ الفاكهي 88: 72؛ الحمد 86: 117، 121.

4.3.1.1- التأليف المقطعي للكلمة العربية

ونعود الآن إلى دراستنا نحن للنظام المقطعي في العربية، لنعرض خلاصة مركزة نضمنها نتائج بعض الإحصاءات التي أجريناها في أوزان الصيغ القياسية، وأوزان بعض الصيغ المستعملة على غير قياس، وفي 149 من الوحدات اللغوية الشائعة الاستعمال، والتي لا توزن بالموازين الصرفية. وقد وسعنا مجال هذه الإحصاءات حتى شملت الصيغ المرتجلة والكلمات المبنية[57]، قصد الخروج بخلاصة عامة حول خصائص التأليف المقطعي في العربية على العموم، أما التأليف المقطعي الخاص بالصيغ الصرفية المقيسة فنؤجل الحديث عنه إلى (4.2.1) لاحقا.

وقد ذكرنا آنفا أن المقاطع الثلاثة (ص ح، ص م، ص ح ص) هي التي تشكل ما نسميه بـ "**التأليفات المقطعية**" للكلمات العربية[58].

ونعني بالتأليفة المقطعية أيّ مجموعة من المقاطع تكون صيغة من الصيغ الصرفية العربية على الخصوص، أو كلمة من كلماتها على العموم، وتتنوع التأليفات كمّيا حسب عدد مقاطع كل منها ونوعيا حسب تنوع قممها المقطعية بين الفتحة والكسرة والضمة والألف والياء والواو المديتين. أما من الناحية الكمية فإن الكلمات العربية لا يتعدى عدد مقاطعها خمسة، حسب حصرنا السابق في (2.1.1- ص 15-) لحدود الصيغة الصرفية، مع ملاحظة أن الكلمة المبنية لا تتجاوز أربعة مقاطع؛ وبناء على هذا فإن التأليفات المقطعية التي تشكل كلمات العربية عموما تتراوح بين ذات المقطع الواحد وذات المقاطع الخمسة، وبما أن المقاطع الأساسية في العربية ثلاثة فإن عدد التأليفات الممكنة نظريا في العربية هي 363 تأليفة تحدد كميا كالآتي:

3 تأليفات ذات مقطع واحد
9 تأليفات ذات مقطعين
27 تأليفة ذات ثلاثة مقاطع
81 تأليفة ذات أربعة مقاطع
243 تأليفة ذات خمسة مقاطع

ولكن قيود التأليف المقطعي في العربية لا تسمح باستغلال كل هذه الإمكانيات النظرية، ويتضح هذا من نتائج الإحصاءات التي أجريناها حول نظام التأليف المقطعي العام في العربية، تلك الإحصاءات التي بنيناها على 240 من الصيغ القياسية وشبهها و197 من الصيغ الأخرى المرتجلة و149 من الأدوات والضمائر، حيث تبين من تلك الإحصاءات ما نلخص جانبه الكمي في الجدول رقم (2) الآتي[59]:

---

[57] مع تجريد كل ذلك من اللواصق الصرفية طبقا لما وضعناه من حدود للصيغة الصرفية في (2.1.1-) أعلاه.
[58] ينظر الهامش الآتي.
[59] يقارن بما أورده الدكتور أ.م. عمر في (أ.م. عمر 76: 262) من إحصاءات تختلف منطلقاتها اختلافا جوهريا عن منطلقاتنا، إذ اعتبَر المقطع (ص م ص) من المقاطع الأساسية واستبعَد الكلمات التي لا توزن بالميزان الصرفي، ولذلك اختلفت استنتاجاته عن استنتاجاتنا هنا.

الجدول رقم (2) بأنواع التأليفات المقطعية للكلمات العربية عموما

التأليفة المقطعية	العدد النظري	العدد المستعمل	%	تنوع القمم	الصيغ القياسية وشبهها	الصيغ المرتجلة	الأدوات والضمائر	العدد المهمل	%
من مقطع واحد	3	3	100	9			52		
من مقطعين	9	9	100	35	15	7	76		
من ثلاثة مقاطع	27	[1]20	74.07	[2]77	101	67	16	7	25.92
من أربعة مقاطع	81	20	24.69	61	105	99	2	61	75.30
من خمسة مقاطع	243	7	2.88	12	13	24		236	97.12
المجموع	363	59	16.25	194	[3]234	197	146	304	83.74

(1) يضاف إليها تأليفة معدلة حتما عن صيغ إحدى التأليفات الرباعية (افْعَالَّ)

(2) يضاف إليها 4 صور للتأليفة المذكورة في التوضيح السابق

(3) يضاف إليها 5 صيغ من التأليفة السابقة في التوضيح رقم(1)

فمن هذا الجدول يظهر:

1- أن التأليفات ذات المقطع الواحد وذات المقطعين يغلب استعمالها في الأدوات والضمائر، وأن ذات الثلاثة أو الأربعة مقاطع يكثر استعمالها في الصيغ الصرفية قياسية أو مرتجلة، وأن ذات الخمسة مقاطع قليلة الاستعمال عموما.

2- أن استعمال التأليفة المقطعية في الكلام العربي يقل كلما زاد عدد مقاطعها، كما يتبين من النسب المائوية للمستعمل منها والمهمل. وهذا يتفق مع ما ذكره الباحثون من أن "طول الكلمة يميل إلى أن يقف في علاقة عكسية مع عدد مرات التردد"[60].

ونذكر هنا أن بعض الصيغ قد تصل بلواصقها النحوية والصرفية إلى تسعة مقاطع مثل: "سَيَتَذَكَّرُونَهُنَّ"، وكنا قد استبعدنا مثل هذه "الكلمات" من مجال إحصاءاتنا في (2.1.1) أعلاه.

وأما من حيث أنواع المقاطع وتردد كل منها فقد أسفر الإحصاء عن الترتيب الآتي:

المقطع	في الموقع 1	في الموقع 2	في الموقع 3	في الموقع 4	في الموقع 5	المجموع	%
ص ح	29	20	19	22	7	(*)97	49.20
ص ح ص	21	19	10	2		(**)52	26.40
ص م	9	17	19	3		48	24.40

(*) 37 منها في الموقع الأخير، القابل للتنوين في 28 منها

(**) 10 مرات منها منها في الموقع الأخير؛ وبتنوين الـ 28 المذكورة في التوضيح السابق تصبح 38 مرة

أي أن المقطع الثنائي الحركي أكثر ترددا في الكلمات العربية، يليه المقطع الثلاثي الحركي، فالمقطع الثنائي المدي.

وعن القمم المقطعية يستخلص من الإحصاء أن ترتيبها التنازلي، حسب درجات ترددها هو كما يلي:

[60] أ.م. عمر 76: 260.

1- المقطع الثنائي الفتحي (ص ـَ) ورد 132 مرة أي بنسبة 21,2%
2- المقطع الثلاثي الفتحي (ص ـَ ص) ورد 99 مرة أي بنسبة 15,9%
3- المقطع الثنائي المتغير (ص ح) ورد 95 مرة أي بنسبة 15,2%
4- المقطع الثنائي الألفي (ص ا) ورد 78 مرة أي بنسبة 12,5%
5- المقطع الثنائي الضمي (ص ـُ) ورد 53 مرة أي بنسبة 8,5%
6- المقطع الثلاثي الكسري (ص ـِ ص) ورد 48 مرة أي بنسبة 7,7%
7- المقطع الثنائي الكسري (ص ـِ) ورد 42 مرة أي بنسبة 6,7%
8- المقطع الثلاثي الضمي (ص ـُ ص) ورد 38 مرة أي بنسبة 6,1%
9- المقطع الثنائي اليائي (ص ي) ورد 20 مرة أي بنسبة 3,2%
10-المقطع الثنائي الواوي (ص و) ورد 18 مرة أي بنسبة 2,9%

وبنظرة أخرى فإن المقاطع الفتحية القارة هي أكثر المقاطع العربية شيوعا إذ تمثل 37% من مجموع المقاطع، تليها المقاطع الإعرابية (15,25%)، فالضمية القارة (14,61%)، فالكسرية القارة (14,44%)، فالألِفية، فاليائية، فالواوية.

وبالمقارنة بين هذه النسب المائوية وبين نتائج إحصائنا في كتابنا "نظام الصوائت ..." ونتائج إحصاء الدكتور ع.ح.موسى حول ألفاظ القرآن الكريم - نلاحظ أن هناك تقاربا ظاهرا بين نتائج الإحصاءات الثلاثة، رغم أن منطلق كل منها يختلف عن منطلق الآخر، إذ اقتصر إحصاؤنا في "نظام الصوائت ..." على عدد قليل من أوزان العربية بينما شمل إحصاؤنا هنا عددا أكبر من الأوزان، أما إحصاء ع.ح.موسى فقد اعتمد ألفاظ القرآن الكريم، أي ألفاظ الكلام العربي[61]. وهذه خلاصة رقمية للمقارنة:

أنواع المقاطع	في أمنزوي 2000، ص92	في إحصائنا هنا	في إحصاء ع.ح.موسى
المقاطع الحركية	%87,93	%81,38	%75,60
المقاطع الفتحية	%41,28	%37,08	%43,91
المقاطع الكسرية	%12,82	%14,44	%17,79
المقاطع الضمية	%13,10	%14,61	%13,90
المقاطع الإعرابية	%22,05	%15,25	
المقاطع المدّية	%12,06	%18,62	%24,38
المقاطع الألِفية	%8,76	%12,52	%14,76
المقاطع اليائية	%1,22	%3,21	%04,23
المقاطع الواوية	%0,75	%2,29	%05,39

ولعل الفروق البسيطة نسبيا بين بعض الأرقام المتناظرة في هذه الإحصاءات ناتجة عن اختلاف المنطلقات كما ذكرنا وخصوصا إحصاء ع.ح.موسى الذي شمل ألفاظا خضع الكثير منها لظواهر صوتية لم يراعها إحصاؤنا المنطلق من صيغ صرفية مجردة، ومن تلك الظواهر: الوقف والإبدال والإعلال والإدغام.

[61] ينظر: أمنزوي 2000: ص 92-؛ ع.ح. موسى 82: 153-، وقد استخصلنا النسب المئوية عنده من الجدولين رقم 10 ورقم 11، ص 188، 189.

ولكن أهم ما استخلصناه من إحصاءاتنا هو المعطيات الملخصة في الجدول رقم (3) الآتي، بخصوص تجاور المقاطع في العربية، وقد اقتصرنا فيه على المتجاورات العشرة الأكثر شيوعا[62].

جدول رقم (3) بالمتجاورات المقطعية العشرة الأكثر شيوعا في الكلمات العربية[1]

ترتيب	المتجاورة	العدد الترددي[2]	النسبة العامة %	النسب الموقعية			
				بداية%	3:2%	4:3%	نهاية%
1	ص ـَ: ص ح	105	19,77				[3]19,77
2	ص ـَ ص: ص ـَ	94	17,70	7,34	6,02	3,38	0,94
3	ص ـُ: ص ـَ ص	89	16,76	16,76			[4]
4	ص ـِ: ص ح	63	11,86				[3]11,86
5	ص ـَ: ص ـَ ص	63	11,86	4,33	6,96		[4]0,56
6	ص ـَ: ص ا	57	10,73	7,72	2,26		0,75
7	ص ا: ص ح	53	9,98	0,19			[3]0,79
8	ص ـَ ص: ص ـِ	53	9,98	1,88	6,59	1,13	0,37
9	ص ـَ: ص ـَ	48	9,04	4,14	2,82	0,18	1,88
10	ص ـَ ص: ص ـَ ص	43	8,10	2,63			[4]5,46

(1) وهو مستخلص من جدول أعم يشمل جميع الاحتمالات النظرية لتجاور المقاطع الثلاثة الأساسية. وحول مفهوم المتجاورة ينظر الهامش 62. وسنرمز منذ الآن للحدود المقطعية بنقطتين متعامدتين.

(2) أي عدد مرات ورود المتجاورة في مجموع الصيغ والكلمات المؤسس عليها الإحصاء، وعددها 531

(3) بعضها قابل للتنوين فيصبح مقطعها الثاني مقفلا.

(4) دون احتساب الكلمات القابلة للتنوين نصبا.

فمن هذا الجدول يلاحظ:

1- أن المقطع الفتحية، ثنائية، وثلاثية، تحتل الموقع الأول في سبع من المتجاورات العشرة الأكثر شيوعا في العربية، كما تحتل الموقع الثاني في خمس من تلك المتجاورات نفسها.

2- أن اختلاف المقطعين المتجاورين كميا أكثر من اتفاقهما، فلم يرد ضمن المتجاورات العشرة هذه إلا ثلاث تتكون كل منها من مقطعين ثنائيين حركيين، وكلها متجاورات تقع في أواخر الصيغ حيث تقبل التنوين فتندرج ضمن الاتجاه العام نحو الاختلاف الكمي بين المقاطع المتجاورة.

3- أن المقاطع المدّية اليائية والواوية لم ترد على الإطلاق في هذه المتجاورات العشر، وحتى الألِفية منها لم ترد إلا مرتين في المتجاورتين السادسة والسابعة.

4- أن المقاطع الضّمية والكسرية لم ترد أيضا بصفة قارة ضمن هذه المتجاورات العشر إلا ثلاث مرات، في الثالثة والرابعة والثامنة.

5- ويمكن أن نستنتج من كل هذه المعطيات أن العربية تميل إلى استعمال المتجاورات المقطعية الخفيفة أي المنسجمة قممها الصائتية، ويتأكد هذا أكثر إذا لاحظنا أن متجاورات مقطعية من نوع / ص ـِ: ص ـُ / أو / ص ـِ: ص ـُ ص/ لا ترد في الصيغ العربية إلا في بعض الحالات الإعرابية التي يكون فيها المقطع الثاني رفعيا، وأن بعض

[62] نعني بالمتجاورة المقطعية كل مقطعين متلاصقين ضمن أي تأليفة مقطعية، فالتأليفة المقطعية ذات الثلاثة مقاطع مثلا تتضمن متجاورتين مقطعيتين إحداهما من المقطع الأول والثاني والأخرى من المقطع الثاني والثالث، والتأليفة المقطعية ذات الأربعة مقاطع تتضمن ثلاث متجاورات: ثالثتها من المقطع الثالث والرابع، وهكذا..

المتجاورات غير المنسجمة لم تستعملها العربية إطلاقا أو استعملتها في تأليفات نادرة كالمتجاورات الآتية: / ص ـِـ: ص و/، / ص ـُـ: ص ي /، / ص يْ: ص ي /، / ص يْ: ص و /، / ص وْ: ص ي /، / ص وْ: ص و /، / ص ـُـ ص: ص ي /، ومتجاورات أخرى لا ترد إلا في نهايات بعض الصيغ المعربة في حالة الجر مثل: / ص ـُـ: ص ـِـ/، / ص ـُـ: ص ـِـ ص /، / ص يْ: ص ـِـ/، / ص يْ: صـِـ ص /، وغيرها...

وقد لاحظ بعض قدماء اللغويين العرب ظاهرة إهمال بعض المتجاورات المقطعية غير المنسجمة، أو ندرتها، في لسانهم فنبهوا على ذلك بعبارات نفهم منها بسهولة أنهم يقصدون إلى التنافر المقطعي وإن لم يوظفوا مفهوم المقطع نفسه كما ذكرنا في (3.3.1.1-) أعلاه. ومن عباراتهم في هذا الصدد ما أورده ابن خالويه في "ليس في كلام العرب" من مثل قوله: "ليس في كلام العرب كسرة بعدها ضمة إلا حرفان: زِئْبُر في الزِّئْبِر، وإِصْبُع حكاه سيبويه وضِئْبُل..."[63] ومن ذلك تنبيههم إلى انعدام بعض الأوزان في العربية أو ندرتها كالأوزان: فَعُل وفَعِل وفِعِل في الأسماء[64].

6- عند اتصال الكلمات باللواصق الصرفية ستتغير بعض هذه المعطيات حول أنواع المقاطع والمتجاورات المقطعية.

7- وأخيرا فإن نتائج إحصائنا تفيد أن بعض المتجاورات المقطعية تعتبر حرة من حيث الموقع وبعضها الآخر مقيد بمواقع خاصة كما تبين الخانات المملوءة والفارغة من الجدول رقم (3).

وختاما لهذا الفصل نستخلص من هذه الدراسة الموجزة للنظام المقطعي في العربية أن الكلمة فيها يمكن أن تشكل من مقطع واحد أو اثنين إلى خمسة، ولكن الصيغ الصرفية فيها لا يمكن أن تشكل إلا من مقطعين فما فوق[65]. وبما أن الصيغ الصرفية التي جاءت عليها الكلمات العربية القابلة للوزن كثيرة جدا، ويعتبر معظمها مرتجلا، تبعا للكلمات العربية التي لا يعرف لها قياس، أو مصطنعا ليوافق الكلمات المعرّبة، فإننا سنحدد مجال دراستنا للتعديلات الصوتية/الصرفية في الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور المعتلة، وهذا هو موضوع الفصل الثاني من هذا الباب.

---

[63] ابن خالويه 79: 87-؛ وابن جني 52، 1: 68؛ الأنباري 81: 341-342

[64] سيبويه 75، 4: 244؛ وكل النحاة بعده تقريبا. وينظر على الخصوص: ابن جني 52، 1: 56-، حيث يناقش المسألة التي أشرنا إليها في ملاحظتنا الثانية أعلاه، منتهيا إلى أن "مثال (فَعْل) أعدلُ الأبنية" ص 59؛ وتنظر ص 69 منه كذلك.

[65] نقصد الصيغ الأصلية قبل أن تتعرض للتعديلات الصوتية.

2.1– الفصل الثاني

الصيغ المقيسة

1.2.1– أوزان العربية: واقع وتاريخ

2.2.1– الاشتقاق والقياس

3.2.1– المقطع والكلمة والصيغة

4.2.1– عن التأليف المقطعي للصيغ المقيسة

5.2.1– لماذا الجذور المعتلة؟

6.2.1– الصيغ واللواحق الصرفية

1.2.1 -أوزان العربية: واقع وتاريخ

اهتم علماء العربية بإحصاء الأبنية الصرفية للغتهم منذ وقت مبكر، فقد نقل السيوطي عن ابن القطاع في كتاب الأبنية ما نصه:

"قد صنف العلماء في أبينة الأسماء والأفعال، وأكثروا منها، وما منهم من استوعبها، وأول من ذكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة، وعنده أنه أتى به، وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سيبويه، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالا، وزاد أبو عمر الجرمي أمثلة يسيرة، وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر.

والذي انتهى وسعنا، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة"[66].

فقد وصل ابن القطاع (ت 514هـ) إذاً بأوزان العربية إلى 1210، وهو عدد كبير جدا، لا شك أنه يشمل أوزانا نادرة الاستعمال، وأخرى ناتجة عن وجهات نظر مختلفة في تحديد جذور بعض الكلمات. ومعظم تلك الأوزان على كل حال ينطبق على كلمات لا تسعفنا ضوابط الاشتقاق في العربية للحكم بقياسيتها، ومن ثم فهي أوزان "عقيمة" لا تستطيع أن تولد لنا كلمات لم نسمعها من جذور العربية، ولهذا صنف الأستاذ محمد المبارك الأبنية التي أحصاها ابن القطاع وغيره إلى ثلاثة أنواع:

1- أبنية كثيرة الاستعمال، كأبنية الأفعال المعروفة، والمشتقات والجموع القياسية، وهذه "صيغ حية".

2- أبنية قليلة الاستعمال وردت على كل منها ألفاظ يمكن عدها وإحصاؤها. والبتّ في قياسية هذا النوع أمر يحتاج إلى درس وتمحيص.

3- أبنية نادرة الاستعمال كالتي جاءت على كل منها كلمة أو بضع كلمات ويمكن تسميتها "أبنية ميتة"[67].

2.2.1 -الاشتقاق والقياس:

وقد نوقشت هذه القضية في التراث العربي تحت عنوان "الاشتقاق" فتشعبت فيها الآراء وربطها بعضهم بقضية "أصل اللغة"؛ فهذا ابن فارس في "الصاحبي" قد خصص لها بابا صغيرا أورد فيه خلاصة مركزة للاتجاه المحافظ في هذه القضية فقال:

---

66 السيوطي 45، 2: 4؛ وقد أحصى الدكتور إ.ب. يعقوب في كتابه "معجم الأوزان الصرفية" حوالي 932 وزنا.. (يعقوب 93: الفهرس).

67 المبارك 81: 130، 132.

"أجمع أهل اللغة- إلا من شذ منهم- أن للغة العرب قياسا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض (...) وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها"[68].

أما السيوطي فقد تناول المسألة في باب خاص من "المزهر" بشمول أكثر واستيعاب واسع للآراء، فميز بين نوعين من الاشتقاق أصغر وأكبر، ناقلا هذا التعريف الشامل لـ "الاشتقاق الأصغر المحتج به"، وهو:

"أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة، كضَارِب من ضَرَبَ، وحَذِر من حَذِرَ"[69]

ثم يذكر اختلاف الآراء فيقول: "واختلفوا في الاشتقاق الأصغر فقال سيبويه، والخليل، وأبو عمرو، وأبو الخطاب، وعيسى بن عمر، والأصمعي، وأبو زيد، وابن الأعرابي، والشيباني، وطائفة: بعض الكلم مشتق، وبعضه غير مشتق، وقالت طائفة من المتأخرين: كل الكلم مشتق، ونسب ذلك إلى سيبويه والزجاج. وقالت طائفة من النظار: الكلم كله أصل، والقول الأوسط تخليط لا يعد قولا..."[70]

ومن أنصار القول الأول ابن جني الذي يرى في مقدمة كتابه "المصنف.." أنه "قد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس (...) ومنها ما لا يؤخذ إلا بالسماع (...) وهو الباب الأكثر "[71].

3.2.1 - الصيغ المقيسة:

أما نحن فقد حددنا مجال دراستنا هذه، كما هو واضح من عنوانها في الصيغ الصرفية المقيسة، لأنها هي "الخصبة" القادرة على توليد كلمات ليس من الضروري أن يؤيدها السماع السابق، ولهذا فهي تحتاج إلى اكتشاف قواعد تعديلها من أجل الاستمرار في القياس السليم عليها، وبذلك استبعدنا مئات من الصيغ "الميتة" والصيغ التي لم نستطع الحسم في قياسيتها بما توفر لدينا الآن من معطيات، واعتبرنا بعض تلك الصيغ قد ارتجل بما فيه من تعديل صوتي قد لا يتكرر، فيكتفى في مثلها بأن يقال: "هكذا خلقت"[72]. وقد قال صاحب كتاب "دقائق التصريف":

---

[68] ابن فارس 63: 67

[69] السيوطي 45، 1: 346؛ وينظر أيضا: الكفوي 92: 117؛ وكتاب "العلم الخفاق من علم الاشتقاق" الذي جمع فيه مؤلفه (محمد صديق حسن خان: ت 1307 هـ) معظم آراء من سبقوه في موضوع الاشتقاق وقضاياه.

[70] السيوطي، م.ن: 348.

[71] ابن جني 54، 1: 2-3؛ وقد ناقش الأستاذ عباس حسن قضية القياس والسماع مناقشة مستفيضة في مواضع عدة من "النحو الوافي" (ينظر مثلا: ج 3: 188، 192 و ج 4: 634، 635).

[72] نشير هنا إلى كلمات مثل: نَار، وغَايَة، وبَرِّيَّة، وإِوَزَّة، وغيرها من الكلمات التي لن ندرج أوزانها ضمن الصيغ القياسية.

"ولا قياس في الأسماء الموضوعة، وإنما فيها السماع لا غير"[73]. وقد استبعدنا كذلك من قائمة الصيغ المعتمدة كل الصيغ التي تكون جذورها رباعية أو خماسية، لأن التعديلات الصوتية التي نحاول تقعيدها قد حددنا مجالها مسبقا في الجذور المعتلة، وهي لا تكون إلا ثلاثية.

وفي ضبط ما هو قياسي وما هو غير قياسي لم نأخذ بنهج الدكتور صبحي الصالح على إطلاقه، حين رأى أنه "من اليسير جدا فصل الصيغ الميتة عن الحية، وتمييز المطردة من الشاذة، إذا نحن عولنا على الذوق السليم والملكة الشخصية..."[74] ومن ثم فقد حصرنا مجال دراستنا في الصيغ التي تجمع كتب الصرف على قياسيتها، أي حيويتها، مع محاولة تأييد قياسية بعضها بمعطيات إحصائية نستقيها من معجم العربية ما أمكن، فلم نقنع -لإقرار قياسية أي صيغة- بمجرد نص أو رواية تتناقلها كتب الصرف لاحقا عن سابق، إلا أننا أخذنا بكل قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، تلك التي اطلعنا عليها بخصوص قياسية الصيغ، دون أن نحاول عرضها على الإحصاء، لأن المجمع كان يبني قراراته تلك على الإحصاء غالبا[75]. ولن نشغل نفسنا هنا بالنقاش القديم حول أصل الاشتقاق بين المصدر والفعل، لأن واقع اللغة العربية يشهد أن قياس الصيغ لا ينحصر في هذين "الأصلين" كما يظهر من الجدول رقم (5) الآتي بعد.

فمنطلقنا إذاً في حصر الصيغ المقيسة اعتباران:

الأول: أن يرد في كتب القدماء ما يشير، صراحة أو ضمنا، إلى قياسية الصيغة، وتخصيصها بوظيفة أو وظائف صرفية معينة.

الثاني: أن نجد من الأمثلة على حيوية الصيغة قدرا نعتبره كافيا لإقرار قياسيتها، وهذا القدر لا ينبغي أن يقل عن 3% من الجذور اللغوية المستقصاة في "المعجم الوسيط" أو "لسان العرب" أو هما معا، باستثناء الصيغ التي أقر مجمع القاهرة قياسيتها، وباستثناء بعض صيغ جمع التكسير وصيغ التصغير التي يؤسس قياسها على صيغ مرتجلة غير واردة في قائمتنا هذه، ذلك لأن إحصاء تردد الصيغ المرتجلة كلها في "اللسان" يتطلب وقتا ووسائل تقنية لم يتوفرا لنا في أثناء إنجاز هذه الدراسة.

ومن الواضح أن هناك صيغا لا تحتاج إلى أن نتعب أنفسنا في تأييد قياسيتها بالإحصاء كصيغ الفعل المبني لما لم يسم فاعله، والأمر، ومصدر المرة، ومصدر النوع، والمصدر الميمي، وصفة الفاعل، وصفة التفضيل، وصفة المفعول، واسم الزمان والمكان الميميين، لأنها صيغ تقاس من كل جذر استوفى شروطها الواردة في كتب الصرف، دون حاجة إلى أن تنص المعاجم على ورودها في السماع. أما الصيغ التي تحتاج منا إلى مزيد من الدراسة والاستقراء فهي صيغ المضارع المبني للفاعل المعلوم، ومصادر الأفعال الثلاثية، وصفات المبالغة، والصفات المشبهة، وجموع التكسير، وبعض الصيغ الفعلية المزيدة التي أورد منها ابن مالك في "لامية الأفعال" حوالي 50 صيغة لم ندرج في قائمتنا إلا ثمانية من بينها.

---

[73] المؤدب 87: 240.

[74] ص. الصالح 83: 338.

[75] انطلاقا من قراره العام الذي يقول: "ليس من الخير الموافقة جملة على قياسية الصيغ، والمجمع يقر منها ما تقتضيه الحاجة للتوسع وتيسير الاشتقاق" (م.ل.ع.ق. 69: 70).

وقد اعتمدنا في حصر قائمة الصيغ القياسية وتخصيصها على الوظائف الصرفية المدرجة في الجدول رقم (4) الآتي، مضافا إليها وظائف أخرى صرفية معجمية تسندها كتب الصرف للصيغ الفعلية المزيدة، كالطلب والمطاوعة والتعدية وغيرها. وقد استغنينا عن ذكر هذه الوظائف الأخيرة بذكر النسبة المئوية لتردد كل صيغة مزيدة في "لسان العرب"[76]، وهذه أولا رموز تلك الوظائف كما هي مستعملة في الجدول رقم (5) مرتبة ألفبائيا:

آ	= اسم الآلة	**فر.**	= مفرد	**مض.**	= فعل مضارع
أم.	= فعل الأمر	**ما.**	= فعل ماض	**مع.**	= فعل مبني للمعلوم
(ة)	= مع هاء التأنيث	**مبا.**	= صفة المبالغة	**مف.**	= صفة المفعول
تص.	= صيغة التصغير	**مج.**	= فعل مبني للمجهول	**مك/زم**	= صيغة المكان/الزمان
تف.	= صفة التفضيل	**مر.**	= صيغة مرتجلة	**مؤ.**	= مؤنث قياسي
ج.ت.	= جمع التكسير	**مش.**	= صفة مشبهة		
فا.	= صفة الفاعل	**مص.**	= مصدر		

فبمراعاة هذه الوظائف توصلنا إلى حصر الصيغ المقيسة في مائة وسبعين صيغة: خمسون منها للأفعال، والباقي للأسماء والصفات. وقد اكتفينا، لتمثيل المضارع بحالة المفرد المذكر الغائب (يفعل، ينفعل...) وفي الأسماء أدرجنا بعض الصيغ المختومة بهاء التأنيث، حين تكون هذه الهاء هي المخصصة للوظيفة الصرفية، كما أدرجنا بعض الصيغ التي قد تكون غريبة في الاستعمال وإن كان القياس لا يرفضها (فُتَيْعِيل – نُفَيْعِيل...) ونشير إلى أن هناك وظائف صرفية لا تؤديها صيغ خاصة، ولكن تؤديها لواصق معينة، كالتعريف والاستقبال والتثنية وجمع السلامة والنسب، ولهذا لم نورد مثل هذه الوظائف في الجدول رقم (4).

وفي الجدول رقم (5) قائمة كاملة بالصيغ المقيسة التي اعتمدناها، وقد استخدمنا فيه رموزا مختصرة للوظائف الصرفية الواردة في الجدول (4) والمدرجة قائمتها المرتبة ألفبائيا في أعلى هذه الصفحة، وقد وضعنا بعض الصيغ بين قوسين إشارة إلى أنها من الصيغ التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة[77]، كما وضعنا بعض الأرقام المحال عليها بين القوسين أيضا إشارة إلى أن مرجعيتها للصيغة المحالة فيها نقاش.

ونرى من المفيد هنا أن نخص بالذكر بعض الصيغ التي تذكرها كتب الصرف ضمن الصيغ المزيدة، ولم ندرجها في قائمتنا، مبينين نسبة تردد كل منها في "لسان العرب" وهي: اِفْعَالَّ (أو اِفْعَأَلَّ): 2,08%، اِفْعَوْعَلَ 1,15%، اِفْعَلَّ: 1,42 %، اِفْعَوَّلَ: 0,15%، فَعْلَى (أو اِفْعَنْلَى) 0,44%.

[76] الجدول في الصفحة الآتية، وقد حاول الدكتور ع.ق. المهيري في (المهيري 83: 88) أن يحصر ما سماه بـ "مجموعة المفاهيم" التي تعبر عنها الصيغ الصرفية، بطريقة أخرى، مدرجا فيها معاني الصيغ المزيدة، كما خصص الدكتور رمضان عبد التواب في (ر.عبد التواب 82: 229) فصلا كاملا للمقارنة بين الصيغ الفعلية ومعانيها في اللغات السامية.

[77] كما وضعنا بعضها بين المعقوفين إشارة إلى أنها صيغ معدلة دائما أو في شروط خاصة.

جدول رقم (4) بالوظائف الصرفية المعتمدة في حصر الصيغ المقيسة

الوظيفة الصرفية	درجة انضباط الصيغ	
	من المجرد الثلاثي	من المزيد
الماضي المعلوم	معجمي مسموع، مع تفاوت في مدى الشيوع	محدود الصيغ، شبه مقنن معجميا
الماضي المجهول	يصاغ قياسا من معلومه وفق ضوابط محددة	يصاغ قياسا من معلومه وفق ضوابط محددة
المضارع المعلوم	يصاغ من الماضي الثلاثي وفق ضوابط استئناسية	يصاغ قياسا من الماضي وفق ضوابط محددة
المضارع المجهول	يصاغ قياسا من معلومه وفق ضوابط محددة	يصاغ قياسا من معلومه وفق ضوابط محددة
الأمر	يصاغ قياسا من المضارع وفق ضوابط محددة	يصاغ قياسا من المضارع وفق ضوابط محددة
المصدر العام	له ضوابط يستأنس بها عند انعدام السماع	لكل صيغة مصدرها القياسي المحدد
مصدر المرة	قياسه (فَعْلَة) من الثلاثي	تزاد هاء التأنيث على المصدر العام
مصدر الهيئة	قياسه (فِعْلَة) من الثلاثي	لا يصاغ مباشرة من المزيد
المصدر الميمي	له صيغ قياسية معدودة من الثلاثي	يشترك مع صفة المفعول في نفس الصيغ
صفة الفاعل	قياسه (فَاعِل) من الثلاثي	تصاغ قياسا من المضارع وفق ضوابط محددة
صفة المبالغة	صيغها المقيسة معدودة	لا تصاغ مباشرة من المزيد
الصفة المشبهة	صيغها المقيسة معدودة	لا تصاغ مباشرة من المزيد
صفة التفضيل	قياسها (أَفْعَل) من الثلاثي	لا تصاغ مباشرة من المزيد
صفة المفعول	قياسها (مَفْعُول) من الثلاثي	تصاغ قياسا من المضارع وفق ضوابط محددة
صيغة الزمان/المكان	لها صيغ ميمية معدودة	تشترك مع صفة المفعول في نفس الصيغ
صيغة الآلة	لها صيغ ميمية معدودة	لا تصاغ مباشرة من المزيد
جمع التكسير	له صيغ معدودة مقيسة استئناسا	له صيغ مقيسة على العموم
التصغير	غالب صيغه مقيس	له صيغ مقيسة نادرة الاستعمال

جدول رقم (5) بالصيغ الصرفية المقيسة من الثلاثي مع وظائفها وأصول اشتقاقها

(رتبت فيه الصيغ الفعلية أولا ثم الاسمية ثانيا ترتيبا ألفبائيا)

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط(*)	أصل الاشتقاق أو القياس(**)
1	اِسْتَفْعَلَ	م.مع	11% من الثلاثي في "اللسان"
2	اِسْتَفْعِلْ	أم.فر.مذ	1
3	أُسْتُفْعِلَ	ما.مج	1
4	اِفْتَعَلَ	ما.مع	22% من الثلاثي في "اللسان"
5	اِفْتَعِلْ	أم.فر.مذ	4
6	أُفْتُعِلَ	ما.مج	4
7	أَفْعَلَ	ما.مع	45% من الثلاثي في "اللسان"
8	أَفْعِلْ	أم.فر.مذ	7
9	اِفْعَلْ	أم.فر.مذ	(27)، 28
10	اِفْعِلْ	أم.فر.مذ	27، (28)
11	أُفْعِلَ	ما.مج	7
12	أُفْعُلْ	أم.فر.مذ	27، 29
13	اِنْفَعَلَ	ما.مع	14% من الثلاثي في "اللسان"
14	اِنْفَعِلْ	أم.فر.مذ	13
15	أُنْفُعِلَ	ما.مج	13
16	تَفَاعَلْ	أم.فر.مذ	17
17	تَفَاعَلَ	ما.مع	11% من الثلاثي في "اللسان"
18	تَفَعَّلْ	أم.فر.مذ	19
19	تَفَعَّلَ	ما.مع	26% من الثلاثي في "اللسان"
20	تُفُعِّلَ	ما.مج	19
21	تُفُوعِلَ	ما.مج	17
22	فَاعَلَ	ما.مع	18% من الثلاثي في "اللسان"
23	فَاعِلْ	أم.فر.مذ	22
24	فَعَّلَ	ما.مع	42% من الثلاثي في "اللسان"
25	فَعِّلْ	أم.فر.مذ	24

(*) نعني به الرمز الضابط للوظيفة الصرفية للصيغة، وقد أوردنا هذه الرموز مرتبة في ص 31 أعلاه

(**) نشير إلى هذه الأصول بنفس أرقام التسلسل على يمين هذا الجدول إذا كانت الصيغة الأصل مرتبة فيه، وبالرمز (مر.) إذا كانت الصيغة الأصل مرتجلة لا تقاس.

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط(*)	أصل الاشتقاق أو القياس(**)
26	فُعِّلَ	ما.مج	24
27	فَعَلَ	ما.مع	64% من الثلاثي في "اللسان"
28	فَعِلَ	ما.مع	29% من الثلاثي في "اللسان"
29	فَعُلَ	ما.مع	7% من الثلاثي في "اللسان"
30	فُعِلَ	ما.مج	27، 28، (29)
31	فُوعِلَ	ما.مج	22
32	يَتَفَاعَلُ	مض.مع	17
33	يُتَفَاعَلُ	مض.مج	17
34	يَتَفَعَّلُ	مض.مع	19
35	يُتَفَعَّلُ	مض.مج	19
36	يَسْتَفْعِلُ	مض.مع	1
37	يُسْتَفْعَلُ	مض.مج	1
38	يُفَاعَلُ	مض.مج	22
39	يُفَاعِلُ	مض.مج	22
40	يَفْتَعِلُ	مض.مع	4
41	يُفْتَعَلُ	مض.مج	4
42	يُفَعَّلُ	مض.مج	24
43	يُفَعِّلُ	مض.مع	24
44	يَفْعَلُ	مض.مع	(27)، 28
45	يَفْعِلُ	مض.مع	27، (28)
46	يَفْعُلُ	مض.مع	27، 29
47	يُفْعَلُ.أ	مض.مج	27، 28، 29
	[يُفْعَلُ].ب(*)	مض.مج	7
48	[يُفْعِلُ](**)	مض.مع	7
49	يَنْفَعِلُ	مض.مع	13
50	يُنْفَعَلُ	مض.مج	13

(*) وضعنا هذه الصيغ بين المعقوفين إشارة إلى أنها معدلة من "*يُؤَفْعَلُ" كما هو متداول.

(**) وضعنا هذه الصيغ بين المعقوفين إشارة إلى أنها معدلة من "*يُؤَفْعِلُ" كما هو متداول.

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط(*)	أصل الاشتقاق أو القياس(**)
51	إِسْتِفْعَال	مص	1
52	أَفَاعِل	ج.ت	57أ، مر.
53	أَفَاعِيل	ج.ت	55، (56)، 58، 61، مر.
54	اِفْتِعَال	مص.	4
55	أَفْعَال	ج.ت	مر.
56	إِفْعَال	مص.	7
57	أَفْعَل.أ	تف	27، 28، 29
	أَفْعَل.ب	مش	28، ...
58	أفعُل	ج.ت	مر.
59	أفعِلاء	ج.ت	121أ
60	أَفْعِلَة	ج.ت	مر.
61	(أُفْعُولَة).أ	آ	ينظر: السيوطي 45، 2: 126-127؛ التونسي 84: 140-
	(أُفْعُولَة).ب	مف	ينظر: السيوطي 45، 2: 126-127؛ التونسي 84: 140-
	(أُفْعُولَة).ج	مص	ينظر: السيوطي 45، 2: 126-127؛ التونسي 84: 140-
62	أُفَيْعَال	تص.	55
63	أُفَيْعِل	تص.	57ب
64	أُفَيْعِلان	تص.	مر.
65	أُفَيْعِيل	تص.	مر.
66	أُفَيْعِيلَة	تص.	61
67	انفِعَال	تص.	13
68	تَفَاعُل	مص.	17
69	تَفَاعِيل	ج.ت	70، 72، مر.
70	(تَفْعَال)	مص.	24، (27)
71	تَفَعُّل	مص.	19
71م	[تَفْعِلَة]	مص.	72 ←
72	تَفْعِيل	مص.	24
73	تُفَيْعِيل	تص.	(51)، (70)
74	فَاعِل	فا.	27، 28، (29)
75	(فَاعِلَة)	آ.	27، 28

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط(*)	أصل الاشتقاق أو القياس(**)
76	(فَاعُول)	آ.	27، 28
77	فُتَيْعِيل	تص.	(54)
78	فَعَاعِيل	ج.ت	91، مر.
79	(فَعَال)	مش	29+مر. المجموع: 13% من الثلاثي في "اللسان"
80	فِعَال.أ	ج.ت	(96)، 121أ، مر.
	فِعَال.ب	مص.	22، 27
	فِعَال.ج	آ.	27، 28
81	فُعَال	مص.	27، (30)
82	فَعَالَة	مص.	29
83	فِعَالَة	مص.	27، 28
84	فُعَالَة	(مف)	27، ... (السيوطي 45، 2: 119-121)
85	فَعَالَى	ج.ت	105، 121هـ (ة)، ...
86	فَعَالِي	ج.ت	مر.
87	فُعَالَى	ج.ت	115أ
88	فَعَالِين	ج.ت	مر.
89	فَعَالِيّ	ج.ت	مر.
90	فعَائِل	ج.ت	117ب (ة)، مر.
91	فَعَّال	مبا.	27، 28
92	فُعَّال	ج.ت	74
93	(فَعَّالَة)	(آ)	27، 28
94	فُعَّل	ج.ت	74، 74 (ة)
95	(فِعِّيل)	مبا.	27، 28
96	فَعْل.أ	مص.	27، 28
	فَعْل.ب	مش.	29
97	فَعَل.أ	مص.	28
	فَعَل.ب	مش.	29
98	فَعِل.أ	مش	28
	فَعِل.ب	مبا	27، 28 (السيوطي 45، 2: 272)
98م	[فِعْل]	ج.ت.	← 100، 102

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط(*)	أصل الاشتقاق أو القياس(**)
99	فِعَل.أ	ج.ت	مر.
100	فُعْل.أ	ج.ت.	57ب، 103
	فُعْل.ب	مص	29
101	فُعَل.أ	ج.ت	116، مر.
	فُعَل.ب	مر	
102	فُعُل.أ	ج.ت	117أ، مر.
	فُعُل.ب	مش.	
103	فَعْلاء.أ	مش/مؤ	57ب
104	فُعَلاء.أ	ج.ت	74، 121أ
	فُعَلاء.ب	مش	
105	فَعْلان.أ/(ة)	مش	28
105م	فَعْلانَ	اسم فعل	
106	فَعَلان	مص	27
107	فِعْلان	ج.ت	مر.
108	فُعْلان	ج.ت	مر.
108م	فُعْلانَ	اسم فعل	
109	فَعْلَة.أ	مص	27، 28
110	فَعَلَة.أ	ج.ت.	74
111	فِعْلَة.أ	مص	27، 28
	فِعْلَة.ب(*)	ج.ت	مر. (ع.حسن 80، 4: 639-؛ يعقوب 93: 104)
112	فِعَلَة	ج.ت	مر.
113	فُعْلَة.أ	مص	28
	فُعْلَة.ب	مبا/مف	27، 28
114	فُعَلَة.أ	ج.ت	74
	فُعَلَة.ب	مبا	27، 28
115	فَعْلَى.أ	مؤ/مش	105
	فَعْلَى.ب	ج.ت	74، 98، 105، 121.هـ
116	فُعْلَى	مؤ/تف	57.أ

(*) احتفظنا بهذه الوظيفة لهذا الوزن مسايرة لكتب الصرف التي تذكره ضمن جموع القلة.

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط(*)	أصل الاشتقاق أو القياس(**)
117	فَعُول	مبا	27، 28
	فَعُول.ب	مش	27، 28
118	فُعُول	مص	27
	فُعُول.ب	ج.ت	مر.
119	فُعُولَة	مص	29
120	فُعَيْعِيل	تص	91.ب، مر.
121	فَعِيل.أ	مش	29
	فَعِيل.ب	مص	27
	فَعِيل.ج	مبا	27
	فَعِيل.د	فا.	=150
	فَعِيل.هـ	مف.	=165
122	فُعَيْل	تص.	مر.
123	فُعَيْلاء	تص.	103، مر.
124	فُعَيْلان	تص.	105، مر.
125	فُعَيْلَة	تص.	مر.
126	فُعَيْلِن	تص.	مر.
127	فُعَيْلِوة	تص.	مر.
128	فُعَيْلَى	تص.	115.أ، مر.
129	فُعَيْلِي	تص.	مر.
130	فُعَيْلِيء	تص.	مر.
131	فُعَيْلِيت	تص.	مر.
132	فُعَيْلِين	تص.	مر.
133	فُعَيْنِل	تص.	مر.
134	فُعَيْوِل	تص.	مر.
135	[فُعَيِّل]	تص.	79، 117.ب، 121.أ، 121.د، مر.
136	فَوَاعِل	ج.ت	74، 74(ة)، مر.
137	فَوَاعِيل	ج.ت	76، 76(ة)، مر.
138	فُوَيْعِل	تص.	74، مر.
139	فُوَيْعِيل	تص.	76، مر.
140	فَيَاعِل	ج.ت	(141)، مر.

ترتيب	الصيغة	رمزها الضابط(*)	أصل الاشتقاق أو القياس(**)
141	فَيْعِل/(ة)	مش	28
142	مُتَفَاعَل	مف/مك/زم/مص	17
143	مُتَفَاعِل	فا.	17
144	مُتَفَعَّل	مف/مك/زم/مص	19
145	مُتَفَعِّل	فا.	19
146	مُسْتَفْعَل	مف/مك/زم/مص	1
147	مستَفْعِل	فا.	1
148	مَفَاعِل	ج.ت	158، 159، 160، 161، 162، (163.ب)، 164
149	مُفَاعَل	مف/مك/زم/مص	22
150	مُفَاعِل	فا.	22
151	مُفَاعَلَة	مص.	22
152	مَفَاعِيل	ج.ت	155، 165، مر.
153	مُفْتَعَل	مف/مك/زم/مص	4
154	مُفْتَعِل	فا.	4
155	مِفْعَال	آ/مبا	27، 28
156	مُفَعَّل	مف/مك/زم/مص	24
157	مُفَعِّل	فا.	24
158	مَفْعَل	مص/مك/زم	27، 28، 29
159	مَفْعِل	مص/مك/زم	27
160	مِفْعَل	آ	27، 28
161	[مُفْعَل](*)	مف/مك/زم/مص	7
162	[مُفْعِل](**)	فا.	7
163	مَفعَلة	مص.	27، 28، 29
164	مِفْعَلة	آ	27، 28
165	مَفْعُول	مف.	27، 28
166	مُفَيْعِل	تص.	146، 147، 149، 150، 153، 154، 156، 157، 158.ب، 159.ب، 160، 161، 162، مر.
167	مُفَيْعِيل	تص.	155.أ، 165، (=166)، مر.
168	مُنفَعَل	مف/مك/زم/مص	13
169	مُنفَعِل	فا.	13
170	نُفَيْعِيل	اص.	67، مر.

(*) وضعنا هذه الصيغ بين المعقوفين إشارة إلى أنها معدلة من "*يُؤَفْعَل" كما هو متداول.

(**) وضعنا هذه الصيغ بين المعقوفين إشارة إلى أنها معدلة من "*يُؤَفْعِل" كما هو متداول.

4.2.1 - عن التأليف المقطعي للصيغ المقيسة:

وقبل أن نستمر في تحديد أنواع الصيغ التي نريد دراسة تعديلاتها الصوتية، نقف قليلا عند قضية التأليف المقطعي لهذه الصيغ التي حصرناها في الجدول (5) أعلاه، متتبعين نفس الخطوات السابقة في (4.3.1.1-) من هذا الباب، ومنطلقين من الجداول (6)، (7)، (8) الآتية التي لخصنا فيها معطيات إحصاءات أجريناها في هذه الصيغ الـ 170 على الخصوص.

الجدول رقم (6) بأنواع التأليفات المقطعية في 170 من الصيغ المقيسة

التأليفة المقطعية	عددها النظري[1]	عددها المستعمل	%[2]	تنوع القمم	عدد الصيغ	%[2]
من مقطع واحد	3					
من مقطعين	9	4[3]	44,44	9[4]	10	5,88
من ثلاثة مقاطع	27	13[5]	48,15	39[6]	62	36,47
من أربعة مقاطع	81	14[7]	17,28	41[8]	86	50,59
من خمسة مقاطع	243	6[9]	2,47	10[10]	12	7,06
المجموع	263	37	10,19	99	170	100

(1) دون احتساب التنوين
(2) من مجموع الصيغ الـ 170
(3) وبتنوين ما يقبل التنوين منها تصبح 5
(4) وباحتساب حركة الإعراب تصل إلى 13
(5) وبتنوين ما يقبل التنوين منها تصبح 20
(6) وباحتساب حركة الإعراب تصل إلى 91
(7) وبتنوين ما يقبل التنوين منها تصبح 26
(8) وباحتساب حركة الإعراب تصل إلى 107
(9) وبتنوين ما يقبل التنوين منها تصبح 12
(10) وباحتساب حركة الإعراب تصل إلى 30

الجدول رقم (7) بالقمم المقطعية في 170 من الصيغ المقيسة

المقطع	موقع1	موقع2	موقع3	موقع4	موقع5	مجموع	%[1]
ص ح	[2]54	40	64	50	10	218	62,46
ص ـَ	21	24	23	13		81	23,21
ص ـِ	4	10	13	2		29	8,31
ص ـُ	29	4	2			35	10,03
ص ـَ/ ـِ/ ـُ		2	26	35	10	[3]73	20,91
ص م	6	32	17	1		56	16,04
ص ا	5	22	12	1		40	11,46
ص ي		3	5			8	2,29
ص و	1	7				8	2,29
ص ح ص	39	27	9	(28)	(8)	[4]75	21,49
ص ـَ ص	15	20	5			40	11,46
ص ـِ ص	11	4	4			19	5,44
ص ـُ ص	13	3				16	4,58
ص ـَ/ ـِ/ ـُ (ص)		(2)	(26)	(28)	(8)	(64)	(18,34)
مجموع	99	99	90	51	10	349	

(1) أي نسبة كل عدد إلى مجموع المقاطع الذي هو 349 دون احتساب المقاطع المنونة

(2) هذه الأرقام تدل على عدد مرات ورود المقطع في مجموع الصيغ الـ 170.

(3) أربع منها تقبل الضمة والفتحة فقط.

(4) دون احتساب المقاطع المنونة الـ 64.

الجدول رقم (8)(*) بالمتجاورات المقطعية العشر الأكثر شيوعا في 170 من الصيغ المقيسة

ترتيب	المتجاورة	العدد الترددي	النسبة العامة%(**)	النسب الموقعية				
				بداية	3:2	4:3	5:4	نهاية
1	ص ـَ: ص ح	47	27,64		8,23	14,11	5,29	27,64
2	ص ـُ: ص ـَ ص	34	20,00	20,00				
3	ص ـِ: ص ح	31	18,23		4,11	12,94	1,17	18,23
4	ص ـَ: ص ـَ	24	14,11	3,53	7,06	31,53		5,29
5	ص ـَ: ص ا	24	14,11	10,59	3,53			
6	ص ا: ص ح	24	14,11		7,64	5,88	0,59	14,11
7	ص ـَ ص: ص ـِ	20	11,76	2,94	8,23	0,59		
8	ص ي: ص ح	19	11,17		1,76	9,41		11,17
9	ص ـَ ص: ص ـَ	19	11,17	5,29	4,11	1,76		
10	ص ـِ: ص ـَ	16	9,41	1,17	4,70	3,53		5,83

(*) مستخلص من جدول أعم يضم 68 متجاورة مقطعية مستعملة في هذه الصيغ

(**) أي نسبة العدد الترددي العام أو الموقعي إلى مجموع الصيغ الـ 170.

فمن الجدول (6) يتأكد ما استنتجناه في آخر الصفحة 26 أعلاه من أن التأليفة المقطعية الوحيدة لا تكون صيغة صرفية مقيسة تامة البنية، ما لم تخضع لبعض التعديلات الصوتية كفعل الأمر من (ق و ل، و ع ي)، وأن 87% من الصيغ المقيسة تتألف من ثلاثة مقاطع أو أربعة، وأن الصيغ ذات المقطعين أو الخمسة لا يتجاوز عددها 22 صيغة (أي حوالي 13% من مجموع الصيغ المقيسة)، وأن التأليفات المستعملة في تكوين الصيغ المقيسة لا تتجاوز كثيرا 10% من إمكانات التأليف المقطعي في العربية عموما، إلا أن تنوع القمم المقطعية مكّن من تنوع الصيغ في بعض التأليفات وخصوصا ذات الثلاثة أو الأربعة مقاطع.

فبالاقتصار على المقاطع الرئيسية الثلاثة يتأكد من الجدول (7) ما سبق استنتاجه في ص 23 من ترتيب أنواع المقاطع حسب ترددها، مع اختلاف في النسب المئوية: المقطع الثنائي الحركي في الصدارة (62,46%)، فالثلاثي الحركي (21,49%)، فالثنائي المدي (16,04%).

أما عن القمم المقطعية فيستخلص من الجدول نفسه (رقم 7) أن ترتيبها التنازلي حسب تردد كل منها في الصيغ المقيسة يختلف قليلا عن الترتيب الذي سبق في ص 23 أعلاه. بسبب اختلاف مجال الإحصاء الحالي عن السابق هناك، إلا أن المقاطع الفتحية القارة ما زالت تحتل الصدارة (34,67%) تليها المقاطع الإعرابية، فالضمية القارة، فالكسرية القارة. فالألِفية، فاليائية، وهو نفس الترتيب العام السابق في ص 23.

وبخصوص المتجاورات المقطعية في الصيغ المقيسة يستخلص من الجدول رقم (8) أن المتجاورات العشرة الأكثر شيوعا يختلف ترتيبها ونوعها اختلافا ظاهرا عما سبق في الجدول رقم (3) نظرا لاختلاف مجالي الإحصاءين، إلا أن الاستنتاجات العامة التي بنيناها على الجدول رقم (3) يصدق معظمها على معطيات جدولنا الحالي (رقم 8)، مع اختلاف الأرقام المعززة لكل استنتاج، باستثناء الاستنتاج رقم 3 الخاص بالمقاطع المدّية، حيث احتل المقطع اليائي الموقع الأول من المتجاورة الثامنة في الجدول رقم (8).

وبخصوص المتجاورتين الثامنة والعاشرة في الجدول رقم (8) فإنهما لم تكونا بعيدتين بعدا كبيرا عن الجدول رقم (3)، إذ كان ترتيبهما الثالثة عشرة والثانية عشرة على التوالي في الجدول العام الذي هو أصل الجدول (3)، أما المتجاورتان الخامسة والعاشرة والثالثة والثلاثين على التوالي في الجدول العام الذي استخلص منه هذا الأخير.

5.2.1- لماذا الجذور المعتلة؟

نصصنا في عنوان الجدول رقم (5) على أن الصيغ المقيسة التي تعنينا في هذه الدراسة هي التي تقاس من الجذور الثلاثية، والجذور الثلاثية في معجم العربية متنوعة من حيث خضوع مشتقاتها للتعديلات الصوتية

المشروطة وغير المشروطة. فمنها ما لا تخضع صيغه عادة للتعديلات الصوتية إلا في حالات خاصة، وهو "السالم" ومنها ما يخضع لسلسلة من التعديلات التي لا تُبقي من بعض صيغه "الأصلية" إلا على مقطع قصير واحد، وهو "اللفيف المفروق". وبين هذين النوعين أنواع أخرى من الجذور، كالمضعف، والمهموز، والمثال، والأجوف، والناقص، واللفيف المقرون؛ فهي إذاً ثمانية أنواع أساسية من الجذور، وتصل بالتركيب إلى أربعين فرعا، كالمضعف/المهموز، والمثال/المهموز، والمهموز/الأجوف، والمثال/المهموز، وغيرها من التركيبات. ونظرا لأن دراسة التعديلات الصوتية لكل هذه الأنواع من الجذور تتطلب مجهودا ووقتا كثيرين فقد حصرنا مجال دراستنا هذه في التعديلات الخاصة بالصيغ المقيسة من الجذور المعتلة الخالصة (أي التي لا يشوبها تضعيف أو همز)، وهي بالتحديد[78]:

1- المثال الواوي: وعدده في "تاج العروس": 316، أي 4,16%

2- المثال اليائي: وعدده في "تاج العروس": 88، أي 1,16%

3- الأجوف الواوي، وعدده في "تاج العروس": 488، أي 6,37%

4- الأجوف اليائي، وعدده في "تاج العروس": 388، أي 5,11%

5- الناقص الواوي، وعدده في "تاج العروس": 358، أي 4,71%

6- الناقص اليائي، وعدده في "تاج العروس": 258، أي 3,39%

7- اللفيف المفروق، وعدده في "تاج العروس": 26[79] أي 0,34%

8- اللفيف المقرون، وعدده في "تاج العروس": 17[80] أي 0,22%

المجموع: 1935 أي 25,47%

وهذا يعني أن القواعد التي سنصفها في الباب الثاني من هذا الكتاب تنطبق على ربع مجموع ثلاثي "تاج العروس"، مع العلم أن الجذور السالمة من هذا المجموع تمثل 58%، أي أن الجذور الأخرى التي أقصيناها من مجال دراستنا، كالمضعف والمهموز خالصين أو مركبين، تمثل حوالي 17% من الثلاثي في التاج.

[78] اعتمدنا هنا المصطلحات الشائعة، وإلا فإن تسمياتهم لهذه الأنواع من المعتل تختلف بين سيبويه ومن جاء بعده، ينظر مثلا: المؤدب 87: 218، 254، 292، 335، 346.

[79] هذا هو عدد الخالص منه، أما المستعمل منه عموما حسب احصاءات موسى/شاهين فهو: ۏ ص ۏ: 2، ۏ ص ێ: 23، ێ ص ێ: 4، ێ ص ۏ: 2، وأخصبها اشتقاقا هو (ۏ ص ێ)، أما بقية التركيبات فعقيمة أو شبه عقيمة، ينظر: موسى/شاهين 73: 87؛ الأستراباذي 75، 3: 74؛ ابن عصفور 79: 562.

[80] هذا هو الخالص منه، أما المستعمل منه عموما، حسب نفس المرجع السابق، فهو: ص ۏ ۏ: 19، ص ۏ ۏ: 18، ص ێ ێ: 15، ص ێ ۏ: 3، ۏ ۏ ص: 4، ۏ ێ ص: 14، ێ ێ ص: 1، ێ ۏ ص: 13، ومعظم هذه التركيبات وردت فيها ألفاظ عقيمة أو شبه عقيمة اشتقاقيا، وأكثرها خصوبة هو (ص ۏ ێ) الذي تتداخل مشتقاته في المعاجم مع مشتقات (ص ۏ ۏ) و (ص ێ ێ)؛ ينظر: موسى/شاهين 73: 81، 83؛ الأستراباذي 75، 1: 35، 3: 72؛ ابن عصفور 79: 563.

6.2.1 - الصيغ واللواحق الصرفية:

سبق لنا في (2.1.1-) من هذا الباب أن اعتبرنا اللواحق الصرفية خارج حدود الصيغة الصرفية عندنا، واستدركنا هناك فقلنا إننا "سنراعي ما قد ينتج عن اتصال هذه اللواحق بالصيغ الصرفية من تعديلات صوتية" (ص 17 أعلاه). وهذه نظرة موجزة عن اللواحق الصرفية المفارقة التي يمكن أن تتصل بمختلف الصيغ المقيسة الواردة في الجدول رقم (5).

يمكن أن تصنف لواحق الصيغ العربية حسب وظائفها اللغوية، خمسة أصناف كبرى هي:

1- علامات إعراب أو عدد أو توكيد أو نسب أو تأنيث أو غير ذلك (= 11 لاحقة): (ا...)، (ا ت)، (و...)، (ي ...)، (يْ ...)، (نْ ...)، (ٌ)، (تْ)، (تا)، (ة)، (يّ).

2 ضمائر رفع متصلة صامتة (متحركة) (=8 لواحق): (تُ)، (تَ)، (تِ)، (تُمَا)، (تُمْ)، (تُنَّ)، (نَ)، (نَا).

3- ضمائر نصب وجر متصلة صامتة (=11لاحقة): (كَ)، (كِ)، (كُمَا)، (كُمْ)، (كُنَّ)، (نَا)، (هُ)، (هَا)، (هُمَا)، (هُمْ)، (هُنَّ).

4- ضمائر رفع متصلة مدّية (=3 لواحق): (ا ...)، (و ...)، (ي ...).

5- ضمير تكلم متصل جرا ونصبا: (ي، يَ، نِي). كما يمكن تصنيفها حسب تكوينها المقطعي، تصنيفا آخر إلى:

1- لواحق هي قمم مقطعية: (ا: ...)، (و:...)، (ي:...).

2- لواحق هي أقفال مقطعية: (...تْ)، (...نْ)، (...ٌ)، (.. يْ: ...).

3- لواحق هي مقاطع تامة: (ة..)، (تُ)، (تَ)، (تِ)، (نَ)، (نَا)، (تُمْ)، (كُمْ)، (هُمْ)، (تَا)، (كَ)، (كِ)، (هُ)، (هَا).

4- لواحق هي أكثر من مقطع: (..ا: ت)، (..ا: نِ)، (..و: نَ)، (..نّ: نَ)[81] ، (..يْ: نِ)، (..ي: نَ)، (..يّ: ي)، (تُ: مَا)، (تُنّ: نَ)، (كُ: مَا)، (كُنّ: نَ)، (هُنّ: نَ).

وسنرى عند وصف قواعد التعديلات الصوتية في الصيغ أن هذا التصنيف المقطعي للواحق سيكون له أثره الكبير في تنويع تلك القواعد، بل إن قدماء اللغويين العرب قد عللوا بعض قواعد الإعلال باحتمال اتصال الصيغ المعلّة باللواحق الصرفية، كما سنرى في الباب الثاني[82].

---

[81] نستعمل هذا الرمز(:ّ) للإشارة إلى إدغام المقطع السابق في اللاحق.

[82] ينظر: ابن يعيش 73: 467، وقاعدتنا رقم 97 في الباب الثاني.

3.1- الفصل الثالث

التعديل: مفهومه وأنواعه

1.3.1- بين التغيير والتعديل: أشباه ونظائر

2.3.1- تغيرات عفوية غير مشروطة

3.3.1- تغيرات مشروطة غالبها منضبط

4.3.1- تعديل الصيغة المقيسة

5.3.1- الميزان الصرفي والميزان الصوتي

1.3.1 - بين التغيير والتعديل: أشباه ونظائر

تستعمل في اللسانيات المعاصرة مجموعة من المصطلحات الدائرة في فلك التغيرات التي تخضع لها الوحدات اللغوية في مستوياتها المختلفة، صوتيا، وصرفيا، ونحويا، ودلاليا... ومن أشهر هذه المصطلحات: التغير/التغيير، التحوّل/التحويل، والتبدّل، والتطور، والتبادل، والتناوب[83]. أما مصطلح "**التعديل**" الذي اخترناه وأبرزناه في عنوان هذه الدراسة فلعل أقرب مصطلح أجنبي لمفهومه عندنا هو (réajustement) الذي استعمله "تشومسكي/هالِ" في كتابهما حول مبادئ الفونولوجيا التوليدية[84]، ولم نجده في كثير من معاجم المصطلحات اللسانية التي اطلعنا عليها[85]، وإن كنا وجدنا بعض المترجمين يستعمل لفظ (التعديل) ترجمة لمصطلحات أخرى (تنتمي إلى مستويات لسانية مختلفة) مثل: altération, modulation, modification [86] أكثر من استعماله بالمعنى الذي نقصده في هذه الدراسة، والذي سنقف عليه لاحقا.

إن التغييرات التي تتعرض لها الوحدات اللغوية في مستوياتها المختلفة متعددة الأسباب والأنواع، ومن أجل تحديد التغيرات التي نسميها بـ"**التعديلات الصوتية المشروطة**" سنكتفي هنا بالحديث إجمالا عن التغيرات الصوتية والصرفية عامة، محاولين ذكر بعض أنواعها المعروفة في تاريخ اللغة العربية.

يرجع الدارسون مختلف التغيرات الصوتية اللغوية إلى عوامل يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

أولاهما: تشمل العوامل الخارجية عن اللغة نفسها، وتتمثل في:

1- انتقال اللغة بين الأجيال

2- والتأثر بين اللغات

3- والضغوط الاجتماعية كالدين والقومية...

والثانية: تشمل العوامل الداخلية، وتتمثل فيما ينتج عن تجاور الأصوات داخل وحدات اللغة، من مماثلة أو مخالفة أو قلب مكاني[87].

وانطلاقا من هذه العوامل يجب التمييز، كما يرى "هنري فليش"، بين التغيرات غير المشروطة، أي العفوية، وبين التغيرات المشروطة، "فالأولى تعود إلى تطور اللغة نفسها، ذلك التطور الذي تشاركه [التغيرات] أسبابه (المجهولة غالبا)، أما الثانية فهي تغيرات عرضية مفاجئة في بعض أوضاع اللغة عن طريق الالتقاء بين أنواع الفونيمات التي تكون متماسة أو متجاورة فقط"[88].

---

[83] وفي اللغة الفرنسية على سبيل المثال:
Altération, alternance, changement, évolution, modification, mutation, transformation, transposition.

[84] Chomsky/Halle 73: 231 . وينظر فهرس المصطلحات في آخر هذا الكتاب.
ويستعمل المؤلفان هذا المفهوم في معالجة بنيات الجمل، وهذا لا يمنع من أن نستعمله نحن في معالجة بنيات الصيغ الصرفية.

[85] لم نجد ممن أورد هذا المصطلح ضمن المصطلحات اللسانية سوى الدكتور بسام بركة في "معجم اللسانية" ص 176 مترجما بـ "التعديل".

[86] ر.م. بعلبكي 90: 40، 313 . وينظر الهامش السابق.

[87] ملخصا عن المبارك 81: 54؛ وينظر أيضا: ع.ع.و. وافي 73 أ: الفصل 4، 5؛ السغروشني 87: 51؛ Cantineau 60: 146؛ Malmberg 79: 73؛ Flcisch 61:71.

[88] Flcisch: ibid؛ وينظر كذلك: حجازي 92: 48.

وكل هذه التغيرات، مشروطة وغير مشروطة، يمكن أن ندرجها تحت المصطلحات التي ذكرناها في بداية هذا الفصل، غير أن بعض المستشرقين استعمل –وهو يصف ظاهرة الاشتقاق في العربية– لفظ flexion interne، فترجم عنه بـ"التحول الداخلي"، وكان الأحرى أن يترجم بـ"التصريف الداخلي" أو "الاشتقاق..."[89]، كما ظهرت عبارة "ظاهرة التحويل..." في عنوان كتاب يتناول الصيغ التي تستعمل في بعض السياقات بمعان تخالف مبانيها الصرفية، ولو استعمل المؤلف عبارة "ظاهرة التناوب" لكان أقرب إلى مقصوده الذي هو إنابة الصيغ الصرفية بعضها عن بعض لأغراض أسلوبية بلاغية[90].

2.3.1 - تغيرات عفوية غير مشروطة:

ودون أن نستمر مع "هـ.فليش" في وصف أنواع التغيرات الصوتية وتصنيفها نكتفي بذكر بعض الأمثلة:

فمن قبيل التغيرات الصوتية العفوية بعض أنواع الإبدال اللهجي التي يذكرها القدماء كابن السكيت وأبي علي القالي، من مثل: "رَاتِباً/ رَاتِماً" و "مَكّة/بَكّة" و"جَدَث/جَدَف" و"وَازِع/يَازِع"، وغيرها[91].

ومنها أيضا كسر بعض القبائل العربية لحرف المضارع: "تِعلم، إِعلم، تِشفى، إِخشى"[92].

ومنها همز بعضهم لـ"عأْلم، بأْز، رَثَأْتْ"[93].

ومنها ما ورد عن بعض القبائل من حذف حركة عين الثلاثي أو نقلها "عَلِمَ ← عَلْمَ"، "ضَحِكَ ← ضِحِكَ، عُصِرَ ← عُصْرَ"[94].

ومنها ما ورد مسموعا من أمثلة القلب المكاني، نحو: جَذَبَ/جَبَذَ"، "اِضْمَحَلَّ/اِمْضَحَلَّ، أَنْوُق/أَيْنُق، أَبْآر ← آبَار"، قُوُوس ← قِسِيّ"، وغيرها[95].

وكل هذه الأنواع من التغيير الصوتي ليس له ضوابط قارة يمكن تتبعها ودراستها بالاستقراء، وإنما هي سلوكات لهجية في الغالب أو فردية أحيانا، ولم يهتد من حاولوا استقراءها إلى شروط تأليفية معينة تخصص كل حالة عما سواها وتجعلها قابلة للتقعيد، ولذلك فهي تغييرات خارجة عن مجال علم الصرف العربي الذي

---

[89] ينظر فليش 83: عنوان القسم الأول والثاني ودليل المصطلحات؛ وقديما حاول ابن يعيش أن يعقد مقارنة بين **"التغيير"** و **"التصريف"** مستنتجا أن "التغيير ضرب من التصريف، وقيل: التصريف يكون مع سلامة الذات، والتغيير يكون بانتقاص الذات عما كانت عليه (ابن يعيش 73: 445).

[90] نقصد كتاب "ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية" للدكتور محمود سليمان ياقوت المطبوع سنة 1986.

[91] عبد اللطيف 80: 162؛ Fleisch 61: 74 . وتنظر أنواع أخرى في كتاب "لهجات العرب" للعلامة أحمد تيمور المطبوع سنة 1973، حيث يتحدث عن "العجعجة والعنعنة والكشكشة" وغيرها.

[92] سيبويه 75، 4: 110؛ المؤدب 87: 225؛ ابن خالويه 79: 102؛ اللبلي 72: 102.

[93] الجندي 80: 490.

[94] ابن منظور 81: (ع ل م).

[95] سيبويه 75، 3: 466؛ ابن قتيبة 82: 492؛ ابن عصفور 79: 616؛ عبد اللطيف 80: 165.

يتناول، فيما يتناوله، التغيرات التي يمكن ضبطها وتقعيدها، كالإدغام والإعلال القياسيين، ولهذا أيضا لا داعي للبحث عن تسميات لمثل هذه التغيرات ما دامت غير منضبطة، وإن كان يمكن أن يدرج بعضها تحت عناوين مثل: التطور، والتبادل، والتناوب، مما لا يخرجها عن كونها تغيرات أو تحولات صوتية بكل عمومية معنى اللفظين.

3.3.1 - تغيرات مشروطة غالبها منضبط:

أما التغيرات المشروطة فهي التي تنتج عن تجاور الأصوات اللغوية داخل السلسلة الكلامية، بكل ما يستلزمه ذلك التجاور من تأثر وتأثير بين الأصوات، وهذا التأثر والتأثير قد يلتزمهما متكلمو اللغة فيحاول اللسانيون تقعيدها، وقد لا يلتزمها المتكلمون التزاما تاما فيعتبرها اللسانيون سلوكات اختيارية أو لهجية أو فردية، ويمكن التمثيل لهذا النوع الأخير ببعض أشكال الحذف "غير القياسي" لأصوات العربية كالهمزة والياء والواو على الخصوص في كلمات مثل: "الله" و"الناس" و"مُرْ" و"سَلْ" و"يَرَى" و "يَدٌ" و"دَمٌ" و"غَدٌ"...

وأما التغيرات الصوتية الملتزَمة من قبل المتكلمين فهي التي يمكن تتبعها ودراستها ومحاولة تصنيفها وتخصيصها بتسميات مميزة كما فعل علماء العربية منذ القديم، حيث حددوا شروط "**الإدغام**" الصغير والكبير، وشروط "**الإبدال**" القياسي، وشروط "**الإعلال**" القياسي...فهذه ظواهر صوتية ثلاثة أساسية ركز عليها علم الصرف العربي ووضع لكل منها تسمية اصطلاحية مميزة مع إبراز التداخل الحاصل بين ظاهرتي الإبدال والإعلال. وكل ظاهرة من هذه الظواهر الثلاثة يمكن أن تندرج أيضا[96] تحت العنوانين العامين (التغير والتحول)، وهذا ما يجعل التمسك بهذين العنوانين أمرا غير مبرر في نظرنا، ولذلك وجدنا نفسنا أمام خيارين:

أولهما: أن نتبنى المصطلح العربي القديم المناسب لمجال دراستنا، وهو مصطلح "**الإعلال**"، مع تقييده بما يقتضيه ضيق مجال هذه الدراسة من مثل "بعض ظواهر الإعلال القياسي".

وثانيهما: أن نتبنى أحد المصطلحات اللسانية الحديثة التي نراها أكثر دقة في تخصيص مجال الدراسة.

وهذا الخيار الثاني هو الذي أخذنا به لما فيه من إشارة إلى أننا سنستفيد من بعض أساليب اللسانيات الحديثة في تقعيد الظواهر الصوتية في صلب الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور الثلاثية المعتلة، دون أن نلزم نفسنا بتبني أي "**نظرية**" لسانية معاصرة أو محاولة الدفاع عنها.

---

[96] مثلها في ذلك مثل الظواهر الصوتية غير المشروطة التي ذكرناها في الصفحات السابقة.

4.3.1 - تعديل الصيغة المقيسة:

أما مصطلحنا المختار فهو مصطلح "**التعديل**" الذي لا نراه بعيدا جدا عن تراثنا الاصطلاحي العربي، كما سنبين بعد قليل، فإن اللسانيات الحديثة تميز بين نوعين من ظواهر الصوتيات التأليفية، أحدهما: الظواهر التي تحدث داخل نظام صوتي ما بسبب العادات التأليفية الخاصة بكل لغة، والآخر: هو الأحداث الصوتية التاريخية[97] التي لا تحكمها بالضرورة عادات معينة، بل عوامل مختلفة ذكرنا بعضها في موضع سابق من هذا الفصل (ص 46 أعلاه)، ويحاول اللسانيون أن يكتشفوا قوانينها بعد حدوثها بوقت قد يطول.

إن العادات التأليفية تختلف بين لغة وأخرى، وما ينتج عنها من أحداث صوتية يعتبر ظواهر تزامنية[98] تحدث كلما توافرت شروط تأليفية معينة، ويتصرف المتكلمون إزاء هذه الشروط في اتجاهين متعاكسين ظاهريا ولكن هدف كل منهما هو حفظ التوازن والانسجام داخل المنظومة الكلامية:

الاتجاه الأول نحو "مماثلة" الأصوات الكلامية كلما أدى "القياس" إلى تخالف شديد بين تلك الأصوات.

والاتجاه الثاني نحو "مخالفة" الأصوات الكلامية كلما أدى القياس أيضا إلى تماثل شديد يخل بالتوازن المرغوب[99]. فكلما أدى القياس اللغوي العام إلى تأليف متنافر الأصوات بسبب تماثلها الزائد أو تخالفها الزائد نزع المتكلم عادة إلى "**تعديل**" ذلك التأليف الصوتي غير المنسجم، فإذا حافظ على إجراء ذلك التعديل كلما توافرت "شروطه" أصبح التعديل "**قاعدة**" تصحيحية تضاف إلى قواعد القياس اللغوي العام، ومن هنا اعتبرنا أن كل تغيير يحدث في "البنية الأصلية" للصيغة المقيسة من جذر معتل هو تعديل لهذه الصيغة أي تسوية لها وتقويم، فالتعديل عندنا هو رد المعوج إلى الاستقامة، ورد المنحرف إلى الاعتدال، ورد الثقيل إلى الخفة، ورد غير المألوف إلى المألوف.

جاء في "لسان العرب" (ع د ل) ما يلي:

"وعَدَّلَ الموازِينَ والمكاييلَ: سَوَّاها... وتَعْدِيلُ الشَّيْءِ: تقويمُه..."، وبهذا المعنى فسرت قراءة "فَسَوَّاكَ فَعَدَّلَكَ" (الانفطار/ 7) بتشديد الدال.

وبما أن (ع د ل) تتأرجح في لسان العرب بين معنيين متناقضين يعبر عن أحدهما بـ"العَدْل" وهو "ما قام في النفوس أنه مستقيم"، وعن الآخر بـ"العُدُول" حيث يقال: عَدَل عن الشيء ...عُدولا: حادَ، وعَدَل الطريقُ: مَالَ – فإن صيغة "فَعَّلَ" في هذه المادة إما أن تدل على التكثير في العَدْل بمعنى الاستقامة، وإما أن تدل على سلب أصل الاشتقاق (العُدُول بمعنى المَيْل) عن المفعول، كما في "مرَّضَه" إذا عمل على إزالة مرضه.

---

97 Malmberg 79: 73.

98 Troubetzkoy 76: 264, 269 ; Malmberg 79: 74.

99 يرى الأستراباذي أن "الطبع لا ينفر من توالي المختلفات، وإن كانت كلها مكروهة، كما ينفر من توالي المتماثلات المكروهة، إذ مجرد التوالي مكروه في غير المكروهات أيضا: وكل كثير عدو للطبيعة" (الأستراباذي 75، 2: 18).

وفي سياق الحديث عن التغييرات التي أجرتها العرب في بعض الأسماء المنسوب إليها يقول سيبويه:

"فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعْدَل وهو القياس الجاري في كلامهم؛ قال الخليل: كل شيء من ذلك عَدَلَتْه العرب تركته على ما عَدَلَتْه عليه، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهو على القياس. فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل: هُذَلِيّ... وفي ثقيف: ثَقَفِيّ..."[100]

فسياق هذا الحديث يفيد أن سيبويه استعمل الفعل الثلاثي (عَدَلَ) بمعنى: حاد عن القياس، والعدول عن القياس قد يلجأ إليه من أجل تعديل الصيغة أي تسويتها بإزالة ما فيها من ثقل في تجاور الأصوات، ومن هنا نرى أن العدول قد يهدف إلى التعديل.

والتعديل بمعنى التسوية يشمل كل تغيير صوتي يهدف إلى تخفيف نطق الصيغة أو إعادة الانسجام إلى أصواتها، سواء أكان سطحيا لا يغير بنية الصيغة كالإمالة والتفخيم، أم كان جوهريا يغير بنية الصيغة تغييرا كثيرا كالحذف الحاصل في صيغة الأمر من (و ع ي): ("اِوْعِيْ ←عِ..."). ولا تدخل التعديلات الصوتية السطحية في نطاق هذه الدراسة، كما لا تدخل في نطاقها الظواهر الصوتية المرتبطة بتركيب الكلمات، كالفصل والوصل والوقف. أما التعديلات الصوتية الجوهرية فما كان منها مطردا غير شاذ يعتبر هو الموضوع الأساس للباب الثاني من دراستنا، حيث سنحاول وصف كل **التعديلات الصوتية الحاصلة في الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور الثلاثية المشتملة على الواو أو الياء فاء أو عينا أو لاما**، من أجل تخفيف نطقها وجعله منسجما مع الاتجاه العام للتأليف المقطعي في العربية، فـ"كل تغيير يحدث في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة، فيلزم تعديلها خضوعا لضرورة النظام"[101].

وبهذا يدخل في نطاق دراستنا تعديل صيغة "*مَقْوُول" إلى "مَقُول"، ولا يدخل فيه ما سماه ع.ص.شاهين "تحولا داخليا"[102] في الصياغة الاسمية والفعلية، لأن هذا النوع من "التحول" إن كانت له قواعد منضبطة فهي قواعد بناء صيغة من صيغة، لا قواعد تعديل صيغة من بنية أصلية إلى بنية منطوقة. ولهذا لن تشمل قواعدنا ما يتحدثون عنه أحيانا من قلب الواو أو الياء همزة في "عَجَائِز وصَحَائِف"، حيث يعتبرون الهمزتين منقلبتين عن واو "عَجُوز" وياء "صَحِيفة " على التوالي[103]... فنحن نعامل كلا من "عَجُوز" و"عَجَائِز" باعتبارهما صيغتين منفصلتين، أما تحويل الأولى منهما إلى الثانية لإفادة الجمع فليس من شأننا، لأنه تحويل هدفه وظيفي، يدخل في "اختلاف الأبنية بالزيادة والنقص والتغيير ونحو ذلك، ليدل كل لفظ على المعنى المراد..."[104]، وهو موضوع أحد فرعي علم الصرف، أما التعديلات التي نتناولها في هذه الدراسة فأسبابها صوتية محضة، تدخل في موضوع الفرع الثاني من علم الصرف الذي يتناول "تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة..."[105]

---

[100] سيبويه 75، 3: 335.

[101] ع.ص. شاهين 80 ب: 40.

[102] في ترجمته لكتاب "العربية الفصحى" لـ "هـ. فليش"؛ وينظر تعليقنا على هذه العبارة في ص 47 أعلاه.

[103] ع. حسن 80، 4: 763، ومثل هذا تناولهم "خَطِيئَة" و"خَطَايَا" في ص 767 منه.

[104] ابن يعيش 73: 95؛ وينظر أيضا: ابن عصفور 79: 31.

[105] ابن عصفور: م.ن.

5.3.1 - الميزان الصرفي والميزان الصوتي:

ونختم هذا الفصل بالوقوف قليلا عند قضية الميزان الصرفي للصيغ المعدلة صوتيا، فقد جرت العادة في كتب الصرف قديما وحديثا بأن توزن الصيغ الصرفية بموازين يعبر فيها عن الأصول بالفاء والعين واللام، وعن الزوائد بإيرادها بنفسها في مواضعها من الميزان[106]، وهذه الطريقة في تمثيل الصيغ لا تثير أي إشكال إذا كانت الصيغ الموزونة مقيسة أو مشتقة من الجذور "السالمة" (نَصَرَ = فَعَلَ، انْتَصَرَ = افْتَعَلَ، مُسْتَنْصِر = مُسْتَفْعِل، ...)، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة حين تكون الصيغ الموزونة مقيسة من الجذور المهموزة أو المضعفة أو المعتلة، لأن هذه الصيغ كثيرا ما تتعرض لتعديلات صوتية منضبطة أو عشوائية، كما ذكرنا في مواضع سابقة من هذا الفصل، فكيف تمثل الصيغ المعدلة صوتيا بالميزان الصرفي؟

إن أكثر أنواع التعديل الصوتي للصيغ الصرفية شيوعا على العموم هي: حذف حركة أو تغييرها، وإبدال حرف بحرف، وتخفيف همزة أو همز غير مهموز، وإدغام حرف في حرف، وقلب مكاني بين حرفين، وحذف حرف أو أكثر، في صلب الصيغ المقيسة. وقد جرت العادة بالإشارة في الميزان الصرفي إلى بعض هذه الأنواع من التعديل، كالإبدال والإدغام، حيث توزن "اِزْدَهَرَ ومُضْطَرّ" مثلا بـ"اِفْتَعَلَ ومُفْتَعِل" على التوالي، وهما وزنان يمثلان أصلي الصيغتين لا نُطقَهما الفعلي. أما حين يقع قلب مكاني أو حذف حرف في الصيغة فإنه لا مفر من أن يقع مثلهما في ميزانها الصرفي، فتوزن "آبَار" و"يَدٌ" و"عِظَةٌ" و"يَرْمُونَ" مثلا بـ"أَعْفَال" و"فَعٌ" و"عِلَةٌ" و"يَفْعُونَ" على التوالي.

نقول هذه عادة كتب الصرف في تمثيل الصيغ الصرفية المعدلة صوتيا، أما خارج هذه العادة فقد ناقش بعض اللغويين قديما وحديثا مسألة تمثيل الصيغ المعدلة بميزانها الأصلي عوض الميزان النطقي، فهذا أبو بكر بن السراج يقول:

"فإذا جئنا إلى الأصول التي تعتل وتحذف فإن النحويين يقولون، إذا سئلوا: ما وزن "قَامَ"، قالوا: "فَعَلَ فيذكرون الأصل... فهذا الذي قالوه صحيح، وإنما يريدون بذلك المحافظة على الأصول لتُعلم، وأن ما يغيّر من اللفظ فلِعِلّة، إلا أنه يجب أن تمثل الكلمة المعتلة بما هي عليه من اللفظ كما يمثل الأصل، فيقول: مثالها المسموع كذا، والأصل كذا... فيجب على من أراد أن يمثل الكلمة من الـ(ف ع ل) بما هي عليه ولم يقصد الأصل، إذا قيل له: ما وزن (قَالَ) بعد العلة؟ قال: (فَعْلَ)..." ويستمر في عرض الأمثلة المتنوعة إلى أن يقول: "والتمثيل باللفظ غير مألوف، فلا تلتفت إلى من يستوحش منه ممن يطلب العربية..."، ثم ينسب هذا المذهب إلى أبي الحسن الأخفش...[107].

---

[106] حول استثناء أوزان التصغير من هذا الإطلاق ينظر: الأستراباذي 75، 1: 14.

[107] ابن السراج 87، 3: 334، 336؛ وينظر أيضا: الأستراباذي 75، 1: 18.

ففي هذا النص من الوضوح ما يجعلنا في غنى عن شرحه أو التعليق عليه. أما المعاصرون فمنهم من يرى "أن معاملة (مَادَ) و(مَدَّ) وأخواتهما مع وزن (ف ع ل) هي من قبيل المعاملات المغلوطة، وأن الوزن الصحيح في (مَادَ) هو (فَاعَ) وفي (مَدَّ) هو (فَعَّ)..."[108] ومنهم من يرى في طريقة التحليل المقطعي للكلمات حلا لهذا الإشكال، فيميز الميزان المطلوب تارة بـ"المقطعي"، وتارة بـ"النوعي"، وثالثة بـ"الصوتي"، فهذا الميزان عندهم "يزن الكلمة كما هي بصرف النظر عن الأصلي منها والزائد، فهو مجرد تقدير صوتي للكلمة، وقد يلتقي مع الميزان الصرفي في بعض الكلمات مثل (كَتَبَ لكنه يختلف عنه في نحو (قَالَ) و(دَعَا)..."[109]

ومنهم من يستغرب أن يوزن "قَالَ" و"دَعَا" و"رَمَى" بـ"فَعَلَ"، ويرى في ذلك تحكما محضا، "فإن مثل هذه الألفاظ يجب أن توزن على حسب صورتها الصوتية الحقيقية، كي يظهر الوزن التغييرات الصوتية التي لحقت بها"، ولهذا يقول إن هذه الألفاظ يجب أن توزن على "فَالَ" و"فَعَا"....[110].

أما نحن فقد رأينا أن نحتفظ بالميزان الصرفي للصيغ مع ذكر الميزان الصوتي لكل صيغة وقع فيها تعديل صوتي يستحق إبرازه بواسطة هذا الميزان الصوتي، والفرق بين الميزانين عندنا هو أن الأول (الصرفي) يمثل الصيغة المقيسة في أصلها قبل التعديل، أما الثاني (الصوتي) فيمثلها بعد التعديل، فصيغة "مُسْتَقِيم" عندنا لها ميزانان: أحدهما صرفي هو "مُسْتَفْعِل"، والثاني صوتي هو "مُسْتَفِيل"، وبهذه الطريقة سنتعامل مع الصيغ المعدلة في الباب الثاني كله.

---

[108] ر. طحان 72: 121، 122، والأقواس في داخل النص من وضعنا.
[109] الطويل 81: 1944.
[110] الشايب 86: 91، 92.

2-- الباب الثاني:

قواعد التعديل الصوتي

للصيغ المقيسة المعتلة

0.2- تمهيد

1.2- الفصل الأول: **من الصيغة الأصلية إلى الصيغة المنطوقة**

2.2- الفصل الثاني: **من مبادئ الإعلال وقواعده عند القدماء**

3.2- الفصل الثالث: **في تصنيف قواعد التعديل**

4.2- الفصل الرابع: **المبادئ العامة**

5.2- الفصل الخامس: **قواعد حذف أشباه الصوائت**

6.2- الفصل السادس: **قواعد إبدال أشباه الصوائت**

7.2- الفصل السابع: **قواعد تعديل الصوائت**

8.2- الفصل الثامن: **قواعد تعديل المقاطع**

2-الباب الثاني:

قواعد التعديل الصوتي للصيغ المقيسة المعتلة

0.2- تمهيد

أشرنا في عنوان هذه الدراسة إلى أننا سنحاول تقعيد التعديلات الصوتية المشروطة، ومن الطبيعي أن محاولتنا هذه لن تبدأ من الصفر، ولكنها ستنطلق من وصف قدماء اللغويين العرب لظواهر الإعلال بأنواعه المختلفة للاستئناس بنظرياتهم وآرائهم في هذا الصدد، مع اعتبار كل نظرية أو قاعدة يضعونها مجرد فرضية قابلة للنقاش، ومع الاستعانة ما أمكن ببعض المناهج الحديثة في صياغة القواعد صياغة رياضية مركزة.

ولعل أبرز ما يميز هذه المحاولة ثلاثة أمور:

أولها: الاستئناس بنظريات القدماء -كما ذكرنا- مع إخضاعها للنقد العلمي المنطلق من المبادئ العامة التي أصبحت من مسلمات اللسانيات الحديثة.

وثانيها: صياغة قواعد الإعلال بأنواعه المختلفة صياغة صورية حديثة، بعد تصنيفها تصنيفا مبتكرا قد يساعد على متابعة دراستها مستقبلا بكيفية أعمق وأشمل، قصد معالجة ما قد يشوب بعضها من شذوذ أو استثناءات غير مبررة.

وثالثها: استهدافها لاستقصاء كل أنواع التعديل الصوتي المرتبط بأشباه الصوائت والصوائت في كل الصيغ المائة والسبعين التي اعتبرناها مقيسة، وذلك عندما تقاس من الجذور المعتلة. ونعتقد أن هذه ميزة خاصة، حيث لم يبلغ إلى علمنا أن أحدا من الباحثين المعاصرين استقصى كل أنواع الإعلال الممكنة في الصيغ المقيسة.

1.2- الفصل الأول

من الصيغة الأصلية إلى الصيغة المنطوقة

(أو من البنية العميقة إلى البنية السطحية)

1.1.2- عودة إلى التأليف المقطعي

2.1.2- من البنية العميقة إلى البنية السطحية

1.1.2- عودة إلى التأليف المقطعي:

وفي سبيل تصنيف قواعد التعديل الصوتي للصيغ المقيسة من الجذور المعتلة نعود هنا إلى التأليف المقطعي لهذه الصيغ لنركز هذه المرة على مواقع فاء الصيغة وعينها ولامها ضمن التأليفات المقطعية التي يمكن أن تكوّنها الصيغ مفردة أو مع لواصقها الصرفية[111]، وذلك لأن كلا من الفاء والعين واللام يمكن أن تكون واوا أو ياء شبه صائتتين في الصيغ المقيسة من الجذور المعتلة التي هي موضوع قواعدنا، وسنجمع كعادتنا المعطيات المتوصل إليها بالإحصاء في الجدول رقم (9) الآتي وهو في الواقع سبعة جداول متتابعة:

الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام

ضمن التأليفات المقطعية في 170 من الصيغ المقيسة المعتلة(*)

(أ) في صدر المقطع الأول

مواقعها ضمن التأليفة المقطعية / للتجاورة المقطعية	#:1	مق 2:1			مق 3:2			مق 4:3			مق 5:4			
													جمع	%(**)
1 #: ش ـَـ:	20												20	
2 #: ش ـِـ:	4												4	
3 #: ش ـُـ:	28												28	
4 #: ش ا:	5												5	
5 #: ش يـ:														
6 #: ش و:	1												1	
7 #: ش ـَـ ص:	10												10	
8 #: ش ـِـ ص:	3												3	
9 #: ش ـُـ ص:	7												7	
جمع	78												78	
%	5,51													5,51

(*) الأرقام الواردة في هذا الجدول تعبر عن عدد التأليفات المقطعية التي يتردد فيها كل مقطع أو متجاورة مقطعية على يمين الجدول، وأساس هذه التأليفات هو الصيغ المقيسة الـ170 الواردة في الجدول (5)، مع ما يمكن أن يتصل بها من اللواحق الصرفية التي تتعدد أحيانا حتى تكوّن بها الصيغة عدة تأليفات مقطعية، كصيغة فعل الأمر مثلا: (اِفْعَل): (اِفْعَل) / اِفْعَلِ(ي) / اِفْعَلُ(وا) / اِفْعَلْ(نَ) / اِفْعَلَ(نْ) /

أما الرموز الأخرى المستعملة في الحدول فهي: ا= ألف المدّ، ح= حركة مطلقة(غير معينة)، ش= شبه صائت مطلق، ص= صامت مطلق، م= صائت مدّي مطلق، و= واو مدّية، يـ= ياء مدّية، := حدود المقطع، ...= مقطع مطلق، (.)= احتمال كون المقطع ثلاثيا، (..)= فراغ أو مقطع كامل أو لاحقة صرفية، #= حود الصيغة، ..= بقية مطلقة للمقطع، ـَـ= الفتحة، ـِـ= الكسرة، ـُـ= الضمة

(**) جميع النسب المئوية في هذه الجداول تحسب على العدد الإجمالي للمتجاورات المقطيعية المحصاة (= 1414 متجاورة).

[111] حول مفهوم التأليفة المقطعية عندنا يمكن الرجوع إلى ص 22 أعلاه، وحول مفهوم المتجاورة المقطعية ينظر الهامش 62 في الباب الثاني ص 25.

(تابع)الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام

(ب) في صدر مقطع مسبوق بمقطع ثنائي حركي

مواقعها ضمن التأليفة المقطعية / للتجاورة المقطعية	مق 1:2			مق 2:3			مق 3:4			مق 4:5			
	فاء	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	عينا	لاما	جمع	%(**)
10 ص ـَـ: ش ـَـ:		4			6	19			16		6	51	
11 ص ـَـ: ش ـِـ:		2			4	8			5		2	21	
12 ص ـَـ: ش ـُـ:		1				10			10		6	27	
13 ص ـَـ: ش ا:	7	7		4		16			18		6	58	
14 ص ـَـ: ش ي:		1				11			12		6	30	
15 ص ـَـ: ش و:		1				12			17		6	36	
16 ص ـَـ: ش ـَـ ص:	3	1		4	6	13			17		6	50	
17 ص ـَـ: ش ـِـ ص:		1			8	7			5		2	23	
18 ص ـَـ: ش ـُـ ص:		1				7			5		2	15	
جمع	10	19		8	24	103			105		42	311	21,99
19 ص ـِـ: ش ـَـ:		2				14			26		2	44	
20 ص ـِـ: ش ـِـ:						4			15		2	21	
21 ص ـِـ: ش ـُـ:						6			20		2	28	
22 ص ـِـ: ش ا:		2			2	17			24		2	47	
23 ص ـِـ: ش ي:						10			24		2	36	
24 ص ـِـ: ش و:						15			18		2	35	
25 ص ـِـ: ش ـَـ ص:						14			24		2	40	
26 ص ـِـ: ش ـِـ ص:						4			16		2	22	
27 ص ـِـ: ش ـُـ ص:						4			16		2	22	
جمع		4			2	88			183		18	295	20,86
28 ص ـُـ: ش ـَـ:		3				4			2			9	
29 ص ـُـ: ش ـِـ:		1			2	2			2			7	
30 ص ـُـ: ش ـُـ:		1				3			2			6	
31 ص ـُـ: ش ا:	6	3				3			2			14	
32 ص ـُـ: ش ي:						4			2			6	
33 ص ـُـ: ش و:	1	2				3						6	
34 ص ـُـ: ش ـَـ ص:	13	15				5			2			35	
35 ص ـُـ: ش ـِـ ص:		1			2	2			2			7	
36 ص ـُـ: ش ـُـ ص:	1					2			2			5	
جمع	21	28			4	28			16			95	6,72
جمع (ب)	31	49		8	30	219			304		60	701	49,57
%	2,19	3,46		0,56	2,12	15,49			21,5		4,24		

(تابع)الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام

(ج) في صدر مقطع مسبوق بمقطع ثنائي مدّيّ

مواقعها ضمن التأليفة المقطعية المتجاورة المقطعية	مق 2:1			مق 3:2			مق 4:3			مق 5:4			
	فاء	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	عينا	لاما	جمع	%(**)
37. ص ا: ش ـَـ:		1			3	13		3	4			24	
38. ص ا: ش ـِـ:		2			6	9		1	4			22	
39. ص ا: ش ـُـ:					1	9			4			14	
40. ص ا: ش ا:						13			4			17	
41. ص ا: ش ي:					5	10			4			19	
42. ص ا: ش و:		1				3						4	
43. ص ا: ش ـَـ ص:		1			5	9		4	4			23	
44. ص ا: ش ـِـ ص:		1			2	9			4			16	
45. ص ا: ش ـُـ ص:					22	9			4			13	
جمع		6				84		8	32			152	10,75
46. ص ي: ش ـَـ:						2			10			12	
47. ص ي: ش ـِـ:						2			9			11	
48. ص ي: ش ـُـ:						2			9			11	
49. ص ي: ش ا:						3			8			11	
50. ص ي: ش ي:						3			9			12	
51. ص ي: ش و:						3						2	
52. ص ي: ش ـَـ ص:						3			7			10	
53. ص ي: ش ـِـ ص:						3			7			10	
54. ص ي: ش ـُـ ص:						3			7			10	
جمع						23			66			89	6,29
55. ص و: ش ـَـ:						5						5	
56. ص و: ش ـِـ:		1			1	4						6	
57. ص و: ش ـُـ:						4						4	
58. ص و: ش ا:						5						5	
59. ص و: ش ي:						4						4	
60. ص و: ش و:						2						2	
61. ص و: ش ـَـ ص:						4						4	
62. ص و: ش ـِـ ص:						4						4	
63. ص و: ش ـُـ ص:						4						4	
جمع		1			1	36						38	2,69
جمع (ج)		7			23	143		8	98			279	19,73
%		0,49			1,62	10,11		0,56	6,93				

(تابع)الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام

(د) في صدر مقطع مسبوق بمقطع ثلاثي

مواقعها ضمن التأليفة المقطعية / المتجاورة للمقطعية		مق 2:1			مق 3:2			مق 4:3			مق 5:4			
		فاء	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	عينا	لاما	جمع	%(**)
.64	ص ــَ ص: ش ــَ:	1	6	2		6	2		3				20	
.65	ص ــَ ص: ش ــِ:		6	1		7	1		1				16	
.66	ص ــَ ص: ش ــُ:		2	1		1	1						5	
.67	ص ــَ ص: ش ا:		4	5		1	2						12	
.68	ص ــَ ص: ش ي:		1	1		7	5						14	
.69	ص ــَ ص: ش و:		1	1									2	
.70	ص ــَ ص: ش ــَ ص:		4	1		8	1		4				18	
.71	ص ــَ ص: ش ــِ ص:		6	1		6	1						14	
.72	ص ــَ ص: ش ــُ ص:		2	1			2						5	
جمع		1	32	14		36	15		8				106	7,49
.73	ص ــِ ص: ش ــَ:	2	2	1									5	
.74	ص ــِ ص: ش ــِ:	1											1	
.75	ص ــِ ص: ش ــُ:													
.76	ص ــِ ص: ش ا:		2	2		1							5	
.77	ص ــِ ص: ش ي:		1										1	
.78	ص ــِ ص: ش و:													
.79	ص ــِ ص: ش ــَ ص:		2										2	
.80	ص ــِ ص: ش ــِ ص:		2										2	
.81	ص ــِ ص: ش ــُ ص:													
جمع		3	9	3		1							16	1,13
.82	ص ــُ ص: ش ــَ:	3	3	2									8	
.83	ص ــُ ص: ش ــِ:		4	1		2							7	
.84	ص ــُ ص: ش ــُ:	1		1									2	
.85	ص ــُ ص: ش ا:		1	4									5	
.86	ص ــُ ص: ش ي:			1									1	
.87	ص ــُ ص: ش و:		1										1	
.88	ص ــُ ص: ش ــَ ص:		2	1									3	
.89	ص ــُ ص: ش ــِ ص:		4	1		2							7	
.90	ص ــُ ص: ش ــُ ص:		2	1									3	
جمع		4	17	12		4							37	2,61
جمع (د)		8	58	29		41	15		8				159	11,24
%		0,56	4,10	2,05		2,90	1,06		0,56					

(تابع)الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام

(هـ) في نهاية مقطع أخير أو متبوع بمقطع أو مقاطع أخرى

مواقعها ضمن التأليفة المقطعية / المتجاورة المقطعية	مق 1: (2)			مق 2: (3)			مق 3: (4)			مق 4: (5)			
	فاء	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	عينا	لاما	جمع	%(**)
.91 ص ـَ ش: #						3			7		4	14	
.92 ص ـَ ش: (...)						7			12		4	23	
.93 ص ـَ ش: ص ـَ	5	3		3	3			3				17	
.94 ص ـَ ش: ص ـِ	5	1		2	2			1				11	
.95 ص ـَ ش: ص ـُ	2	1			1							4	
.96 ص ـَ ش: ص ا	2	5										7	
.97 ص ـَ ش: ص ي	1											1	
.98 ص ـَ ش: ص و	1											1	
.99 ص ـَ ش: ص ـَ ص	3	1		3	5			4				16	
100 ص ـَ ش: ص ـِ ص	4	2		4	2							12	
101 ص ـَ ش: ص ـُ ص	2											2	
جمع	25	13		13	12	10		8	19		8	108	7,64
102 ص ـِ ش: #						6			8			14	
103 ص ـِ ش: (...)						11			13			24	
104 ص ـِ ش: ص ـَ	4	1										5	
105 ص ـِ ش: ص ـِ	1											1	
106 ص ـِ ش: ص ـُ													
107 ص ـِ ش: ص ا	2	1		1								4	
108 ص ـِ ش: ص ي		1										1	
109 ص ـِ ش: ص و													
110 ص ـِ ش: ص ـَ ص	2											2	
111 ص ـِ ش: ص ـِ ص	2											2	
112 ص ـَ ش: ص ـُ ص													
جمع	11	3		1		17			21			53	3,75
113 ص ـُ ش: #						2						2	
114 ص ـُ ش: (...)						3						3	
115 ص ـُ ش: ص ـَ	5	3		1	1							8	
116 ص ـُ ش: ص ـِ	3	2										7	
117 ص ـُ ش: ص ـُ	1	1										2	
118 ص ـُ ش: ص ا		3										3	
119 ص ـُ ش: ص ي													
120 ص ـُ ش: ص و	1											1	
121 ص ـُ ش: ص ـَ ص	2											2	
122 ص ـُ ش: ص ـِ ص	3	1		1	1							6	
123 ص ـُ ش: ص ـُ ص	2											2	
جمع	17	10		2	2	5						36	2,54
جمع (هـ)	53	26		16	14	32		8	40		8	197	13,93
%	3,75	1,84		1,13	0,99	2,26		0,56	2,83		0,56		

(تابع)الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام

(و) خلاصة حول مقطع الفاء والعين واللام

مواقعها ضمن التأليفة المقطعية / المتجاورة المقطعية	#:1	مق (1): 2			مق (2): 3			مق (3): 4			مق (4): 5		جموع			
	فاء	فاء	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	جمع عام
....: ح (ص)	22	27	84	15	4	78	234		16	260		36	103	178	545	826
%													7,28	12,59	38,54	58,41
....: ش ـَ (.)	30	24	44	7	4	34	108		14	112		16	53	92	243	393
%													4,10	6,50	17,18	27,79
....: ش ـِ (.)	7	1	31	4		42	60		2	69		8	8	75	141	224
%													0,56	5,30	9,97	15,84
....: ش ـُ (.)	35	2	9	4		2	66			79		12	37	11	161	209
%													2,61	0,78	11,35	14,78
....: ش م	6	15	27	14	4	16	143			142		24	25	43	323	391
%													1,77	3,04	22,84	27,65
ص ح ش: (...)		53	26		16	14	32		8	40		8	69	48	80	197
%													4,88	3,39	5,66	13,93
جموع	78	95	137	29	24	108	409		24	442		68	197	269	948	1414
%	5,51	6,72	9,69	2,05	1,69	7,64	28,92		1,69	31,26		4,81	13,93	19,02	67,04	100

(تابع)الجدول رقم (9) مواقع الفاء والعين واللام

(ز) خلاصة حول المحيط التأليفي للفاء والعين واللام

مواقعها ضمن التأليفة المقطعية / المتجاورة المقطعية	#:1	مق (1): 2			مق (2): 3			مق (3): 4			مق (4): 5		جموع			
	فاء	فاء	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	عينا	لاما	فاء	عينا	لاما	جمع عام
ص ح: ش ح (.)		17	33		4	28	128			187		36	21	61	351	433
%													1,62	4,17	24,82	30,62
ص ح: ش م		14	16		4	2	91			117		24	18	18	232	268
%													1,27	1,27	16,40	18,95
ص م: ص ح (.)			6			18	98		8	73				32	171	203
%														2,26	12,09	14,35
ص ح ش:. (..)		53	26		16	14	32		8	40		8	69	48	80	197
%													4,88	3,39	5,66	13,93
ص ح ص: ش ..		9	57	29		41	15		8				9	106	44	159
%													0,63	7,49	3,11	11,24
#: ش ..	78												78			78
%													5,51			5,51
ص م: ش م			1			5	45			25				6	70	76
%														0,42	4,95	5,37
جموع	78	95	137	29	24	109	409		24	442		68	197	269	948	1414
%													13,93	19,02	67,04	100

ففي هذه الجداول يمكن أن نستخلص ما يلي:

1- أشباه الصوائت يمكن أن تكون صدرا لمقطع حركي ثنائي أو ثلاثي (ش ح، ش ح ص) في أكثر من 58% من المتجاورات المقطعية المحصاة، ويكون مقطعها فتحيا في حوالي نصفها (28%)، وكسريا في حوالي الربع، وضمّيا في الربع الباقي (الجدول 9 -و-).

2- يمكن أن تكون أشباه الصوائت صدرا لمقطع مدّي (ش م) في أكثر من ربع المتجاورات المقطعية المحصاة، كما يمكن أن تكون قفلا مقطعيا(ص ح ش) في حوالي 14 % من تلك المتجاورات (الجدول 9 –و–).

3- تقع أشباه الصوائت في صدر المقطع الأول (فاء الكلمة) في 5.51% من المتجاورات، وتكون صدرا لمقطع مسبوق بمقطع حركي ثنائي (ص ح: ش..) في حوالي 50 % من المتجاورات، وبمقطع مدّي (ص م: ش..) في حوالي 20 % منها، وبمقطع ثلاثي (ص ح ص: ش..) في حوالي 11% منها، كما تكون قفلا مقطعيا متبوعا بمقطع حركي أو مدّي (ص ح ش: ...) في أكثر من 11% من المتجاورات (الجدول 9 –و–).

ومعنى هذا أن أكثر حالات أشباه الصوائت ترددا، في التأليفات المقطعية العربية الأصلية للصيغ المقيسة، هي حالات وقوعها بين صائتين قصيرين (ص ح: ش ح (ص)، حيث تتردد هذه الحالات فيما يقارب 31% من المتجاورات تليها حالات أخرى هي على الترتيب التنازلي الآتي:

2- ص ح: ش م : 18,95%

3- ص م: { ش ح / ش ح ص } : 14,35%

4- ص ح ش: { # / (...) } : 13,95%

5- ص ح ص: { ش ح / ش ح ص / ش م } : 11,24%

6- #: { ش ح / ش ح ص / ش م } : 5,51%

2.1.2 - من البنية العميقة إلى البنية السطحية:

قلنا إن هذه المواقع التي يمكن أن تحتلها أشباه الصوائت هي مواقعها في الصيغ "الأصلية" المقيسة وفق قواعد بناء الصيغ واشتقاقها في العربية، غير أن المتكلمين بهذه اللغة لا ينطقون دائما بالصيغ كما يقتضيها القياس العام المشترك، بل يُخضعون بعضها لتعديلات صوتية عندما تتجاور ضمن تأليفاتها المقطعية فونيمات لم يعتادوا على تجاورها، أو عندما يتنافى تجاورها مع نزوع أهل كل لغة إلى الاقتصاد في الجهد العضلي ما أمكن،

بطريقتهم الخاصة عند نطقهم للكلمات والجمل[112]، فإذا كان القياس العام في العربية يقتضي أن يأتي الفعل الماضي للغائب المفرد في الثلاثي على إحدى الصيغ الثلاثة: فَعَلَ، أو فَعِلَ أو فَعُلَ (أَكَلَ، فَهِمَ، ثَقُلَ) فإن هذا القياس العام يؤدي مباشرة إلى صيغ مثل "قَوَلَ، وخَوِفَ، وطَوُلَ"، التي لم يستعملها متكلمو العربية إلا معدلة إلى "قَالَ، وخَافَ، وطَالَ"، كما يفترض اللغويون العرب، وذلك خضوعا لمجموعة من المبادئ التي حاول القدماء اكتشافها وصوغها في عبارات سنورد بعضها بعد قليل في الفصل الثاني. ولعلنا لسنا في حاجة إلى الدفاع عن فكرة وجود بنيات أصلية وبنيات منطوقة لبعض الوحدات اللغوية في كثير من اللغات، لأنها فكرة أصبحت الآن من مسلمات اللسانيات الحديثة، بل تعتبر ركنا أساسيا في بعض النظريات اللسانية المعاصرة كالنظرية التوليدية التي يحتل فيها مفهوما **"البنية العميقة"** و**"البنية السطحية"** مكانة أساسية، كما يحتل مفهوما **"الأصل المقدر"** و**"الفرع المستعمل"** مكانتهما في الدراسات اللغوية العربية.

إن وجود "أصل مقدر" لكثير من الصيغ الصرفية المنطوقة في كلام العرب افتراض لا نستطيع رفضه، وإن كنا قد نختلف مع القدماء أحيانا في تحديد ذلك الأصل، كما قد نختلف معهم كثيرا في محاولة الإجابة عن هذا السؤال الجوهري:

كيف يتم الانتقال من الأصل المفترض إلى المنطوق المستعمل؟

إن الإجابة عن هذا السؤال هي التي تحتاج في نظرنا إلى وقفة متأنية هي موضوع بقية فصول هذا الباب من دراستنا.

لقد استعمل المتكلم العربي هذه الصيغ:

(1) قَالَ – يَقُول – قَائِل - مَقُول

فأثار انتباهَ اللغويين العرب عدمُ انسجام تأليفاتها المقطعية مع التأليفات المقطعية لصيغ مثل:

(2) نَصَرَ، يَنْصُر–نَاصِر–مَنْصُور

انسجاما دقيقا كما يقتضي القياس الشكلي المباشر، فافترضوا –خضوعا لهذا النوع من القياس– أن الصيغ (1) المنطوقة كان أصلها صيغا غير منطوقة هي:

(1).0–*قَوَلَ–*يَقْوُل– قَاوِل– *مَقْوُول

ثم بحثوا، انطلاقا من هذا الافتراض، عن السبب في انتقال المتكلم العربي من الصيغ (1).0 إلى الصيغ (1)، حتى أسفر بحثهم عن أن الصيغ (1).0 صيغ "مُعْتَلّة"، أي أن "عُضوا" في كل صيغة منها به "عِلة" تحتاج إلى علاج، وذلك العضو هو "الواو" شبه الصائتة في متجاورات مقطعية بعينها، والمتكلم الذي نطق الصيغ (1)، دون الصيغ (1).0، إنما "أَعَلَّ" كل صيغة في (1).0، فأصبحت "مُعَلَّة" في (1)، أي أنه أزال عِلتها، باستئصال العضو العليل فيها أو استبدال غيره به، أو بأي طريقة أخرى من طرق العلاج، حتى أصبحت كل صيغة منها خفيفة على اللسان بعد سلامتها من العلة.

---

[112] حول مبدأ الاقتصاد أو الجهد الأقل في السلوك الكلامي والعوامل الأخرى المتحكمة في التطورات والتحولات الصوتية للغات ينظر: Martinet 70: 94 ; Duchet 81: 120 .

2.2– الفصل الثاني

من مبادئ الإعلال وقواعده عند القدماء

1.2.2 - "عقود وقوانين"

قلنا إن القدماء افترضوا أولا أن موازين الصيغ المعتلة هي نفس موازين الصيغ السالمة، ثم افترضوا ثانيا أن المتكلم العربي يعالج الصيغ المعتلة -معالجة ذهنية- قبل نطقها بصورها النهائية.. وهكذا استمروا في الافتراضات ومحاولات اكتشاف ما اعتقدوا أنه مبادئ عامة تحكم ظاهرة "**الإعلال**" في الصيغ الصرفية العربية، كما سنرى، ببعض التفصيل والاستشهاد عند الوقوف على آرائهم بخصوص كل قاعدة من قواعد التعديل الصوتي للصيغ عند وصفها بدءا من الفصل الخامس في هذا الباب، ونكتفي هنا بسرد مجموعة من العبارات التي صاغوا فيها مبادئهم[113] الخاصة بظاهرة الإعلال، وهي مبادئ تركز على نزوع العربية إلى تعديل بعض التأليفات المقطعية للصيغ الصرفية المقيسة المتضمنة لأشباه الصوائت فاء أو عينا أو لاما:

1- "الفرع أبدا يكون أضعف من الأصل" (الأنباري 61: 176)
2- "الصحيح هو الأصل والمعتل فرع عليه" (نفسه: 543)
3- "المعتل أضعف من الصحيح" (نفسه: 686)
4- "إذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح" (نفسه: 802)
5- "الأصلي أقوى من الزائد عند الحذف" (نفسه: 648)
6- "اجتماع الأمثال مكروه" (السيوطي 85، 1: 4)
7- "ليس في أصول كلامهم جمع بين أربع متحركات في كلمة" (ابن السراج 87، 3: 184)
8- "مبدأ: طرد الباب" (السيوطي: 85، 2: 217-)
9- "التغيير يؤنس بالتغيير" (الأنباري 61: 350)
10- "الجمع بين الإعلالين لا يجوز" (الأنباري 61: 787)
11- "الفعل أثقل من الاسم وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم" (ابن جني 73: 334)

---

[113] أورد ابن جني في "الملوكي" بعض هذه المبادئ تحت عنوان "عقود وقوانين" (ابن يعيش 73: 461)، وقد اكتفينا في كل مبدأ بالإشارة إلى مصدر واحد، وإلا فإن كل كتب الصرف تقريبا تذكر هذه المبادئ بعبارات تتفق في الغالب وتختلف أحيانا، ونذكر هنا أن الذي لفت انتباهنا إلى كثير من هذه المبادئ وإلى مصادرها هو الدكتور تمام حسان في كتاب "الأصول".

12- "الأصل في الإعلال هو الفعل" (الأشموني د.ت، 4: 317)

13- "التصغير يرد الأشياء إلى أصولها" (الأنباري 61: 673، 811)

14- "الجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد" (نفسه: 813)

15- "اللام مظِنّة للتغيير" (ابن يعيش 73: 474)

16- "الحرف الساكن حاجز غير حصين" (الأنباري 61: 814)

17- "حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك" (نفسه: 513)

18- "الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة كما أن الألف أخف عليهم من الياء والواو" (سيبويه 75، 4: 167)

19- "الواو والياء ليستا عندهم كسائر الحروف، والحركات فيهما مستثقلة" (ابن جني 54، 1: 223)

20- "الواو والياء يجريان مجرى المثلين لاجتماعهما في المد وسعة المخرج" (ابن يعيش 73: 462)

21- "هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها" (الأنباري 61: 524)

22- "اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم" (نفسه: 783)

23- "الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين" (ابن يعيش 73: 218)

24- "الواو والياء إذا سكن قبلهما جريا مجرى الصحيح" (ابن جني 54، 1: 268)

25- "الواو والياء متى أدغمتا احتمتا وتحصنتا من القلب" (ابن جني 73: 495)

26- "متى اجتمعت الواو والياء، وقد سبقت الأولى بالسكون – أيتهما كانت- قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء" (نفسه: 461)

27- "كل واو أو ياء وقعت بعد ألف زائدة أبدلت همزة" (الزجاجي 57: 370)

28- "متى كانت الواو لاما وانكسر ما قبلها
قلبت ياء" (ابن جني 73: 472)

29- "[وتقلب] الياء واو إذا انضم ما قبلها" (ابن الحاجب 75، 3: 83)

30- "العرب تكره الجمع بين واوين متحركين
أو واوين الأولى منهما متحركة" (المؤدب 87: 340)

31- "كل واو مخففة مضمومة ضمة لازمة
فقلبها همزة جائز جوازا مطردا لا ينكسر" (الأسترابادي 75، 3: 78)

32- "كل واوين التقتا في أول الكلمة قلبت
الأولى منهما همزة" (ابن جني 73: 482)

33- "ليس في كلام العرب اسم في آخره واو
قبلها ضمة" (نفسه: 467)

34- "كل جمع على فُعُول، ولامه واو، قلبت
ياء تخفيفا" (نفسه: 477-)

35- "الألف إذا حركت صارت همزة" (نفسه: 494)

36- "لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض إلا
وأولهما حرف لين، وثانيهما مدغم
لفظا أو حكما" (ابن مالك 68: 259)

37- " إذا اجتمع حرف علة وحرف صحة
[وهما ساكنان] فحرف العلة أولى
بالحذف" (ابن الشجري 92، 1: 318)

38- "الساكنان إذا التقيا في كلمة حذف
الأول منها" (ابن الشجري 92، 1: 318)

39- "الكسرة أصل في حركة التقاء الساكنين" (ابن الشجري 92، 2: 375)

2.2.2- مفاهيم خاصة:

وقد وردت في العبارات المنقولة أعلاه مجموعة من المفاهيم نفضل أن نؤجل الوقوف على بعضها إلى مواضع أخرى مناسبة من هذا الباب، وأن نقف الآن على أعم هذه المفاهيم على الإطلاق، وهو مفهوم "**الإعلال**"، ثم على مفهومين آخرين مترابطين هما "**القوة/الضعف**" أو "**الثقل/الخفة**".

لقد كان مفهوم "الإعلال" يتردد كثيرا في كتب القدماء بمصطلحات ترتبط اشتقاقيا بصغتي "**الاعتلال**" و"**الإعلال**"، دون تمييز في البداية بين الصيغتين[114]، ثم أصبح المتأخرون منهم يعبرون عن هذا المفهوم بصيغة "الإعْلال" ومشتقاتها الفعلية والوصفية خاصة، حتى إن المرحوم الأستاذ عباس حسن قد نبه عدة مرات في "النحو الوافي" إلى الفرق بين "**المُعْتَلّ**" و"المُعَلّ" عند النحويين بما ملخصه:

أن المعتل عند الصرفيين ما فيه حرف علة أو أكثر مطلقا، والمُعلّ عندهم كل معتل أصاب حرفَ العلة فيه تغيير صوتي ما، وعلى هذا فكل مُعَلّ هو مُعتلّ أصلا، دون العكس، حيث ليس من الضروري أن يُعَلّ كل مُعتلّ، فالألفاظ "قَالَ" و"بَاعَ" و"مَقُول" و"مَبِيع" ألفاظ معتلة ومُعَلّة، أما الألفاظ "وَعَدَ" و"طِوَال" و"غُيُر" فهي ألفاظ معتلة غير معلة[115]، لأن لفظ "الاعتلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة، أي الألف والواو والياء بالقلب أو الحذف أو الإسكان.."[116] حيث يقصد به إزالة علة اللفظ كما ذكرنا آنفا (ص: 63)، وهو بذلك نوع خاص من الإبدال.

أما مفهوما "الثقل/الخفة" فقد قال فيهما صاحب كتاب "التوقيف على مهمات التعاريف": "والثقيل والخفيف يستعملان على وجهين: أحدهما: على سبيل المضايفة، وهو أن لا يقال لشيء: ثقيل أو خفيف، إلا باعتباره بغيره؛ ولهذا يصح للشيء الواحد أن يقال خفيف إذا اعتبر له ما هو أثقل منه، وثقيل إذا اعتبر له ما هو أخف منه"[117]، وبهذا الوجه يستعملهما علماء الصرف عادة فيقولون: الهمزة أثقل من الهاء، أو الضمة أثقل من الكسرة والكسرة أثقل من الفتحة، على ما أوردناه في (أمنزوي 2000) مفصلا ومعللا[118]، حيث يعتبرون أثقل أيّ فونيمين أكثرهما تطلبا لمجهود عضلي أكبر، ولهذا فالواو أثقل من الياء، وهما أثقل من الألف؛ وانطلاقا من قانون الجهد الأقل، الذي يبدو أن المتكلمين يطبقونه في جميع اللغات، فالإنسان وهو ينطق أصوات اللغة "ميال إلى تحصيل أكبر أثر بأقل مجهود. ولهذا السبب نسعى، ونحن نؤلف الأصوات، إلى الاقتصاد -ما أمكن- في الحركات النطقية التي لا تدعو إليها الضرورة الماسة من أجل الأثر الفيزيائي المرغوب"[119]

---

[114] كان سيبويه والمبرد يستعملان صيغة "الاعتلال" ومشتقاتها أكثر من صيغة "الإعلال" ثم بدأت الصيغة الثانية تظهر أكثر في كتب المتأخرين. ينظر: سيبويه 75، 4: 344، 348، 358 (اعتلال)؛ 4، 376 (إعلال)؛ المبرد 63، 1: 99، 108، 139، 148 (اعتلال)؛ 1: 152، (إعلال)؛ ابن السراج 65: 150، 155، 164، (إعلال، اعتلال)؛ ابن يعيش 73: 446.

[115] ينظر: عباس حسن 80، 4: 760 وهامشها.

[116] الأستراباذي 75، 3: 66، 67.

[117] المناوي 90: 222. أما الوجه الآخر لاستعمال اللفظين فهو الوجه الفيزيائي المعروف: الرجحان/الشولان.

[118] أمنزوي 2000: ص 49: أ.3.2)، ب.3.2).

[119] Malmberg 79 : 65.

ووفق هذا القانون فإن الواو والياء شبهي الصائتين في بعض الصيغ الصرفية العربية تكونان هدفا لبعض التغيرات الصوتية لما فيهما من ثقل نطقي مقارنة بما يجاورهما من الأصوات، فكأن الثقل فيهما عنصر ضعف والخفة في غيرهما عنصر قوة، ولهذا سماهما القدماء حرفي علة، لأن العلة تسبب ضعفا في العليل، ثم ضموا إليهما الألف في هذه التسمية، مع أنها أخف منهما باعترافهم ومع أنها أقل من حروف العلة ومع أنها أقل كثيرا منهما عرضة للتغيير الصوتي، ولعل الذي أوحى إليهم باعتبار الألف من حروف العلة أنها كثيرا ما يكون ظهورها في بعض الصيغ نتيجةً للتعديلات الصوتية لا مصدراً لها.

ومهما يكن فإننا نستخلص من تعاملهم بمفهومي الثقل والخفة في الأصوات اللغوية أنهما مرتبطان بمفهومي الضعف والقوة فيها، إذ يعتبر الثقيل ضعيفا لكثرة تعرضه للتغييرات الصوتية الهادفة إلى تخفيفه، ومن ثم يعتبر الخفيف قويا لقلة -أو عدم- تعرضه لتلك التغييرات. وقد لخص "هـ.فليش" عوامل قوة الأصوات اللغوية العربية في عاملين أساسيين يتفرع عن كل منهما عوامل جزئية:

العامل الفيزيولوجي: حيث معظم صوامت العربية قوية بطبيعتها في مقابل الصوامت الضعيفة الثلاثة: الهمزة والواو والياء، وحيث الانسداديات منها أقوى من الاحتكاكيات، والمهموسات أقوى من المجهورات، والفَميات أقوى من الأنفيات، وحيث الصوت الأبعد عن آخر الكلمة أقوى من الأقرب، والواقع بين صامت وصائت أقوى من الواقع بين صائتين، والواقع في بداية المقطع أقوى من الواقع في نهايته.

والعامل النفسي: حيث الفونيم الأصلي أقوى من الزائد، والمتوقع نفسيا في موقعه يكون أقوى بما نهيئه فيزيولوجيا من أجل نطقه[120].

وقد نعود إلى بعض هذه العوامل أثناء عرض قواعد التعديل وتفسيرها.

---

[120] Fleisch 61 : 73.

وفي نظرية التواصل المعاصرة يضاف عامل المحتوى الإبلاغي إلى العاملين اللذين ذكرهما "فليش" في معالجة القوة والضعف في العنصر اللغوي بصفة عامة.

3.2- الفصل الثالث

في تصنيف قواعد التعديل الصوتي للصيغ المعتلة

1.3.2- عن تصنيفات القدماء للتعديلات الصوتية

2.3.2- تصنيفنا لقواعد التعديل

3.3.2- الرموز المستعملة في هذه الدراسة

3.2- الفصل الثالث

في تصنيف قواعد التعديل الصوتي للصيغ المعتلة

1.3.2- تناول قدماء اللغويين العرب ظواهر الإعلال بطرق مختلفة يمكن تلخيصها في ثلاث:

1- طريقة الجذور: وفيها يتتبعون أنواع الجذور المعتلة فيصفون ما يحدث في بعض صيغها من الحذف أو القلب أو النقل، بادئين بالمثال فالأجوف فالناقص مجردها ومزيدها، وهذه الطريقة هي التي دشنها سيبويه في "**الكتاب**" وارتضاها معظم اللاحقين بعده كالعادة[121].

2- طريقة العمليات الصوتية: أي عمليات التعديل نفسها كالحذف والإبدال والنقل، وهي طريقة حاول ابن السراج أن يسلكها في كتاب "**الأصول**"، حيث حصر أقسام التصريف في خمسة هي: الزيادة، والإبدال، والحذف، والتغيير، والإدغام، ولكنه يسلك داخل معظم هذه الأقسام طريقة سيبويه السابقة[122].

3- طريقة الحروف: أي تتبع حروف العلة نفسها وما يحدث لكل منها من تغييرات حسب مواقعه في الكلمة، ويبدو أن ابن السراج هو أول من حاول سلوك هذه الطريقة في كتابه المذكور أيضا مع تتبع التقسيمات الاحتمالية دون استقصاء، حيث مثلا "الياء المتحركة لا تخلو من أن تكون أولا أو بعد حرف، وإذا كانت أولا فلا بد من أن يكون بعدها حرف ساكن أو حرف متحرك، والواو لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة..."[123]، ويبدو أن ابن جني قد بنى كتابه "**سر صناعة الإعراب**" كله على هذه الطريقة، مع تطرقه لبعض التغيرات في حروف الكلمات بكيفية عكسية أحيانا، أي البحث عن أصول الحروف الطارئة على الكلمات (ومنها الواو والياء والألف) حيث ما يحدث لواو "*قَوَلَ" وياء "*بَيَعَ" مثلا في باب الألف لا في باب الواو أو الياء[124].

2.3.2- أما نحن فقد اخترنا في هذه الدراسة أن نسلك، في تصنيف التعديلات الصوتية للصيغ ومحاولة تقعيدها، الطريقة الأخيرة مع الأخذ بمفهوم "**الفونيم**" المعاصر وتجنب مفهوم "**الحرف**" عند القدماء؛ وانطلاقا من هذا الاختيار صنفنا قواعدنا إلى ما يلي:

1- مبادئ عامة أخذنا معظمها من الحقائق اللغوية التي أصبحت من مسلمات اللسانيات المعاصرة، وهذه المبادئ لم تحتج منا إلى صياغة صورية لأنها عبارة عن فرضيات أو مسلمات غير مبرهن عليها، لعدم اختصاصها بتأليفات أو متجاورات مقطعية معينة، وقد صغنا كلا من هذه المبادئ صياغة تقريرية عامة، وخصصنا لها الأرقام من 1 إلى 25 التي تركنا بعضها فارغا لعلنا نملأه مستقبلا إذا تيسر توسيع مجال هذه الدراسة بحول الله[125].

---

121 سيبويه 75، 4: 330، 339، 381؛ المبرد 63: 88، 96، 134؛ المازني/ ابن جني 54، 1: 184، 233، 2: 111 وغيرهم.

122 ابن السراج 87، 3: 231، 247، 252، 276.

123 ابن السراج م.ن: 304، 314.

124 ينظر على سبيل المثال ص 92، 145، 584، 651، 667، 732 من "سر صناعة الإعراب".

125 وقد خصصنا الفصل الرابع لعرض هذه المبادئ العامة.

ومما لاشك فيه أن معظم هذه المبادئ قابل للنقاش، ولكننا نأخذ بها كافتراضات نملأ بها بعض الفراغات التي تفرضها الظواهر اللغوية عند تطبيق القواعد أحيانا، حتى نتوصل نحن أو غيرنا إلى بدائل لها أكثر صلابة.

2- **قواعد خاصة** حاولنا أن نقدم لها وصفا موجزا وأن نمثل كلا منها تمثيلا صوريا نبرز فيه، برموز خاصة، العناصر الأساسية الآتية:

أ- الفونيم المعدل، وحيدا أو متعددا

ب- الفونيم المعدل إليه، وحيدا أو متعددا

ج- السياق الموجب للتعديل وما قد يرتبط به من ملابسات مخصصة وهذا هو المخطط الأساس لتمثيل كل قاعدة من قواعدنا تمثيلا صوريا رمزيا:

$$ن^1 \leftarrow ن^2 \setminus ن^3___ ن^4$$

حيث يقرأ هكذا:

$ن^1$ = العنصر المعدل

$\leftarrow$ = يعدل وجوبا إلى

$(\leftarrow)$ = يعدل أحيانا إلى: إشارة إلى عدم شمول تطبيق القاعدة، كأن تكون الظاهرة الصوتية لهجية، وقد نعوض القوسين في السلاسل القاعدية بتلوين السهم العمودي باللون الأخضر

$\rightleftarrows$ = علامة للقلب المكاني

$ن^2$ = العنصر المعدل إليه

$\setminus$ = عندما يقع $ن^1$

$ن^3___ ن^4$ = بين العنصرين $ن^3$ و $ن^4$، وقد نضع فوق الخط بين العنصرين رقما يشير إلى كون العنصر المعني فاء أو عينا أو لاما للكلمة.

3.3.2- وهناك رموز أخرى نستعملها في هذا المخطط وفي السلاسل القاعدية عموما كالآتي:

= حدود الصيغة بداية أو نهاية

Ø = صفر، كناية عن حذف العنصر المعني أو انعدامه أو فراغ الموقع

( ) = يستعملان خاصة عندما تتجاوز ملابسات السياق الموجب للتعديل أو شروطه حد البساطة المعهودة، لتدرج داخل المعقوفين أو خارجهما الملابسات أو الشروط الخاصة للتعديل.

[ ] = وضع رقم القاعدة بين المعقوفين الصغيرين يشير إلى أنها ليست صوتية خالصة، كأن تكون من قواعد بناء الصيغ أو من قواعد النحو، وعندما توضع بينهما الصيغة الصرفية فذلك إشارة إلى انها دائمة التعديل، أو معدلة في شروط خاصة: [مُفْعِل] مثلا.

{ } = يستعملان عندما يتجاوز سياق للتعديل أو شروطه حد الفردية إلى التعدد البسيط

(...) = يحصران عنصرا من عناصر السياق الموجب للتعديل إذا كان لاحقة صرفية معينة كليا أو جزئيا، فمثلا: (تح) تعني ضمير رفع متحركا، و(ْن) تعني نون التنوين و(و:...) تعني ضمير رفع مديا محتمل الاتصال بنون الرفع أو عدم الإضافة، وقد نستعمل هذين القوسين خارج المعقوفتين الكبيرين لنضع بينهما شروطا إضافية لتطبيق القاعدة كنوع الجذر أو تعيين الصيغة أو غير ذلك، وفي صلب النص نضع الصيغ الصرفية بين القوسين لمجرد تمييزها وإبرازها.

< = للإشارة إلى أن القاعدة قبله تؤدي تلقائيا إلى القاعدة التي بعده.

(<) = فإذا وضع بين القوسين كان ذلك إشارة إلى أن تطبيق القاعدة بعده واجب؛ وللضرورة الفنية سنستعمل الرمز – ضمن السلاسل القاعدية – هكذا: v أو (v)

+ = للإشارة إلى أن القاعدة بعده مستقلة عن التي قبله، وخارج المعقوفين الكبيرين تشير إلى إضافة شروط أخرى إلى الشرط الأول.

(+) = فإذا وضع بين القوسين فذلك إضارة إلى جواز تطبيق القاعدة التي بعده.

: = الحد بين مقطع وآخر

...* = نجمة نضعها على يمين الكلمة إلى الأعلى إشارة إلى عدم مقبوليتها استعمالا.

.. = جزء مطلق من مقطع، وقد تستعمل ثلاث نقط أو نقطة واحدة

« » = إشارة إلى أن العنصر الموضوع بينهما غير أصلي في الجذر أي أنه زائد

ـَ = فتحة [a]

ـِ = كسرة [i]

ـُ = ضمة [u]

ا = ألف المد [a :]

(ا:...) = ضمير الاثنين (أو الاثنتين) المدّي، أو علامة التثنية في الأسماء

(ات) = علامة ج.مؤ.سا.

آ = صيغة اسم الآلة

ا ح = همزة الوصل، وقد تعين حركتها: اـِ أو اـُ

ا س = اسم أو صفة

أ م. = صيغة فعل الأمر

(تْ)/(تَا) = لاحقة تأنيث مرفوع الفعل الغائب، مفردا أو مثنى

(تح) = لاحقة ضمير الرفع المتحرك مطلقا وقد نعينه أحيانا

(ة..) = لاحقة التأنيث القياسي للاسم أو الصفة

تص. = صيغة تصغير

تف. = صفة التفضيل

ث. = أصل الاشتقاق ثلاثي

ج.ت. = جمع تكسير

جز. = فعل مضارع مجزوم

ج.مذ.سا. = جمع مذكر سالم

ج.مؤ.سا. = جمع مؤنث سالم

ح = حركة قصيرة مطلقة أي غير معينة

حـ = صوت الحاء

س = السلسلة

ش = شبه صائت مطلق أي غير معين

شـ = صوت الشين

ص = صامت مطلق

ص^1 = الصامت الأصلي الأول من الصيغة أي فاء الكلمة

ص^2 = الصامت الأصلي الثاني من الصيغة أي عين الكلمة

ص^3 = الصامت الأصلي الثالث من الصيغة أي لام الكلمة

صˆ = صامت أو شبه صامت أي اختصار لـ { ص / ش }

صـ = صوت الصاد

فا. = صفة الفاعل

فر. = اسم مفرد

فع. = صيغة فعلية

م = صائت مدّي مطلق

م = صوت الميم

(م:...) = لاحقة صرفية مدّية مطلقة

ما. = صيغة الفعل الماضي

مبا. = صفة المبالغة

مث. = مثنى

مج. = صيغة فعلية للمجهول (ما لم يسم فاعله)

مذ. = مذكر

مر. = صيغة مرتجلة، أي غير مقيسة عندنا

مز. = صيغة مزيدة

مش. = صفة مشبهة

مص. = مصدر

مض. = صيغة الفعل المضارع

مع. = صيغة فعلية للمعلوم

مف. = صفة المفعول

مك/زم = صيغة المكان أو الزمان القياسية

مؤ.ق. = صيغة مؤنث قياسي

(ْ) = نون التنوين

(ن:..) = نون التوكيد، والنقط إشارة إلى احتمال كونها ثقيلة

(نَ) = نون الإناث في الأفعال

(هـ.) = ضمير نصب أو جر متحرك

و = واو مدّية [u:]

وْ = واو شبه صائتة [w]

(و:...) = ضمير رفع مدّي مع الأفعال، أو لاحقة ج.مذ.سا. مع الأسماء

ي = ياء مدّية [i:]

(ي) = ضمير المتكلم المدّي

ىّ = ياء شبه صائتة [J]

(يـ:...) = ضمير رفع مدّي للمؤنثة المخاطبة أو لاحقة ج.مذ.سا.

(يْ:...) = لاحقة التثنية نصبا أو جرا

(ي:ّي..) = لاحقة النسب القياسي، وقد يكتفي بكتابتها هكذا: (يّ..) أو هكذا: (ىّ:ىّ..)

ولم نلزم نفسنا بتفسير كل قاعدة من قواعدنا على حدة، ولكننا سنتطرق أحيانا إلى بعض التفسيرات المقترحة قديما وحديثا لبعض الظواهر الصوتية التي نحاول التقعيد لها.

وقد رأينا أن نصنف قواعدنا تصنيفا داخليا أوليا إلى:

أ- **قواعد تعديل أشباه الصوائت**، وهي القواعد الأساسية التي تطبق عادة بعد المبادئ أو القواعد المرتبطة باللواحق الصرفية، وخصصنا لها الأرقام من 26 إلى 75، ونظرا لكثرتها ولكونها أساسية فقد خصصنا لها الفصلين الخامس والسادس من هذا الباب.

ب- **قواعد تعديل الصوائت**، وهي قواعد تكميلية في مجملها، يأتي دورها عندما تجرى تعديلات أساسية حسب القواعد المذكورة في (أ) أعلاه، وخصصنا لها الأرقام 76-111، وجمعناها في الفصل السابع.

ج- **قواعد تعديل المقاطع**، وهي قواعد تتعلق بحذف مقاطع كاملة أو تغييرها تغييرا ما، وخصصنا لها الفصل الثامن، والأرقام 112-123.

4.2– الفصل الرابع

المبادئ العامة

1– مبدأ الاستصحاب
2– مبدأ تراتب الحركات
3– مبدأ أمن اللبس
4– مبدأ خصوصية بعض الصيغ
5– مبدأ عدم تجاور تعديلين في صيغة واحدة
6– مبدأ القياس الحملي
7– مبدأ خصوصية التأليف المقطعي
8– مبدا أقصر الطرق
9– مبدأ الصيغ المقيسة
10– مبدأ الصيغة الأصلية
11– مبدأ المقطع الثنائي في آخر الصيغة
12– مبدأ التنوين
13– مبدأ المنع من الصرف
14– مبدأ صرف صيغ منتهى الجموع
15،16،17– مبادئ حركة الإعراب
18– مبدأ الألف المقصورة
19– مبدأ اللواحق الصرفية
20– مبدأ التسلسل
21– مبدأ القلب المكاني

4.2- الفصل الرابع

المبادئ العامة

بعد أن صنفنا قواعدنا في الفصل الثالث إلى صنفين أساسيين أحدهما سميناه بالمبادئ العامة (ص 72-73 أعلاه) نخصص هذا الفصل الرابع لعرض هذه المبادئ عرضا موجزا:

1- مبدأ الاستصحاب

الأصل في كل فونيم أو صيغة صرفية أن لا يحكم بتعديل أي منهما صوتيا، حتى يثبت وروده في سياق صوتي يستلزم خضوعه لقاعدة معينة من قواعد التعديل.

وهذا المبدأ هو الذي يصطلح علماء الأصول على تسميته ب"الاستصحاب" وهو عندهم "عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه، لانعدام المغيّر"[126].

وتحت عنوان "التحويل والنقل" يقول ابن السراج في كتاب "الأصول": "واعلم أن كل كلمة فحقها أن تترك على بنائها الذي بنيت عليه، لا تزال عنه حركاتها التي بنيت عليها"[127].

وهذا المبدأ يصدق على أغلب الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور السالمة وكثير من غير السالمة، وهي تلك التي لا تستلزم المعطيات السياقية لفونيماتها إدغاما ولا همزا أو تخفيف همز ولا إعلالا، كصيغة (مَفْعُول) من المضعف، وصيغة (فَعْل) من المهموز فاء، وصيغة (فَعَلَ) من المثال.

2- مبدأ تراتب الحركات ثقلا وخفة

تعتبر الفتحة أخف الصوائت القصيرة، تليها الكسرة، ثم الضمة، ويمكن تفسير هذا نطقيا بالآتي:

1- الصائت الواسع أخف من الضيق

2- الصائت الأمامي أخف من الخلفي

وهذا يتفق مع المبدأ رقم (18) من مبادئ قدماء اللغويين العرب[128]

وسيظهر أثر هذا المبدأ في بعض قواعدنا كالقاعدتين 79 و90، دون أن نحتاج إلى إدراجه في سلاسل القواعد.

3- مبدأ أمن اللبس

إن الحس اللغوي لدى الناطقين باللغة يحرص دائما على بقاء الحد الأدنى من بنية الصيغة الصرفية، ذلك الحد الذي إذا وقع الإخلال به انحرفت الصيغة عن أداء وظيفتها الصرفية المعجمية، ولهذا فإن تطبيق قواعد التعديل الصوتي للصيغ مقيد بهذا المبدأ، بحيث إذا كان تطبيق أي قاعدة على صيغة ما يؤدى إلى تشويهها تشويها يبعدها عن أداء وظيفتها المذكورة فإن الحس اللغوي يتدخل فيصرف النظر عن تطبيق تلك القاعدة، أو يعوضها بقاعدة أخرى، أو يتبع القاعدة المعنية بقاعدة أخرى تصحيحية[129].

---

[126] الجرجاني 85: 84؛ وينظر أيضا الكفوي 92: 106.

[127] ابن السراج 87، 3: 277 .

[128] ينظر: أمنزوي 2000: (ص 73، أ.3.2.، ب.3.2. وهوامشها)؛ وكذا ص 67 من هذا الكتاب، وفي البكوش 87: 64 (الهامش) إشارة إلى ترتيب آخر فيزيائي.

[129] يقارن بالمبدأ (6) الآتي.

وهذا المبدأ يمكن أن يفسر كثيرا من الاستثناءات التي نصادفها في تطبيق بعض قواعد التعديل الصوتي الآتية.

وقد تنبه بعض قدماء اللغويين العرب إلى أثر هذا المبدأ في "تصحيح ما حقه الإعلال" أو فك ما حقه الإدغام؛ فهذا عثمان بن جني مثلا يفسر عدم إعلال "هو أَطْوَلُ منك" فيقول: "وإنما وجب تصحيح الاسم الذي في أوله الزيادة التي تكون في أول الفعل للفرق بينهما، نحو (هو أَطْوَلُ منك) ثم أشبهه (ما أَطْوَلَه) و(أَطْوِلْ به) فأجريا في الصحة مجرى (هو أَطْوَلُ منك)..."[130].

كما لجأ المستشرقون إلى هذا المبدأ لتفسير مثل هذه الاستثناءات التي ذكرها ابن جني. فقد أثارت تلك الاستثناءات شكوك "كانتينو" في مصداقية قاعدة حذف الواو والياء بين الصائتين، ولكن "بروكلمان" كان قد أجاب بأن بقاء الواو والياء، حيث كان ينبغي حذفهما، ناتج فقط عن ضرورة المحافظة على النظام الصرفي، فهو من قبيل رد فعل نفسي، حيث يؤدي حذف الواو أو الياء أحيانا إلى هدم الوزن الذي تنتمي إليه الكلمة أو إلى إبطال الوظيفة الصرفية التي تؤديها[131].

وعلى أفكار هؤلاء المستشرقين أسسنا صياغتنا الخاصة لهذا المبدأ كما هي واردة أعلاه.

4- مبدأ خصوصية بعض الصيغ

يعامل المتكلم العربي بعض صيغ العربية معاملة خاصة، من حيث تطبيق قواعد التعديل الصوتي أو عدم تطبيقها عليها، فيستثني بعضها من تطبيق قواعد معينة، مراعاة في الغالب للمبدأ 3 السابق، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للصيغ (فَاعَلَ، تَفَاعَلَ، فَعَّلَ، تَفَعَّلَ) ومشتقاتها، حيث لا تطبق عليها القواعد 45 و47، وكصيغ منتهى الجموع التي تستثنى من المبدأ 12 الآتي، وكالصيغ الفعلية المتصلة بلاحقة التوكيد (نّ...) حيث لا تطبق عليها القاعدة 26، وكصيغة (تَفْعِيل) من الناقص التي لا تطبق عليها القاعدة 104.

5- مبدأ عدم تجاور تعديلين في نفس الصيغة

إذا ظهر في البنية القياسية العميقة لأي صيغة صرفية ما يستدعي تعديلين صوتيين أو أكثر، فإن المبدأ 3 قد يقضي بأن لا يجرى تعديلان في مقطعين متجاورين، ولذلك يجرى التعديل أو التعديلات في آخر مقاطع الصيغة أو أقربها إلى الآخر ثم يترك المقطع المجاور دون تعديل.

وقد استوحينا هذا المبدأ من المبدأ العاشر عند القدماء "لا يجتمع على الحرف علتان"[132]، وهو وجه آخر للمبدأ 3 عندنا.

وأكثر ما يراعى هذا المادأ في الصيغ المشتقة من اللفيف المقرون، حيث تجرى التعديلات على مقاطعه المتضمنة للام الكلمة، وتعامل عينه معاملة الصامت السالم.

---

[130] ابن جني 54، 1: 320.

[131] Fleisch 61 : 128، وتنظر القاعدة رقم 26 في الفصل الخامس. وفي (يعقوب 93: 392) مثال "فُعَلَة" من الناقص، حيث يحتفظ بصيغة "سُعَيَة" للمبالغة وتستعمل "سُعَاة" للجمع.

[132] المبرد 63، 1: 153؛ الأنباري 61: 787. وقد ناقش الأستراباذي هذا المبدأ واعترض على مصداقيته بأمثلة معظمها من "التمارين العملية" (الأستراباذي 75، 3: 93).

6- مبدأ القياس الحملي أو الطردي

قد يتغاضى متكلمو اللغة عن بعض قواعد التعديل الصوتي للصيغ، أو يطبقون بعضها الآخر بغير داع صوتي حقيقي، وذلك حملا لصيغة على أخرى وإن كان قياس المحمولة مختلفا، وقد يكون هذا السلوك مبنيا على **توهّم** أصالة حرف هو في الواقع ناتج عن تعديل صوتي قياسي، كأن تعدل صيغة (مَفْعُول) من الناقص الواوي (ر ض و) إلى "مَرْضِيّ"، مع أن القياس (مَرْضُوّ) ليس فيه ما يدعو إلى هذا النوع من التعديل، وذلك حملا لهذه الصيغة (مَرْضِيّ) على صيغة "رَضِيَ" المعدلة من "رَضِوَ" طبقا للقاعدة 53، وقد يكون ذلك على توهم أن "مَرْضِيّ" من الناقص اليائي لكثرة ظهور الياء في بعض الصيغ المشاركة لها في الجذر (رَضِيَ، ارتُضِيَ، يَسْتَرْضِي، مُتَرَاضِيَان،...)

ومن الأمثلة الواضحة لتطبيق هذا المبدأ تعديل صيغة (تَفْعِل، نَفْعِل...) من المثال الواوي إلى (تَعِل، نَعِل، ...) حملا على (يَفْعِل ← يَعِل) المعدلة طبقا للقاعدة 32، وذلك طردا لباب المضارع من مثل (و ع د، و ص ل) حتى لا تختلف تصاريفه...[133]

وقد تكون بعض التعديلات الصوتية ناتجة عن خطأ في استعمال القياس أو عن تحريف أو تصحيف في الرواية فتبقى مستعملة حفاظا على الرواية أو السماع، وفي مثل هذا يرى ابن جني أن "السماع يبطل القياس"[134]، وقال الكفوي في كتاب "الكليات":

"الأحكام اللغوية لا يمكن إثباتها بمجرد المناسبات العقلية القياسية، بل لابد من أن تكون معتبرة في الاستعمالات اللغوية"[135]

7- مبدأ خصوصية التأليف المقطعي

ونعني به أن لكل لغة نظامها المقطعي الخاص بها وطريقتها الخاصة في تأليف مقاطعها، وقد وقفنا عند هذه المسألة في (1.3.1.1-) من الباب الأول، وخلاصة ذلك:

1.7- أن ما يبنى منه المقطع في العربية صامت فصائت /ص ح/، /ص م/، وقد يختم بصامت /ص ح ص/، فالمقاطع الأساسية إذاً ثلاثة.

2.7- ولا يصدّر المقطع في العربية إلا بصامت واحد، ولا تكون قمته إلا صائتا واحدا.

3.7- ولا يتجاور داخل الكلمة العربية أكثر من صامتين أولهما قفل مقطع وثانيهما في الغالب صدر مقطع آخر.

4.7- ويمكن لبعض الكلمات الموقوف عليها، أو التي حدث فيها إدغام، أن تشتمل على أحد ثلاثة مقاطع أخرى استثنائية هي / ص ح ص ص/ و/ص م ص/ و/ ص م ص ص/[136].

وعلى هذا المبدأ اعتمدنا في استخلاص بعض قواعدنا القادمة كالقاعدتين 79 و90 والقاعدتين 77 و100.

---

[133] ينظر: الخراط 89: 128؛ ابن جني 54، 1: 341؛ الأستراباذي 75، 3: 88، 89؛ ابن عصفور 79: 471، 495؛ ابن منظور 81: (ن ب أ).

[134] ابن جني 54، 1: 240. وبخصوص "القياس الخاطئ" ينظر: عبد التواب 90: 100.

[135] الكفوي 92: 1068، وينظر أيضا ص 1081 منه.

[136] ينظر: فتيح 88: 275.

8- مبدأ أقصر الطرق

إذا أمكن تفسير تعديل صوتي ما في صيغة ما بسلسلتين مختلفتين محتملتين من القواعد فضلنا السلسلة الأقصر مراحل على ما عداها(*)

9- مبدأ الصيغ المقيسة

ونعني به أن قواعد التعديل الصوتي التي نصفها خاصة بالصيغ الحية المنتجة في اللغة العربية كما شرحنا في الفصل الثاني من الباب الأول (3.2.1- على الخصوص).

فعلى هذا المبدأ نعتمد في استبعاد الصيغ المرتجلة التي قد تكون خضعت لتعديلات صوتية يمكن وصفها مثل: جَمَزَى، قَنَاة، رِضىً، وكل الصيغ التي يمكن صنعها لأجل التمارين العملية، وكذا الكلمات المبنية التي لا توزن بالميزان الصرفي.

10- مبدأ الصيغة الأصلية أو "البنية العميقة"

ونعني به أن الصيغ التي نصف قواعد تعديلها الصوتي هي في جميع الحالات الصيغ الأصلية المفترضة قبل التعديل، وقد ناقشنا الأصل المقدر في الفصل الأول من هذا الباب.

وانطلاقا من هذا المبدأ سنعالج كلا من "مَرْمىً" و"مَلْهىً" باعتبار أصلهما "*مَرْمَيٌ" و"*مَلْهَوٌ" على التوالي، وبالمثل "يَرْمُون" و"يَلْهُون" أصلهما: "*يَرْمِيُون" و"*يَلْهُوُون"...[137]

11- مبدأ المقطع الثنائي في آخر الصيغة

وبمقتضاه نفترض أن الأصل في المقطع الأخير من أي صيغة أن يكون ثنائيا حركيا غير معين الحركة (ص ح)، وأن الذي يحدد نوع هذا المقطع وصائته هو ما قد يتصل بالصيغة من لواحق صرفية، أو ما قد تحتله من مواقع نحوية[138]، ولكل من اللواحق الصرفية قاعدته الخاصة التي ستأتي في موضعها[139]، أما المواقع النحوية فقد أدرجناها ضمن هذه المبادئ، وستأتي متتابعة بعد حين.

وينطبق هذا المبدأ أساسا على صيغ الفعل المضارع خارج التركيب، مجردا من اللواحق الصرفية التي تشملها قواعدنا الآتية، وكذا الصيغ الاسمية خارج التركيب، مجردة من اللواحق الصرفية والتنوين[140].

(*) حول فكرة التسلسل في القواعد ينظر المبدأ 20 الآتي لاحقا، وتنظر السلسلة 8 والهامش (*) في ص 106.

137 ينظر: عبده 81: 164؛ الشمسان 92: 131.

138 ومما قد يؤيد افتراضنا هذا أن سكون لام الكلمة لا يمثل سوى 80 على 948 (أي 8,44%) من تأليفاتها المقطعية المحتملة، ينظر الجدول 21 ز في ص 61 أعلاه.

139 تنظر القواعد 76، 78، 85، 86، 101 على سبيل المثال.

140 وقد ينطبق أيضا على بعض الأسماء المختومة بلواحق صرفية قياسية (ة، يّ، ات) لأن هذه اللواحق تنتقل إليها حركة الإعراب كما هو معروف بعد خضوع الصيغة للقواعد الخاصة بتلك اللواحق، ويستثنى من هذا المبدأ الصيغ المعنية بالمبدأ 18 الآتي.

وفي تبنينا لهذا المبدأ قد خالفنا بعض الباحثين الذين يعتبرون الكلمات خارج التركيب مختومة بمقطع حركي ثلاثي (أو رباعي) أي مقفل، وذلك لأننا نتجه اتجاه الأستراباذي إذ يرى أن "حركات الإعراب وإن كانت عارضة على الحرف لكنها حركاتها، وليست بمنقولة إليها، فهي ألزم من الحركات المنقولة"[141]، فهو يعتبر أن الحركة الإعرابية، كما يبدو، جزء لا يتجزأ من الكلمة.

12- مبدأ التنوين

ونعني به أن الأسماء قابلة للتنوين ما لم تكن مضافة أو مصدرة بسابقة التعريف (ال)، باستثناء ما يشمله منها المبدأ 13 الآتي.

ومقتضى هذا المبدأ أن كل صيغة اسمية مستوفية للشروط المذكورة يمكن إقفال مقطعها الأخير بنون التنوين [ص ح (ْن)]، وسنرى أن لهذه النون أثرها في سلاسل قواعد التعديل التي تخضع لها الأسماء[142].

13- مبدأ المنع من الصرف

وبموجبه اقتصد اللسان العربي في تنويع المقطع الأخير من بعض الصيغ المستثناة من المبدأ السابق (رقم 12)، بأن لم يتجاوز به المقطعين / ص ـَ/ نصبا وجرا[143] و/ص ـُ / رفعا. وهي الصيغ التي يعتبرها القدماء ممنوعة من الصرف، حيث لا يلحقها التنوين ولا الكسر حتى لو استحقتها تركيبيا، إلا أن بعض هذه الصيغ نفسها تخضع للمبدأ 14 الآتي في حالة خاصة.

14- مبدأ صيغ منتهى الجموع من الناقص

وبموجبه تستثنى من المبدأ 13 السابق، والقاعدة 90 الآتية لاحقا، صيغ خاصة ممنوعة من الصرف أصلا، وذلك إذا كانت مشتقة من الناقص واويا أو يائيا، وهي صيغ منتهى الجموع[144] التي يعاد إليها التنوين إذا لم تضف ولم تعرف ب(ال)، لأن الحركة التي كان يمكن أن يكتفى بها عن التنوين - طبقا للمبدأ 13- ستختفي مع لام الكلمة لو طبقت القاعدتان 26 > 90، وذلك يؤدي إلى خرق المبدأ 3 حيث سيحدث نقص كبير في بنية الصيغة، ولعل الحس اللغوي عوّض بعض هذا النقص بأن حافظ على تنوين الصيغة رجوعا بها إلى المبدأ 12 ما دام تطبيق المبدا 13 بحذافيره يؤدي إلى النقص المذكور[145].

15/16/17- مبادئ تحديد حركة الإعراب

في بعض الحالات ترتبط التعديلات الصوتية في الصيغ بحركة معينة من حركات الإعراب بحيث إذا كانت هذه الحركة كسرة أو ضمة اتجهت التعديلات اتجاها معينا، وإذا كانت فتحة اتجهت اتجاها آخر.

---

141 الأستراباذي 75، 3: 36؛ وينظر عبده 86: 158 (هـ 6)؛ عبده 79: 38.

142 تنظر القاعدتان 79 و119 على سبيل المثال.

143 إلا مضافة أو معرفة ب(ال) كما هو معروف.

144 وهي الصيغ: أَفَاعِل، فَعَائِل، فَوَاعِل، فَيَاعِل، مَفَاعِل، ونظائرها بعد المقطع الثالث..

145 هناك خلاف بين الخليل وسيبويه من جهة، والأخفش والزجاج من جهة أخرى، في تفسير تنوين هذه الصيغ، حيث يرى الخليل وسيبويه أن التنوين عوض من لام الكلمة المحذوفة، ويرى الزجاج أنه عوض من الحركة المحذوفة بعد لام الكلمة تخفيفا.. ينظر: ابن جني 54، 2: 70؛ ابن يعيش 73: 350.

ولذلك وضعنا لمبدأ الرفع (وعلامته الضمة) رقم 15، ولمبدأ النصب (وعلامته الفتحة) رقم 16، ولمبدأ الجر (وعلامته الكسرة) رقم 17[146].

18- مبدأ الألف المقصورة الزائدة

وهناك صيغ محدودة بنيت أصلا على زيادة ألف مدّية في آخرها، فنرمز لأصولها أو لبداية السلاسل القاعدية لتعديلاتها الصوتية برقم 18، وسمينا هذا المبدأ بمبدأ الألف المقصورة. وهذه الصيغ هي: (فَعَالَى، فُعَالَى، فَعْلَى، فُعْلَى، فُعَيْلَى).

19- مبدأ أثر اللواحق الصرفية

نظرا لأن معظم اللواحق الصرفية تدمج في الصيغ التي تلحق بها فتحدث في بنياتها تعديلات صوتية، قد تكون بسيطة وقد تكون عميقة، فإننا أدخلنا أثر هذه اللواحق في اعتبارنا، بل قد بدأنا سلاسل قواعد التعديل بتلك التي تبدأ من آخر الصيغة نتيجة اتصالها بلاحقة صرفية معينة[147]، ولكننا اقتصرنا على أثر لاحقة صرفية واحدة بكل صيغة، فلم نعالج مثلا كيف تحولت "*مُقْصَوُويَ" إلى "مُقْصَيَّ" لأن صيغة (مُفْعَل) من الناقص الواوي هنا اتصلت بلاحقتي جمع السلامة للمذكرين وياء المتكلم في نفس الوقت.

وعن هذا المبدأ فرعنا قواعد اللواحق الصرفية التي ستأتي كل منها في موضعها وهي القواعد: 76، [78]، 85، 86، 102.

وقد اتجه بعض قدماء اللغويين العرب في نظرتهم إلى اللواحق الصرفية اتجاها يخالف ما ذهبنا إليه هنا، حيث يفترض الأستراباذي مثلا أن الضمائر تلحق بالكلمات بعد تخفيفها، وأتى بحجج لم تقنعنا بمسايرة افتراضه[148]، وعلى كل فإننا لم نصادف أية مشكلة في بناء سلاسل القواعد المفسرة لتعديلات الصيغ صوتيا انطلاقا من مبدئنا هذا الذي يفترض اتصال اللواحق بالصيغ قبل تعديلها.

20- مبدأ التسلسل في تطبيق القواعد

ومؤداه أن التعديلات الصوتية الحاصلة في الصيغ الصرفية المعتلة لا تفسر دائما بسلوك ذهني أو فيزيولوجي وحيد، بل قد لا يكون تفسيرها مقبولا منطقيا وواقعيا إلا بافتراض سلسلة متتابعة من التعديلات التي يؤدي بعضها إلى بعض في كثير من الأحيان أو يجرى بعضها إثر بعض في أحيان قليلة، حتى الوصول إلى الصورة الأخيرة التي تنطق بها الصيغة، فلا نسلم لتفسير (بَيَعَ ← بَاعَ) مثلا بقول القدماء: "تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا"، لأن التفسير المقبول عندنا هو أن (بَيَعَ) عدلت إلى (بَاعَ) بالقواعد المتتابعة الآتية: 85 + 26 < 90.

---

[146] ينظر (1.85-، 1.86-) من الفصل السابع، ص 169.

[147] إلا في حالات خاصة كإمكان تقديم القاعدة 97 على ما عداها، وبعض حالات التصغير، وفي هذا نخالف الدكتور داود عبده الذي يرى في (عبده 83: 234) أن "القواعد التي تطبق داخل جذع الكلمة تسبق القواعد التي تطبق عبر اللواصق".

[148] ينظر الأستراباذي 75، 1: 79، 3: 159؛ ومناقشة "ج. بهاس" لاتجاهه، مع مقارنته باتجاه ابن يعييش في 293، Bohas 84: 288؛ ويقارن برأي الدكتور د. عبده في الهامش السابق.

حيث القاعدة 85 تفسر فتح آخر الفعل، والقاعدة 26 تفسر حذف الياء بين الفتحتين، والقاعدة 90 تفسر إدماج الفتحتين، بعد حذف الياء، في صائت طويل مجانس لهما هو الألف. وقد مر تفسير بقية رموز السلسلة في صفحة 73 وما بعدها.

وقد أشرنا في المبدأ السابق إلى أننا نرتب القواعد في السلاسل وفق مواقع التعديل في الصيغ من النهاية إلى البداية.

وفي محاولة لجرد السلاسل القاعدية التي يحتمل أن تكونها قواعدنا وصلنا بمجموعها إلى حوالي 540 سلسلة، غير أنه في أثناء وصفنا للقواعد تبين لنا أنه لابد من إضافة سلاسل أخرى اقتضتها التغييرات التي أجريناها في ترتيب القواعد وترقيمها، كما تبين لنا أنه لابد من إعادة النظر في بعض السلاسل بتقديم قاعدة على أخرى أو إضافة قاعدة أو حذف أخرى.

21– مبدأ القلب المكاني

من الظواهر الصوتية الشائعة في مختلف اللغات ظاهرة القلب المكاني التي تتمثل في تبادل صوتين لمكانيهما ضمن التأليفة المقطعية للكلمة، وقد يكون الصوتان متلاصقين كما قد يكونان متباعدين وكنا أوردنا بعض الأمثلة لهذه الظاهرة في (2.3.1– ص 47–) من الباب الأول.

ولم نحاول إدراج القلب المكاني ضمن الظواهر الصوتية المقننة فنضع لها قاعدة، نظرا لما لاحظه بعض القدماء أنفسهم من أنه "ليس شيء من القلب قياسيا..." وإن كان "أكثر ما يتفق في المعتل والمهموز"[149]، وعلى كل فإن هدف القلب المكاني على ما يبدو هو البحث عن نطق أسهل لبعض الكلمات[150]، وربما تؤدي دراسة استقصائية لأمثلته في العربية إلى اكتشاف شكل من أشكال الانضباط في آلية حدوثه داخل الكلمات العربية، وإذ ذاك توضع له قاعدة أو قواعد كغيره من الظواهر الصوتية المنضبطة.

---

[149] الأستراباذي 75، 1: 24 وص 21 قبلها؛ وللدكتور داود عبده رأي آخر في (عبده 79: 94).

[150] 72 : Fleisch 61؛ عبده 79: 92؛ إلا أن (عبد اللطيف 80: 166) يرى أنه من قبيل الأخطاء اللغوية أو التصحيف والتحريف في الرواية.

5.2- الفصل الخامس:

قواعد حذف أشباه الصوائت

0.5.2- تمهيد

1.5.2- قواعد حذف شبه الصائت أيا كان

2.5.2- قواعد حذف الواو شبه الصائتة

3.5.2- قواعد حذف الياء شبه الصائتة

5.2- الفصل الخامس

قواعد حذف أشباه الصوائت

0.5.2- تمهيد

بناء على ما ذكرنا في ص 77 أعلاه نبدأ بقواعد تعديل أشباه الصوائت فنصنفها أيضا إلى قواعد حذف وقواعد إبدال وقواعد إقحام، فبموجب قواعد الحذف تحذف أشباه الصوائت في مواقع معينة، وبموجب قواعد الإبدال تحول أشباه الصوائت بعضها إلى بعض أو إلى صوائت أو إلى همزة، وبموجب قواعد الإقحام تقحم أشباه الصوائت في مواقع خاصة من بعض الصيغ، وسنخصص هذا الفصل الخامس لقواعد حذف أشباه الصوائت، والفصل السادس بعده لقواعد إبدال أشباه الصوائت، أما قواعد إقحام أشباه الصوائت فلا تتعدى اثنتين، ولذلك أدرجنا واحدة منهما ضمن قواعد تعديل الصوائت (قا.98) والأخرى ضمن قواعد تعديل المقاطع (قا.125).

أما الطريقة التي سنسلكها في عرض هذه القواعد فتتضمن أربعة مطالب لكل قاعدة:

1- مطلب لوصف التأليفة المقطعية المستلزمة للقاعدة المعينة، ثم لتمثيل القاعدة تمثيلا رمزيا صوريا، وفق ما شرحناه في ص 73 أعلاه:

2- مطلب لتطبيقات القاعدة واستثناءاتها أو شواذها.

3- مطلب للرتبة أو الرتب التي ترد فيها القاعدة ضمن السلاسل القاعدية.

4- مطلب نعرض فيه القاعدة على بعض المصادر والمراجع التي اطلعنا عليها من أجل المقارنة بين النظريات المختلفة أو المتفقة مع صياغتنا وتفسيرنا للقاعدة.

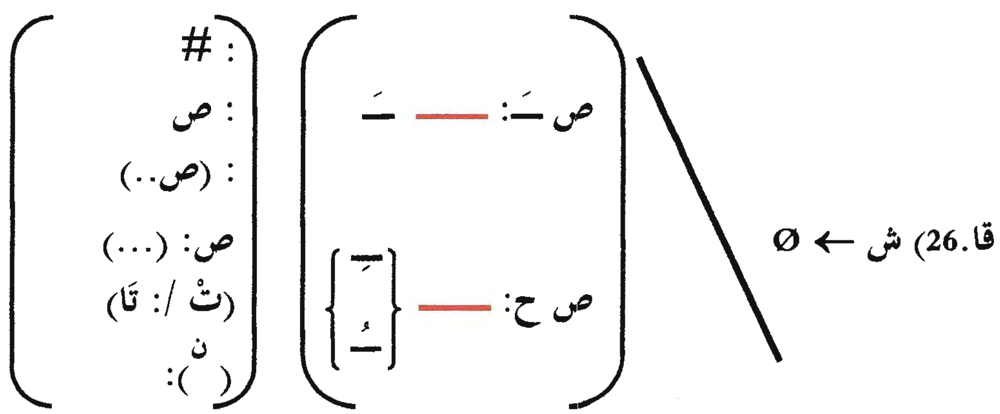
ونظرا لأن عدد القواعد التي توصلنا إلى صياغتها يقارب المائة قاعدة فإن عرض كل قاعدة، بالتفصيل، على المصادر القديمة والمراجع الحديثة يتطلب منا وقتا طويلا قد لا تسمح ظروفنا الخاصة في الوقت الراهن بتخصيص المزيد منه التزاما بما خططناه، ولهذا فإننا سنتجاوز المطلب الرابع أو نكتفي فيه بإشارات سريعة في بعض القواعد.

وسنشير إلى هذه المطالب باستعمال رقم القاعدة يليه رقم المطلب مفصولين بنقطة هكذا: 1.26-، 2.26-،...

1.5.2 - قواعد حذف شبه الصائت أيا كان:

القاعدة رقم (26): حذف الواو أو الياء بين حركتين.

1.26– عندما يقع الصائت بين صائتين قصيرين متساويين أو مختلفين ثانيهما كسرة أو ضمة– فإن شبه الصائت يحذف، ثم تجرى على الصيغة التعديلات الأخرى المناسبة لتصحيح تأليفتها المقطعية، وقد يتغاضى عن تطبيق هذه القاعدة في بعض الصيغ مراعاة للمبدأ 3 أو المبدأ 6 أو المبدأ 5:



2.26– يمكن أن تطبق هذه القاعدة نظريا في المتجاورات المقطعية الآتية، مستخرجة من الجدول رقم 9 – ب– السابق:

10) ص ـَـ: ش ـَـ: ...	16) ص ـَـ: ش ـَـ ص: ...
11) ص ـَـ: ش ـِـ: ...	17) ص ـَـ: ش ـِـ ص: ...
20) ص ـِـ: ش ـِـ: ...	26) ص ـِـ: ش ـِـ ص: ...
29) ص ـُـ: ش ـِـ: ...	35) ص ـُـ: ش ـِـ ص: ...
12) ص ـَـ: ش ـُـ: ...	18) ص ـَـ: ش ـُـ ص: ...
21) ص ـِـ: ش ـُـ: ...	27) ص ـِـ: ش ـُـ ص: ...
30) ص ـُـ: ش ـُـ: ...	36) ص ـُـ: ش ـُـ ص: ...

أي في 305 متجاورات مقطعية يمكن، كما هو واضح من الجدول 9 –ب–[151]، أن تقع في أنواع مختلفة من الجذور الثلاثية المعتلة (المثال والأجوف والناقص)، ومن ثم فلا تكاد تخلو من إحدى المتجاورات المقطعية القابلة لتطبيق هذه القاعدة إلا صيغ قليلة، ولهذا يصح أن نسميها بـ"القاعدة الكبرى"، لاسيما وتطبيقها يسري على أشباه

[151] أي باستثناء التأليفات المقطعية التي يفتح فيها المقطع الثاني وقبله كسرة أو ضمة، وهي تأليفات لا تشملها القاعدة 26.

الصوائت الواقعة بين حركتين مهما كان نوعهما، باستثناء الحالتين (ص ـِ: ش ـَ) و (ص ـُ: ش ـَ) كما هو واضح من صياغتنا المقترحة لتمثيل القاعدة رمزيا، فلا تقتصر إذاً على بعض الحالات التي يركز عليها النحاة القدماء، وبعض المحدثين أيضا، كما سنرى عند مناقشتهم بعد قليل.

غبر أن الاستقراء الذي أجريناه بيّن أن هناك استثناءات في تطبيق هذه القاعدة وفق ما نفصله فيما يلي، حسب أنواع الجذور:

1.2.26– في المثال (ش ص ص): تأليفاته المستعملة القابلة مبدئيا لتطبيق القاعدة هي الواردة في بعض مشتقات (فَعَّلَ) وبعض مشتقات (تَفَعَّلَ)، ومجموعها ثمان تأليفات (ينظر الهامش 151)، ولكن لا تطبق القاعدة في هذه الصيغ مراعاة للمبدأ 3، وقد يكون عدم تطبيقها فيها مراعاة للمبدأ 5، على افتراض أن تضعيف عين الصيغة ناتج في الأصل عن تعديل صوتي، إذ ليس هناك ما يمنع من افتراض أن (فَعَّلَ) و(تَفَعَّلَ) لهما بنيتان عميقتان هما (فَعْعَلَ) و(تَفَعْعَلَ)، فجرى فيهما الإدغام، ولذلك اكتُفي في كل منهما بهذا التعديل مراعاة للمبدأ 5 الذي يقول بعدم إجراء تعديلين في مقطعين متجاورين من نفس الصيغة.

2.2.26– في الأجوف (ص ش ص): يصل عدد تأليفاته القابلة مبدئيا لتطبيق هذه القاعدة، حسب الجدول 9 –ب–، –ز– إلى 41 تأليفة[152]، تطبق القاعدة في معظمها، باستثناء (فَعَلان) حيث يحول المبدأ 3 – فيما يبدو– دون تطبيق القاعدة 26 عليها، لأن ذلك يؤدي إلى التباس (فَعَلان) المفردة بـ(فَعَلان) المثناة (دَوَرَان ← *دَارَان = دَارَانِ مثنى "دَار")[152].

واستُثني بكيفية جزئية[153] من تطبيق هذه القاعدة صيغ أخرى من الأجوف هي:

(افْتَعَلَ): مثل "اِجْتَوَروا" و"اِعْتَوَنوا"، ويبدو أن ما ورد مصححا من هذه الصيغة قد روعي فيه المبدأ 6، أي أنها قيست حمليا على صيغة (تَفَاعَلَ) للمشاركة، لما بين الصيغتين من التشابه في المعنى الوظيفي الصرفي المعجمي (المشاركة)[154].

(فَعِلَ): تنظر (فَعِلَ) الآتية

(فَعِلَ): مثل "صَيِدَ" و"حَوِرَ" ويبدو لنا أن ما ورد مصححا من هذه الصيغة – ومصدرها (فَعَل)، والصفة المشبهة منها (فَعِل) – قد روعي فيه المبدأ 3، لأن كل الألفاظ المسموع تصحيحها تدل على أعراض حسية كالعيوب والألوان، وهي من المعاني التي تختص بها صيغة (فَعِلَ)[155]، ومن القدماء من يعلل تصحيحها بالقياس الحملي (المبدأ 6 عندنا)، إذ لاحظوا أن تلك الأفعال سمع في كل منها (اِفْعَلَّ) مصححة العين: "اِصْيَدَّ" "اِحْوَرَّ" فقيست (فَعِلَ) عليها، وهذا عكس المألوف عندهم من حمل المزيد على المجرد[156].

---

[152] يعلل القدماء تصحيح مثل "جَوَلان" و "حَيَدَان" تعليلات أخرى مثل عدم مشابهتها للفعل، ومنهم من اعتبر تصحيحه شذوذا عن القاعدة.. ينظر: الأستراباذي 75، 3: 105؛ الأشموني د.ت 4: 317.

[153] أي أن الصيغة وردت فيها بعض الأمثلة فقط غير خاضعة للقاعدة.

[154] ابن جني/ ابن يعيش 73: 219 ؛ ابن عصفور 79: 473؛ الأستراباذي 75، 3 : 99؛ ابن منظور 81: (ج و ر)؛ ولم ترد من هذه الصيغة أمثلة مصححة إلا في الأجوف الواوي (الأشموني د ت 4: 316).

[155] ينظر الأستراباذي 75، 1: 71، حيث يقول ابن الحاجب: "ويجيء الألوان والعيوب والحلى كلها عليه"، أي على (فَعِلَ).

[156] ينظر: الأستراباذي 75، 3: 98؛ سيبويه 75، 4: 344؛ المبرد 63، 1: 99. وقد أحصى عبد الفتاح إبراهيم من هذه الأفعال 36 واويا و11 يائيا، كما عثر في بعض منها على لهجات عربية سمع فيها إخضاع الفعل للقاعدة 26، فعرض لتفسير ذلك الازدواج السماعي ثلاثة افتراضات أحدها هو القياس الحملي عند القدماء (ع.ف. إبراهيم 90: 9، 12، 16، 19). وينظر كذلك: ابن منظور 81: (ص ي د، ه ي ف)؛ أيوب 83: 73 الذي يحاول تفسير مثل "حَوَل" بأنه نتيجة اقتصار تطبيق القاعدة في مرحلة ما على الأفعال دون الأسماء؛ وعلى هذا التفسير ما قول الباحث في "حَوِلَ" الفعل؟

(فَعِل): تنظر (فَعِلَ) السابقة.

(فُعُل): مثل "سُوُر" و"غُيُر" وما ورد مصححا من هذه الصيغة يعتبر الواوي منه شاذا أو ضرورة شعرية، أما اليائي فهو بمنزلة غير المعتل على حد قول المازني، وقد تعوض القاعدة 26 في هذه الصيغة بالقاعدة 84 مع ما يترتب عليها من قواعد أخرى (عُون، بِيض)[157].

(فَعَلَة): مثل "حَوَكَة" و"خَوَنَة" شاذ[158].

3.2.26- في الناقص (ص ص ش): عدد تأليفاته القابلة لتطبيق قاعدتنا كثير جدا، يصل إلى 256 [159] (الجدول 9 -ب-، -ز-) تطبق فيها جميعا، غير أن الصيغ (أَفْعُل، تَفَاعُل، تَفَعُّل) لا تطبق فيها القاعدة 26 مباشرة، بل بعد التمهيد لها بالقاعدة 97 التي بمقتضاها تقلب الضمة قبل لام الكلمة كسرة، ثم يأتي دور القاعدة 26 بعد ذلك، وسيأتي توضيح ذلك أكثر في القاعدة 97. وقد وردت ألفاظ من الناقص لم تطبق فيها القاعدة 26 لضرورة الشعر[160].

3.26- تكوّن القاعدة 26 مرحلة أساسية من المراحل التي يمر بها عدد كبير من التعديلات الصوتية في الصيغ المعتلة، فهي تأتي مباشرة بعد إخضاع الصيغة لأحد المبادئ أو القواعد الأولية المتعلقة بالإعراب أو اللواحق الصرفية، فتأتي بعد المبادئ والقواعد الآتية:

11، 15، 17، 85، 97، 101، 109، 119، 123

ولابد أن تتبعها إحدى القواعد الآتية: 79، 79ب، 90، 90ب، وأكثر سياقات هذه القاعدة شيوعا هو السياق الآتي: ...> 119 > 26 > 79 > ... الذي ورد في 24 سلسلة من السلاسل الـ 89 التي تعتبر القاعدة 26 إحدى مراحلها، فعلى سبيل المثال صيغة (فَعَلْنَ) من الأجوف اليائي تمر بالمراحل الآتية في السلسلة رقم 1:

---

[157] المؤدب 87: 435؛ ابن جني 54، 1: 338. وتنظر القاعدتان 84، 96.

[158] ابن منظور 81: (ح و ك، خ و ن)؛ الأشموني د ت 4: 318.

[159] ينظر الهامش 151.

[160] سيبويه 75، 3: 314 وفيه "الغَوَانِي" و "مَاضِيٍ".

س:1 فَعَلَ + (نَ) من (ب ي ع) ← بِعْنَ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	بـَـ :	يْـَـ :	عـ ح :	:			11	فَعَلَ
1	بـَـ :	يْـَـ :	عـ ↓ :	:		(نَ)	76	*فَعَلْ + (نَ)
			∅				v	
2	بـَـ :	يْـَـ عـ:	→ :	:		"	119	
							+	
3	بـَـ :	↓ ـَـ عـ:	:	:		"	26	
		∅					v	
4	بـَـ :	↓ عـ:	:	:		"	79	
		∅					v	
5	بـَـ عـ :	→ :	:	:		"	119	
	↓						v	
6، 7	بـِـ عـ :	:	:	:		"	3 v 93	فِلْ(نَ)

ويمكن تمثيل هذه المراحل نطقيا (فيزيولوجيا) كالآتي[161]:

س: 1م تمثيل نطقي لتعديل (بَيَعْنَ ← بِعْنَ)

في الملحق

ومن التمثيل النطقي يظهر أن العملية كلها تسير وفق قانون الجهد الأقل ومبدأ من اللبس.

4.26- لم يصل قدماء اللغويين العرب إلى صياغة القاعدة 26 بهذه الدقة وهذا الشمول اللذين نقترحهما، فمن مبادئهم العامة المرتبطة بقاعدتنا المبادئ 19، 22، 23، 25[162]، ويمكن أن نجد عندهم أصولا متفرقة لبعض جزئياتها التي سنحاول التقاط أسسها الأولى من كتاب سيبويه فيما يلي:

1-"ليس من كلامهم أن تثبت الياء والواو ثانية فصاعدا وقبلها فتحة، وقبلها الضم والكسر.." (ج4: 546-547).

2-"وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقلبت ألفا، كما اعتلت وقبلها الضم والكسر.." (ج4: 383).

161 مع تمثيل الحدود المقطعية بالخط العمودي المتقطع وضمير الرفع المتحرك بالقوسين الكبيرين

162 سبقت هذه المبادئ في ص 67 أعلاه.

3- "اعلم أن (فَعَلْت، وفَعُلْت، وفَعِلْت) منهما معتلة كما تعتل ياء "يَرْمِي" واو "يَغْزُو"... وأما "قُلْت" فأصلها (فَعُلْت) معتلة من (فَعَلْت)... وأما "بِعْت" فإنها معتلة من (فَعَلْت تَفْعِل)..." (ج4: 339-340).

4- "اعلم أنهن لامات أشد اعتلالا وأضعف، لأنهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين والإضافة إلى نفسك بالياء، والتثنية، والإضافة... وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما، فهما عينات أقوى، وهما فاءات أقوى منهما عينات ولامات" (ج4: 381).

5- "واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قلبت ياء وكسر المضموم، كما كسرت الباء في "مَبِيع" وذلك قولك: دَلْوٌ وأَدْلٍ وأَحْقٍ" كما ترى، فصارت الواو هنا أضعف منها في الفعل حين قلت "يَغْزُو ويَسْرُو، لأن التنوين يقع عليها والإضافة بالياء..." (ج4: 383-)

فالنصوص الثلاثة الأولى تتفق عموما مع السياق التأليفي المقطعي للقاعدة 26 دون سياقها التسلسلي ضمن القواعد الأخرى، أما النص الرابع فيلامس ما ذكرناه بخصوص استثناء صيغ المثال من القاعدة[163]، كما يكوّن النص الخامس الأساس الذي اعتمدنا عليه في استثناء بعض صيغ الناقص من تطبيق القاعدة[164].

ولم يضف اللاحقون إلى نظرية سيبويه، بخصوص ظاهرة اختفاء الواو أو الياء بين الحركتين، إلا بعض التوضيحات والتقييدات التي يقتضيها تطور الدرس اللغوي عندهم، مع الاحتفاظ بجوهر نظريته، بل الدفاع عنها في وجه بعض الآراء الكوفية المخالفة هنا وهناك، فقد نتج عن اعتبارهم للمقطع الألِفي مقطعا فتحيا[165] أن اعترض بعضهم بمثل "غَزَوَا" و"رَمَيَا" و"غَزَوَان"، ليحاول ابن جني سد باب الاعتراض باقتراح صياغة أكثر تقييدا للقاعدة عندهم قائلا: "لإنهما متى تحركتا حركة لازمة، وانفتح ما قبلهما، وعري الموضع من اللبس، أو أن يكون في معنى ما لابد من صحة الواو والياء فيه، أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه، فإنهما يقلبان ألفا"[166] بل حاول هذا العالم أن يدفع اعتراضا آخر حول مقبولية قلب الواو أو الياء ألفا مع "احتمائهما" بالحركة، فيلاطف الصنعة بأن زاد في الصياغة السابقة لقاعدتهم: "إلا أنك لم تقلب واحدا من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثقالا لحركته، فصار إلى "قَوْمَ" و "بَيْعَ" ثم لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن..."[167].

---

[163] ص 90 الفقرة (26.2.1-).

[164] ص 91 الفقرة (26.2.3-).

[165] تنظر مناقشتنا لهذه المسألة في: أمنزوي 2000: ص 82 (4.3-)

[166] ابن جني 52، 1: 147، وينظر الاعتراض قبل ذلك في ص 146؛ وقد حاول المتأخرون دفع كل الاعتراضات الواردة على قاعدة قلب الواو او الياء ألفا بأن اشترطوا لهذا القلب شروطا أوصلها الأشموني إلى 13، انطلاقا من قول ابن مالك:

مِن واو أو يَاءٍ بتَحْرِيك أَصِلْ   أَلِفا ابْدِلْ بعد فَتْح مُتَّصِلْ

(الأشموني د ت، 4: 314، 318)؛ واقتصر عباس حسن (ع. حسن 80، 4: 787) على عشرة من تلك الشروط؛ وفي (ع.ص. شاهين 80 ب: 192) تعليق نتفق معه عموما وإن كنا لم نقتنع بالبديل الذي طرحه قبل ذلك في ص 82 والذي سنشير إليه لاحقا.

[167] ابن جني 52، 2: 471؛ ابن يعيش 73: 225.

وقد حاول بعضهم تعليل قلب حرف العلة ألفا باجتماع الأشباه والأمثال، و"ذلك أن الواو تعد بضمتين، وكذلك الياء بكسرتين، وهي في نفسها متحركة وقبلها فتحة، فاجتمع أربعة أمثال، واجتماع الأمثال عندهم مكروه فهربوا والحالة هذه إلى الألف لأنه حرف يؤمن معه الحركة..."[168]

ويمكن القول عموما: إن ظاهرة اختفاء الواو أو الياء بين الحركتين تدور جل القضايا المرتبطة بها حول قاعدتهم رقم 23:

"تحركت الواو (أو الياء) وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا".

وسنشير إليها بعد الآن بالقاعدة (23 ق).

أما الباحثون المحدثون فإن المستشرقين كانوا هم السباقين كالعادة إلى النظر في قضية اختفاء شبه الصائت بين الصائتين، وتتلخص نظريتهم عموما في أن "الواو والياء تسقطان إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين (باستثناء مجموعتي / ـُوَ: uwa / و/ ـِيَ: iya/ حيث تثبت الواو والياء)"، ثم يصحح التأليف المقطعي بعد ذلك بتطبيق قواعد أخرى...[169] ومن هذه النظرية انطلقنا في صياغتنا المقترحة لهذه القاعدة.

ومن هؤلاء من يقبل هذه النظرية حين يتعلق الأمر بصيغ الناقص ("رَمَيَ ← رَمَى)، ولكنه يقترح قواعد أخرى حين يكون شبه الصائت عينا للكلمة، فيفسر صيغة مثل "قَالَ" بثلاث قواعد هي: قاعدة القلب المكاني، ثم قاعدة حذف شبه الصائت، ثم قاعدة تطويل الصائت، هكذا:

ق ـَ و ـَ ل ـَ ← ق ـَ ـَ و ل ـَ ← ق ـَ ـَ ل ـَ ← ق ا ل ـَ

مع قيود احتياطية لتفسير عدم تطبيق قواعده في بعض الصيغ...[170] وأما الباحثون العرب فيبدو أن الدكتور إبراهيم أنيس كان أول من حاول عرض مسألة الواو أو الياء بين الحركتين "عرضا جديدا أقرب إلى طبيعة اللغة"، انطلاقا من نظرية تعتبر أن اختفاء الحرفين هو المرحلة الثانية في سياق تطور الصيغ المعتلة...مع الاستئناس بنظرية ابن جني التي عرضناها أعلاه ("*قَوَمَ ← *قَوْمَ ← قَامَ)[171].

"وقد ذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى أن قلب عين الأجوف ألفا قد مر بأربع مراحل، ورجح أن تكون العربية قد نطقت فعلا بعين الأجوف محركة، واستدل على ذلك بما هو موجود الآن في لغة الحبشة حيث يقولون مثلا: « dajana, bajana » ثم تتابع تتطور الصيغة هكذا:

← بَيْنَ ← بِينَ ← بَانَ[172].

---

[168] ابن يعيش ش. المفصل 10: 16؛ وينظر قبله: ابن جني 85: 21؛ ابن عصفور 79: 438؛ وينظر رد هذا التعليل في (الأستراباذي 75، 3: 95).

[169] كانتينو 66: 137؛ وبصياغة أعم في: 251 : Fleisch 50؛ ومع القواعد المكملة في 122 : Fleisch 61.

[170] نقصد اقتراحات "بريم" كما عرضها "بهاس" في 252 : Bohas 84. وقد عرض ع.ف. إبراهيم قواعد "بريم" بتفصيل أكثر في (ع.ف. إبراهيم 90: 33-).

[171] أنيس 79: 247، وبخصوص المرحلة الأولى – حسب تلك النظرية – يمكن الرجوع مع المؤلف إلى ص 234، وفي نظرية ابن جني المشار إليها ينظر آخر الصفحة السابقة.

[172] النعيمي 80: 366. ويقصد بالمرحلة قبل الأخيرة أن الياء تحولت إلى كسرة طويلة ممالة.

أما الدكتور الطيب البكوش فقد وضع جدولا لـ"سقوط الواو والياء في الأفعال العربية، وحاول أن يستنتج منه بعض الاستنتاجات التي منها: "أن سر السقوط والثبوت يكمن في تجانس الحركات وأنصاف الحركات، فإن ثقل التماثل والتنافر يؤدي إلى السقوط ..."[173]، ومنها ما يحدث بعد سقوط الواو أو الياء مما سنعود إليه في القاعدتين 79 و90.

ومنهم من يؤكد أن موقع العين في "قَالَ" و"بَاعَ" و"خَافَ" هو موقع واو أو ياء ولكنه يضيف أن الواو والياء في هذه الأفعال "نتجت كل منهما من توالي الحركات المتخالفة"، ليتحدث بعد ذلك عن سقوط الضمة أو الكسرة في المقطع الأوسط لأنه "مكون من حركات مزدوجة، وهو أمر ترفضه اللغة"... ثم يسير في اتجاه المستشرقين في باقي المراحل[174]؛ ولم نستطع أن نتصور كيف تسعى لغة ما إلى إنتاج تأليفات صوتية تخالف طبيعتها ثم تسعى بعد ذلك إلى التخلص من هذه التأليفات، كما لم نستطع أن نتصور كيف تقع الضمة أو الكسرة موقع العين ما دامت العين تمثل أحد صوامت الصيغة! ويبدو أن هذا الباحث (د.ع.ص.شاهين) بقي وفيا لرأيه حول الواو والياء شبهي الصائتين في العربية حتى عندما يقعان في صدر المقطع[175].

ومنهم من اتجه في تحليل الظاهرة اتجاه المستشرقين كلية، كالدكتور داود عبده الذي حذا حذوهم دون أن يشير إلى ذلك؛ فهو ينطلق من أن تحليل النحاة يصطدم بعدد من المشكلات أهمها أن قلب الواو أو الياء ألفا لا يمكن تبريره، لأنهما "ليستا من جنس الألف لكي تنقلبا إليه"، وأن البديل لتحليلهم هو: حذف الواو أو الياء أولا، ثم ينتج ثانيا عن الصائتين القصيرين المتساويين صائت طويل من جنسهما..."، مكيفا بعض الأمثلة حتى تنسجم مع صياغته للقاعدة (*بُيِعَ ← *بِيعَ)[176].

وفي وقفة خاصة على صيغة (فَاعِل) من الناقص يقترح الدكتور ف.ح. الشايب تفسيرا لما يحدث في هذه الصيغة مرتبطا بظاهرة الوقف، وسنعود إلى هذا التفسير لاحقا في (4.90/79-).

ولا يبعد عن اتجاه المستشرقين بعض الباحثين الذين يتبنون النظرية التوليدية، وإن كانوا يستعملون مصطلحات وأدوات تبدو جديدة في ظاهرها، ففي بحث بعنوان "البناء الصواتي للمشتق: مقاربة توليدية" يتناول الحاج ناجح ظاهرة اختفاء الواو أو الياء بين الصائتين فيحاول إخضاعها لمجموعة من القواعد الفونولوجية، بادئا بقاعدة حذف شبه الصائت بين حركتين متماثلتين، وبعدها قاعدة "أُكتُب الحركتين القصيرتين حركة طويلة"، ولكنه اقتصر عند التطبيق على صيغة (فَاعِل) من الناقص اليائي في حالة الجر فقط – حرصا على انسجام صياغاته للقواعد فيما يبدو– فيتناول صيغة "هادٍ" كالآتي[177]:

---

[173] البكوش 87: 58، 140.

[174] ع. ص. شاهين 80 ب: 82.

[175] نفسه: 31؛ وينظر أمنزوي 2000، ص 154، الهامش 286.

[176] عبده 79: 33، الهوامش، ص 39، ثم عاد الباحث في الفصل الأخير من الكتاب إلى محاولة ربط سلسلة التعديلات في صيغ الأجوف بظاهرة النبر (ص 147 على الخصوص)؛ وفي(عبده 83: 208) صاغ الباحث قاعدته هكذا: ش ← Ø \ ع^1 ــــ ع^2 (حيث ع^1 = ع^2)؛ وفي (عبده 86: 157، هـ 5) استدرك فأشار إلى أن شبه الصائت يحذف بين الفتحة والكسرة أو بين الفتحة والضمة

[177] **ترجمنا هنا مصطلحات الباحث بمصطلحاتنا المألوفة ما أمكن، وصححنا بعض الأخطاء المطبعية.**

الأصل: هـ ا د ـِ يْ ـِ (ْ).

ملاحظة: لا تختلف الياء عن الحركتين "المحتضنتين" لها إلا في سمة (± صائتي)، وهذا يشكل "ضغوطا تعاقبية لا يجيزها النسق"، فلابد من تعديل تحريه القواعد الفونولوجية:

القاعدة (أ): ش ← Ø \ ح¹ – ح¹ .

وبصياغة أدق: [– صامت، – صائتي، + عالٍ، – ورائي] ← Ø \ [– صامت، + صائتي، + عالٍ، – ورائي] ___ [– صامت، + صائتي، + عالٍ، – ورائي]

الأصل بعد تطبيق القاعدة (أ): ها د ـِ ـِ (ْ)

القاعدة (ب): ح¹ ح¹ ← م

الأصل بعد القاعدة (ب): ها د ي (ْ)

القاعدة (ج): م ← ح.

الصيغة المنطوقة في النهاية: ها د ـِ (ْ) (= هَادٍ)

وبعد ذلك لاحظ الباحث أن شروط تطبيق القاعدة (أ) غير متوفرة في صيغة (مُفْتَعِل) من الأجوف اليائي "*مُخْتَيِر" ومع ذلك سلم بأنها قد طبقت فيها..[178]

القاعدة رقم (27): قاعدة حذف شبه الصائت بين حركة وياء مدّ:

27.1– عندما تتصل ياء المدّ التي هي لاحقة صرفية، بصيغ الناقص التي تقبلها فإن تطبيق القاعدتين 79 > 119 عليها يؤدي إلى وقوع شبه الصائت (لام الكلمة) بين الصائتين في آخر الكلمة، وهذا وضع يستثقله المتكلم العربي فيتابع لتفاديه سلسلة التعديلات في الصيغة بالقاعدة 27 هذه التي بمقتضاها يحذف شبه الصائت أيضا:

قا.27) ش ← Ø \ ...:صْ ح : ـ³ـ (ي:...)

27.2– من وصفنا للقاعدة يظهر أن تطبيقها محدود بصيغ الناقص أو اللفيف. والواقع أن المتجاورات المقطعية المستوفية لشروط هذه القاعدة لا ترد إلا في صيغ الناقص أو اللفيف، عندما تتصل الأسماء منها بلاحقة ج.مذ.سا. نصبا وجرا، أو بضمير المتكلم المفرد، أو الأفعال بضمير المفردة المخاطبة، كما هو واضح من الجرد الآتي المستخلص من الجدول 9 –ب–:

---

[178] ناجح 93: 128، 130.

	فاء	عينا	لاما
ص ـَـ: ش يـ:	.	1	29
ص ـَـ: ش يـ:	.	.	36
ص ـَـ: ش يـ:	.	.	6
ص ح: ش يـ:	.	1	71

والمتجاورة الوحيدة التي تقع فيها عين الكلمة بين حركة وياء مدّ هي التي تجدها في صيغة (فَعِيل) مثل "طَوِيل"، ولهذا كان يمكن الاستغناء عن تقييد القاعدة بصيغ الناقص اكتفاء بما ذكرناه من أن ياء المدّ بعد شبه الصائت هي لاحقة صرفية، وذلك ما فعلناه في تمثيل القاعدة رمزيا، ومن الواضح أن ياء (فَعِيل) ليست لاحقة صرفية حتى يعترض بها.

غير أن صيغ الناقص المتصلة بضمير المتكلم مستثناة من هذه القاعدة كما سنبين في القاعدة 101 (الفصل السابع).

3.27- تطبق هذه القاعدة في المرحلة الثالثة من 15 سلسلة قاعدية مسبوقة بالقاعدتين 79 < 119، ومتبوعة في سبع منها بالقاعدة 77، وفي الثمان الباقية بالقاعدة 100، فصيغة (مُفْتَعَلِينَ) من الناقص الواوي مثلا تمر بالمراحل الآتية في السلسلة 2: (*مُصْطَفَو ← ﴿المُصْطَفَ(يْنَ)﴾) (سورة ص: 46).

س:2 مُفْتَعَل + (يـ:...) من (ص ف و) ← مُصْطَفَيْنَ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	مـُـص :	طـَ :	فـَ :	وْ ح :			11	مُفْتَعَل
1	مـُـص :	طـَ :	فـَ :	وْ ↓ :		(يـ:...)	76	*مُفْتَعَلِ(يـ:...)
				∅			V	
2	مـُـص :	طـَ :	فـَ :	وْ (يـ:...)→			119	
							V	
3	مـُـص :	طـَ :	فـَ :	↓ (يـ:...)			27	
				∅ ↓			V	
4	مـُـص :	طـَ :	فـَ :	(يْ:...)			100	
							V	
5	مـُـص :	طـَ :	فـَ(يْ:...)→				119	مُفْتَعَ(يْنَ)

ولا تختلف عنها صيغة (تُفْعِلِينَ) من الناقص اليائي و(تَفْعُلِينَ) من الواوي إلا في المرحلتين الرابعة والخامسة، كما في السلسلة 3:

س:3	تُفْعِل + (يـ:...) من (ل ق ي) ← تُلْقِينَ							
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	[تـُـل] :	قـِـ :	ىٚ ح :	:			11	تُفْعِل
1	[تـُـل][179] :	قـِـ :	ىٚ ↓ Ø :	:		(يـ:...)	76	*تُفْعِل (يـ:...)
2	[تـُـل] :	قـِـ :	ىٚ	(يـ:...) → :			> 119	
3	[تـُـل] :	قـِـ :	↓ Ø	(يـ:...) :			> 27	
4	[تـُـل] :	ق ↓ Ø :		(ىٚ:...) :			> 77	
5	[تـُـل] :	ق (ىٚ:...) →		:			> 119	تُفْعِ (ينَ)

وفيما يلي تمثيل نطقي لمراحل تعديل (أَدْنَوِينَ ← أَدْنَيْنَ):

س: 2م تمثيل نطقي لتعديل (أَدْنَوِينَ ← أَدْنَيْنَ):

في الملحق

ومن هذا التمثيل يظهر مرة أخرى أن عمليات تعديل الصيغ صوتيا تسير وفق قانون الجهد الأقل مع مراعاة مبدأ أمن اللبس.

4.27- يعالج القدماء بعض متجاورات هذه القاعدة بقاعدتهم رقم (23ق) وما يرتبط بها من إجراءات وقواعد، مع حرصهم على إجراء التعديل في الصيغة قبل اتصال اللواحق الصرفية بها، فيعالجون "مُصْطَفَيْنَ" مثلا هكذا:

مُصْطَفَوُ ← مُصْطَفَى ← مُصْطَفَايْنَ ← مُصْطَفَيْنَ[180].

ولم نجد من المحدثين من اقترح قاعدة صريحة لاختفاء الواو أو الياء بين حركة ومد، باستثناء ما يفهم ضمنيا من تعميم "هـ.فليش" لقاعدة حذف أشباه الصوائت بين الصوائت دون تحديد نوع هذه الصوائت، ويؤكد ذلك القواعد التي اقترح تطبيقها بعد قاعدة حذف شبه الصائت ومنها:

3) a + ü > a w   7) i + ï > ï

اللتين طبقهما في "الـمُصْطَفَوْنَ" و"تَرْمِينَ" ونحوهما[181].

---

[179] وضعنا هذا المقطع الأول بين المعقوفين إشارة إلى أنه قد خضع لتعديلات صوتية وفق القواعد: 6 > [116]> 119 (تُؤَلْقِينَ ← تُلْقِينَ). ينظر: ([116].3-) من الفصل الثامن (ص 205-)

[180] ابن عصفور 79: 527، 599؛ الأستراباذي 75، 3: 159؛ ولكن ابن جني عالج صيغة (أُفْعُلِي) من الناقص الواوي مثل "أُغْزِي" "أُغْدِي" هكذا: "الأصل: أُغْزُوِي /أُغْدُوِي، ثم اعتلت الواو فحذفت، ووليت الياء الزاي والدال فانسكرتا من أجلها" (ابن جني 85: 116)، ويقصد بقوله: "اعتلت الواو" نقلت كسرتها إلى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (ينظر: ابن جني 54، 1: 55).

القاعدة رقم (28): قاعدة حذف شبه الصائت بين حركة وواو مدّ:

1.28- عندما تتصل واو المدّ، التي هي لاحقة صرفية بصيغ الناقص أو اللفيف التي تقبلها، فإن تطبيق القاعدتين 76 و119 يؤدي إلى وقوع شبه الصائت (لام الكلمة) بين صائتين في آخر الكلمة، وهذا وضع لا يستسيغه اللسان العربي، ولذلك تتابع لتحاشيه سلسلة من التعديلات الصوتية في الصيغة بالقاعدة 28 هذه التي تقضي بحذف شبه الصائت أيضا:

قا.28) ش ← Ø \ ...: ص ح: ـــ(3) (و:...)

2.28- لا تختلف هذه القاعدة في تطبيقاتها كثيرا عن القاعدة السابقة إلا في بعض الجزئيات القليلة مثل اختصاصها ببعض صيغ الأسماء من الناقص أو اللفيف متصلة بلاحقة ج.مذ.سا. رفعا، وبعض صيغ الأفعال منهما متصلة بضمير جمع الغائبين أو المخاطبين المدّي، كما يوضح الجرد الآتي لمتجاوراتها المستخلصة من الجدول 9 -ب-:

	فاء	عينا	لاما
ص ـَـ: ش (و:...):	.	1	35
ص ـِـ: ش (و:...):	.	.	35
ص ـُـ: ش (و:...):	1	2	3
ص ح: ش (و:...) :	1	3	73

فهذه القاعدة خاصة إذاً بالمتجاورات الثلاث والسبعين الواردة في الناقص واللفيف، أما الصيغ الأربع الأخرى فهي (تُفُوعِلَ) من المثال و (فَعُول، فُعُول، فُعُولَة) من الأجوف، التي تجنب اللسان العربي تطبيق هذه القاعدة عليها لأسباب مختلفة لعل أهمها مراعاة المبدأ 3 في الصيغة (تُفُوعِل) من المثال و(فَعُول) من الأجوف اليائي، أو الاستغناء عنها بالقاعدة 54 في الصيغ الثلاث الأخيرة من الواوي، وليست الواو المدّية لاحقة صرفية، على كل حال، في أي من هذه الصيغ، ولذلك لا يقبل الاعتراض بها، أما صيغ الناقص واللفيف فلم نصادف فيها أي خروج عن تطبيق القاعدة.

3.28- لا يختلف السياق التسلسلي للقاعدة 28 عن سياق القاعدة 27 إلا فيما تبينه المقارنة الآتية:

76 > 119 >
- 27 >
  - 77 > ... في 7 متجاورات
  - 100 > ... في 8 متجاورات
- 28 >
  - 77 > ... في 7 متجاورات
  - 105 > ... في 8 متجاورات

181 127، 122 : Fliesch 61؛ ثم اطلعنا بعد على تفسيرات للدكتور ف.ح. الشايب: وسنوردها في (4.105/100-) من الفصل السابع ونعلق عليها هناك (ص 182-).

وهذا تمثيل للمراحل التي تمر بها صيغة (مُفْتَعَلُونَ) من الناقص الواوي بالسلسلة رقم 4: مُصْطَفَوُونَ ← مُصْطَفَوْنَ:

س:4 مُفْتَعَل + (و:...) من (ص ف و) ← مُصْطَفَوْنَ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	مـُـصـ :	طـَـ :	فـَـ :	وْ ح			11	مُفْتَعَل
1	مـُـصـ :	طـَـ :	فـَـ :	وْ ↓ ø		(و:...)	76	*مُفْتَعَل (و:...)
							v	
2	مـُـصـ :	طـَـ :	فـَـ :	وْ	← (و:...) →		119	
							v	
3	مـُـصـ :	طـَـ :	فـَـ :	↓	(و:...)		28	
				ø	↓		v	
4	مـُـصـ :	طـَـ :	فـَـ :		(وْ:...)		105	
							v	
5	مـُـصـ :	طـَـ :	فـَـ (ىْ:...) ← →				119	مُفْتَعَ (وْنَ)

وتختلف عنها صيغتا (تُفْعِلُونَ) من اليائي و (تَفْعُلُونَ) من الواوي في المرحلتين الرابعة والخامسة كما في القاعدة 27 (ص 98 أعلاه، س3)، ولا تختلف معطيات التمثيل النطقي لـ"مُصْطَفَوْنَ" كثيرا عن معطيات "أَدْنَيْنَ" (س2م). في الملحق

4.28– ينظر (4.27–) ص: 98– أعلاه[182].

القاعدة رقم (30): قاعدة حذف شبه الصائت بين صائت وألف مدّ

1.30– إذا جاء شبه الصائت، في الصيغ المصدرية، مسبوقا بمقطع كسري ثلاثي ومتبوعا بألف مدّ، فإن شبه الصائت يحذف ثم يعاد التوازن المقطعي إلى الصيغة بقواعد أخرى:

قا.30) ش ← ø \ [ص ـِ ص¹: ـــ² ا: ص³..] (مص)

2.30– من وصفنا وتمثيلنا للقاعدة يتضح أنها خاصة بالصيغ المصدرية، والواقع أن المتجاورة المقطعية الوحيدة المحتملة لتطبيق هذه القاعدة لم ترد إلا في خمس صيغ، ثلاث منها ليست مصادر، والصيغ هي (إِفْعَال، واسْتِفْعَال، ومِفْعَال) من الأجوف، و(فِعْلان، وفِعْلات) من الناقص، أما المثال فلم ترد فيه أي صيغة تشتمل على المتجاورة المعنية. ومن بين الصيغ الخمس لا تطبق القاعدة 30 إلا على (إِفْعَال) و(اسْتِفْعَال)، وهما تتميزان عن

[182] يضاف إلى مراجع الهامشين السابقين 180، 181 ما يلي: ابن السراج 87، 3: 306؛ الخراط 89، 449، حيث تعالج صيغ مثل "قَاضُونَ" و"يَقضُونَ" هكذا: قَاضِيُونَ ← قَاضِيْوْنَ ← قَاضِوْنَ ← قَاضُونَ؛ وينظر: ع.ص. شاهين 80 ب: 42، حيث يبدو أن المؤلف لا يبعد في تناوله لمثل "يَسْعَوْنَ" عن القدماء، وكذا الشأن في (291– , Bohas 84: 30)، إذ ينطلق المؤلف من أن ضمير جماعة الذكور الغائبين عند القدماء هو /w/ دون أن يعين مرجعه في ذلك.

باقي الصيغ بأنهما مصدران، ولهذا أدخلنا قيد المصدرية في صياغة القاعدة، وزدنا فيها قيد صحة اللام مراعاة للمبدأ 5، لأن اللام أولى بالتعديل في اللفيف المقرون (إقْوَاء مثلا).

وقد سمعت مصادر كثيرة لم تطبق فيها هذه القاعدة، كالتي ذكر ابن خالويه بعض أفعالها في "ليس في كلام العرب" واستدرك عليه محقق الكتاب غيرها[183]، موردا بعض تعاليق القدماء عليها كقول سيبويه: سمعنا جميع الشواذ المذكورة مُعَلّة أيضا على القياس، إلا "اسْتَحْوَذَ" و"اسْتَرْوَحَ الريحَ" و"أَغْيَلَتْ"، ولا مانع من إعلالها وإن لم يسمع[184].

3.30- وردت هذه القاعدة في ست من السلاسل القاعدية، مسبوقة بالمبدأ 11 أو بالقاعدة 119، ومتبوعة دائما بالقاعدة 119، فصيغة (إسْتِفْعَال) من (خ ي ر) مثلا تمر بالمراحل الآتية في السلسلة 5:

س:5	إسْتِفْعَال من (خ ي ر) ← إسْتِخَارَة							
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ا ـِ س :	ت ـِ خ :	ىْ ا :	ر ح	:		11	*إسْتِفْعَال
						(ْ)		
1 / 2	ا ـِ س :	ت ـِ خ :	ىْ ا :	ر ح (ْ):	→		12 > 119	
							+	
3	ا ـِ س :	ت ـِ خ :	↓ ا : Ø	ر ح (ْ):			30	
							>	
4	ا ـِ س :	ت ـِ ←	خ ا :	ر ح (ْ):			119	
				↓			>	
5 / 6	ا ـِ س :	ت ـِ	خ ا :	رَ	:	↓ [..ة]	118 > 85	إسْتِفَالَ[ة]

4.30- يرى القدماء أن الذي وقع في صيغتي (إفْعَال، إسْتِفْعَال) من الأجوف هو أن العرب، نقلوا الفتحة من الواو والياء إلى ما قبلهما، ثم قلبوها ألفين وبعدهما ألف..." فحذفوا إحدى الألفين، واختلف اللغويون في أيهما حذفت.. ثم عوضت بهاء التأنيث في آخر الصيغة، وكل ذلك بعد حمل الصيغتين على فعليهما المحمولين بدورهما على مجرّدهما في الإعلال...[185]

[183] كما عثرنا في "اللسان على كثير مما لم يذكره محقق كتاب "ليس".. تنظر مثلا المواد: ش و ك، ض و ط، ض ي ل، ع و ص، ع و هـ، ع ي س، ع ي ن، ق و ل، ل ي ن، ط ي ب والهامش الآتي.

[184] ابن خالويه 79 : 113؛ الأستراباذي 75، 3: 6؛ ابن منظور 81: (ح و ذ، ع و ل)، حيث يقول ابن منظور (ح و ذ): "وهذا الباب كله يجوز أن يتكلم به علي الأصل... وهو قياس مطرد عندهم".

[185] ابن جني 54، 1: 191؛ ابن عصفور 79: 489؛ السيرافي 83: 216.

واكتفى بعض المحدثين بعرض نظرية القدماء السابقة حول ظاهرة اختفاء الواو أو الياء في الصيغتين المذكورتين، دون طرح بديل لها، كما اكتفى الدكتور ع.ص.شاهين بأن مثّل ما حدث في الصيغتين هكذا: waa < aa، yaa < aa[186].

القاعدة رقم (31): قاعدة حذف شبه الصائت في صفة (مَفْعُول) من الأجوف:

1.31- في صيغة (مَفْعُول) من الأجوف يحذف شبه الصائت الذي هو عين الكلمة تخفيفا من توالي المتشابهات أو المتجانسات، فتصبح الصيغة على صورة (مَفُول)، سواء في الواوي أو اليائي، فتحتاج في اليائي إلى تعديل إضافي ضبطناه بواسطة القاعدة 106 التي سنصفها في الفصل السابع:

قا.31) ش ← Ø \ م ـَ ص¹: ـ²ـ و: ص³..

2.31- إن الصيغ التي يكون فيها شبه الصائت صدرا لمقطع مدّي واوي مسبوق بمقطع ثلاثي عموما لا تتعدى ثلاثة هي: (مَفْعُول، أُفْعُولَة، فَعْل(ون)). أما (أُفْعُولَة) فلم تسمع في الأجوف الخالص، كما لم أعثر على مثال مسموع من (فَعْل) صفة مشبهة من الناقص[187] فلم يبق من هذه الصيغ سوى (مَفْعُول) التي عاملها المتكلم العربي وفق ما وصفنا في القاعدة، مع استثناءات قليلة ذكر منها ابن جني عشرة وعثرنا في "اللسان" على تسعة أخرى غيرها، ومن اللغويين من ينسب تصحيح (مَفْعُول) من الأجوف اليائي إلى تميم[188]، أما (مَفْعُول) من اللفيف المقرون فتعدّل حسب القواعد...> 107 > 104 > 123.

3.31- رصدنا ورود هذه القاعدة في عشر سلاسل قاعدية، فجاءت مسبوقة فيها بالمبدأ 11 و 12 أو بالقواعد 85 و 119 و 123، وفي جميع الحالات تكون متبوعة بالقاعدة 119، وهذا مثال لها من (ب ي ع):

---

[186] حسنين 81 ج: 193؛ ع.ص. شاهين 80 ب: 199.

[187] لأنها هي التي يصح جمعها جمع السلامة للمذكر.

[188] سيبويه 75، 4: 348؛ ابن جني 88: 21، 115، 121؛ ابن خالويه 79: 115؛ ابن منظور 81: (د و ف، د ي ن، ب ي ع).

س:6 **مَفْعُول من (ب ي ع) ← مَبِيع**

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	مـَـ ب :	يْ و :	عـ ح	:		(ُ)	11	*مَفْعُول
{1 2	مـَـ ب :	يْ و :	عـ ح (ُ)	: →			{12 > 119 +	
3	مـَـ ب :	↓ و : Ø	عـ ح (ُ)	:			31 >	
4	مـَـ ←	ب و : ↓	عـ ح (ُ)	:			119 >	
{5 6	مـَـ ب	ب يِ	عـ ح (ُ)	:			{3 > 106	مَفِيل

4.31– تناول الخليل وسيبويه مسألة (مَفْعُول) من الأجوف بالطريقة الآتية:

أ) مَقْوُول ← مَقْوْوْل ← مَقُو↓ل
Ø

ب) مَبْيُوع ← مَبُيْوْع ← مَبُيْ ↓ ع
Ø ↓
مَبِيع.

غير أنه ظهر خلاف بين القدماء حول المحذوف من الساكنين في المرحلة الثالثة / وْوْ / و/ يْوْ /، هل هو عين الكلمة أم هو الواو الزائدة في الصيغة، خلاف عرضه ابن عصفور في ست صفحات[189].

ومثّل ع.ص. شاهين من المعاصرين ما حدث في هذه الصيغة هكذا:

i i < yuu.uu < wuu

مفسرا ذلك بأن "الواو أو الياء سقطت دون أدنى زيادة في موضعها، ومؤيدا رأي الأخفش في أن المحذوف من الصيغة هو عين الكلمة[190].

أما الدكتور ص.د.حسنين فيفسر ما حدث بقانون المماثلة قائلا: "تؤثر الياء على الضمة الطويلة التالية لها في صيغة اسم المفعول الأجوف اليائي، فتتحول إلى كسرة طويلة، ثم تسقط الياء، وتنتقل الكسرة الطويلة إلى الساكن قبلها..."، وفي الواوي يحدث العكس حيث "تؤثر الضمة الطويلة على الواو السابقة لها فتسقط..."[191]، ويمكن تمثيل نظريته هكذا:

---

[189] ابن عصفور 79: 454؛ ابن منظور 81: (ب ي ع)، وقد مثلنا سيرورة (مَبيُوع ← مَبِيع) وفق نظرية الخليل وسيبويه، أما حسب نظرية الأخفش فتمثل هكذا: (مَبْيُوع ← مَبُيْوْع ← مَبِيْوْع ← مَبِ ↓ وْ ع ← مَبِيع (المازني 54، 1: 287).

[190] ع.ص. شاهين 80 ب: 199.

[191] ص.د. حسنين 81 ب: 76، 80.

1) مـَـ ب: ىْ و:ع..← مـَـ ب: ىْ ي:ع.. ← مـَـ ب: ↓ ي:ع.. ← مـَـ :ب ي:ع..
Ø ←

2) مـَـ ص: ۏو: ن..← مـَـ ص: ↓ و: ن.. ← مـَـ : ص و: ن..
Ø ←

وفي هذا التأويل قد يتساءل المرء: لماذا تترك هذه الياء أثراً لها قبل الحذف؟ بل لماذا تأتي هذه الياء بياء أخرى بعدها "ضرّة" لها تزيلها من موقعها؟ !.

وقد اكتفى "ج.پ.گيوم" بعرض نظريات القدماء دون أن يقترح بديلا لها[192].

2.5.2 - قواعد حذف الواو شبه الصائتة:

القاعدة رقم (32): قاعدة حذف الواو في صيغ المضارع المعلوم والأمر من المثال الواوي:

1.32- في صيغ المضارع للفاعل المعلوم، والأمر، من ثلاثي المثال الواوي تحذف الواو (فاء الكلمة) إذا كانت قفلا للمقطع الأول من الصيغة متبوعة بمقطع كسري:

قا.32) ۏ ← Ø \ [# صْ ح ـــ¹ :ص² ـِ (.):...] (مض.مع أو أم + ث.)

2.32- يستنتج من وصفنا للقاعدة أن الصيغ المعنية بها هي (يَفْعِل: مع حروف المضارعة الأخرى) و(اِفْعِل)، وكلها مع الضمائر المختلفة، وإذا بحثنا عن المتجاورات المقطعية التي تنطبق عليها القاعدة، لو لم تقيد بالمثال الواوي، فسنجد أن عددها العام يصل إلى 39 متجاورة (الجدول 9 –هـ–)، 26 منها في المثال الواوي عامة، ولكننا زدنا في صياغة القاعدة قيودا أخرى حين خصصناها بالمقطع الأول وبالمضارع المعلوم والأمر من الثلاثي لنخرج معظم المتجاورات الستة والعشرين، إذ بذلك لا يبقى منها خاضعا للقاعدة إلا صيغتا (يَفْعِل، اِفْعِل) كما ذكرنا.

وقد وردت في العربية أفعال من المثال الواوي الثلاثي حذفت الواو من مقطعها الأول دون أن تستوفي شرط المقطع الكسري بعدها مثل "يَضَع" و"ضَعْ"، فحاول القدماء تفسير حذف الواو فيها بأن "الأصل يَوْضِع، لكن فتحت العين لأجل حرف الحلق... فلما كان الفتح عارضا لم يعتدّ به، وحذفت الواو رغْيا للأصل..."[193]، غير أن إحصاء أجيرناه في "المعجم الوسيط" حول المثال الواوي المشتمل على حرف الحلق بيّن ما يلخصه الجدول في الصفحة التالية:

---

[192] Guillaume 84 : 367.

[193] ابن عصفور 79: 426.

عدد المواد: 99، منها (وَذِرَ) الشاذّ[194]

جدول مضارع الثلاثي حلقي العين أو اللام

عين الماضي	عين المضارع	+ −	تعديل	حلقي العين	حلقي اللام	مجموع	%
ـَ	ـَ		يَفْعَل	1	5	6	6,06
ـَ	ـَ		يَعَل	1	20	21	21,21
ـَ	ـِ		يَفْعِل				
ـَ	ـِ		يَعِل	48	12	60	60,60
ـِ	ـَ		يَفْعَل	14	14	28	28,28
ـِ	ـَ		يَعَل		3	3	3,03
ـِ	ـِ		يَعِل		2	2	2,02
ـُ	ـُ		يَفْعُل	9	11	20	20,20

فهذا الإحصاء يبين أن تفسير (يَعَل) بحرف الحلق وحده غير كاف، لأن ما ورد مصححا من هذا النوع أكثر مما ورد مُعلاًّ، ويبدو لنا أن التفسير المقبول لإعلال مثل "يَضَع" و"يَهَب" هو أن هذه الصيغ تجاذبتها أربع قواعد: إحداها قاعدة بناء والأخريات قواعد تعديل[195]، وهي:

1- قاعدة المخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع في بابي (فَعَلَ) و(فَعِلَ) .. وهي قاعدة بناء

2- قاعدة فتح عين المضارع نتيجة حرف الحلق، وهي قاعدة تعديل[196].

3- قاعدة 32 التي نحن بصدد مناقشتها.

4- المبدأ 6 الذي سبق وصفه أعلاه (ص 82-).

ولهذا جاءت صيغ المضارع في المثال الواوي المشتمل على حرف الحلق متفاوتة الإنجاز بالشكل الذي بيّنه إحصاؤنا المنوه به أعلاه:

ففي الصيغ المنجزة بشكل (يَعِل) مُعلّةً تغلبت قاعدتا المخالفة والحذف دون اعتبار قاعدة حرف الحلق.

أما المنجزة بشكل (يَفْعَل) مصححة، وعددها 34، فقد طبقت قاعدة المخالفة (فَعِلَ يَفعَل) في 28 منها، دون مبرر للقاعدة 32 بعد ذلك ولا تدخّل للمبدأ 6، وفي ستة منها فقط تغلبت قاعدة حرف الحلق فجاءت على (فَعَلَ يَفْعَل) مصححة دون تدخل للمبدأ 6 أيضا[197].

---

[194] أجرى الدكتور ط.البكوش إحصاء في مضارع المثال الواوي أعم من إحصائنا سنشير إلى بعض نتائجه لاحقا في 4.32-

[195] في التمييز بين قواعد البناء وقواعد التعديل ينظر: آخر (4.3.1-) من الباب الأول ص 50..

[196] لم ندخلها في قواعدنا لأنها غير خاصة بالصيغ المعتلة.

[197] باستثناء فعلين من 62 فعلا هما: "وَرِعَ يَرِع، وَلِهَ يَلِه" بدون مخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع.

وأما المنجزة بشكل (يَعَل) فقد طبقت في معظمها (21 من 24)[198] قاعدة حرف الحلق مع تدخل المبدأ 6، إذ فتحت عين المضارع فيها لأجل حرف الحلق ثم حذفت منها الواو نتيجة القياس الحملي التلقائي على نظائرها الكثيرة المكسورة العين أصلا.

وأخيرا فإن الصيغ المنجزة بشكل (يَفْعُل) لا تدخل في نطاق مناقشتنا هنا، لأن باب (فَعُل) قياس مضارعه هو (يَفْعُل) مطلقا.

3.32- رصدنا مواقع هذه القاعدة في 28 سلسلة قاعدية فوجدنا أنها تأتي في المراحل من 2 إلى 6، مسبوقة بقواعد أولية متنوعة، منهية السلسلة أو متبوعة بالمبدأ 3 أو بالقاعدة 117، وهذه نماذج ثلاثة من سلاسلها:

س:7 يَفْعِل من (و ع د) ← يَعِد

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ىْ ـَ وْ :	عـِ :	د ح :	:			11	*يَفْعِل
1	ىْ ـَ وْ :	عـِ :	د ح :	:			11 +	
2	ىْ ـَ ↓ Ø :	عـِ :	د ح :	:			32	يَعِل

س:8 إِفْعِل + (و:) من (و ف ي) ← فُوا

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ا ـِ وْ :	فـِ :	يْ ح :				11	*إِفْعِل + (و:)
1	ا ـِ وْ :	فـِ :	يْ ↓ Ø :			(و:)	76 >	
2	ا ـِ وْ :	فـِ :	يْ (و:) →			→	119 >	
3	ا ـِ وْ :	فـِ ↓ :	↓ Ø (و:)				28 >	
4	ا ـِ وْ :	فْ ↓ Ø :	(و:)				77 >	
5	ا ـِ وْ :	فْ (و:)	:				119 +	
6 / 7	ا ـِ ↓ Ø :	فْ (و:)	:				6 > 32 >	
8	↓ Ø :	فْ (و:)	:				117	عُ(وا)

[198] أي باستثناء ثلاثة أفعال من 24 طبقت فيها قاعدة المخالفة والقياس الحملي فجاءت على (فَعِلَ يَعَل) وهي: "وَثِئَ، وَطِئَ، وَذِرَ، مع ملاحظة أن (وَذِرَ) فعل شاذ هنا.

(*) يشير المبدأ 6 هنا إلى أن تطبيق القاعدة 32 مرتكز على القياس الحملي أو الطردي لعدم توفر المقطع الكسري بعد المراحل السابقة؛ ويمكن التصرف في ترتيب قواعد السلسلة 8 بحيث تأتي القاعدة 32 في المرحلة الثالثة، وبذلك يستغنى عن اللجوء إلى المبدأ 6.

س8ب: 76 > 119 + 32 > 117 + 28 > 77

س:9 تَفْعِل+ (ينَ) من (و ض ع) ← تَضَعِينَ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ت ـَ وْ :	ض ـِ ↓ :	ع ح :				11	*تَفْعِل+ (ين)
1	ت ـَ وْ :	ض ـَ :	ع ح :			(يـ:...)	[حرف الحلق] +	
2	ت ـَ وْ :	ض ـَ :	ع ↓ Ø :				76 >	
3	ت ـَ وْ :	ض ـَ :	ع	(يـ:...) →		→	119 +	
4 5	ت ـَ ↓ Ø :	ض ـَ :	ع	(يـ:...)			6(*) > 32	تَعَلِ(ينَ)

4.32- اتفق البصريون والكوفيون على أن ما حدث في مثل "يَعِد" هو حذف الواو التي هي فاء الكلمة، غير أنهم لما حاولوا أن يعللوا ذلك الحذف اختلفوا اختلافا جوهريا جعل أبا البركات الأنباري يدرج هذه المسألة ضمن مسائل الخلاف بين المدرستين (المسألة 112)، فيذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى "أن الواو ... إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة"[199]. أما الرأي الكوفي هنا فنتجاوزه لغرابته الواضحة، وأما الرأي البصري فيزيدونه إيضاحا حين يفسرون ثقل الواو بين الياء والكسرة بأن "الكسرة والياء منافرتان للواو"، وفي "تَعِد" و"أَعِد" و"نَعِد" حذفت الواو -حيث لا ياء قبلها- حملا على الياء، حتى لا تختلف طرق تصريف الكلمة[200]؛ ولا يقفون عند هذا الحد، بل يذهبون إلى أن هذه الكسرة بعد الواو قد التزمت في مضارع المثال الواوي من باب (فَعَلَ) لأن ذلك "يؤدي إلى حذف الواو فيخف اللفظ"! ويزيدون فيعللون حذف الواو بالذات دون الياء قبلها أو الكسرة بعدها[201]، وقد ذكرنا سابقا ردهم للاعتراض بمثل "يَضَع" وناقشناه (ص 104-).

ويقبل معظم المعاصرين الرأي البصري في هذه المسألة، بل يتخذه بعضهم قاعدة يمكن بها حل إشكال مثل "يَضَع" أيضا بالتصرف في ترتيب القواعد هكذا:

1) يـ ـَ و ـَ ض ـِ ع ← يـ ـَ و ض ـِ ع: (قا. حذف حركة الفاء)

2) يـ ـَ و ض ـِ ع ← يـ ـَ ض ـِ ع: (قا. حذف الواو لكسر عين المضارع)

3) يـ ـَ ض ـِ ع ← يـ ـَ ض ـَ ع: (قا. تحول الكسرة إلى فتحة مماثلة للعين)[202].

---

[199] الأنباري 61: 782.

[200] ابن عصفور 79: 429؛ الأنباري م.ن: 783.

[201] ابن عصفور م.ن: 427؛ ابن يعيش 73: 334.

[202] عبده 83: 216، وهو اقتراح "بريم" أيضا كما ورد في (Bohas 84 : 216)، ويقارن باقتراحنا السابق لتعديل تَوْضِعِين ← تَضَعِين" في السلسلة 9 أعلاه.

وقام الدكتور ط.البكوش بإعداد "جدول إحصائي في معاملة الواو في مضارع الفعل المثال"، بناه على 354 فعلا ثلاثيا، وخرج منه باستنتاجات نذكر منها: أن سقوط الواو أعم، إذ تسقط في ثلاث حالات على أربع"، ولا يشك الباحث في أن كسرة عين المضارع سبب من أسباب سقوط الواو بإطراد، وفي "أن سقوط الواو في (يَفْعَل) من (فَعَلَ) ذو قيمة تمييزية إذ نتمكن بفضله من معرفة ماضي الفعل فلا نخلطه ب(فَعِلَ) وكان قد لاحظ في موضع سابق "أن الحروف الحلقية إذاً لا تؤثر في حركة عين المضارع في المثال الواوي بصفة واضحة إلا إذا كانت لاما" .

أما الدكتور ف.ح. الشايب فيرفض المنطلق الأساسي عند القدماء بخصوص حذف الواو من مثل "يَعِد" (وهو حذفها من المضارع أصلا ثم من الأمر "عِدْ" بالتبعية) ليقترح نظرية جديدة ترى أن الواو "إنما تسقط أولا من فعل الأمر، ثم يأتي القياس فيعمم هذا الحكم على المضارع والمصدر، ثم ينتقل إلى تناول (*اِوْعِدْ ← عِدْ) وفق نظريات المستشرقين هكذا:

وْعِدْ ← ـِ وْعِدْ ← إـِ وْ عِدْ ← إيعِدْ ← عِدْ .

القاعدة رقم (33): قاعدة حذف الواو من (فِعْلَة) مصدرا في المثال الواوي:

1.33- في وزن (فِعْلَة) مصدرا من المثال الواوي، التزم المتكلم العربي حذف الواو التي هي فاء الكلمة، ويبدو أن هذا الحذف لم يحدث مباشرة بل بعد محاولة أولى لتخفيف الصيغة بإحداث "قلب مكاني" بين فائها وعينها، ثم بعد حيلولة المبدأ 3 دون تطبيق القاعدة 39، حيث تصرف الحس اللغوي بأن حذف هذه الواو من موقعها الجديد:

قا. 33) وْ ← Ø \ [# صْ² ـِ: ـــ1ـــ :ص ـَ (ة..)] (وْ ص ص) + (مص.نو.)

ويبدو لنا أن تفسير ما حدث في هذه الصيغة بهذه الآلية التي نقترحها أكثر قبولا نطقيا (فيزيولوجيا) من الآلية التي اقترحها قدماء اللغويين العرب، كما سنرى في (3.33 و4.33) بعد حين.

2.33- إن وقوع الواو فاء للكلمة في صدر مقطع حركي أمر مألوف في نظام التأليفات المقطعية العربية، غير أن المتكلم العربي يستثقل تحرك الواو في بعض تلك التأليفات، فيخفف من ذلك الثقل، كلما سمح له المبدأ 3، بإجراء أنواع من التعديلات تختلف حسب موقع المقطع المستثقل ونوع حركته، فإذا جاء المقطع في أول الصيغة تركه دون تعديل عموما إذا كان فتحيا، وإذا كان ضميا خففه أحيانا بتطبيق القاعدة 54 كما سيأتي، وإذا كان كسريا تركه في الغالب دون تغيير ، إلا في صيغة واحدة التزم فيها حذف الواو المتحركة فاء للكلمة كما ذكرناه أعلاه(1.33)، وهي صيغة (فِعْلَة) مصدرا للهيئة، أما ما ورد من هذه الصيغة مصححا مثل "وِجْهَة" و"وِلْدَة" فلا يتوفر فيه شرط المصدرية كما لاحظ اللغويون العرب قديما[206].

---

203 البكوش 87: 122، 129.

204 الشايب 89: 24، 33، وأساس ابتداء السلسلة القاعدية عنده ب"وْعِدْ" هو أن الأمر مأخوذ من المضارع المجزوم، بحذف حرف المضارعة.

205 كما في الصيغ: فِعَال وفِعَالة وفِعْلان، أما فِعَل وفِعَلَة وفِعِّيل فيبدو أنها أهملت في المثال الواوي كما هو نادر (فِعْلان) فيه كذلك.

206 ابن منظور 81: (و ج ه).

3.33- في (1.33-) ذكرنا أن حذف الواو من مثل "صِلَة" لم يحدث مباشرة، لأننا لم نتمكن من تفسير ذلك نطقيا، في حين أن الآلية التي اقترحناها لهذا الحذف يمكن تبريرها نطقيا دون تعسف. وهكذا تكون القاعدة 33 مسبوقة في كل سلاسلها القاعدية بالمبدأ 21 > 3، كما في المثال الآتي: وِعْظَة ← عِظَة:

س:10 فِعْلَة من (و ع ظ) ← عِظَة

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	وْ ـِ ع :	ظ ـَ :	(ة..) :	:			11	*فِعْلَة
1	وْ ـِ ع :	ظ ـَ :	(ة..) :	:			85 +	
2	ع ـِ وْ : (⇄)	ظ ـَ :	(ة..) :	:			21 >	
3 - 4	ع ـِ ↓ ∅	ظ ـَ :	(ة..) :	:			3 > 33	عِلَة

وبالتمثيل النطقي يتبين أن العملية هي سلوك نطقي ينسجم مع قانون الجهد الأقل ومع مراعاة أمن اللبس.

س:10م: تمثيل نطقي لـ (وِعْظَة ← عِظَة)

في الملحق، ص220

4.33- في الفقرات السابقة تعرضنا لبعض آراء القدماء في تعليل حذف الواو من "عِدَة" ونحوها، فلم يبق لنا هنا إلا أن نذكر أن تصورهم لآلية هذا الحذف هو الآتي:

وِعْدَة ← وْعِدَة ← عِدَة

ويدافعون عن هذا التصور بأن تقدير حذف الواو بكسرتها سيؤدي إلى زيادة الاسم على الفعل في الإعلال، كما سيحوجهم "إلى تكلف وصل، لأن ما بعد الواو ساكن..." و"لو جاؤوا بهمزة الوصل مكسورة أدى إلى قلب الواو ياء وذلك مستثقل"

وقد سبق تبرير رفضنا لهذه الآلية في آخر (1.33-) أعلاه.

---

[207] ابن يعيش 73: 340؛ ابن عصفور 79: 431.

3.5.2- قواعد حذف الياء الشبه الصائتة:

القاعدة رقم (36): حذف ياء التصغير من (فُعَيْل، فُعَيْلَة) في الناقص منسوبا إليهما:

1.36- من نتائج اتصال ياء النسب بصيغتي (فُعَيْل، فُعَيْلَة) -المصوغتين من الناقص- وجوب حذف ياء التصغير تخفيفا من توالي المتشابهات :

قا.36) ىْ ← Ø\صْ^ ـُ: ص² ـَ «	—	»: ؤ³ ـِ (يّ..)

2.36- إن هذه التأليفة المقطعية التي قيدنا بها حذف الياء هنا لا تقع إلا في الصيغتين المذكورتين في (1.36-)، ولذلك نصصنا عليهما في وصف القاعدة دون أن نفعل ذلك في تمثيلها الصوري.

وقد سمع مثل "قُرَشِيّ" و"جُهَنِيّ"، فاتفق سيبويه والمبرد على قياسيّة حذف ياء التصغير في الثاني (جُهَنِيّ: نسبة إلى جُهَيْنَة) واختلفا في الأول (قُرَشِيّ...)، فذهب سيبويه إلى شذوذ حذف الياء فيه وذهب المبرد إلى جواز ذلك الحذف[208]، ونظرا لأن دراستنا خاصة بالصيغ المعتلة فقد غضضنا الطرف عن (فُعَيْلَة) من السالم التي تحذف منها ياء التصغير أيضا عند النسب إليها[209]، وينظر (4.36-) في شأن مثل "أُمَيِّيّ".

3.36- إن السياق التسلسلي للقاعدة 36 محدود بأنها خاصة بصيغتين في حالة النسب كما يتضح في السلسلتين الآتيتين:

س:11 فُعَيْل+(يّ) من (ق ص و) ← قُصَوِ(يّ)

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ق ـُ :	ص ـَ ىْ :	ؤ ح ↓ :				11	*فُعَيْل+(يّ)
1	ق ـُ :	ص ـَ ىْ :	ؤ ـِ :			(يّ..)	86 >	
2، 3	ق ـُ :	ص ـَ ىْ :	ؤ ـِ (ىْ: ىْ..) →			→	119 > 123 >	
4، 5	ق ـُ :	ص ـَ ↓ Ø :	ؤ ـِ (ىْ: ىْ..)				36 > 3	فُعَلِ(يّ)

---

[208] المبرد 63، 3: 133، 134 وهوامشهما.

[209] ينظر: ع. حسن 80، 4: 731؛ يعقوب 93: 386 حيث قرار م.ل.ع.ق بإجازة مثل "جُهَنِيّ" لا بإيجابها.

س:12	فُعَيْلَة + (يّ) من (ح ي ي) ← حُيَوِ(يّ)							
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	حـُ :	يْـَ يْ:	يْـَ :	(ة..) :				فُعَيْلَة+(يّ)
1 2	حـُ :	يْـَ يْ:	↓ يْـِ :	↓ ø :		(يّ..)	[115] > 86 >	
3 4	حـُ :	يْـَ يْ:	يْـِ	(يْ:يّ..)← → :		→	119 > 123 >	
5	حـُ :	يْـَ يْ:	↓ وْ ـِ	(يْ:يّ..) :			61 >	
6 6	حـُ :	يْـَ ↓ ø :	وْ ـِ	(يْ: يّ..) :			36 > 3	فُعَوِ(يّ)

4.36- في "باب الإضافة إلى فَعِيل وفُعَيْل من بنات الياء والواو يعلل سيبويه حذف ياء التصغير في مثل "أُمَوِيّ" بـ"أنهم كرهوا أن تتوالي في الاسم أربع ياءات فحذفوا الياء الزائدة..." [210]، غير أن ابن عصفور ذكر أنه "قد يجوز في (فُعَيْل وفُعَيْلَة) أن لا تحذف منهما الياء بل تنسب إليهما على لفظيهما فتقول: قُصَيِّيّ وأُمَيِّيّ..." [211]

وقد سبق مذهبا سيبويه والمبرد في "جُهَنِيّ" و"قُرَشِيّ" في الصفحة السابقة (2.36-)، أما م.ل.ع.ق. فيجيز في أحد قراراته حذف ياء التصغير وإثباتها عند النسب إلى (فُعَيْل وفُعَيْلَة) مطلقا [212].

---

[210] سيبويه 75، 3: 344 والإضافة عنده هنا هي النسب.

[211] ابن عصفور 72، 2: 63؛ وينظر أيضا: الأستراباذي 75، 2: 30.

[212] ينظر الهامش 209.

6.2- الفصل السادس:

قواعد إبدال أشباه الصوائت

1.6.2- قواعد إبدال شبه الصائت مطلقا

2.6.2- قواعد إبدال الواو خاصة

3.6.2- قواعد إبدال الياء خاصة

6.2- الفصل السادس

قواعد إبدال أشباه الصوائت

1.6.2- قواعد إبدال شبه الصائت مطلقا.

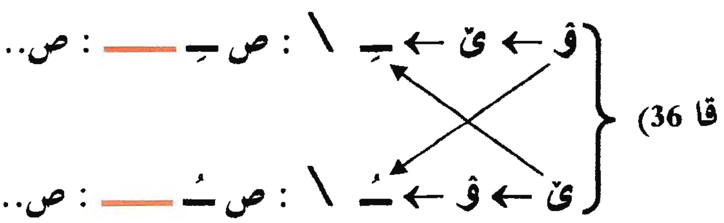
القاعدة رقم (39): قاعدة إبدال شبه الصائت في نهاية المقطع كسرة أو ضمة

1.39- في البنيات العميقة لبعض الصيغ المقيسة من الجذور المعتلة تحتل أشباه الصوائت موقع القفل من المقطع، فتظهر من الناحية الفونولوجية كأنها مع قمة المقطع صوائت مزدوجة، ولكن النطق الجاري لا يظهر عنصري هذه الصوائت المزدوجة في كل الحالات، بل يعاملها حسب قمة المقطع المعني أولا، ثم حسب نوع الجذر المشتق منه ثانيا، ثم حسب رتبة المقطع ضمن تأليفته المقطعية أحيانا.

فإذا كانت قمة المقطع المقفل بشبه الصائت كسرة أو ضمة، وكان متبوعا بمقطع آخر سالم الصدر، خضع للقاعدة 39 هذه على العموم، فيماثَل شبهُ الصائت مع الصائت قبله بتحويله إلى صائت مثله:

أ) مباشرة عندما يكون شبه الصائت والصائت قبله متفقين في سمة الأمامية أو الخلفية.

ب) أو بتحويل شبه الصائت عند الاقتضاء إلى خلفي أو إلى أمامي ليوافق الصائت قبله إذا كان مخالفا له أصلا في إحدى هاتين السِّمتين، ثم يحول بعد ذلك إلي صائت مماثل لقمة المقطع، وبعد هذه المراحل يتابع تعديل الصيغة بتطبيق القاعدة 90، لينطق المقطع في النهاية ثنائيا مدّيا، باستثناء حالات سنشير إليها بعد حين:



2.39- يصل عدد المتجاورات المقطعية القابلة نظريا لتطبيق هذه القاعدة إلى 68 متجاورة موزعة كالآتي (الجدول 9 -هـ-):

31 متجاورة في المثال

10 متجاورات في الأجوف (مع استثناء الصيغ المضعّفة)

27 متجاورة في الناقص.

ومن هذا يظهر أن هذه القاعدة عامة يمكن أن تطبق على فاء الكلمة أو عينها أو لامها، غير أن هناك استثناءات سنقف عليها لاحقا –في القاعدتين 49 و96– تتعلق بصيغة (إِفْتَعَلَ) ومشتقاتها من المثال وبصيغ خاصة من الأجوف اليائي[213] .

3.39– نظرا لتعدد الصيغ المعنية بهذه القاعدة وتنوعها فإن رتبتها ضمن السلاسل القاعدية تتراوح بين الثانية والثامنة، مسبوقة بقواعد متنوعة أكثرها ترددا هي القاعدة 119 وتكون متبوعة دائما بالقاعدة 90، كما ذكرنا عند وصفها أعلاه، وهذه تمثيلات رمزية لبعض سلاسل هذه القاعدة:

س:13 مِفْعَال من (و ع د) ← مِيعَاد

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	مـ ـِـ وْ :	عـ ا :	د ح :	:		(ْ)	11	*مِفْعَال
1 / 2	مـ ـِـ وْ :	عـ ا :	د ح (ْ) :	→ :		→	12 v 119	
	↓						v	
3أ	مـ ـِـ يْ :	عـ ا :	د ح (ْ) :	:			39أ v 39ب	
3ب	مـ ـَـ ـَـ :	عـ ا :	د ح (ْ) :	:				
	↓						v	
4	مـ يـ :	عـ ا :	د ح (ْ) :	:			90	مِيعَال

س:14 فِعْلاَن من (ش ي خ) ← شِيخَان

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	شـ ـِـ يْ :	خـ ا	ن ح :	:		(ْ)	11	*فِعْلاَن
1 / 2	شـ ـِـ يْ :	خـ ا :	ن ح (ْ) :	→ :		→	12 v 119	
	↓						v	
3	شـ ـَـ ـَـ :	خـ ا :	ن ح (ْ) :	:			39	
	↓						v	
4	شـ يـ :	خـ ا :	ن ح (ْ) :	:			90	فِيلاَن

[213] الواقع أن صيغ الأجوف اليائي تكاد تستثنى من هذه القاعدة لولا الصيغتان (فِعْلان، فِعْلَة) وهما نادرتا الاستعمال، وسيأتي توضيح هذا في القاعدة 96.

س:15 يَفْعُل+ (نَ) من (د ع و) ← يَدْعُونَ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ىْ ـَـ د :	ـُـ ع :	ؤ ح :	:			11	*يَفْعُل+ (نَ)
			↓			(نَ)		
{1 2	ىْ ـَـ د :	ؤ ـُـ ع :→	∅	:		"	{76 > 119	
		↓					>	
3	ىْ ـَـ د :	ـُـ ـُـ ع :	:	:		"	39	
		↓					>	
4	ىْ ـَـ د :	و ع :	:	:		(نَ)	90	يَفْعُو(نَ)

س:13م مُفْعِل من (ي س ر) ← مُوسِر

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	[م ـُـ ىْ:	س ـِـ :	ر ح]( ) :	:			11	[*مُفْعِل]
						(ْ)		
{1 2	[م ـُـ ىْ:	س ـِـ :	ر ح (ْ) :	→ :		→	{12 > 119	
	↓						+	
{3أ	م ـُـ ؤ:	س ـِـ :	ر ح (ْ) :	:			{39أ	
	↓						>	
3ب	م ـُـ ـُـ :	س ـِـ :	ر ح (ْ) :	:			39ب	
	↓						>	
4	م و :	س ـِـ :	ر ح (ْ)] :	:			90	[مُوعِل]

4.39– يعامل قدماء اللغويين العرب أمثال "مُوسِر" و"مِيقَات" على أنها من قبيل إبدال الواو من الياء في الأول (مُيْسِر ← مُوسِر) وإبدال الياء من الواو في الثاني (مِوْقَات ← مِيقَات)[214] ، وهذا قد يوحي بأن واو المدّ وياء المدّ عندهم يعتبر كل منهما **صوتيْن** هما الضمة والواو الساكنة / ـُـ ؤ/ أو الكسرة والياء الساكنة / ـِـ ىْ / .

(*) يشير المعقوفان إلى أن الصيغة قد خضعت للقاعدتين [116] > 119. وينظر الهامش 179 أعلاه، ص 98.

[214] ابن جني 85: 584، 732؛ وتنظر أسباب هذا الإبدال عندهم في (ابن جني 52، 2: 350)؛ الشايب 89: 32.

وبهذا الاعتبار تقف آلية تعديل صيغ من هذا النوع عند حد "إبدال الواو من الياء" أو العكس، فيبقى المقطع الأول من "مُوسِر" و"مِيقَات" مقطعا ثلاثيا، ويؤكد ذلك وزنهما عندهم بعد التعديل بـ(مُفْعِل مِفْعَال) أيضا، كما يؤكده وزن "مُوجِد" و"مِيقَان" بنفس الوزنين مع عدم حاجتهما إلى إبدال واو أو ياء عندهم، لأن كل واحد منهما جاء بعد حركة تجانسه[216]، وقد يقوي هذا الإيحاءَ أيضا ما سبق أن ناقشناه من اعتبارهم أن كل حرف مد تسبقه حركة من جنسه[217]، ولكن هذا التصور حول واو المدّ وياء المدّ لا يستقيم في كل الحالات، فهذا سيبويه يساوي بين ألف المدّ في "مَرْمَى" وبين ياء المدّ في "رَبِيعَة"[218]، ولا يمكن أن نتصور ألف المدّ صوتين أولهما الفتحة، كما لا يسمح التأليف المقطعي والأصل الاشتقاقي لـ"رَبِيعَة" بتصور ياء المدّ فيها صوتين أولهما الكسرة، وإن كان يمكن ذلك في مثل "مِيزَان" (مـ ـِ يْ:زان = مِفْعَال)، وهذا مكي ابن أبي طالب القيسي يصف الواو والياء المدّيين بأنهما "يتولدان من إشباع الحركة التي قبلهما كالألف"[219]، فهذا الوصف يفيد صراحة أن واو المدّ هي ضمة مشبعة وأن ياء المدّ كسرة مشبعة، وهذا تصور آخر مخالف تماما للتصور الذي قد يوحي به تعاملهم مع "مُوسِر" و"مِيقَات"، ومن هنا يبقى تصور القدماء حول أصوات المدّ غامضا[220]، ويبقى هذا السؤال دون جواب:

ما الفرق بين ياء "رَبِيعَة" وياء "مِيزَان" من الناحيتين الفونولوجية والصوتياتية عند قدماء اللغويين العرب؟

وفي سياق محاولة إثبات أن الصائت الطويل يساوي صائتين قصيرين يتناول الدكتور د.عبده بعض القضايا المرتبطة بالقاعدة 39 عندنا، فيرى أنه في كلمة "سُود" تنقلب الواو إلى ضمة، وفي كلمة "بِيض" تنقلب الياء إلى كسرة، ثم يتكون من الحركتين المتواليتين حركة طويلة مجانسة لهما ثم يصرح في أحد هوامشه بأن "البنية التحتية للضمة الطويلة: (ـُـ و) والبنية التحتية للكسرة الطويلة: (ـِـ ي)"، إذ ليس هناك -فيما يحسب- صوائت طويلة في البنى التحتية للكلمة العربية، غير أنه عاد فقبل وجود الصوائت الطويلة الخالصة في صيغ مثل (مَفْعُول، فُعُول)[221].

أما الدكتور ص.د.حسنين فيري، بخصوص "مِيقَات" و"مُوصَدَة" تأثيرا للكسرة والضمة على الياء والواو الساكنتين بعدهما، فتتحولان إلى ياء مدّ وواو مدّ، دون أن يشير إلى مصير الكسرة والضمة المؤثرتين !

---

215 حول إمكانية هذا التصور ينظر: أمنزوي 2000، ص 113-114 مع الهامشين 219، 220 هناك.

216 ويسير في هذا الاتجاه كذلك تعاملهم مع "بِيض" جمع "أَبْيَض، بَيْضَاء"، إذ يرون أن ما حدث في هذا الجمع هو قلب الضمة كسرة لتصح الياء: (ابن عصفور 79: 468).

217 تنظر الفقرة (4.3-) من الصفحة 82 في أمنزوي 2000.

218 سيبويه 75، 3: 356، وينظر حديثه عن واو "عَجُوز" وألِف "رِسَالَة" وياء "صَحِيفَة" في ج4: 356.

219 القيسي 73: 101.

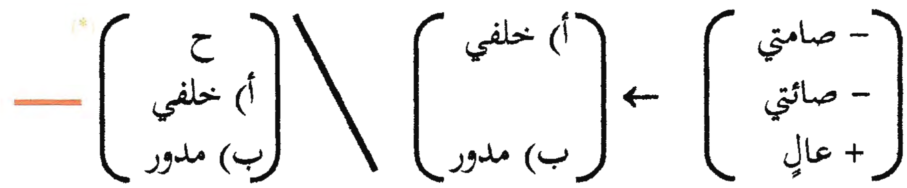
220 ولا تكفي ملاحظات ذكية مثل التي أوردناها لابن جني – في أمنزوي 2000، ص 114 الهامش 220 – لإزالة هذا الغموض.

221 عبده 79: 37 الهوامش (خصوصا رقم 15 ص 41، 42)، ويقارن بما سبق عندنا آنفا بخصوص آراء القدماء في "مُوسِر" و "مِيقَات"؛ وفي (عبده 83: 207) عرض أكثر وضوحا لنظرية المؤلف في مثل "مُوقِن" و "مِيزَان" هكذا:

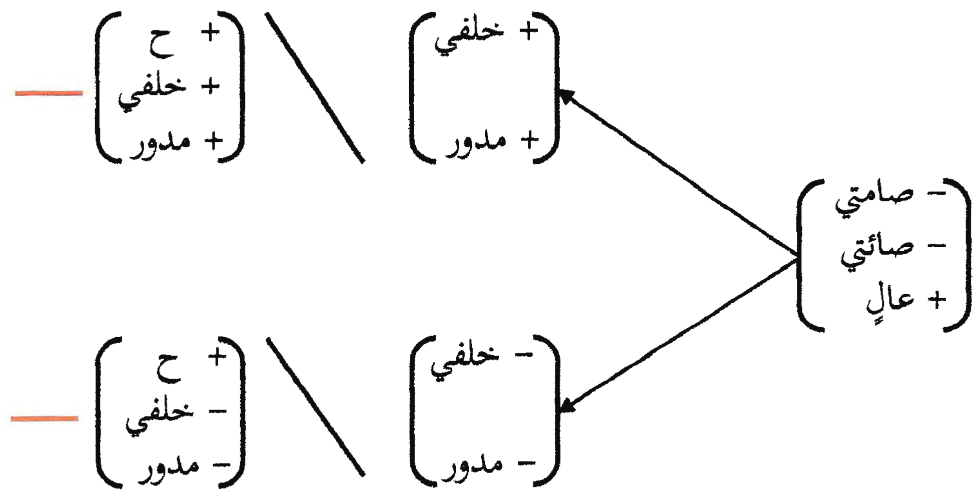
م ـُـ ي ق ـِـ ن ← م ـُـ و ق ـِـ ن ← م ـُـ ـُـ ق ـِـ ن / م ـِـ و ز ـَـ ـَـ ن ← م ـِـ ي ز ـَـ ـَـ ن ← م ـِـ ـِـ ز ـَـ ـَـ ن.

222 ص.د.حسنين 81 ب: 77.

ويستعرض "ج.بهاس" آراء القدماء السابقة بتفصيل أكثر لينقل في الأخير تمثيلا رمزيا موحدا لقاعدتي قلب الواو ياء والعكس –عن "بريم"– بهذا الشكل:

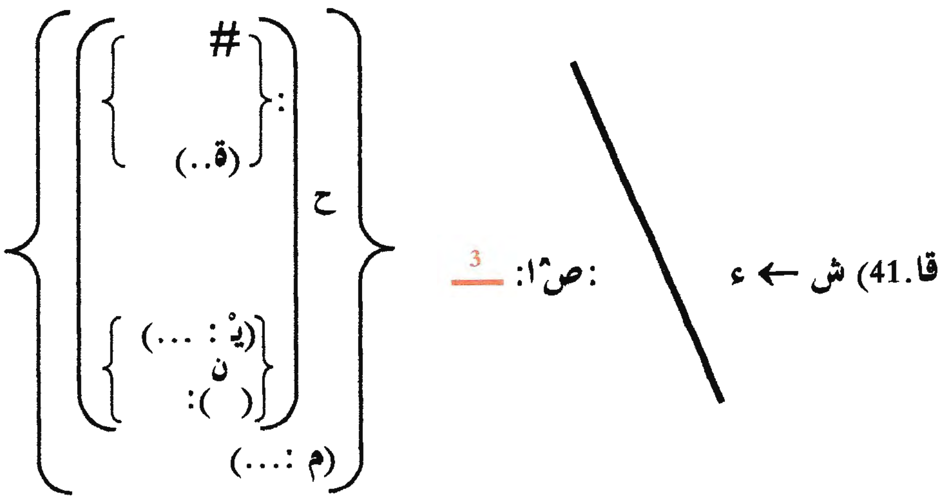


وهو تمثيل خاص في الحقيقة بقاعدة إبدال الواو ياء، ولو أردناه موحدا وجامعا للقاعدتين بوضوح لصغناه هكذا:



القاعدة رقم (41): قاعدة إبدال شبه الصائت بعد الألف همزة في آخر الصيغة:

1.41– من المواقع التي يبدل فيها شبه الصائت همزة أن يكون مسبوقا بألف زائدة في آخر الصيغة أو قبل لاحقة صرفية مفارقة (مع جواز تطبيق القاعدة 63 في بعض الحالات كما سيأتي):



(*) Bohas 84: 259-264

2.41– يحتمل وقوع شبه الصائت بعد ألف زائدة في 152 تأليفة مقطعية، 36 منها في الأجوف و116 في الناقص[223]، غير أن تقييدنا لهذه القاعدة بآخر الصيغة قد أغنانا عن النص على تطبيقها في الناقص، إذ لا يقع في آخر الصيغة إلا لام الكلمة، أما صيغ الأجوف فتأتي في القاعدتين 45 و45ب، وليس هناك استثناء شاذ بخصوص تطبيق القاعدة 41 في صيغ الناقص الثلاثة عشر التي مقطعها قبل الأخير أَلِفيّ[224]. وأما مثل "شَقَاوَة" و"دِرَايَة" و"بُرَايَة" فلم يبدل فيها شبه الصائت همزة لأن لاحقة التأنيث غير مفارقة لهذه الصيغ، إذ هي مصادر بنيت على لزوم هاء التأنيث لها، ولعل ذلك قد قلل من شأن وقوع شبه الصائت في آخر الصيغة، فلم يقع الإبدال[225]، ويضاف إلى هذا أن احتمال مجيء الكسرة أو الضمة بعد شبه الصائت قد زال بعد لزوم هاء التأنيث للصيغة.

3.41– تتراوح رتبة هذه القاعدة، ضمن السلاسل القاعدية التي رصدناها بين الثانية والثالثة والرابعة، مسبوقة بالمبدأ 11 أو بإحدى القواعد 85، 119، 123، خاتمة السلسلة أو متبوعة بالمبدأ 5 أو بإحدى القاعدتين 39 و46، وهذا تمثيل لبعض سلاسلها:

س:16 — **إِفْعَال من (و ف ي) ← إيفَاء**

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ء ـِ وْ :	ف ا :	ىٌ ح :	:		(ٌ)	11	*إِفْعَال
{1 2	ء ـِ وْ :	ف ا :	ىٌ ح (ٌ) ↓ :	→ :		→	{12 > 119} >	
3	ء ـِ وْ ↓ :	ف ا :	ء ح (ٌ) :	:			41 +	
4	ء ـِ ـْ ↓ :	ف ا :	ء ح (ٌ) :	:			39 >	
5	ء يـ :	ف ا :	ء ح (ٌ) :	:			90	إِيعَاء

[223] ولم ترد أي منها في المثال (الجدول 21 . ج .).
[224] أورد ابن منظور بيتا لذي الرمة فيه لفظ "سَمَاو" على الأصل (ابن منظور 81: (س م ا).
[225] ينظر نقاش مستفيض لهذه المسألة في (الأستراباذي 75، 3: 175، هـ 4)؛ وأيضا: ابن جني 85: 93؛ ابن جني 54، 2: 138؛ ابن عصفور 79: 327؛ ع. حسن 80، 4: 762.

س:17	أَفْعَال من (ر ج و) ← أَرْجَاء							
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ءـَـ ر :	ج ا :	وْ ح : ↓	:			11	*أَفْعَال+(هـ..)
1	ءـَـ ر :	ج ا :	وْ ـِـ : ↓	:		(هـ..)	17 >	
2	ءـَـ ر :	ج ا :	ء ـِـ :	:		"	41	أَفْعَائِ(هَا)

4.41- يتحدث قدماء اللغويين العرب عادة عن إبدال الواو أو الياء همزة بعد الألف الزائدة، ولكنهم يستدركون فيقولون إن هذا التعبير فيه تجاوز، لأن آلية هذا الإبدال في نظرهم هي كالآتي: تبدل الياء أو الواو بعد الألف ألفا (تطبيقا خاصا لقاعدتهم (23ق)، ثم تلتقي أَلِفان فتبدل ثانيهما همزة، لوقوع اللبس بحذف إحداهما[226].

أما المحدثون فمنهم من يرى أن الأصل في إبدال الياء أو الواو بعد الألف همزة هو تطبيق قانون المخالفة كلما تحركت الواو أو الياء بحركة من جنسهما، ثم يشيع هذا الإبدال بوساطة القياس الموحد في صيغ أخرى وإن لم تتحرك فيها الواو أو الياء بحركة من جنسهما[227].

ومنهم من أفاض في مناقشة ابن جني حول نظرية القدماء التي ذكرناها قبل قليل، دون أن يقدم بديلا لتلك النظرية[228].

ويربط الدكتور ع.ص.شاهين ظهور الهمزة في آخر الصيغ المعنية بظاهرة الوقف ملاحظا أنه "لا علاقة صوتية مطلقا بين الهمزة وبين الياء والواو، توجب إبدالا ما، بل إن الأمر عند التحليل ليؤكد أن الذي حذف من أجل الهمز ليس واوا ولا ياء وإنما ضمة أو كسرة..."[229].

القاعدة رقم (43): قاعدة إبدال شبه الصائت صائتا من جنسه بعد مقطع ثلاثي:

1.43- في بعض الصيغ المقيسة من الأجوف مجردا ومزيدا قد يقع شبه الصائت (عين الكلمة) صدرا لمقطع حركي مسبوق بمقطع ثلاثي سالم القفل، وهذا وضع يتجنبه اللسان العربي عادة[230]، إلا في حالة مراعاة المبدأ 3، ويتم تجنب هذا الوضع بإجراء سلسلة من التعديلات على الصيغة المعنية، من بينها القاعدة 43 هذه التي بمقتضاها يبدل شبه الصائت صائتا قصيرا من جنسه ثم تتابع التعديلات وفق القواعد المناسبة:

(*) من قوله تعالى في سورة الحاقة (الآية 16): ﴿والْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾

226 المازني/ابن جني 54، 2: 137؛ ابن جني 85: 93؛ ابن عصفور 79: 326؛ الأستراباذي 75، 3: 173...

227 هـ.فليش 83: 47.

228 J.P Guillaume 84: 364

229 ع.ص.شاهين 66: 81؛ 81ب: 177. وينظر تعليقنا على رأيه الذي هو أصل التصور عنده في ص 95 أعلاه.

230 ربما كنوع من القياس الحملي لهذه الصيغ على الصيغ التي تخضع للقاعدة 26، كما يذهب إلى ذلك بعض القدماء (ابن جني 54، 1: 247).

قا.43) { ؤ ← ـُ ، يّ ← ـِ } \ ....: ص ح ص: ـَـ³ ح.

2.43– يقع شبه الصائت بعد مقطع ثلاثي في 159 تأليفة مقطعية، 8 منها في المثال و7 في الأجوف، و44 في الناقص، أما التي في المثال فتأتي نظريا في (اِنْفَعَلَ) ومشتقاتها وهي صيغ مهملة في المثال، وأما التي في الناقص فتأتي في صيغ مثل (فَعْل، فُعْل، فَعْلَة، فِعْلَة، فُعْلَة) التي لم تطبق فيها القاعدة 43، مراعاة فيما يبدو للمبدأ 3، إذ سيؤدي تطبيق هذه القاعدة على (فَعْل) مثلا إلى التباسها في النهاية بـ (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) معدّلتين وفق قواعد أخرى:

شـَـ ج : ؤ ـَـ (ْ) [*قا.43 ←] شـَـ : ج ـَـ (ْ) [*قا.26 →] شـَـ : ج ـَـ : ؤ ـَـ (ْ)

شـَـ ج : ؤ ـِـ (ْ) [*قا.43 ←] شـَـ : ج ـِـ (ْ) [*قا.26 →] شـَـ : ج ـَـ : ؤ ـِـ (ْ)

ولهذا لم تطبق هذه القاعدة بكيفية مطردة إلا في صيغ الأجوف، مع استثناءات يبدو أن المبدأ 3 أيضا حال دون تطبيق القاعدة عليها، وتتمثل هذه الاستثناءات في الصيغ (أَفْعَل: ص.تف، أَفْعَل: ص.مش، أَفْعُل: ج.ت، أَفْعِلَة، مِفْعَل، مِفْعَلَة) ومن المقبول تبرير استثناء الصيغ الثلاثة الأولى بمراعاة المبدأ 3 فيها، لالتباسها –لو أُعلّت– بالصيغتين الفعليتين المناظرتين لها ، وأما الصيغ الأخرى المستثناة فقد حاول بعض اللغويين القدماء تبرير عدم إعلالها تبريرات غير مقنعة في معظمها .

3.43– تتراوح رتبة هذه القاعدة ضمن سلاسلها الـ 56 المرصودة بين الثانية والسابعة، مسبوقة في معظمها بالقاعدة 119، ومتبوعة بإحدى القاعدتين 79 و90، فمثلا صيغتا (يَسْتَفْعِلْنَ) من الأجوف الواوي و(اِفْعِلُوا) من الأجوف اليائي تمران بالمراحل الآتية:

---

231 حسب رأي ابن جني الذي أوردناه في ص 81 سابقا؛ وينظر: سيبويه 75، 4: 350. ونشير إلى أن صيغتين مثل "أَعْيَن" و "أَعْيُن" –وإن لم تكونا متناظرتين تماما– فإنهما بالتعديل تصبحان على ميزان صوتي واحد: (أَعِين). وقد لا نكون في حاجة إلى مثل هذه التبريرات إذا صح ما ذكره الزمخشري من أن هذا الوزن (أَفْعُل) مهمل في الأجوف، إذ تكون "أَعْيُن" و "أَثْوُب" حينئذ من الشواذ (ابن يعيش د.ت 5: 34).

232 ينظر مثلا سيبويه 75، 4: 355؛ ابن جني 54، 1: 323؛ ابن عصفور 79: 487، 494.

س:18 يَسْتَفْعِل + (نَ) من (ج و ب) ← يَسْتَجِبْنَ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	يَ ـَ س :	ت ـَ ج:	وْ ـِ :	ب ح :			11	*يَسْتَفْعِل+(نَ)
1	يَ ـَ س	ت ـَ ج:	وْ ـِ :	ب ↓ : ø		(نَ)	76 >	
2	يَ ـَ س :	ت ـَ ج:	وْ ـِ ب :→ ↓	:		"	119 +	
3	يَ ـَ س :	ت ـَ ج:	ـُ ـِ ب : ↓	:		"	43 >	
4	يَ ـَ س :	ت ـَ ج:	ø ـِ ب :	:		"	79 >	
5	يَ ـَ س :	ت ـَ ← ج ـِ ب :		:		"	119	يَسْتَفِلْ(نَ)

س:19 اِفْعِل + (و:) من (س ي ر) ← سِيرُوا

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ا ـِ س :	يْ ـِ :	ر ح :	:			11	*اِفْعِل+(و:)
1	ا ـِ س :	يْ ـِ :	ر ↓ : ø	:		(و:)	76 >	
2	ا ـِ س :	يْ ـِ : ↓	ر (و:) :	→ :		→	119 +	
3	ا ـِ س :	ـِ ـِ : ↓	ر (و:) :	:			43 >	
4	ا ـِ س :	ي :	ر (و:) :	:			90 >	
5	*اـِ ↓ ø ← س ي :		ر (و:) :	:			119 >	
							117	فِيلُ(وا)

وبالتمثيل النطقي لكلمة "مُسْتَفَاد" يتبين أن قاعدتنا المقترحة -43- تنسجم مع طبيعة عمل الجهاز النطقي ومع قانون الجهد الأقل:

في الملحق، ص221

4.43– يعالج القدماء ظاهرة اختفاء الواو أو الياء من بعض صيغ الأجوف بآلية الإعلال بالنقل، ففي "يَقُوم ويَبِيع ويَخَاف ويَهَاب" نقلت الضمة والكسرة والفتحة إلى الساكن قبلها، ثم قلبت الواو والياء ألفين – في يَخَاف ويَهَاب – لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، وفي "يَقُوم ويَبِيع" نقل فقط، وفي "يُخِيف" نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها[233].

أما المحدثون فمنهم من يرى أنه في مثل "أَقْوُل": "تدغم الواو في حركتها إذا سبقت بحرف ساكن فتطيلها"[234]، بينما يظهر أن الدكتور د.عبده يقبل آلية القدماء (النقل فالقلب) لعلاج "يَقْوُل ويَبْيِع" مجزومين، ولكنه يسميها بـ"القلب المكاني" ويكملها بتحويل الواو والياء إلى ضمة وكسرة في موقعها الجديد، ثم "بتقصير العلة الطويلة" هكذا:

ىَ ـَ ق وْ ـُ لْ ← ىَ ـَ قْ ـُ و لْ ← ىَ ـَ قْ ـُ ـُ لْ ← ىَ ـَ قْ ـُ لْ

غير أن هذا الباحث فضل في بحث آخر له أن يعالج "يَنَال" بآلية أخرى:

ىَ ـَ ن ىَ ـَ ل ← ىَ ـَ نْ ـَ ـَ ل ← (يَنَال)

أي بآلية حذف الياء بين الصائتين..

أما الدكتور ع.ص.شاهين فيرى أنه في مثل "يَقْوُم": "تسقط الواو نظرا لكراهة اجتماعها مع ضمة (wu)، فتبقى الضمة وحدها (u)، فتختل الزنة وإيقاعها، فيعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها (uu)"[236]، ولم يختلف علاجنا للظاهرة عن هذه الآلية إلا في أننا نبدل شبه الصائت مباشرة وهذا الباحث يحذف ثم يعوض.

وأما الدكتور ف.ح. الشايب فينكر أن يكون هناك في نحو "أَقَامَ" و"أَبَانَ" إعلال بالنقل، لأن أصل الصيغتين عنده هو: (أ + قَوَمَ) و(أ + بَيَنَ)، ثم أصبحتا بالإعلال، "أَقَامَ وأَبَانَ" .. والظاهر أن الإعلال عنده هنا هو تطبيق القاعدة (23ق) عند القدماء.

وفي عرض ع.ف. إبراهيم لصيغة "يَقْوُل" على قواعد "بريم" وقواعد "كولغلي" نلاحظ أن الأول يبدأ بقاعدة القلب المكاني (قا.2: w u ← u w)، بينما يبدأ "كولغلي" بقاعدة إقحام الصائت (قا.5: Ø w ← u w)، ثم يتابعان تعديل الصيغة بقواعد أخرى[238]:

---

[233] ابن جني/ ابن يعيش 73: 444؛ وبعبارة ملتوية في الأستراباذي 75، 3، 144؛ وبوضوح أكثر في السيوطي 75، 6: 273.

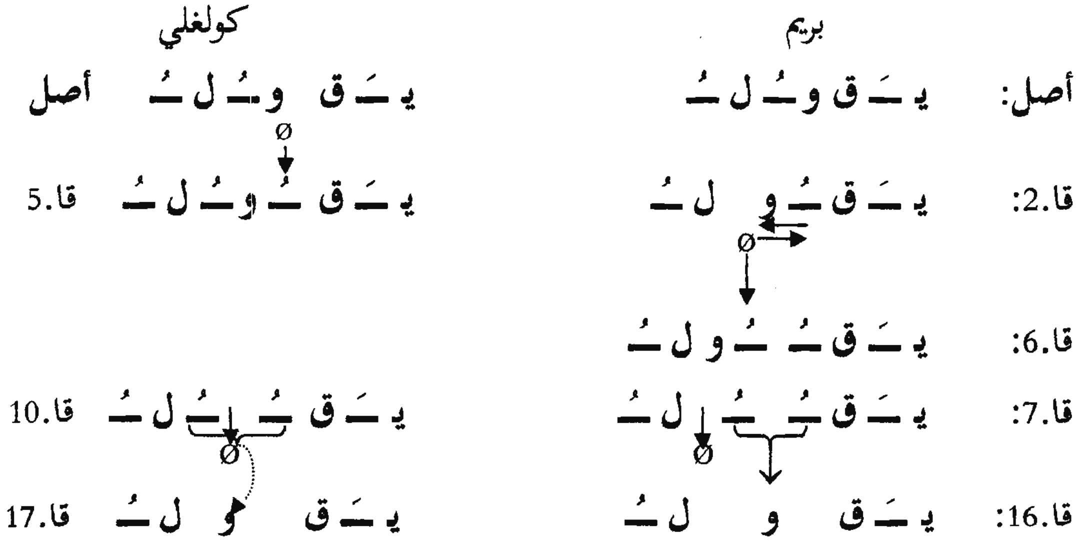
[234] البكوش 87: 141.

[235] عبده 79: 43–؛ ثم عبده 83: 215.

[236] ع.ص. شاهين 80 ب: 198.

[237] الشايب 86: 87.

[238] ع.ف. إبراهيم 90: 37، والقواعد معروضة قبل ذلك في ص 34، 35.



وعسى أن تكون قواعدنا المقترحة بخصوص مثل هذه الصيغة أقرب إلى القبول من قواعد هذين الباحثين، خصوصا ونحن لم نحتج إلى قاعدتي القلب المكاني وإقحام الصائت.

القاعدة رقم (45): قاعدة إبدال شبه الصائت همزة إذا كان عينا لـ(فَاعِل):

1.45- جرت عادة المتكلم العربي على إبدال الواو أو الياء همزة إذا كانت أي منهما عينا لصيغة (فَاعِل) مع أنهما لا تبدلان في المواقع المشابهة في صيغ أخرى لا صلة لها بـ(فَاعِل):

قا.45) ش ← ء \ [صٓ1: ـَـ² ـِ :...] (فَاعِل)

2.45- تقع عين الصيغة مكسورة بعد الألف في تسع صيغ، ولا تبدل همزة باطراد إلا في ثلاث منها، إحداها صيغة (فَاعِل) التي نصصنا عليها في (1.45-) أعلاه، والثانية والثالثة هما (فَاعِلَة فَوَاعِل)، ونظرا لأن صلتهما بـ(فَاعِل) واضحة (مؤنثه وجمعه) فإننا لم نحتج إلى ذكرهما نصا في صياغة القاعدة.

أما الصيغ الست الباقية، فثلاث منها (يُفَاعِل مُفَاعِل مُتَفَاعِل) تدخل في نطاق المبدأ 4 الذي يسلم بخصوصية بعض الصيغ واستثنائها من تطبيق قواعد التعديل الصوتي، حفاظا على بنيتها ودلالتها.

وأما صيغة (أَفَاعِل) فيبدو أنها تابعة لمفردها (أَفْعَل: ص.تف.) في عدم الإعلال[239]. وأما صيغة (مَفَاعِل) فأكثر ما ورد منها في المعاجم غير مهموز حتى إن اللغويين يعتبرون همزها شذوذا أو لحنا، وإن كانت تفسيراتهم لعدم همزها غير مقنعة[240]، ولم نهتد بعد إلى تفسير شامل لكل ما ورد غير مهموز من هذه الصيغ سوى أن نقول: إن عدم الهمز هو الأصل في كل عين مكسورة بعد الألف، فيبقى الهمز خاصا بصيغة (فَاعِل) ومؤنثها وجمعها (فَاعِلَة فَوَاعِل) كما ذكرنا.

---

[239] ينظر تفسيرنا لعدم إعلال (أَفْعَل) في (2.43-) ص 121.

[240] ينظر مثلا: سيبويه 75، 4: 355؛ المازني/ ابن جني 54، 1: 307؛ ابن خالويه 92، 1: 176؛ ابن منظور 81: (ع ي ش)، حيث إن الكثير المسموع هو مثل "مَعَايِش" و"مَزَاوِد"، والنادر الشاذ هو مثل "مَصَائِب" و "مَنَائِر" و "مَعَائِش".

وتبقى من الصيغ التسع صيغة (فَيَاعِل) التي ستأتي ضمن القاعدة (45ب).

3.45- إن السياقات التي تأتي فيها هذه القاعدة محدودة نظرا لأن الصيغ المعنية بها ثلاث فقط، فهي تأتي بعد المبادئ 11 أو12 أو13 أو بعد القاعدة 119، خاتمة السلسلة دائما كما في التمثيل الآتي لصيغة (فَاعِلَة) من (س ي ر):

س:20 فَاعِل+(ة..) من (س ي ر) ← سَائِرَة

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	س ا :	يْ ـِ :	ر ح :	:			11	*فَاعِل+(ة..)
			↓	:		(ة..)		
1	س ا :	يْ ـِ :	رـَ :	:		"	85	
		↓					+	
2	س ا :	ء ـِ :	رـَ :	:		"	45	فَائِلَ(ة)

4.45- في "شرح الملوكي" لابن يعيش باب خاص لمسألة اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي ذكر فيه المؤلف أن همز الواو والياء عينين لـ(فَاعِل) من الأجوف يعود إلى أن هذه الصيغة أعلت تبعا لإعلال فعلها، كما أشار إلى رأي يقول إن الواو والياء همزتا هنا بعد قلبهما ألفا فالتقى ألفان فهمزت ثانيتهما حفاظا على بنية الصيغة...[241].

أما موقفهم من الصيغ التي لم تعل فيها الواو أو الياء المكسورة بعد الألف فقد سبقت الإشارة إليه في (2.45-) أعلاه.

القاعدة رقم (45ب): قاعدة إبدال شبه الصائت همزة بعد ألف صيغ منتهى الجموع:

45ب.1- في بعض صيغ منتهى الجموع يبدل شبه الصائت همزة إذا كان مكسورا بعد ألف الجمع وكان ما قبل الألف شبه صائت آخر، وذلك تجنبا لتجاور المتشابهات:

قا.45ب) ش ← ء \ [...: ش ا: ـــ ـِ :...] (جمع)

45ب.2- إن الصيغ التي طبقت فيها هذه القاعدة لا تتعدى اثنتين هما (فَيَاعِل: ج.ت. فَيْعِل) من الأجوف و(أَفَاعِل: ج.ت. أَفْعَل) من (وول)، أما (فَوَاعِل) من الأجوف فقد شملتها القاعدة 45 السابقة لصلتها المباشرة بـ(فَاعِل)، كما ذكرنا في حينه[242]. وأما "ضَيَاوِن" فلم تبدل فيها الواو همزة حملا على مفردها "ضَيْوَن"[243].

---

[241] ابن يعيش 73: 491، وينسب المحقق الرأي الأخير إلى المبرد (هامش الصفحة 493 من نفس المصدر).

[242] ينظر (2.45-) ص 124 أعلاه.

[243] ابن يعيش 73: 488، وفسروا ما ورد في الشعر من مثل "العَوَاوِر" و"عَوَاوِل" بأن المراد هو العَوَاوِير، ج. العُوَّار، عَوَاوِيل: ج. عِوَّال (ابن منظور 81: (ع و ر، ع و ل))

45ب.3- لهذه القاعدة سياق محدود لارتباطها بصيغ منتهى الجموع، وهو أنها تأتي بعد المبدأ 13، كما في صيغة (فَيَاعِل) من (ع و ل):

س:21 (فَيَاعِل) من (ع و ل) ← عَيَائِل

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	عـَـ :	ىٓ ا :	وٓ ـِ :	ل ح:			11	*فَيَاعِل
1	عـَـ :	ىٓ ا :	وٓ ـِ :	ل ح:			13 +	
2	عـَـ :	ىٓ ا :	ء ـِ :	ل ح:			45ب	فَيَائِل

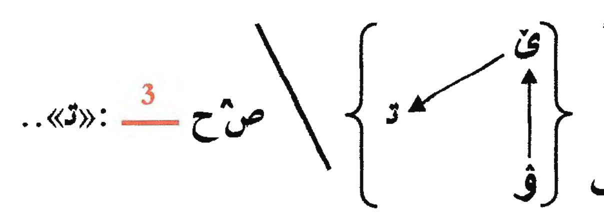
45ب.4- أورد ابن يعيش تفصيلات وآراء أخرى لم نشر إليها في هذه المسألة لعدم أهميتها أو لعدم مساسها بجوهر القاعدة كما صغناها هنا، كإقحامهم صيغا غير واردة عندنا، مثل (مَفَاعِل، فَوَاعِيل، فَعَاعِيل،...)[244].

القاعدة رقم (46): قاعدة إبدال فاء الكلمة تاء في صيغة (اِفْتَعَلَ) ومشتقاتها من المثال:

1.46- يعامل النطق العربي الجاري صيغة (اِفْتَعَلَ) ومشتقاتها من المثال معاملة خاصة تعتبر استثناء من القاعدة 39، فيبدل فاء الكلمة فيها (وهي شبه صائت) تاء تدغم في تاء الـ(افْتِعال) الزائدة.

وإذا كان إبدال التاء من الياء مقبولا من الناحية النطقية لتقارب مخرجيهما فإن إبدال التاء من الواو مباشرة قد لا يكون مقبولا لتباعد مخرجيهما[245]. لهذا نرى أن نفصل بين نوعي المثال في تقعيدنا لهذه الظاهرة فيهما، فنضع لليائي قاعدة واحدة مباشرة يكون رقمها 46أ، وللواوي قاعدة ذات مرحلتين هما 46ب > 46أ، على افتراض أن الواو في (اِفْتَعَلَ) من المثال الواوي أبدلت ياء، أولا ثم أبدلت الياء بعد ذلك تاء، ومن المسلم به قديما وحديثا أن بين الواو والياء ملامح صوتية تجعل إبدال إحداهما من الأخرى أمرا مقبولا، وهكذا نصوغ قاعدة تعديل (اِفْتَعَلَ) ومشتقاتها من المثال:

قا.46)



---

[244] نفسه 486.

[245] هذا رأي الفراء؛ أما الأستراباذي فيرى "أن التاء قريبة من الواو في المخرج".. ينظر: أ.ع.د. الجندي [90]: 31؛ الأستراباذي 75، 3: 80.

2.46- إن مجال تطبيق هذه القاعدة بفرعيها محدود بالصيغ الثمانية الدائرة في فلك (اِفْتَعَلَ) من المثال، دون استثناء سوى ما حكي عن أهل الحجاز من مثل "مُوتَزِن ومُوتَئِس ويَاتَزِن ويَاتَئِس"، وهو سماع وصفه ابن جني بالقلة، وذكر الأستراباذي أنه قياس مطرد عندهم[246].

3.46- رصدنا سياق هذه القاعدة في حوالي 42 سلسلة قاعدية فوجدنا أن رتبتها تتراوح بين الثانية والسابعة متبوعة دائما بالقاعدة 123، ومسبوقة بعدد من القواعد أكثرها ترددا هي: 119 و41 و90 على الترتيب، وهذه نماذج بعض سلاسلها:

س:22 — اِفْتَعَل + (و:) من (و ع ظ) ← اِتَّعَظُوا

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	اـِـ وْ :	تـَـ :	عـَـ :	ظ ح :			11	*اِفْتَعَل+(و:)
1	اـِـ وْ :	تـَـ :	عـَـ :	ظ ↓ : Ø		(و:)	76 >	
2	اـِـ وْ : ↓	تـَـ :	عـَـ :	ظ (و:)	←	←	119 +	
3ب	اـِـ يْ : ↓	تـَـ :	عـَـ :	ظ (و:)			46ب >	
3أ	اـِـ تْ : ↓	تـَـ :	عـَـ :	ظ (و:)			46أ >	
4	اـِـ تْ :ّ	تـَـ :	عـَـ :	ظ (و:)			123	اِتَّعَظُ(وا)

246 المازني/ ابن جني 54، 1: 228؛ الأستراباذي 75، 1: 83، والصيغ الثمانية هي: المصدر والماضي للمعلوم والمجهول والمضارع للمعلوم والمجهول والأمر وصفة الفاعل وصفة المفعول.

س:23 مُفْتَعَل + (ة..) من (و ق ي) ← مُتَّقَاة

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	مـُـ وْ :	تـَـ :	قـَـ :	يْ ح :		(ة..)	11	*مُفْتَعَل+(ة..)
1	مـُـ وْ :	تـَـ :	قـَـ :	يْ ـَـ :		"	85 <	
2	مـُـ وْ :	تـَـ :	قـَـ : ∅	ـَـ :		"	26 <	
3	مـُـ وْ :	تـَـ :	قـا :		:	"	90 <	
4ب	مـُـ يْ :	تـَـ :	قـا :		:	"	46ب <	
4أ	مـُـ تْ :	تـَـ :	قـا :		:	"	46أ <	
5	مـُـ تْ :	تّـَـ :	قـا :		:	"	123	مُتَّعَا(ة..)

س:24 اِفْتِعَال من (ي س ر) ← اِتِّسَار

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ا ـِـ يْ :	تـِـ :	سـا :	ر ح :		(ٌ)	11	*اِفْتِعَال
1، 2	ا ـِـ يْ :	تـِـ :	سـا :	ر ح (ٌ): ←		←	12 < 119 +	
3	ا ـِـ تْ :	تـِـ :	سـا :	ر ح (ٌ):			46أ <	
4	ا ـِـ تْ :	تّـِـ :	سـا :	ر ح (ٌ):			123	اِتِّعَال

4.46– يعتبر اللغويون العرب أن ما حدث في (اِفْتَعَلَ) ومشتقاتها من المثال هو من قبيل إبدال الواو أو الياء تاء تدغم في التاء الزائدة بعدها، معللين ذلك بأنه "لما كان تركهم الياء والواو في (اِفْتَعَلَ) غير مدغمتين يلزمهم قلبهما تارة كذا وتارة كذا، أرادوا إبدالهما حرفا أقوى منهما يؤمن انقلابه فقلبا إلى لفظ ما بعدهما وهو التاء..."[247]

وفي بحث حول النبر في الكلمة العربية يحاول "ج.بهاس" أن يبرر تعديل "*يَوْتَحِد ← يَتَّحِد" دون "يَوْتَغ" بأثر النبر في ذلك، حيث النبر في "يَوْتَغ" على /يـَـ و/ بالذات، وفي "*يَوْتَحد" على /تـَـ/، حسب

[247] ابن جني 54، 1: 223، وقد سبقت الإشارة إلى رأيهم في العلاقة المخرجية بين الواو والتاء في الهامش 245؛ وينظر أيضا: ابن عصفور 79: 386.

النظرية التي تبناها الباحث في النبر.."[248]، وهذه وجهة نظر تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقراء؛ فما تفسير الباحث مثلا لحذف الواو من "يَوْتِر ← يَتِر" وإبدالها في "لَمْ *يَوْتَحِدْ ← لَمْ يَتَّحِدْ"، مع أن مقطعهما منبور في الحالتين حسب النظرية نفسها؟

2.6.2- قواعد إبدال الواو خاصة:

القاعدة رقم (47): قاعدة إبدال الواو ياء بين كسرة وألف:

1.47- عندما تقع الواو شبه الصائتة بين كسرة وألف مدّ فإنها تقلب ياء، ما لم تجر الصيغة على المبدأ 6. والظاهر أن هذا الإبدال يحكمه قانون المماثلة، إذ هو تقريب الواو من الكسرة قبلها:

قا.47) ۏ ← ئ \ ص ـِ: ___ ا:...

2.47- يمكن أن ترد الواو شبه الصائتة في السياق المحدد أعلاه في أربع صيغ من الأجوف الواوي هي (فِعَال، فِعَالَة، اِفْتِعَال، اِنْفِعَال)، وفي 43 تأليفة مقطعية من صيغ الناقص الواوي متصلة بلاحقة التثنية أو لاحقة ج.مؤ.سا. (الجدول 9 -ب-)، وفي كل هذه السياقات تطبق قاعدة إبدال الواو ياء باطراد، مع استثناءات يمكن تبرير بعضها كالآتي:

1.2.47- في "طِوَال" (ج. طَوِيل (ة)) يبدو أن المتكلم العربي انساق مع المبدأ 6 فصحح الجمع حملا على مفرده، وكذلك الشأن في مثل "حِوَار" (مص. حَاوَرَ) حيث صحح المصدر حملا على فعله[249]. وفيما عدا هاتين الحالتين فالكثير المطرد هو إعلال (فِعَال) من الأجوف الواوي مثل "قِيَام" وحِيَاض و"جِيَاع" و"دِيَار".

2.2.47- أما مثل "اِجْتِوَار" فقد سبق لنا تعليق على بابه في (2.2.26-) ص 90- أعلاه.

3.47- رغم أن التأليفات المقطعية التي يمكن أن تطبق عليها هذه القاعدة كثيرة تقارب الخمسين - فإن سياقها ضمن السلاسل القاعدية محدود، حيث لا تأتي إلا في إحدى الرتبتين الثالثة أو الرابعة مسبوقة بالقواعد 97 أو 119 أو 123، خاتمة السلسلة في جميع الحالات. ونكتفي لها بمثالين أحدهما من الأجوف الواوي والآخر من الناقص الواوي:

---

[248] بماس 84 ب: 171.

[249] ابن عصفور 79: 495. ويلاحظ أن باب "طِوَال" قليل جدا في حين أن باب "حِوَار" هو قياس مطرد. وينظر المبدأ 4 في ص 81 من هذا الكتاب.

س:25 اِنْفِعَال من (ح و ز) ← اِنْحِيَاز

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ا ـِ ن :	ح ـِ :	ڤ ا :	ز ح :		(ْ)	11	*اِنْفِعَال
1 2	ا ـِ ن :	ح ـِ :	ڤ ا : ↓	ز ح (ْ):	→	→	12 > 119 +	
3	ا ـِ ن :	ح ـِ :	يَ ا :	ز ح (ْ):			47	اِنْفِيَال

س:26 تَفَاعُل + (ات) من (د ع و) ← تَدَاعِيَات

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	تـَ :	د ا :	عـُ :	ڤ ح :		(ات)	11	*تَفَاعُل + (ات)
{1 2	تـَ :	د ا :	عـُ : ↓	ڤ (ا : ت.)	→	→	{76 > 119} +	
3	تـَ :	د ا :	عـِ :	ڤ ↓ (ا : ت.)			97 >	
4	تـَ :	د ا :	عـِ :	يَ (ا : ت.)			47	تَفَاعِيَ(ات)

وفي صيغة (اِسْتَفْعِلا) من نفس الجذر (د ع و) طبقت القواعد نفسها باستثناء القاعدة 97 لعدم الحاجة إليها:

س: 26 ب اِسْتَدْعِوَ(ا:) 76 > 119 > 47 ← اِسْتَدْعِيَ(ا:)

4.47- يعالج القدماء ظاهرة إبدال الواو ياء بنظرة أوسع مما تحدده قاعدتنا هذه، مع اختلاف بينهم في بعض الجزئيات؛ فهذا ابن جني مثلا يعتبر أن تصحيح الواو المتحركة هو الأصل وقلبها ياء هو الاستثناء، ولهذا اجتهد لتبرير قلب الواو في مثل "حِيَاض" و"غَازِيَة" فاكتشف أن الأولى اجتمعت فيها خمسة أشياء.. وأن الثانية قلبت فيها الواو ياء "من قبل أنها وقعت لاما فضعفت، فقلبت .."، ولم يتعرض في هذا السياق لمثل "زِيَارَة" و"اِنْقِيَاد" و"اِجْتِيَار" و"قِيَام" مصدرا.. ، أما الأستراباذي فيوافقه بخصوص ما كانت الواو فيه لاما للكلمة، وكان أكثر دقة منه في تحديد ما تقلب واوه ياء من صيغ الأجوف الواوي، حيث شرطه بـ"أن تكون عينَ مصدرٍ مُعَلٍّ فِعلُه، نحو (قَامَ قِيَاماً) أو عين جمعٍ مُعَلٍّ واحدُه..."

(*) ينظر الهامش 370 الآتي في الفصل السابع ص 177

[250] ابن جني 85: 732، وهو يشترط لقلب الواو ياء أن تكون ساكنة وأن يكون ما قبلها مكسورا، بحيث إن تحركت الواو، أو زالت الكسرة من قبلها، صحت..

[251] الأستراباذي 75، 3: 83؛ ويقارن بـ: ابن عصفور 79: 495، 522، 528، 552؛ وكان الأستاذ عباس حسن أدق منهم جميعا (ع. حسن 80، 4: 776).

ونشير هنا إلى أن مفهوم "المتحرك" عندهم يشمل ما جاء بعده حرف مدّ أيضا، وهو الذي يعنينا في هذه القاعدة، أما المتحرك بحركة قصيرة فقد مر بنا بعضه في القاعدة 26، ويأتي بعضه في القاعدة 53.

القاعدة رقم (48): قاعدة إبدال الواو ياء عندما تسبقها أو تليها ياء شبه صائتة:

1.48– إذا تجاورت الواو والياء شبه الصائتتين مطلقا ضمن صيغة صرفية ما، بأن تكون إحداهما قفلا لمقطع وتكون الأخرى صدرا للمقطع الذي يليه، فإن الواو تبدل ياء وتدغم في الياء الأخرى:

قا.48) وْ ← يْ \ { ص ح ــــ : يْ.. / ص ح يْ: ــــ.. }

2.48– يمكن أن تجاور الياءُ الساكنة واواً شبه صائتة متصدرةً لمقطعها في حوالي 20 صيغة من صيغ التصغير المقيسة من الأجوف الواوي أو الناقص الواوي، وفي صيغة (فَيْعِل) من الأجوف الواوي، كما يمكن أن تجاور الواوُ الساكنة ياءً شبه صائتة متصدرة لمقطعها في إحدى عشرة صيغة من اللفيف المقرون، وفي كل تلك الصيغ تطبق قاعدة إبدال الواو ياء وإدغام مقطعيهما تطبيقا مطردا، باستثناء ما ورد مسموعا من جواز مثل "جُدَيْوِل" و"أُسَيْوِد" بجانب "جُدَيِّل" و"أُسَيِّد" اللتين طبقت فيهما القاعدة[252]، وباستثناء حالتين تكون فيهما الأسبقية للقاعدة 36، وحالة تكون فيها الأسبقية للقاعدة 111 [253].

3.48– رصدنا تطبيق هذه القاعدة في سبع سلاسل قاعدية فوجدنا أنها تأتي في المرحلة الثانية أو الثالثة أو الرابعة، مسبوقة بالمبدأ 11 أو بإحدى القواعد 98 أو 119 أو 123، متبوعة دائما بقاعدة الإدغام 123. وهذا تمثيل رمزي لسلسلتين قاعديتين تدخل في سياقهما القاعدة 48:

س:27 — **فَيْعِل من (هـ و ن) ← هَيِّن**

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	(ال)هـ ـَ يْ :	وْ ـِ :	نْ ح :	:			11	(ال)فَيْعِل*
1	(ال)هـ ـَ يْ :	وْ ـِ : ↓	نْ ح :	:			11 +	
2	(ال)هـ ـَ يْ : ↓	يْ ـِ :	نْ ح :	: :			48 v	
3	(ال)هـ ـَ يْ :	يّْ ـِ :	نْ ح :	:			123	(ال)فَيِّل(*)

---

[252] يذكر النحاة لهذا الجواز شروطا خاصة تحصره في هاتين الصيغتين على ما يبدو. وينظر: ع. حسن 80، 4: 695 (هـ 5)، 779، 780.

[253] ينظر (3.36-) ص 110، (1.111-) ص 194، وكذا السلسلة 53 في الصفحة 152.

(*) ولا يختلف تعديل "دُلَيَّة" عن تعديل "الهَيِّن" إلاّ في أن سلسلة الأولى تبدأ بالقاعدة 85

س 28 : *دـُ: لـَ يْ: وْ ـَ: (ة..) 85 + 48 > 123 ← دـُ: لـَ يْ: يْ ـَ: (ة..)

س:29

فَعْلان من (ر و ي) ← رَيَّان

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ر ـَ وْ :	يْ ا :	ح ن :	:			11	*فَعْلان
1	ر ـَ وْ : ↓	يْ ا :	ح ن :	:			13 +	
2	ر ـَ يْ : ↓	يْ ا :	ح ن :	:			48 v	
3	ر ـَ يْ :ّ	يْ ا :	ح ن :	:			123	فَيَّان (فَيْلان)

4.48- تناول بعض قدماء اللغويين العرب مسألة الواو والياء في حال اتصالهما تناولا قريبا مما وصفناه في (1.48-)، إلا أنهم قد عمموا مفهومي "الواو" و"الياء" الساكنتين هنا ليشملا الواو والياء المدّيتين إضافة إلى الواو والياء شبهي الصائتين[254] ، وهكذا تناولوا مثل "مَرْمِيّ" و"صَبِيّ" على أنهما من قبيل إبدال الواو ياء ثم إدغام الياء في الياء[255] ، بينما لا تدخل الصيغتان عندنا في مجال تطبيق القاعدة 48، بل في مجال قواعد أخرى[256].

ويبدو أن الدكتور د.عبده تسرع في صياغة قاعدته التي عنوانها بـ"مماثلة شبه علة لشبه علة" تسرعا أوقعه في إشكال المثال (الوحيد في نظره !) الذي يخالف قاعدته وهو "أَيَّام"[257]، ولو تأمل الباحث في صياغة في صياغة ابن الحاجب[258] للقاعدة لانتهى إلى صياغتنا المقترحة أعلاه في (1.48-) ولاكتشف أن "أَيَّام" ليس المثال الوحيد الذي تتحول فيه الواو إلى ياء مماثلة لياء أخرى قبلها مباشرة.

القاعدة رقم (49): قاعدة إبدال الواو شبه الصائتة ياء في صيغة (فَعَالَى) من الناقص:

1.49- في صيغة (فَعَالَى) ج.ت. لـ(فَعِيلَة) من الناقص الواوي جرت عادة المتكلم العربي بإبدال الواو ياء من المقطع الأخير، ربما كقياس حملي على (فَعِيلَة) نفسها التي أبدلت فيها الواو ياء وفقا للقاعدة 51، أو على توهم أن لام الكلمة فيها ياء:

قا.49) وْ ← يْ \ [...ص² ا: ـَ³ ا: #] (فَعَالَى: ج. فَعِيلَة)

[254] ينظر: أمنزوي 2000، ص142، الفقرة (2.2.3.2-)

[255] الأستراباذي 75، 3: 139.

[256] تنظر القواعد 5، 104، 108، 107.

[257] عبده 83: 107.

[258] في المصدر المذكور بالهامش 255 آنفا..

2.49– هذه القاعدة خاصة بصيغة (فَعَالَى) كما ذكرنا، بحيث لا تطبق على الصيغ الكثيرة التي قد تقع فيها الواو شبه الصائتة بين ألفين ثانيهما لاحقة أو جزء من لاحقة صرفية (ا:... ، ات)، لأن هذه الصيغ تخضع للقاعدة 41، أما صيغة (فُعَالَى) فيبدو أنها مهملة في جذور الناقص مطلقا.

وأما نحو "عَلاوَى" و"نَشَاوَى" فقد ظهرت فيها الواو بين ألفين حملا على ظهورها في المفرد "عِلاوَة" و"نَشْوَان" على ما يبدو، أو لأن مفرده ليس (فَعِيلَة) كما نصصنا عليه في صياغتنا للقاعدة[259].

وسمع "هَدَاوَى" جمعا لـ"هَدِيَّة" من (هـ د ي) فاعتبرها الأستراباذي شاذة، وذكر ابن منظور مرة أنها "لغة أهل المدينة"، ثم حكى عن أبي زيد أن "الهَدَاوَى لغة عليا معدّ، وسُفلاها الهَدَايَا"[260].

3.49– نظرا لأن هذه القاعدة خاصة بصيغة واحدة فإن سياقها ضمن السلاسل القاعدية محدود بما يمكن أن يطبق على هذه الصيغة من قواعد أخرى. وصيغة (فَعَالَى) من الناقص الواوي لا تتجاوز سلاسل تعديلها الممكنة ثلاثة: إحداها عندما تكون مجردة من اللواحق الصرفية، فتصدر بالمبدأ 18، والثانية عندما تضاف لياء المتكلم فتبدأ بالقاعدة 101، والثالثة عندما ينسب إليها فتبدأ بالسلسلة: 99ب > 119 > 123، وفي هذه الحالة الأخيرة لا ضرورة لتطبيق القاعدة 49، لأن شرط وجود الواو بين ألفين قد انتفى بتطبيق القاعدة 99ب، وبهذا يتعين تطبيق القاعدة 49 في سياقين اثنتين لاغير، نمثلهما كالآتي:

س:30	فَعَالَى من (م ط و) ⟵ مَطَايَا							
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	(ال) مـَ :	طا :	وَا :	:			18	*(ال)فَعَالَى
1	(ال) مـَ :	طا :	وَا : ↓	:			18 >	
2	(ال) مـَ :	طا :	يَا :	:			49	(ال)فَعَايَا
س:31	فَعَالَى+ (ي) من (ص ب و) ⟵ صَبَايَايَ							
الأصل	صـَ :	با :	وَا :	:			18	*فَعَالَى+(ي)
1	صـَ :	با :	وَا : ↓	:		(ي) ↓ (يَـَ)	101 >	
2	صـَ :	با :	يَا :	:		"	49	فَعَايَا (يَ)

---

[259] ابن جني 54، 1: 344.

[260] الأستراباذي 75، 3: 61؛ ابن منظور 81: (هـ د ي).

4.49– تطرق ابن جني والأستراباذي إلى مسألة "مَطَايَا" ونحوها في أواخر باب تخفيف الهمزة انسجاما مع الاتجاه البصري الذي يعامل هذه الصيغة على أن وزنها (فَعَائِل) غير أن هناك اتجاها آخر كوفيا، سانده الخليل ابن أحمد، يرى أن وزن "خَطَايَا" و"مَطَايَا" ونحوهما هو (فَعَالَى)

وتختلف عندهم مراحل تعديل "مَطَايَا" طبقا للاتجاه المتبنى في وزنها الأصلي، فهي حسب الاتجاه البصري:

مَطَايِوُ ← مَطَايِيُ ← مَطَائِيُ ← مَطَاءَيُ ← مَطَاءَا ← مَطَايَا[262].

أما حسب الاتجاه الكوفي فتعديلها قد تم بأن "جعلت الواو في (حَشَايَا) على صورة واحدها، لأن الواو صارت ياء في (حَشِيَّة)" هكذا:

حَشَاوَى ← حَشَايَا

وبين الاتجاهين نقاش طويل لخصه ابن الأنباري في المسألة 116 من كتاب "الإنصاف".

أما المحدثون فمنهم من يرى أن أمر "مَطَايَا" أسهل بكثير مما يظنه القدماء، لأن تخريجها ممكن بمرحلتين من الإتباع، حيث "كسرة الياء في (مَطَايِو) أبدلت فتحة مجانسة أو إتباعا للألف قبلها، ثم قلبت الواو ألفا إتباعا لحركة الياء...)[264]:

مَطَايِو ← مَطَايَو ← مَطَايَا

ومنهم من يقترح أن "وزن فَعَائِل خاص بصحيح اللام كصَحِيفَة، أما المعتل اللام أو المهموزها فوزنه (فَعَالَى) مثل قَضَايَا كما قال بذلك الكوفيون ومثل خَطَايَا"[265].

القاعدة رقم (50): قاعدة إبدال الواو شبه الصائتة ياء في المقطع الأخير من صيغ الناقص:

1.50– في الصيغ المقيسة من الناقص الواوي، عندما تقع الواو شبه الصائتة (لام الكلمة) في المقطع الأخير من أصل الصيغة، مسبوقة بفتحة قبلها ، يكون مقطع تلك الفتحة مسبوقا –ولو بصفة غير مباشرة– بمقطع ثلاثي أو بمقطع ثنائي مدّي – فإن هذه الواو تبدل ياء كلما اتصل بالصيغة لاحقة صرفية لا تستدعي حذف تلك الواو. وقد يقتضي الأمر بعد ذلك تطبيق قواعد أخرى لتصحيح التأليف المقطعي للصيغة:

---

261 الأستراباذي 75، 3: 60؛ الأنباري 61: 805.

262 ع.حسن 80، 4: 769 هـ 1. ونرى هنا أننا في غنى عن التعليق على هذه المراحل اكتفاء بالإشارة إلى مبدئنا رقم 8، ولما في بعض تلك المراحل من تعسف ظاهر.

263 الأنباري 61: 806.

264 أ. علي 68: 151؛ ونفس الرأي تقريبا في: النحاس 80: 48.

265 درويش 69: 154.

266 بأن تكون صدرا لمقطع مسبوق بمقطع فتحي ثنائي أو تكون قفلا لمقطع فتحي ثلاثي.

قا.50) وْ ← يْ / { ص م : / ص ح ص : } ... ص ح ص : ص ح : ص ـَ — أ) : —³ ((ا:...) / (ات..) / ـَ { (يْ:...) / (نْ:...) }) ؛ ب) —³ :(تح.)

2.50– يصل عدد التأليفات المقطعية التي يمكن أن تقع فيها الواو شبه الصائتة لاما للكلمة بعد فتحة إلى 287 تأليفة (الجدول 9 –ب–، –هـ–)، ولكن القيود المحددة في (1.50–) لا تنطبق إلا على 81 من تلك التأليفات. وفي استقصائنا للصيغ التي يمكن أن تطبق عليها القاعدة لم نصادف أي استثناء أو شذوذ في التطبيق، أما "المِذْرَوَانِ" فهو من الألفاظ الملازمة للتثنية..[267]

3.50– وبما أن تطبيق هذه القاعدة مقيد بمجاورة الواو للواحق صرفية معينة، فإن رتبتها ضمن السلاسل القاعدية تكون ثالثة أو رابعة لاغير. وهذه أمثلة لها:

س 32: يُفْعَلَ(انِ) من (د ع و) ← يُدْعَيَ(انِ)

س 33: يَتَفَاعَلَ(نَّ) من (غ ز و) ← يَتَغَازَيَ(نَّ)

س 32م: اِفْتَعَلْ(تح.) من (ع ل و) ← اِعْتَلَيْ(تح.).

س:32 يُفْعَلَ(انِ) من (د ع و) ← يُدْعَيَ(انِ)

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	يْ ـُ د :	عـَ :	وْ ح :	:		(ا: ...)	11	*يُفْعَل+(ا:...)
1	يْ ـُ د :	عـَ :	وْ ↓ : ø	:		(ا: ...)	76 >	
2	يْ ـُ د :	عـَ :	وْ (ا : ...)← ↓	:		→	119 >	
3	يْ ـُ د :	عـَ :	يْ (ا : ...)(*)	:			50	يُفْعَيَ(ا:...)

[267] ينظر: سيبويه 75، 4: 387؛ ابن منظور 81: (ذ ر و).

(*) ومثلها: مُعْطَوَ(ات) ← مُعْطَيَ(ات)

س:33 يَتَفَاعَلَ(نَّ) من (غ ز و) ← يَتَغَازَيَ(نَّ)

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	6	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	يَـ :	تَـ :	غا :	زَ :	وُ ح ↓	:	(نَ:..)	11	*يَتَفَاعَل+(نَ:...)
1	يَـ :	تَـ :	غا :	زَ :	وَ	:	(نَ:..)	85 >	
2، 3	يَـ :	تَـ :	غا :	زَ :	وَ ↓	←(نَّ:..)←	←	119 > 123 >	
4، 5	يَـ :	تَـ :	غا :	زَ :	يَ	(نَّ:..)		50 > 4(**)	يَتَفَاعَيَ(نَّ:...)

س:32م إِفْتَعَلْ(تح.) من (ع ل و) ← إِعْتَلَيْ(تح.).

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	اِعـ :	تَـ :	لَـ	وُ ح :		(تح.)	11	*اِفْتَعَل+(تح.)
1	اِعـ :	تَـ :	لَـ	وُ : ↓ ∅		"	76 >	
2	اِعـ :	تَـ :	لَوْ : ↓	← :		"	119 >	
3	اِعـ :	تَـ :	لَيْ :	:		"	50	اِفْتَعَيْ(تح.)

4.50– تناول سيبويه مسألة قلب الواو ياء في الصيغ التي تشملها قاعدتنا هذه فوجد أن هذا القلب يحدث" إذا كانت (فَعلْت) على خمسة أحرف فصاعدا، وذلك قولك: أَغْزَيْت وغَازَيْت واسْتَشْرَيْت"، وسأل الخليل عن السبب فأجابه بأن الماضي حمل على المضارع (يُغْزِي، يُغازِي) في ذلك، فلاحظ سيبويه أن هذا التعليل لا يشمل مثل "تَغَازَيْنَا، تَرَجَّيْنَا" التي لم تقلب الواو ياء في مضارعها، فعاد الخليل يبحث عن سبب آخر لذلك القلب..[268]

(**) أنهينا السلسلة بالمبدأ 4 إشارة إلى عدم تطبيق القاعدة 26 على لام الكلمة لخصوصية صيغة التوكيد. (ينظر المبدأ 1 في الفصل الرابع من هذا الباب ص 80).
أما "مُسْتَفْعَلَيْنِ" من (ر ض و) فسلسلة تعديلها هي: س 34 : 85 > 119 > 50 > 3

268 سيبويه 75، 4: 393.

ولم يخرج اللاحقون عن إطار هذا النقاش بين مؤسسي قواعد العربية، غير أن عبارتهم كانت أكثر دقة وحصرا، فيقول الأستراباذي مثلا: "تقلب الواو الرابعة فصاعدا، المفتوح ما قبلها، المتطرفة، ياء بشرطين..."، ثم يحاول أن يعلل ذلك بـ"وقوعها موقعا يليق به التخفيف..."

وفي سياق استعراض جانب من هذا النقاش عند القدماء يورد "ج.بهاس" اقتراحا من "بريم" يبدو أنه مستوحى من فكرة حمل الماضي على المضارع، وهو أن صيغة مثل "غَلَّيْت" مرت بالمراحل الآتي:

الأصل: غ ـَ ل:لـِ وْ: تُ كما هو الشأن في المضارع

↓

← غ ـَ ل:لـِ يْ: تُ بقاعدة وْ ← يْ

↓

← غ ـَ ل:لـَ يْ: تُ بقاعدة تناوب الصوائت

وينبني اقتراح "بريم" هذا على أساس أنه في الصيغ "المشتقة" يصاغ الماضي عبر المضارع، بينما في الصيغ "اللامشتقة" يصاغ المضارع عبر الماضي ، وهذا افتراض لا يغري الباحث المدقق بأن يتبناه، على الأقل بالشكل الذي عرضه به "ج.بهاس".

القاعدة رقم (51): قاعدة إبدال الواو شبه الصائتة ياء بعد الياء المدّية:

1.51– إذا كانت الواو شبه الصائتة صدرا لمقطع ما، وكان المقطع السابق قبلها مدّيا يائيا، فإن الواو تبدل ياء شبه صائتة، مجانَسة للياء المدّية قبلها وتمهيدا للماثلة التامة بين حدي المقطعين بواسطة القاعدتين 104 > 123:

قا.51) وْ ← يْ \ ص يـ: ـ3ـ ..

2.51– إن عدد التأليفات المقطعية التي تقع فيها أشباه الصوائت عموما متحركة بعد الياء المدّية يصل إلى 89 تأليفة لا يكون شبه الصائت فيها إلا لاما للكلمة (الجدول 9 –ج–)، وهذه التأليفات تكونها ثلاث عشرة صيغة بتنويع إعرابها ولواحقها الصرفية. وفي استقراء لأحوال هذه الصيغ وجدنا أن هناك صيغة واحدة تستثنى من تطبيق هذه القاعدة، وهي صيغة (تَفْعِيل) من الناقص التي اتجه المتكلم العربي في تعديلها الصوتي اتجاها آخر يأتي وصفه بواسطة القاعدة 103 لاحقا.

---

[269] الأستراباذي 75، 3: 166.

[270] Bohas 84 : 276.

ومفهوما "المشتقة" و"اللامشتقة" في التقليد الغربي عموما يقصد بهما ذات اللواصق وغير ذات اللواصق على التوالي (ينظر (102 : Mounin 74.)

[271] متفاوتة في درجة خصوبتها معجميا، ومعظمها من صيغ التصغير، ولعل أخصبها، فَعِيل، تَفْعِيل، أَفَاعِيل.

3.51– أشرنا آنفا في (1.51–) إلى أن هذه القاعدة تتبعها ضرورة القاعدتان 104 > 123، فلم يبق هنا إلا أن نذكر أنها تأتي في المرحلة الثالثة أو الرابعة في سياق سلاسل التعديل الصوتي للصيغ المعنية بها، مسبوقة بالمبدأ 11 أو 13 أو بإحدى القواعد 85 و119 و123. وهذان مثالان من أمثلة تطبيقها:

س:35 فَعِيل من (ص ب و) ← صَبِيّ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ص ـَ :	ب ي :	وْ ح :	:	:	(ْ)	11	*فَعِيل
1 > 2	ص ـَ :	ب ي :	وْ ح (ْ) :	→ :		→	12 > 119	
3	ص ـَ	ب ي :	ىً ح (ْ) :	:			> 51	
4 > 5	ص ـَ	ب ـِ ىً : ىّ	ىً ح (ْ) :	:			104 > 123	فَعِيّ

س:36 أَفَاعِيل /ن (هـ ج و) ← أَهَاجِيّ

مراحل التعديل	1	2	3	4	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ء ـَ :	هـ ا :	ج ي :	وْ ح :		11	*أَفَاعِيل
1	ء ـَ :	هـ ا :	ج ي :	وْ ح :		13	
2	ء ـَ :	هـ ا :	ج ي :	ىً ح :		> 15	
3 > 4	ء ـَ :	هـ ا :	ج ـِ ىً :	ىّ ح :		> 104 > 119	أَفَاعِيّ

4.51– أشرنا سابقا في (4.48–) إلى أن القدماء عالجوا نحو "صَبِيّ" مثلما يعالج نحو "سَيِّد"، وقد بينا هناك (ص 132) وجهة نظرنا في مذهبهم وأحلنا على مواضع أخرى من هذه الدراسة.

القاعدة رقم (52): قاعدة إبدال الواو شبه الصائتة ياء في (فُعُول) من الناقص:

1.52– في صيغة (فُعُول: ج.ت.) من الناقص الواوي استثقل المتكلم العربي تجاور ثلاثة فونيمات متجانسة، فأبدل آخرها (وهو لام الكلمة) ياء شبه صائتة تمهيدا لتعديلات أخرى تضبطها القواعد 107 > 104 > 123:

قا52) وْ ← ىً \ [ص¹ ـُ: ص² و: ـــ³..] (ج.ت.)

2.52– واضح من ضياغتنا للقاعدة أن تطبيقها ينحصر في صيغة واحدة هي (فُعُول) إذا كانت جمع تكسير من الناقص الواوي. ومعنى هذا أن هذه الصيغة نفسها إذا كانت مصدرا فإن القاعدة لا تطبق عليها، غير أن أبا عثمان المازني وأبا الفتح ابن جني يذكران أن قلب الواو ياء في (فُعُول) هذه واجب إذا كانت جمعا وجائز إذا لم تكن جمعا[272]. ويبدو لنا أن عدم اطراد تطبيق هذه القاعدة في (فُعُول) المصدر إنما هو مسايرة للمبدأ3، حتى يبقى الجمع متميزا عن المصدر باطراد تعديل صيغته، بل يمكن اعتبار ما سمع من مصادر الناقص الواوي معدّلا من قبيل تداخل اللغات (حيث يكون الجذر واويّا ويائيّا)[273]، أو من قبيل ما أبدلت واوه ياء "ليوافق رؤوس الآي" كما قال ابن خالويه[274].

وأما ما روي من مثل "نُحُوّ" و"بُهُوّ" (ج. نَحْو وبَهْو) فقد عده معظم اللغويين من باب الشذوذ خلافا للفراء[275]، كما عُد مثل "مَعْدِيّ" و"مَرْضِيّ" من باب القياس الحملي (المبدأ 6 عندنا)[276].

وقد أجرينا إحصاء في "المعجم الوسيط" لما ورد على (فُعُول) من المصادر والجموع المقيسة من الناقص الواوي، فتوصلنا إلى ما نلخصه في الجدول رقم 10:

الجدول رقم (10) بما ورد من المصادر والجموع على (فُعُول) من الناقص الواوي

نوع الجذر وعدده	موع الصيغة (فُعُول)	مصدر فقط	جمع فقط	مصدر	جمع +	جمع (وَ/ى)	جمع (وَ)	جمع (ى)
واوي فقط (59)	بالواو والياء	1	–	1	+	–	–	1
	بالواو فقط	44	1	6	+	1	1	4
	بالواو فقط	–	6	–		–	–	–
واوي/يائي (33)	بالواو والياء	8	1	1	+	–	–	1
	بالواو فقط	9	–	2	+	–	1	1
	بالواو فقط	5	7	–		–	–	–

فمن هذا الجدول يتبين:

1.2.52– أن عدد الجموع التي وردت بالياء فقط، منسجمةً مع قاعدتنا هو 20 من 25 (= 80%).

2.2.52– وأن عدد المصادر التي وردت من الواوي الخالص بالواو فقط، منسجمةً مع المبدأ 3 ومع القاعدة أيضا، هو 50 من 52 (= 96 %)

---

272 المازني/ابن جني 54، 2: 122.

273 ينظر (3.2.52–) فيما يلي.

274 ابن خالويه 92، 2: 12، ويؤيد هذا التعليل أن المصدر الوحيد المعدل/عُتِيّ/ –خلافا للمبدأ 3– ورد في سورة مريم في سياق مصادر وجموع قياسها التعديل: جُثِيّا: ج.ت، صُلِيّا (مص. ص ل و/ص ل ي)، وفي سورتي الملك/21 والفرقان/21 "عُتُوّ" مصدرا دون تعديل.

275 الأستراباذي 75، 3: 171.

276 ابن عصفور 79: 539.

3.2.52– وأن المصادر الواردة بالياء فقط / فُعِيّ / كانت كلها من الجذور الواوية/اليائية، أما من الجذور الواوية الخالصة فلم يرد من المصادر بالياء إلا اثنان وردا بالواو أيضا (عُتُوّ/عُتِيّ، نُبُوّ/نُبِيّ)، أما الأول فقد علقنا عليه في الهامش 274، وأما الثاني فلعل وروده بالياء ناتج عن عدم استعمال الجمع من جذره.

4.2.52– وأن الجموع التي وردت بالواو فقط –خلافا لقاعدتنا– لا تتعدى ثلاثة: أحدها / نُجُوّ / لم يرد من جذره مصدر، والثاني والثالث / أُبُوّ، غُدُوّ / ورد من جذريهما مصدر بالواو أيضا، ولعل هذه الثلاثة من باب ما عده الأستراباذي شاذا (= 12 %) كما ذكرنا أعلاه.

3.52– تأتي هذه القاعدة في المرحلتين الثانية أو الثالثة، متبوعة بقواعد محددة كما ذكرنا في (1.52–)، وكما يوضح المثال الآتي:

س:37 فُعُول من (ج ث و) ← جُثِيّ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات (1 – 5)	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	جُـ : ثـ و : وْ ح : :	(ْ)	11	*فُعُول
1 ، 2	جُـ : ثـ و : وْ ح (ْ): → :	→	12 > 119 >	
3	جُـ : ثـ و : يْ ح (ْ): :		52 >	
4	جُـ : ثـ يـ : يْ ح (ْ): :		107 >	
5 ، 6	جُـ : ثـِـ يّ : يْ ح (ْ): :		104 > 123	فُعِيّ

وقد تطبق القاعدة 97ب بعد المرحلة السادسة كما في "عِصِيّ":

س: 38 عُصُوّ ← 12 > 119 > 52 > 107 > 104 > 123 > 97ب ← عِصِيّ

4.52– قد ذكرنا في (2.52–) رأي المازني وابن جني في هذه المسألة كما ذكرنا رأي الأستراباذي في مثل "نُجُوّ"[277]، ويلاحظ أنهم –بعد إبدال الواو الثانية ياء في مثل (*دُلُوو)– يعاملون الصيغة كما يعاملون نحو (طَوْي وسَيْوِد)[278]، وقد علقنا على ذلك في (4.48–)، ص 132– أعلاه.

---

277 نفسه: 551، وينظر ص 139 أعلاه.

278 ينظر مثلا: ابن عصفور: م.ن؛ ع. حسن 80، 4: 781.

القاعدة رقم (53): قاعدة إبدال الواو ياء بين الكسرة والفتحة:

1.53- في بعض الصيغ المقيسة قد تقع الواو شبه الصائتة بين الكسرة والفتحة إما مباشرة وإما بعد تطبيق القاعدة 97 [279]، وفي كلتا الحالتين تبدل الواو ياء مجانسة للكسرة قبلها:

قا.53) ۋ ← ىٓ \ ...:ص ـِ : ــــ { ـَ :. / [ح.:] (فُعَيِّل) }

2.53- يصل عدد التأليفات المقطعية التي يحتمل أن تقع فيها الواو بين كسرة وفتحة إلى 84 تأليفة، تكون الواو لاما للكلمة في 82 منها، وعينا في اثنتين، ولا تكون فاء في أي منها.

أما الحالتان اللتان تقع فيهما الواو عينا للكلمة بين كسرة وفتحة فهما في الصيغتين (فِعَل، فِعَلَة)، وهما لا تعدان عندنا مقيستين إلا في جموع التكسير. وقد أجرينا إحصاء في "اللسان" [280] فوجدنا أن عدد الألفاظ الواردة فيه لا يتعدى 26 لفظا، ستة منها ليست جموعا، والعشرون الباقية موزعة كالآتي:

فِعَل	بالواو فقط	: 5 ألفاظ
فِعَل	بالياء فقط	: 5 ألفاظ
فِعَل	بالواو والياء	: 3 ألفاظ
فِعَلة	بالواو فقط	: 3 ألفاظ
فِعَلة	بالياء فقط	: 2 لفظان
فِعَلة	بالواو والياء	: 2 لفظان

ومن هذا التوزيع يتبين أن عدد الجموع الواردة بالياء فقط أو بالياء والواو تكون أغلبية (12 من 20) في حين أن التي وردت بالواو فقط هي الأقلية (8 من 20).

وقد حاول القدماء أن يفسروا هذا الازدواج في تعامل المتكلم العربي مع (فِعَل وفِعَلَة) جَمْعَيْن من الأجوف الواوي، فقرروا أن "ما كان واحده مقلوبا فهو في الجمع مقلوب إذا انكسر ما قبله... فإن كسّرت الواحد على (فِعَلَة) -وقد كانت الواو ظاهرة في الواحد- فأظهِرْها في (فِعَلَة)..."، وعدوا مثل "ثِيَرَة" شاذا [281].

ولم يخرج من جموع "اللسان" العشرين عن هذا التفسير سوى "حِوَج: ج.حَاجَة والجموع الواردة بالواو والياء.

واستخلاصا مما سبق يبدو لنا أن هاتين الصيغتين تشملهما قاعدتنا هذه -53-، أما الألفاظ الثمانية التي لم تطبق عليها فيمكن قبول تفسير القدماء في شأنها، أي أن الناطق بها انساق فيها عفويا مع القياس الحملي (المبدأ 6 عندنا) فأظهر فيها الواو كما ظهرت في مفرداتها، متجاوزا بذلك القاعدة 53.

---

[279] قيدنا هذا الإبدال بوقوع الفتحة بعد الواو، لأنها حالة لا تشملها القاعدة 26 كما مر بنا في (2.26-) والهامش 151 (الفصل الخامس من هذا الباب).
[280] التجأنا إلى هذا الإحصاء محاولة منا للحسم في نقاش القدماء حول سبب إعلال بعض ما ورد على الصيغتين دون بعض.
[281] المازني/ ابن جني 54، 1: 344؛ وينظر أيضا: ابن عصفور 79: 471.

ولم نعثر على أي استثناء فيما يخص تطبيق القاعدة على صيغ الناقص الواوي العديدة، سوى لفظ "أَقْرِوَة" الذي ذكر ابن منظور أنه "نادر من جهة الجمع والتصحيح"[282]، أما [فُعَيِّل] منه فقد أشرنا في صياغتنا للقاعدة إلى أنها غير مقيدة بفتح الواو.

3.53- تطبق هذه القاعدة في المراحل: الثانية أو الثالثة أو الرابعة مسبوقة بالمبدأ 16 أو بإحدى القواعد 85، 97، 119، 123. وهذه أمثلة لها من خلال ثلاث صيغ:

س:39 أَفْعِلَ+(تْ) من (د ن و) ← أَدْنَيْتُ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ءـُـ د :	نـِـ :	وْ ح ↓	:	:	(تْ)	11	*أَفْعِلَ+(تْ)
1 ، 2	ءـُـ د :	نـِـ :	وَ ـَـ (تْ): ↓	→ :		→	85 > 119 >	
3	ءـُـ د :	نـِـ :	يْ ـَـ (تْ):	:			53	أَفْعَيَ(تْ)

س:40 مُسْتَفْعِلاً من (د ع و) ← مُسْتَدْعِياً

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	مـُـ س :	تـَـ د :	عـِـ :	وْ ح ↓	:	(ْن)	11	*مُسْتَفْعِلاً
1 ، 2 ، 3	مـُـ س :	تـَـ د :	عـِـ :	وَ ـَـ (ْن): ↓	→	→	16 + 12 > 119 >	
4	مـُـ س :	تـَـ د :	عـِـ :	يْ ـَـ (ْن):			53	مُسْتَفْعِياً

س:41 تَفَاعُلَ+(هـ..) من (ع ل و) ← تَعَالِيَ(هـ..)

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	تـَـ :	عـا :	لـُـ :	وْ ح ↓	:	(هـ..)	11	*تَفَاعُلَ+(هـ..)
1	تـَـ :	عـا :	لـُـ : ↓	وَ ـَـ :		"	16 +	
2	تـَـ :	عـا :	لـِـ :	وَ ـَـ : ↓		"	97 >	
3	تـَـ :	عـا :	لـِـ :	يْ ـَـ :		"	53	تَفَاعِيَ(هـ..)

---

282 ابن منظور 81: (ق ر ا).

(*) ينظر الهامش 370 في الفصل السابع

وفي تطبيقها على [فُعَيِّل] تنظر السلسلتان 85، 86 في الفصل الثامن.

4.53– يرى ابن جني أن الأصل في قلب الواو ياء أن تكون الواو ساكنة غير مدغمة بعد كسرة، بحيث "إن تحركت الواو، أو زالت الكسرة من قبلها، صحت"[283]. ودفعا للاعتراض عليه بمثل "غَازِيَة" يعلل إبدال الواو فيها ياء بقوله: "إنما أعل ذلك وإن كان متحركا من قبل أنه لام الفعل، فضعُف.."[284]. وقد سبق في (–2.53) تفسيره لمثل "قِيَم"[285].

القاعدة رقم (67)[286]: قاعدة إبدال الواو ياء في صيغة (الفُعْلى: مؤ. الأَفْعَل):

1.67– في صيغة (الفُعْلَى: مؤ. الأَفْعَل) من الناقص الواوي اعتاد معظم المتكلمين العرب أن يبدلوا الواو –حين تكون لاما للكلمة– ياءً تخفيفا من ثقل الواو مع قربها من ضمة الفاء قبلها:

قا.67) وْ ← يْ \ (ص¹ ـُـ ص² : ـــ³ ـَـ { ا :# / يْ (...) / ـَـ : وْ ـِـ (يّ..) }) (مؤ. الأَفْعَل)

2.67– يرى ابن السكيت أن إبدال الواو ياء في (الفُعْلَى) هذه "ليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز قالوا: القُصْوَى، فأظهروا الواو، وهو نادر، وتميم وغيرهم يقولون: "القُصْيَا"[287]، ويعد ابن الحاجب في "الشافية" نحو "القُصْوَى" شاذا[288].

3.67– تأتي هذه القاعدة تابعة للمبدأ 18 أو للقواعد المرتبطة باللواحق الصرفية التي تقبلها الصيغة المعنية. فـ"الدُّنْيَا" مثلا و"العُلْيَيَات" تمران بالمراحل الآتية:

س:42 — الفُعْلى من (د ن و) ← الدُّنْيَا

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	(ال) د ـُـ ن :	وْ ا :	:	:			18	(ال) *فُعْلى
1	(ال) د ـُـ ن :	وْ ا :	:	:			18 ∨	
		↓						
2	(ال) د ـُـ ن :	يْ ا :	:	:			67	(ال) فُعْيَا

---

[283] ابن جني 85: 732؛ وينظر الأستراباذي 75، 3: 83.

[284] ابن جني م.ن: 587؛ الأستراباذي: م.ن.

[285] ص 141 أعلاه.

[286] هذه من القواعد التي استدركناها بعد الترقيم الأصلي لقواعد هذا الفصل، ولذلك كان رقمها من بين الأرقام التي تركناها فارغة لهذا الغرض، واقتضى التتابع المنطقي المخطط للقواعد أن ترتب – هي والقاعدة 68 – هنا بين القاعدتين 53 و54.

[287] ابن منظور 81: (ق ص ا).

[288] ابن الحاجب 75، 3: 177، أما "حُزْوَى" التي ذكرها في نفس السياق فليست مؤنث (الأفعَل)؛ وينظر أيضا: ابن عصفور 79: 545.

س:43 — الفُعْلى + (ات) من (ع ل و) ← العُلْيَيات

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	(ال)عـ ـُـ لْ:	وْ ا:	:	:		(ا ت)	18	(ال) *فُعْلى+(ات)
1، 2	(ال)عـ ـُـ لْ:	وْ ـَـ : يْ	(ا : ت)	:→		→	98 v 119 +	
3	(ال)عـ ـُـ لْ:	يْ ـَـ : يْ	(ا : ت)	:			67	(ال) فُعْيَيَا(ت)

4.67– يتفق القدماء على أن الواو تقلب ياء في هذه الصيغة، ولكنهم اختلفوا في اسميتها أو وصفيتها، إذ يعتبرها سيبويه وكثير من النحاة اسما (أو صفة استعملت استعمال الأسماء)، بينما يعتبرها ابن السكيت "من النعوت"، وكذا ابن مالك[289]، وقد حاولوا تبرير قلب الواو ياء في هذه الصيغة تبريرات بعيدة جدا عن طبيعة اللغة، كالتبرير الذي يعتبر قلب الواو ياء في (الفُعْلَى) "كالعوض عن قلب الياء واوا في (فَعْلَى) اسما من الناقص اليائي..."[290]

القاعدة رقم (68)[291]: قاعدة إبدال الواو المضعفة ياء مضعفة في (فُعَّل) من الأجوف:

1.68– في صيغة (فُعَّل: ج.فَاعِل) من الأجوف الواوي اعتاد بعض المتكلمين العرب على إبدال الواو المضعفة ياء مضعفة تخفيفا من التماثل الزائد عن المألوف عندهم (ضمة بعدها واوان):

قا.68) وْ: وْ (←) يْ: يْ \ [ص ـُـ ـَـ[2] : ـَـ[2] ـَـ:ص[3]..] (ج. فاعِل)

2.68– لما سمع عن العرب من (فُعَّل) المبدلة واوها ياء قدر يكفي لاعتبار ذلك الإبدال جائزا، ولم يسمع مثل ذلك في الصيغ الأخرى التي تتضمن واوا مضعفة – اعتبر اللغويون ما سمع من غير (فُعَّل) مبدل الواو شاذا مثل "نُيَّام وصَيَّاغ وقَيَّام"

3.68– تأتي هذه القاعدة بعد المبادئ والقواعد المرتبطة بالإعراب أو اللواحق الصرفية التي تقلبها صيغة (فُعَّل) المعنية، فـ"جُيَّع" في بيت الحادرة مثلا[294] قد عُدِّل هكذا:

---

[289] ابن منظور 81: م.ن؛ ابن عصفور 79: 544؛ الأستراباذي 75، 3: 177؛ ع. حسن 80، 4: 778، 779 وهوامشهما.
[290] ابن عصفور 79: 545؛ الأستراباذي 75، 3: 176، ولم نضع قاعدة لقلب الياء واوا في (فَعْلَى) الاسمية لأنها ليست من الصيغ المقيسة عندنا.
[291] ينظر الهامش 286 أعلاه.
[292] وهي كثيرة أغلبها من مشتقات (فَعَّلَ، تَفَعَّلَ).
[293] ابن جني 54، 2: 4، 5؛ ابن منظور 81: (ص و غ، ق و م).
[294] ابن جني م.ن: ص 3، والبيت هو: وَمُعَرَّضٍ تَغلي المراجِلُ تَحْتَهُ عَجَّلْتُ طَبْخَتَهُ لِرَهْطٍ جُيَّعِ؛ وقد روي بلفظ "جُوَّعِ" في عدة مصادر.

س:44	فُعَّل من (ج وع) (←) جُيَّع							
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
	1	2	3	4	5			
الأصل	ج ـُـ وْ :	وّ ـَـ	عـ ح ↓			(ن) ↓	11	فُعَّل
1	ج ـُـ وْ :	وّ ـَـ	عـ ـِـ			∅	17	
	(↓ ↓ ↓)						(+)	
2	ج ـُـ يْ :	يّ ـَـ	عـ ـِـ				68	فُيَّل

4.68- أورد سيبويه هذه المسألة في باب ما تقلب فيه الواو ياء دون أن تسبقها كسرة أو تجاورها ياء، وقال بعد ذكر الأمثلة والاستثناءات: "إذ لم يكن القلب الوجة في (فُعَّل). ولغة القلب مطردة في (فُعَّل)"[295].

القاعدة رقم (54): قاعدة إبدال الواو همزة قبل ضمة أو واو مدّ:

1.54- في اللسان العربي تعد الواو شبه الصائتة أثقل من الياء كما تعد الضمة أثقل الحركات[296]، ومن هنا يعد المقطع المكون من هذين الفونيمين / وْ ـُـ / أثقل المقاطع عند المتكلم العربي، فيميل إلى تخفيفه - كلما سمح له المبدأ 3- بتطبيق قواعد التعديل الصوتي المناسبة، كالقواعد 26 أو 41 أو 43 أو غيرها، وحينما يحول المبدأ 3 أو غيره دون تطبيق تلك القواعد يكتفي بعض المتكلمين أحيانا[297] بتعديل بسيط لهذا المقطع بواسطة القاعدة 54، أي بإبدال الواو شبه الصائتة همزة حينما تكون فاء أو عينا للكلمة متبوعة بضمة أو بواو مدّية بعد صامت سا لم:

قا.54) وْ (←) ء \ [{ # / ... } : ــــ { ـُـ:(ص) : ص.. / و: ص.. }] (وْ ص ص) أو (ص وْ ص)

---

[294] ابن جني م.ن: ص 3، والبيت هو: وَمُعَرَّضٍ تَغلي المراجِلُ تَحتَهُ عَجَّلتُ طَبخَتَهُ لِرَهطٍ جُيَّعٍ؛ وقد روي بلفظ "جُوَّعِ" في عدة مصادر.

(*) إشارة إلى حذف التنوين وفق مقتضى القافية

[295] سيبويه 75، 4: 362 وينظر الهامش 293 أعلاه.

[296] ينظر: أمنزوي 2000، ص 73 (أ.3.2، ب.3.2).

[297] سنرى في القاعدة 56 أن هناك حالات يلتزم فيها جميع المتكلمين إبدال الواو المضمومة همزة .

2.54– يستخلص من الجدول 9 أن الواو المتبوعة بضمة أو بواو مدّية يمكن نظريا أن تقع في 39 تأليفة مقطعية من المثال الواوي و 14 من الأجوف الواوي[298]، غير أن ما روته كتب اللغة مما أبدلت واوه همزة لا يشمل كل تلك التأليفات، ومع ذلك فقد اعتبر اللغويون هذا الهمز جائزا بشروط حددوها بطريقتهم الخاصة[299].

ولا مجال للحديث عن الاستثناء أو الشذوذ في تطبيق هذه القاعدة، لأنها من القواعد التي لم يتفق كل المتكلمين على تطبيقها كما ذكرنا في (1.54–)، وقد ورد في القرآن الكريم مثلا "أُقِّتَتْ" (المرسلات/11، قراءة السبعة باستثناء أبي عمرو)، كما ورد فيه "وُعِدْنَا" (المؤمنون/84، النمل/70) و"وُورِيَ" (الأعراف/19)[300].

3.54– ترتب هذه القاعدة بعد المبادئ والقواعد المتعلقة بالإعراب أو باللواحق الصرفية، فتأتي في المراحل: من الثانية إلى السادسة خاتمةً السلسلة في الغالب:

س:45 فُعِّلَ+(تْ) من (و ق ت) (←) أُقِّتَتْ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	وْ ـُ :	ق ـِ :	ت ح	:	:	(تْ)	11	فُعِّلَ+(تْ)
1			↓	:	:		85	
2	وْ ـُ : ↓	ق ـِ :	ت ـَ (تْ): →	:		→	˅ 119	
							(+)	
3	ء ـُ :	ق ـِ :	ت ـَ (تْ): (*)	:			54	أُعِّلَ(تْ)

س:46 فَعُول من (ق و ل) (←) قَؤُولِ(**)

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ق ـَ :	وْ و :	ل ح :	:	:		11	فَعُول
			↓	:		(ٌ) ↓	17	
1	ق ـَ :	وْ و : ↓	ل ـِ :	:	:	Ø(***)	(+)	
3	ق ـَ :	ء و :	ل ـِ :	:	:		54	فَؤُول

---

[298] أما الناقص فلا علاقة له بهذه القاعدة، كما هو واضح من تمثيلها الرمزي.

[299] سيبويه 75، 4: 237، 331، 351؛ ابن جني 54، 1: 212، 214، 218، 284؛ ابن عصفور 79: 332؛ الأستراباذي 75، 3: 204.

[300] وذكر ابن جني أن صيغة (فُعُل) من الأجوف الواوي يجوز همزها وإن لم يسمع (ابن جني 54: 339).

(*) في قراءاتها الأخرى ينظر: النحاس 85، 5: 115.

(**) في هذا البيت من الشعر لكعب بن سعد الغنوي: وما أنا، للشيْءِ الذي ليس نافِعِي، ويَغْضَبُ منه صاحبي، بِقَؤُولِ (ابن منظور 81: ق و ل)

(***) إشارة إلى حذف التنوين وفق مقتضى القافية

وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها... وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمة كما يكرهون الواوين، فيهمزون نحو (قَؤُول ومَؤُونَة)" [301].

وممن وقف على هذه الظاهرة من المحدثين الأب "هـ.فليش" في عدد من كتبه وأبحاثه، حيث اعتبر هذا الإبدال من الوسائل التي يتخلص بها المتكلم العربي من "كراهة النطق بالصوامت الضعيفة (الواو والياء) مع مصوتات من جنسها..."، وهذا الإبدال عنده صورة من صور النزوع نحو "المخالفة"، وقد حاول في تردد أن يجد تفسيرا نفسيا لهذه الظاهرة، لأنها لم تكن منتشرة بين جميع الناطقين بالعربية، مما تسبب في غموض مواقف اللغويين العرب منها.." .

أما الدكتور ع.ص.شاهين فقد وقف على هذه الظاهرة وقفة جزئية مركزا على حدوثها في بدايات بعض الصيغ، حيث لاحظ أن هذه الصيغ تعرضت "لصعوبة البدء بحركة مزدوجة، وهو ما تتجنبه العربية، فجيء بالهمزة في موقعها تصحيحا لبداية المقطع حتى يصير عربيا سليما..."

القاعدة رقم (56): قاعدة إبدال الواو همزة عندما تجاور واو أخرى من نفس الصيغة:

1.56- في بعض التأليفات المقطعية لصيغ المثال الواوي قد تتجاور واون شبه صائتتين بحيث لا يفصل بينهما سوى حركة قصيرة، كأن تكون إحداهما صدرا لمقطع ثلاثي تقفله الأخرى، أو تكون إحداهما صدرا لمقطع حركي ثنائي وتكون الأخرى صدرا للمقطع الذي يليه، وهذا النوع من التأليف المقطعي يستثقله اللسان العربي أكثر من التأليفات المقطعية الموصوفة للقاعدة 54، ولذلك فقد التزم فيه جميع المتكلمين إبدال الواو الأولى همزة، نزوعا منهم إلى التخلص من التماثل الزائد عن الحد بين أصوات الكلام:

قا.56) ۋ ← ء \ # ـــ¹ـــ ح { ۋ: .. / ۋ: ... }

2.56- إن التأليف المقطعي الموصوف لهذه القاعدة لا يحدث إلا في أربع صيغ: اثنتان منها منحصرتان في جذر وحيد هو (و و ل) وهما (فُعْلَى، فُعَل: مؤ. أَفْعَل وجمعه) [304] ، والصيغتان الأخريان هما (فَوَاعِل، فُوَيْعِل) من المثال الواوي عموما. ولم نعثر على أي استثناء تجنب فيه تطبيق هذه القاعدة في نطاق هذه الصيغ الأربع.

---

301 سيبويه 75، 4: 331 وينظر الهامش 299 أعلاه، ويلاحظ أن ابن عصفور (79: 333) قد انفرد بمحاولته الدفاع عن إشراك الواو المكسورة مع الواو المضمومة في هذا الإبدال.

302 هـ. فليش 83: 46، 203-؛ وأيضا: Fleish 61: 133 , 134 ; Fleish 50: 271.

303 ع.ص.شاهين 80 ب: 178.

304 مسايرة للافتراض القائل إن "أَوَّل" و أُولَى وأَوَائِل" مشتقة من جذر لم ينتج غيرها وهو (و و ل)؛ وينظر في الافتراضات الأخرى: ابن جني 54، 2: 202 -؛ ابن منظور 81: (و أ ل).

3.56- ويأتي تطبيق القاعدة بعد مبادئ وقواعد الإعراب أو اللواحق الصرفية، فتأتي في المراحل: من الثانية إلى السابعة، وهذه بعض أمثلتها:

س:47	الفَوَاعِل من (و ق ي) ← الأَوَاقِي (*)							
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	(ال) وَ ـَ :	وْ ا :	ق ـِ :	يْ ح :			11	*(ال)فَوَاعِل
1	(ال) وَ ـَ :	وْ ا :	ق ـِ :	يْ ـُ :			15/13 >	
2	(ال) وَ ـَ :	وْ ا :	ق ـِ :	↓ ـُ :			26 >	
3	(ال) وَ ـَ :	وْ ا :	ق ـِ :	Ø ـُ :			90 +	
4	(ال) وَ ـَ :	وْ ا :	ق ي :	:				
5	(ال) ء ـَ :	وْ ا :	ق ي :	:			56	(ال)أَوَاعِي
س:48	فُعْلَى + (ات) من (و و ل) ← أُولَيَ(ات)							
الأصل	وْ ـُ وْ :	ل ا :	:	:			18	*فُعْلَى+(ات)
1 2	وْ ـُ وْ :	ل ـَ :	يْ :	→ (ا : ت) →	:	(ات) →	98 > 119 +	
3	ء ـُ وْ :	ل ـَ :	يْ :	(ا : ت)	:		56 >	(***)
4	ء ـُ ـُ :	ل ـَ :	يْ :	(ا : ت)	:		39 >	
5	ء و :	ل ـَ :	يْ :	(ا : ت)	:		90	أُولَيَ(ات)

4.56- قال سيبويه: "وإذا التقت الواوان أولا [أبْدلت] الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك، لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا، وكان ذلك مطردا إن شئت أبدلت وإن شئت لم تبدل، لم يجعلوا في الواوين إلا البدل لأنهما أثقل من الواو والضمة.."[305]

(*) في بيت شعر لمهلهل: ضَرَبَتْ نَحرَها إِلَيَّ وَقالَت يا عَدِيّاً لَقَد وَقَتْكَ الأَوَاقِي (ابن جني 85: 800 وهامشها)

(**) في بيت شعر لكشاجم: تُنَشِّطُنِي أُخْرَيَاتُ الشَّبَاب وَتَقْتَادُنِي أُولَيَاتُ الكِبَرْ (ديوانه: ص 180)

(***) في هذه السلسلة يمكن تطبيق القاعدتين 39 > 90 في المرحلتين الثالثة والرابعة فيصبح إبدال الواو الأولى همزة بمقتضى القاعدة 54: س48ب: 98 > 119 + 39 > 90 (<) 54.

305 سيبويه 75، 4: 333؛ وينظر أيضا: ابن جني 54، 1: 217.

وقد سبق في نهاية (4.54-) رأي للدكتور ع.ص.شاهين في مسألة إبدال الواو همزة في أول الصيغة دون أن يميز بصراحة بين حالات الجواز وحالات الوجوب، وقد أنكر أن تكون هناك واو ثانية في "وُولَى"، حيث يرى أنها ضمة طويلة جاءت تعويضا إيقاعيا عن العين الساقطة"، دون أن يفسر سبب سقوط العين[306].

القاعدتان رقم (60/59): قاعدتا إبدال الواو ياء أو ضمة في (يَفْعَل) من المثال الواوي:

59/1.60- في بعض اللهجات العربية القديمة تعدل صيغة (يَفْعَل) من المثال الواوي فتنطق بصورة (يَيْعَل أو يَاعَل)[307]. وهذان تعديلان يمكن تفسير أولهما بسلسلة من القواعد من بينها القاعدة 59 التي تقضي بإبدال الواو ياء، ربما تخفيفا من ثقل الواو عند أصحاب هذه اللهجة:

قا.59) وْ (←) ىْ \ [صْ ـَ ــ1ــ : ص2 ـَ (.):] (يَفْعَل)

ويمكن تفسير التعديل الآخر (يَاعَل) بسلسلة أخرى من القواعد، من بينها القاعدة 60 التي بمقتضاها تبدل الواو ضمة تدمج مع الفتحة قبلها (قا.90) لتصبحا ألفا مدّية:

قا.60) وْ (←) ـُ \ [صْ ـَ ــ1ــ : ص2 ـَ (.):] (يَفْعَل)

59/2.60- ولا مجال للبحث عن الاستثناء في تطبيق القاعدتين لأنهما بنفسهما استثناءان التزمتهما فئتان من العرب غير أهل الحجاز كما ذكر سيبويه[308]، غير أن المبرد ذكر أن أصحاب "يَاجَل" يقولون أيضا "يَاتَزِن"[309] فيطبقون القاعدة 60 على غير (يَفْعَل) أيضا.

59/3.60- وكلتا القاعدتين مرحلة من مراحل تعديل (يَفْعَل) وفق اتجاه أصحاب كل من اللهجتين كما يتضح من السلسلتين القاعديتين 49 و50:

س:49 — **يَفْعَل من (و ج ل) (←) يَيْجَل**

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ىْ ـَ وْ :	ج ـَ :	ل ح :	:			11	يَفْعَل
1	ىْ ـَ وْ :	ج ـَ :	ل ح :	:			11	
	(↓)						(+)	
2	ىْ ـَ ىْ :	ج ـَ :	ل ح :	:			59	يَيْعَل

[306] ع.ص.شاهين: م.ن.
[307] وستأتي في القاعدة 94 لهجة ثالثة: "يِيعَل".
[308] سيبويه 75، 4: 111؛ لكن المبرد عكس الأمر فنسب "يَاجَل" لأهل الحجاز (الهامش الآتي).
[309] المبرد 63، 1: 90، 91.

س:50	يَفْعَل من (و ج ع) (←) يَاجَع							
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	يْ ـَ وْ :	جـَ :	عـ ح :	:			11	يَفْعَل
1	يْ ـَ وْ :	جـَ :	عـُ :	:			15 (+)	
2	يْ ـَ ـُ :	جـَ :	عـُ :	:			60 v	
3	يْ ا :	جـَ :	عـُ :	:			90	يَاعَل

4.60/59- يعد معظم اللغويين مثل "يَيْجَل ويَاجَل ويِيجَل" لهجات عربية كما ذكرنا في (1.60/59-) وكما سنذكر في القاعدة 94 لاحقا، ومنهم من يعد هذه الاستعمالات شاذة كابن الحاجب في الشافية[310]، وكلهم يفسرها بـ"كراهية الواو مع الياء"، تلك الكراهية التي جعلت بعض المتكلمين يبدلون من الواو ياء، وبعضهم يجعلونها ألفا لانفتاح ما قبلها، ثم حُمِّل (تَفْعَل ونَفْعَل وأَفْعَل) على (يَفْعَل)...[311] .

ومن الباحثين المحدثين من أورد مثال "يَاجَل" في سياق نظرية التطور في الصيغ المعتلة، تلك النظرية التي تفسر ما حدث في مثل هذه الصيغة هكذا:

يَوْجَل ← يَوْجَل ← يَاجَل

3.6.2- قواعد إبدال الياء خاصة:

القاعدة رقم (61): قاعدة إبدال الياء واوا في المنسوب إليه من الناقص اليائي:

1.61- من نتائج اتصال لاحقة النسب (يّ..) ببعض الصيغ المقيسة من الناقص اليائي أو اللفيف أن ياءه (لام الكلمة) تبدل واوا شبه صائتة، للتخفيف من توالي أربع متجانسات أو أكثر في تأليفة مقطعية واحدة، ويكون هذا الإبدال واجبا إذا كان المقطع السابق ثنائيا حركيا أو مدّيا يائيا[313] أو ثلاثيا قفله شبه صائت، وفي غير هذه الشروط قد يكون إبدال الياء واوا على سبيل الجواز كما في القاعدة 63، أو تبقى الياء على حالها دون إبدال:

(*) في رجز رواه أبو حيان التوحيدي في (الإمتاع والمؤانسة ج3: 55): بئس الطعامُ الحنظل المبسَّلُ   يَاجَعُ منه كبدي وأَكسَلُ

310 ابن الحاجب 75، 3: 88، وينظر تعليق الشارح عليه في ص 92.

311 سيبويه: م.ن؛ المازني/ ابن جني 54، 1: 202؛ ابن السراج 87، 3: 254؛ ابن عصفور 79: 432.

312 نقصد الدكتور إ.أنيس الذي ذكرنا نظريته من قبل في (4.26-) ص 94 وهامشها؛ وليس الدكتور ر.ع. التواب ببعيد عن هذه النظرية حين ساق هذه الصيغة نفسها في معرض حديثه عما سماه "انكماش الأصوات المركبة" باعتباره ظاهرة من ظواهر السهولة والتيسير في اللغة (ع.التواب 75: 198)؛ وينظر (4.94-) لاحقا.

313 ينظر الهامش 385 الآتي لاحقا، ص184.

قا.61) يٓ ← ؤ / صْ {ح / ي / ح ش} : ـــ3ـــ ـِ (يّ..)

2.61– من الناحية المبدئية يمكن تطبيق هذه القاعدة في جميع الصيغ الاسمية المستوفية لشروطها، إذا كانت قابلة للاحقة النسب، وهي صيغ كثيرة تقارب الثمانين صيغة[314]، فإذا سمع تطبيقها على أي صيغة لم تستوف الشروط اعتبر ذلك شذوذا مثل "قَرَوِيّ وزِنَوِيّ" في النسب إلى "قَرْيَة وزِنْيَة"، مع خلاف جزئي في ذلك بين سيبويه والخليل من جهة ويونس بن حبيب من جهة أخرى...[315]، وفي بعض حالات وجوب تطبيق هذه القاعدة قد يسمع عن بعض العرب تجاوزها بواسطة القاعدة 26 وتوابعها كما في النسب إلى مثل "القَاضِي"، حيث سمع "القَاضِيّ" بجانب "القَاضَوِيّ"[316]

3.61– تأتي هذه القاعدة ضمن سلسلة من القواعد الأخرى المرتبطة بلاحقة النسب في صيغ الأسماء وهي القواعد: 86 > 119 > 123، 36، 95، 111، 112، [115]، وفي جميع الحالات تكون القاعدة 61 مسبوقة بالقواعد الثلاث الأولى فتأتي بعدها مباشرة في أغلب الحالات، أو مفصولة عنها بالقاعدة 111 في حالات خاصة كما في التمثيلات الآتية لبعض سلاسلها:

س:51 فِعْلَة+(يّ..) من (ب ن ي) ← بِنَوِيّ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ب ـِ ن :	يٓ ـَ :	(ة..) :	→ :		→	11	*فِعْلَة+(يّ..)
1			∅ :	:			[115] >	
						(يْ:يِ..)		
2، 3	ب ـِ ن :	يٓ ـِ	(يٓ:يٓ..)→ :	:		→	86 > 119 >	
4	ب ـِ ن :	ؤ ـِ	(يٓ:يٓ..) :	:			61 >	
5، 6، 7	ب ـِ :	ـَ ن	ؤ ـِ :	(يٓ:يٓ..)(*) :			111 > 119 > 3	فِعَوِ(يّ..)

---

314 وذلك لأن حوالي 40 صيغة اسمية – من مجموع الصيغ الاسمية المقيسة الـ 120 – لا تطبق عليها هذه القاعدة لعدم استيفائها للشروط المذكورة في (1.61–).

315 سيبويه 75، 3: 347؛ الأستراباذي 75، 2: 48.

316 ينظر ع.حسن 80، 4: 720.

(*) هذا هو اتجاه يونس بن حبيب في النسبة إلى "بِنْيَة" ونحوها؛ أما قياس سيبويه فيقف عند المرحلة الثالثة: بِنْيِيّ (ينظر الهامش 315). وإنهاء السلسلة بالمبدأ 3 إشارة إلى عدم تطبيق القاعدة 26 مع توفر شروطها؛ وأما "بِنْيَوِيّ" التي نستعملها الآن فهي من قبيل الخطأ الشائع أو القياسات المستحدثة كالـ"وَحْدَوِيّ" والـ"تَعْبَوِيّ". ينظر: ع.حسن 80، 4: 718 (هـ 1)

س:52 — فَاعِل + (يّ..) من (ق ض ي) ← قَاضَوِيّ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات (1 – 5)	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ق ا : ض ـِ : ىْ ح :	(يّ:يّ..)	11	*فَاعِل+(يّ..)
			<	
1 – 2	ق ا : ض ـِ : ىْ ـِ (ىّ:ىّ..) ←	→	86 < 119	
			<	
3	ق ا : ض ـ : وْ ـِ (ىّ:ىّ..)		61	
			<	
4 – 5	ق ا : ض ـَ : وْ ـِ (ىّ:ىّ..)		(*)95 < 3	فَاعَوِ(يّ..)

س:53 — فَعْلَة + (يّ..) من (ط و ي) ← طَوَوِيّ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات (1 – 5)	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ط ـَ وْ : ىْ ـَ : (ة..) ← : :	∅ ← (يّ:يّ..) "	[115]	*فَعْلَة+(يّ..)
			<	
1	ط ـَ وْ : ىْ ـَ : : :		86	
			<	
2 – 3	ط ـَ وْ : ىْ ـِ (ىّ:ىّ..) → : :	→	119 < 123	
			<	
4	ط ـَ وْ : ـَ ىْ ـِ (ىّ: ىّ..)		(**)111	
			<	
5	ط ـَ : وْ ـَ : ىْ ـِ (ىّ:ىّ..) :		119	
			<	
6 – 7	ط ـَ : وْ ـَ : وْ ـِ (ىّ:ىّ..) :		61 < 3	فَعَوِ(يّ..)

(*) ينظر: (1.95–) والهامش 361 لاحقا. وإنهاء السلسلة بالمبدأ 3 إشارة إلى عدم تطبيق القاعدة 26 مع توفر شروطها.

(**) جاء تطبيق القاعدة 111 هنا عوضا عن القاعدة 48 التي ستؤدي إلى ظهور أربع ياءات بينها كسرة... وينظر الهامش (*) في الصفحة السابقة.

س:52م	فَعِل + (يّ..) من (ع م ي) ← عَمَوِيّ							
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ع ـَ :	م ـِ :	ىْ ح	:	:	(يّ..)	11	*فَعِل+(يّ..)
1	ع ـَ :	م ـِ :	ىْ ـِ	:	:	"	86 v	
2 3	ع ـَ :	م ـِ :	ىْ ـِ (ىْ : ىّ..) →:			→	119 v 123 v	
4	ع ـَ :	م ـِ :	وْ ـِ (ىْ : ىّ..)	:			61 v	
5 6	ع ـَ :	م ـَ :	وْ ـِ (ىْ : ىّ..)	:			95 v 3	فَعَوِ(يّ..)

4.61– لم يختلف القدماء في وجوب مجيء الواو المكسورة قبل ياء النسب في كثير من الصيغ المنسوب إليها وإن اختلفوا جزئيا في بعض الحالات كما ذكرنا في (2.61–)، غير أن أصل هذه الواو قد يختلف بيننا وبينهم، حيث الواو في "رَحَوِيّ، عَصَوِيّ، عَمَوِيّ" كلها مقلوبة عن الألف عندهم [317]، بينما نعتبرها نحن أصلية في "عَصَوِيّ" ومبدلة من ياء في "عَمَوِيّ" و"رَحَوِيّ"[318].

القاعدة رقم (62): قاعدة إبدال الياء واوا في صيغة (فَعُلَ) من الناقص اليائي:

1.62– عندما يراد صوغ (فَعُلَ) من الناقص اليائي لغرض المبالغة والتعجب[319] فإن ياءه تبدل واوا لمجانسة الضمة قبلها:

قا.62) ىْ ← وْ \ [ص1 ـَ: ص2 ـُ3] (فَعُلَ)

2.62– هذه القاعدة اصطنعناها كما اصطنع القدماء تلك الصيغة المعنية بها (فَعُلَ) الدالة على المبالغة والتعجب، والتي لا يقاس منها مضارع ولا أمر[320]، ونظرا لندرة استعمال هذه الصيغة فقد بدا لنا أن اللفظين اللذين روتهما المعاجم مصطنعان أيضا، ويدخلان في نطاق المبالغة وهما "بَهُوَ الرجل ونَهُوَ" إذا بلغ الغاية في البهاء والنهي، وهناك صيغ اسمية من الناقص اليائي قد تقع فيها الياء متحركة بعد ضمة ولا تطبق فيها هذه القاعدة بل القاعدة 97 كما سيأتي.

---

[317] وقد يعتبرونها مقلوبة عن ياء بينما هي عندنا أصلية كما في "شَجَوِي" في النسب إلى "شَج". ينظر السيوطي 85، 1: 41.
[318] أخذا بتغليب ابن منظور نقلا عن مصادره جانب (ر ح ي) على جانب (ر ح و)؛ وينظر الأستراباذي 75، 2: 17.
[319] لأن (فَعُلَ) لا يصاغ أصلا من الناقص اليائي، و"نَهُوَ" من النوادر. ينظر ابن جني 54، 2: 112؛ الأستراباذي 75، 1: 76.
[320] ابن جني 52، 2: 348.

3.62– ولهذا فهذه القاعدة يتحدد سياقها في تبعيتها للقواعد: 85 أو 85 > 119 أو 76 > 119، وهذا نموذج:

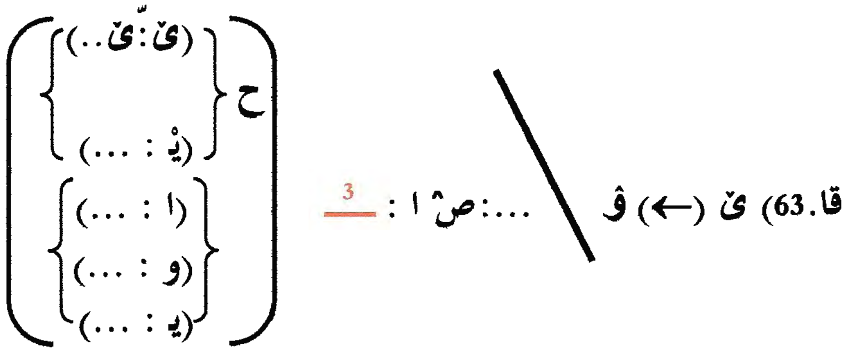
س:55 — فَعُلَ + (تْ) من (ر م ي) ← رَمُوَتْ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ر ـَ :	مـُ :	يّ ح :	:		(تْ)	11	*فَعُلَ +(تْ)
1، 2	ر ـَ :	مـُ :	يّ ـِ (تْ): →	:		→	85 > 119 >	
3	ر ـَ :	مـُ :	وْ ـَ (تْ):	:			62	فَعُوَ (تْ)

4.62– ينظر الهامش 319.

القاعدة رقم (63): قاعدة إبدال الياء واوا في الاسم الممدود من الناقص اليائي:

1.63– إذا أريد صوغ المنسوب أو المثنى أو جمع السلامة من الاسم الممدود، المقيس أصلا من الناقص اليائي أو اللفيف، فإن ياءه (لام الكلمة) يجوز إبدالها واوا أيضا، لأن مقتضى القاعدة 41 هو أن تبدل همزة كما سبق في (1.41–):



2.63– ينظر: (2.41–) ص 124– من هذا الفصل. ويلاحظ أن مجال تطبيق القاعدة 63 أضيق قليلا من مجال القاعدة 41 كما هو واضح من الصياغتين الصوريتين لهما.

3.63– يجوز تطبيق هذه القاعدة بدل القاعدة 41، كما سمع عن العرب، بعد القاعدتين 119 و123، فتأتي في المرحلة الثالثة أو الرابعة، وقد يتبعها المبدأ 5 أو إحدى القاعدتين 39 و46، ولقلة تطبيقهم لهذه القاعدة نكتفي منها بمثال واحد:

س:56 — فِعَال + (يْ:..) من (ر د ي) (←) رِدَاوَيْنِ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ر ـِ :	د ا :	ئ ح :	:		(يْ : ..)	11	*فِعَال+(يْ:..)
1 / 2	ر ـِ :	د ا :	ئ ـَ	(يْ : ..)→:		→	85 v 119	
			(↓)				(٧)	
3	ر ـِ :	د ا :	و ـَ	(يْ : ..) :			63	فِعَاوَ(يْ:..)

4.63– يتحدث القدماء عن قلب همزة الممدود لا عن قلب يائه، فيفرعون لهذا القلب أحكاما يؤسسونها على كون الهمزة أصلية أو منقلبة أو زائدة، وبخصوص المنقلبة عن ياء أو واو يرجحون إبقاءها على إبدالها واوا...[321].

القاعدة رقم (64): قاعدة إبدال الياء واوا في (فُعَيْل، فُعَيْلَة) من الأجوف اليائي:

1.64– في وزني التصغير (فُعَيْل، فُعَيْلَة) من الأجوف اليائي أجاز الكوفيين، ثم م.ل.ع.ق، إبدال الياء الأولى (عين الكلمة) واوا، تجنبا لتجاور الياءين، ومجانسة للضمة قبلها[322].

قا.64) ئ (←) و \ ص1 ـُ : ـ2ـ ـَ : «ئ»: ص3..

2.64– ليس هناك ما يمنع من تطبيق هذه القاعدة على باقي صيغ التصغير التي يكون مقطعها الثاني ثلاثيا فتحيا صدره ياء هي عين الكلمة وقفله ياء زائدة للتصغير، وإن كان المجيزون لهذا الإبدال يحصرونه في الصيغتين المذكورتين.

3.64– يأتي تطبيق القاعدة بعد مبادئ الإعراب واللواحق الصرفية، كما في المثال الآتي:

س:57 — فُعَيْلَة من (ع ي ن) (←) عُوَيْنَة

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ع ـُ :	ئ ـَ ئ :	ن ـَ :	(ة..) :			[85]/11	*فُعَيْلَة
		(↓)					(+)	
1	ع ـُ :	و ـَ ئ :	ن ـَ :	(ة..) :			64	فُوَيْلَة

---

321 سيبويه 75، 3: 349، 351، 391؛ الأستراباذي 75، 2: 55.

322 م.ل.ع. ق 69: 154، 161؛ ويقارن بـ : سيبويه 75، 3: 481.

4.64- ذكر الأشموني أن الكوفيين "أجازوا أيضا إبدال الياء في نحو (شَيْخ) واوا، ووافقهم في التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا، ويؤيده أنه سمع في (بَيْضَة: بُوَيْضَة)، وهو عند البصريين شاذ"[323] ، وعلى هذه الإشارة اعتمد م.ل.ع.ق. في إقراره لهذا الجواز، أما ابن مكي الصقلي (ت 501هـ) فقد اعتبر ما سمع من مثل "عُوَيْنَة"، "خُوَيْط" "شُوَيْخ" من قبيل الغلط[324] ، وكذا علق عليها ابن منظور بمثل قوله: "ولا تقُلْ" أو بنسبته إلى العامة.

3.6.2- قواعد إقحام أشباه الصوائت:

أما قواعد إقحام أشباه الصوائت فلا تتعدى اثنتين، ولذلك أدرجنا واحدة منهما ضمن قواعد تعديل الصوائت (قا.98) والأخرى ضمن قواعد تعديل المقاطع (قا.125).

تنظر الصفحة 88 أعلاه.

[323] الأشموني د.ت 4: 165.
[324] ابن مكي 81: 219.

7.2- الفصل السابع:

قواعد تعديل الصوائت

- 1.7.2- قواعد حذف الصوائت
- 2.7.2- قواعد إبدال الصوائت
- 3.7.2- قواعد إقحام الصوائت

7.2– الفصل السابع

قواعد تعديل الصوائت

1.7.2 - قواعد حذف الصوائت:

القاعدة رقم (76): قاعدة حذف الحركة الأخيرة من الصيغة المتصلة باللواحق:

1.76– بناء على ما وضحناه في المبدأين (2.7–) و11 وما سيأتي في القاعدة 85، فإن الحركة المفترضة في آخر الصيغة الصرفية تحذف عندما تتصل بها اللواحق الصرفية المدّية[325] أو ضمائر الرفع المتحركة، ثم يعاد تشكيل التأليفة المقطعية للصيغة بواسطة القواعد الأخرى المناسبة التي تفسر التعديلات الأساسية في أشباه الصوائت ضمن الصيغة إن وجدت:

قا.76) ح ← Ø \ ... : صْ —— { (تح.) / (م:...) }

2.76– يمكن تطبيق هذه القاعدة في حوالي 140 من الصيغ المقيسة أي باستثناء 30 صيغة اسمية، بعضها لا يقبل اللواحق الصرفية المعنية بالقاعدة 76 هذه، وبعضها مختوم أصلا بمقطع ثنائي مدّي فيخضع عند اتصاله باللواحق الصرفية المدّية للقاعدة 98 أو القاعدة 101 كما سيأتي.

وفي تطبيق القاعدة 76 على الصيغ المقيسة من الناقص استثناء سيأتي في القاعدة 101، وفيما عدا ذلك لم نصادف أي استثناء آخر في السلاسل القاعدية التي رصدناها فيها.

3.76– ونظرا لأن هذه القاعدة ترتبط مباشرة باللواحق الصرفية فإن ترتيبها المتوقع هو أن تكون أولى القواعد في جميع الحالات حسب ما أوضحناه في المبدأ 19 (ص 85)، وبما أن مقتضى هذه القاعدة هو أن تحذف الحركة التي قبل اللاحقة مباشرة فإن نظام التأليف المقطعي في العربية يقتضي أن يلحق صدر المقطع الذي حذفت حركته بالمقطع السابق (في حالة ضمائر الرفع المتحركة) أو يكون مع اللاحقة الصرفية المدّية مقطعا جديدا، وكلا الإلحاقين تضبطه القاعدة 119، ولهذا تكون القاعدة 76 متبوعة دائما بالقاعدة 119، وقد مرت بنا في القواعد السابقة عدة أمثلة، وقد تأتي أمثلة أخرى في القواعد القادمة[326].

---

[325] كنا قد حددنا اللواحق الصرفية وصنفناها في (6.2.2-) ص 44-.

[326] تنظر الأمثلة في الصفحات 92، 97، 100، 106، 107، 122...

4.76- يرى كثير من القدماء أنه "يسكن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، نحو (ضربْت وذهبْت) لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة"[327]، وهذا مثال من أمثلة احتكامهم إلى المبدأ رقم (7ق) عندهم، أما عندما تتصل بالصيغة لواحق صرفية مدّية فهم يعتبرون أحيانا أن قبل اللاحقة المدّية حركة مجانسة لها، فيرى الأشموني مثلا أن "ضمة (ضربُوا) عارضة أوجبها مناسبة الواو"[328]

ويرى بعض المحدثين أن حجة القدماء في تفسير إسكان الفعل مع ضمائر الرفع المتحركة "تتناقض مع واقع اللغة العربية" الذي نجد فيه مثل "ضَرَبَكَ" وضَرَبَهُمَا " من جهة، ومثل " استقبلْت ويكتبْنَ" من جهة أخرى، ويرى في بطلان تلك الحجة دليلا كافيا على أن الأصل في الفعل سكون آخره[329]. وقد أعلنا مخالفتنا لمثل هذا الرأي عند وصفنا للمبدأ 11 في (4.2-) ص: 83-84 وهوامشهما.

القاعدة رقم (77): حذف الضمة أو الكسرة قبل اللاحقة الصرفية المدّية:

1.77- طبقا للمبدأ (2.7) تحذف الضمة أو الكسرة كلما أدت التعديلات الصوتية إلى وقوع إحداهما قبل لاحقة صرفية مدّية، إلا في حالات خاصة استثناها الحس اللغوي عند المتكلم العربي انسجاما مع المبدأ 3، وهي الحالات التي سنذكرها في القاعدتين: 100 و105:

قا.77) { ـُ / ـِ } ← ø \ ... : صَ ـــ ↓(3 / ø) (م:...)

2.77- وتعد هذه القاعدة من القواعد التكميلية، إذ لا تطبق إلا لتصحيح وضع ينشأ عن تطبيق إحدى القاعدتين 27 و 28، ولهذا فتطبيقها يرتبط بتطبيق هاتين القاعدتين[330].

3.77- ومن هذا يتبين أن رتبتها في السلاسل القاعدية هي الرابعة دائما، متبوعة بالقاعدة 119، وقد سبقت لها أمثلة في بعض السلاسل السابقة (ص: 98، 106).

4.77- ينظر: 4.27- (ص 98) أعلاه.

القاعدة رقم (78): قاعدة حذف الحركة من آخر المضارع المجزوم والأمر:

[78].1- في المضارع المجزوم أو الأمر تحذف حركة المقطع الأخير إذا كان صدره (لام الكلمة) صامتا سالما، ثم تصحح التأليفة المقطعية للصيغة بعد ذلك بواسطة القاعدة 119 وغيرها من القواعد إن اقتضى الحال:

---

[327] الأنباري 61: 79؛ الأشموني د.ت 1: 58.

[328] الأشموني م.ن، وفي أسفل الصفحة يعلق الصبان على فتحة "ضَرَبَا" وكسرة "غُلامِي".

[329] عبده 86: 158 (هـ 6).

[330] ينظر (2.27-) ص 96- ، (2.28-) ص 99.

قا.[78]) ح ← ø \ [... ص ـــ : { # / (نَ) / (هـ ح.) }]

2.78- يمكن تطبيق هذه القاعدة في جميع صيغ الفعل المضارع المجزومة وفي صيغ الأمر، مقيسة من غير الناقص واللفيف، مجردة من اللواحق الصرفية أو متصلة بنون النسوة أو بضمير النصب المتحرك، ولم يسمع في كلامهم استثناء أو شذوذ في تطبيقها.

[78].3- هذه قاعدة نحوية أدرجناها ضمن قواعدنا لأن تطبيقها على بعض الأفعال المعتلة يترتب عليه توجيه قواعد التعديل فيها توجيها خاصا. وبما أنها تتعلق بما يحدث في آخر الفعل فقد اعتبرناها من القواعد الأولية، مثلها مثل قواعد اللواحق الصرفية، ولهذا تحتل دائما الرتبة الأولى ضمن سلاسلها القاعدية، متبوعة بالقاعدة 119، وبعد ذلك تأتي القواعد الأساسية المتعلقة بتعديل أشباه الصوائت قبل لام الكلمة.

وهذه بعض الأمثلة:

س:58 لا (تَفْعَلْ) من (خ و ف) ← لا تَخَفْ(*)

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ت ـَ خ :	وْ ـَ :	ف ح :	:			11	لا*تفْعَل
1(لا)	ت ـَ خ :	وْ ـَ :	ف ↓ : ∅	:			[78] >	
2(لا)	ت ـَ خ :	وْ ↓ ـَ ف :	→ :	:			119 +	
3(لا)	ت ـَ خ :	ـُ ـَ ف :	:	:			43 >	
4(لا)	ت ـَ خ :	↓ ∅ ـَ ف :	:	:			79 >	
5(لا)	ت ـَ :	خ ـَ ف :	:	:			119	(لا) تَفَلْ

(*) في قوله تعالى: ﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ﴾ [طه/20]

س: 59 إنْ تُفْعِلْ +(نَ) من (و ر د) ← إنْ تُرِدْنَ(**)

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	[تـُـ رْ:	وْـِـ :	د ح :	:		(نَ)	11	إنْ *[تُفعِلْ] + (نَ)
(إنْ)1	[تـُـ رْ:	وْـِـ :	د↓ : ∅	:		"	76/[78] ⋁	331
(إنْ)2	تـُـ ر :	وْـِـ د : ↓	→ :	:		"	119 +	
(إنْ)3	تـُـ ر :	ـُـ د :	:	:		"	43 ⋁	
(إنْ)4	تـُـ ر :	↓ ـِـ د : ∅	:	:			79 ⋁	
(إنْ)5	تـُـ ← :	ر ـِـ د :	[:	:			119	(إنْ) [تُفِدْ] (نَ)

س: 60 اِفْعِلْ + (هُمْ) من (و ع ظ) ← عِظْهُمْ(***)

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	اـِـ وْ:	عـِـ :	ظ ح :	:		(هـ..)	11	*اِفْعِلْ + (هُمْ)
1	اـِـ وْ:	عـِـ :	ظ↓ : ∅	:			[78] ⋁	
2	اـِـ وْ:	عـِـ ظ :	→ :	:			119 +	
3	اـِـ ↓: ∅	عـِـ ظ :	:	:			32 ⋁	
4	اـِـ : ↓ ∅	عـِـ ظ :	:	:		(هُمْ)	117	عِلْ(هُمْ)

[78].4- يعامل القدماء الفعل المجزوم باعتبار جزمه متأخرا عما قد يكون لحقه من تعديلات صوتية، ففعل مثل "أَسْتَجِبْ" مجزوما يعالجونه هكذا:

أَسْتَجْيِبُ ← أَسْتَجِيْبْ ← أَسْتَجِبْ[332]

(**) في قولنا: «إنْ تُرِدْنَ الخيْرَ فاسعَيْنَ في سبيله»

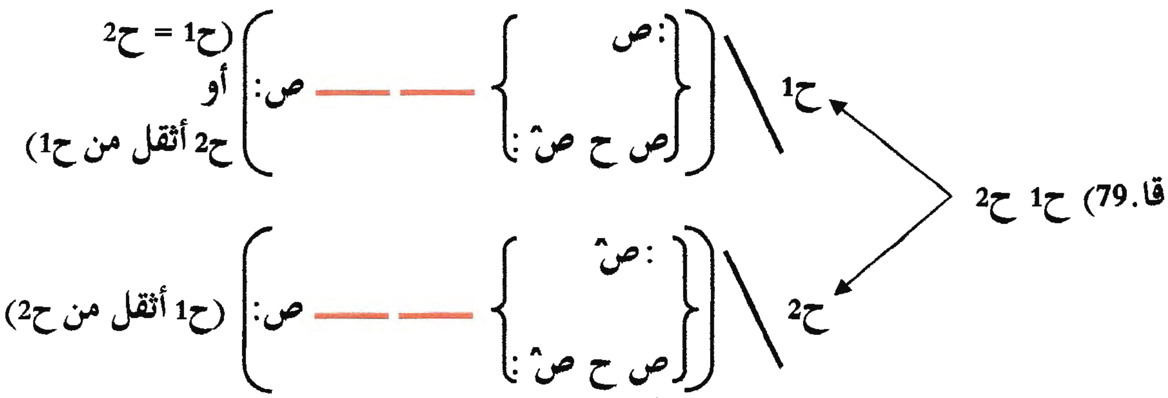
331 حذف حركة لام الفعل هنا يمكن أن يجرى بأي من القاعدتين 76 أو [78]؛ لأن شروط كل منهما متوفرة، وكلتاهما تتبعها القاعدة 119. ويحتمل أن تبدأ السلسلة بالقاعدتين [116] > 119 كما ذكرنا في الهامش 179

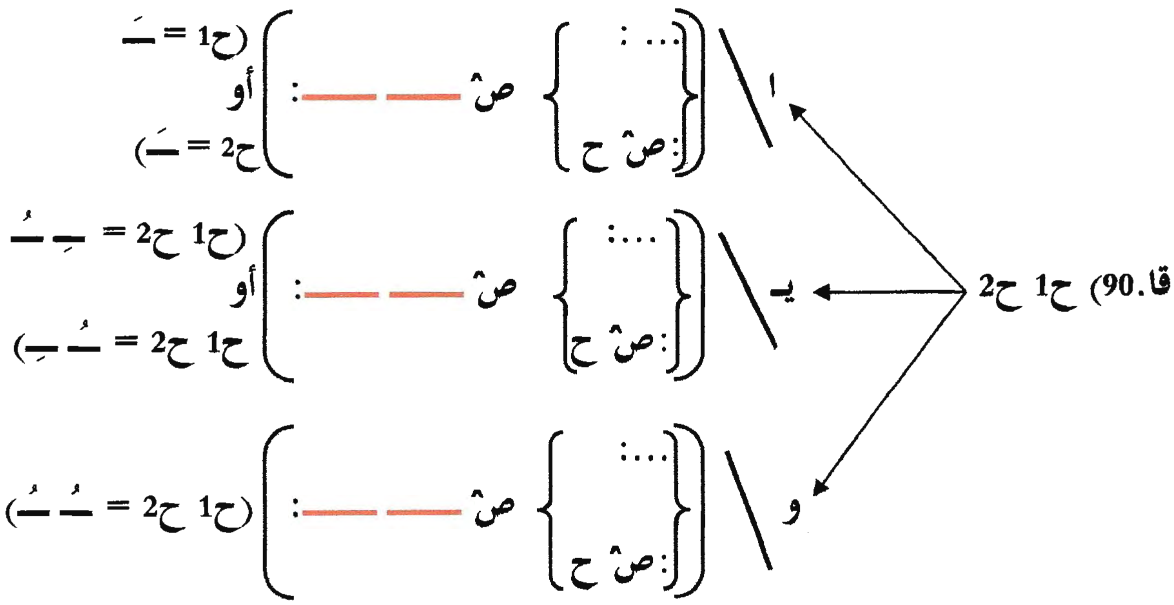
(***) في قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ﴾ [النساء/62]

332 الخراط 89: 348.

القاعدتان رقم (90/79)[333]: قواعد حذف إحدى الحركتين المتجاورتين أو دمجهما:

1.90/79– بتطبيق بعض قواعد التعديل الصوتي للصيغ المقيسة قد ينشأ وضع تتجاور فيه حركتان، وحسب المبدأ (2.7) فإن هذا الوضع غير مقبول في نظام التأليف المقطعي للعربية، ولهذا فإن هناك قواعد تكميلية خاصة لتصحيحه، بحيث إذا كانت الحركتان المتجاورتان متبوعتين بقفل مقطعي تطبق القاعدة 79، فتحذف إحدى الحركتين إن كانتا متساويتين أو تحذف أثقلهما إن كانتا مختلفتين، ثم تطبق القاعدة 119 وغيرها بعد ذلك إن اقتضى الحال. وإذا كانت الحركتان غير متبوعتين بقفل مقطعي تطبق القاعدة 90، فتحول الحركتان إلى صائت مدّي واحد، مجانس لهما إن كانتا متساويتين، أو لأخفهما إن كانتا مختلفتين، ثم تطبق القواعد المناسبة عند الضرورة:





ولكل من القاعدتين استثناءات يمكن ضبطها بالقواعد الفرعية الآتية:

---

[333] السبب في تباعد رقمي القاعدتين هو أن الأولى جاءت ضمن أرقام حذف الصوائت والأخرى ضمن أرقام إبدال الصوائت، ولكن اشتراكهما في كون كل منهما ناتجة عن تجاور الحركتين جعلنا نجمع بينهما في الوصف.

79ب.1- عندما تتصل اللاحقة الصرفية (تَا) ببعض صيغ الماضي المعلوم من الناقص أو اللفيف فإن تطبيق القاعدة 26 عليها يؤدي إلى ظهور فتحتين متجاورتين قبل هذه اللاحقة التي تكون مقطعا مستقلا، وهذا الوضع يقتضي تطبيق القاعدة 90، غير أن المتكلم العربي قد نطق تلك الصيغ بحذف إحدى الفتحتين قبل هذه اللاحقة، وهذا نوع من القياس الحملي على ما هو مألوف في تلك الصيغ عند اتصالها باللاحقة الصرفية(تْ)، وهو قياس يبرره ما بين اللاحقتين (تْ/تَا) من علاقة واضحة:

قا.79ب) ـَ ـَ ← Ø \ [صْ ـَ ___ : (تَا)] (ص صْ ش)

79ج.1- وعند تطبيق القاعدتين 26 > 79 على بعض صيغ الماضي للمجهول من الأجوف متصلا بضمائر الرفع المتحركة سيتساوى المبني للمجهول مع المبني للمعلوم في ميزان صوتي واحد (فِلْ(تُ) مثلا)، وطبقا للمبدأ 3 فإن الحس اللغوي لدى بعض المتكلمين العرب قد تجنب تطبيق القاعدة 79 في هذه الحالات، حيث تصرف بعكس مقتضى هذه القاعدة وبعكس مقتضى القاعدتين 93 و93ب أيضا، حفاظا على التمييز بين صيغتي المجهول والمعلوم، وذلك بأن أبقى أصحاب هذا الاتجاه على الضمة دليلا على المجهول فيما معلومه / فِلْ(تح.)/، وأبقوا على الكسرة دليلا على المجهول فيما معلومه / فُلْ(تح.)/ :

قا.79ج) ـُ ـِ ←
- ـُ \ (ص ___ ___ ص³ : (تح.)) (ما. مج. + قا.93 في ما. مع.)
- ـِ \ (ص ___ ___ ص³ : (تح.)) (ما. مج. + قا.93ب في ما. مع.)

90ب.1- وفي بناء بعض صيغ الماضي المجهول من الأجوف مجردا من ضمائر الرفع المتحركة غلبت بعض القبائل الجانب الوظيفي للضمة على خفة الكسرة فلم تطبق القاعدة 90 بعد القاعدة 26، بل حولت الحركتين / ـُ ـِ/ إلى واو مدّية خالصة:

قا.90ب) ـُ ـِ (←) و \ (ص ___ ___ : ص : { # / (م:) }) (ما. مج.)

[334] تنظر القاعدتان 93/93 ب لاحقا.

79/2.90- نظرا لأن هاتين القاعدتين تكميليتان فإن تطبيقهما يتوقف على تطبيق قواعد أخرى قبلهما، وهي 26، 39، 43، 90، إلا أن لكل منهما استثناءات حاولنا ضبطها بالقواعد الفرعية التي وصفناها تباعا قبل قليل. وقد رووا فعلين شاذين عن القاعدة 90 هما: "كِيدَ وما زِيلَ" مبنيين للمعلوم[335].

79ب. 2- كما ورد في شعر امرئ القيس "خَظَاتَا" في موضع "خَظَتَا"، وقد اعتبروا ذلك ضرورة شعرية[336].

79/3.90- في 55 سلسلة قاعدية رصدناها جاءت القاعدة 79 في المرحلة الرابعة أو الخامسة أو السادسة، مسبوقة بإحدى القاعدتين 26 و43، ومتبوعة بالقاعدة 119، أما القاعدة 90 ففي حوالي 190 سلسلة قاعدية احتلت الرتب من الثالثة إلى التاسعة، بعد القواعد: 26 أو 39 أو 43 أو 60، خاتمة السلسلة أو متبوعة بقواعد أخرى متنوعة. وقد سبقت لكل من القاعدتين أمثلة ضمن السلاسل القاعدية المدرجة في الفصلين الخامس والسادس[337].

وأما القواعد الاستثنائية المتفرعة عن القاعدتين 79 و90 فإن مجال تطبيقها أضيق، لخصوصية كل منها بصيغ قليلة أو بصيغة واحدة:

79ب.3- وهكذا يتحدد سياق القاعدة 79ب بكونها رابعة بعد القواعد 85 > 26 > 6، وقد يتبعها المبدأ 5 أو القاعدتان 46 > 123، ويمكن تمثيل إحدى سلاسلها كالآتي:

س:61 — اِفْتَعَلَ + (تَا) من (ل ق ي) ← اِلْتَقَتَا(*)

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	اـِ ل :	تـَ :	قـَ :	ىْ ح ↓ :		(تَا)	11	*اِفْتَعَلَ + (تَا)
1	اـِ ل :	تـَ :	قـَ :	ىْ ـَ :		"	85 >	
2	اـِ ل :	تـَ :	قـَ :	↓ ـَ ∅ :		"	26 >	
3 / 4	اـِ ل :	تـَ :	قـَ :	↓ ∅ :		"	6 > 79ب	اِفْتَعَ(تَا)

79ج.3- كما يتحدد سياق القاعدة 79ج بكونها خامسة بعد القواعد: 79 > 119 + 26 > 3، متبوعة بالقاعدة 119، كما في التمثيل الآتي للسلسلة 62:

---

[335] ابن عصفور 79: 439.
[336] ابن عصفور 79: 525.
[337] تنظر الصفحات 92، 115، 116، 119، 122...
(*) في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا﴾ [آل عمران/13]

س:62 (فُعِلْتُ) من (خ و ف) ← خُفْ(تُ)

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	خ ـُ :	وْ ـِ :	ف ح :	:			11	*فُعِل + (تح.)
1 2	خ ـُ :	وْ ـِ :ف	→ ↓ Ø :	:	:	(تح.)	76 > 119	
3	خ ـُ :	↓ ـِ Ø :ف	:	:		"	+ 26 (V)	
4 5	خ ـُ :	↓ Ø :ف	:	:		"	3 > 79ج >	
6	خ ـُ ف :	→ :	:	:			119	فُلْ(تح.)

90ب.3- وأخيرا يتحدد سياق القاعدة الفرعية 90ب بأنها رابعة بعد القواعد 85 + 26 (>) 3، فتعدل صيغة (فُعِلَ) من (ب ي ع) مثلا عند أصحاب هذه اللهجة كالآتي:

س:64 (فُعِلَ) من (ب ي ع) ← بُوعَ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ب ـُ :	يْ ـِ :	ع ح ↓ :	:			11	*فُعِلَ
1	ب ـُ :	يْ ـِ :	ع ـَ :	:			85 +	
2	ب ـُ :	↓ ـِ Ø :	ع ـَ :	:			26 (V)	
3 4	ب و :	:	ع ـَ :	:			3 > 90ب	
6	ب و :	ع ـَ(*) :	→ :	:			119	فُولَ

4.90/79- لم تكن مسألة تجاور الحركتين لتثار عند القدماء لأن تفسيراتهم للتعديلات الصوتية كانت تسير في اتجاهات مخالفة لاتجاهنا كما سبق عندنا في مواضع مختلفة[338].

(*) في شطر من الرجز ينسب لرؤبة بن العجاج (يعقوب 92: 1121)

[338] تنظر الفقرات (4.26-، 4.39-، 4.43-، 4.60/59-) في الفصلين الخامس والسادس.

وقد صاغ الدكتور د.عبده ما سماه "تقصير العلّة الطويلة حين تقع قبل صحيحين متواليين" هكذا:

ع ← ∅ \ ع ــــ ــــ ص ص (ع ع = علّة طويلة)[339]

وهي صياغة مبسطة إلى حد النقصان إذا قارناها بقاعدتنا رقم 79، لأن قاعدة هذا الباحث تنص على أن الحركة التي تحذف قبل قفل المقطع هي الثانية تحديدا، بينما هناك حالات تحذف فيها الأولى حين تكون هي أثقل الحركتين، كما في مثل (أُفْتُعِلْت) من (خ ي ر)، حيث تتحول الصيغة بعد القواعد 76 > 119 + 26 إلى / ا ــُ خ:ت ــُ ــِ ر: (...) / وبتطبيق قاعدتينا 79 > 119 نصل إلى / ا ــُ خ:ت ــِ ر: (تُ) / كما تنطق فعلا، أما لو طبقنا قاعدة الدكتور د.عبده فإننا سنصل إلى / ا ــُ خ:ت ــُ ر:(تُ) / وهي صورة لا تنطق فعلا وإن كان اللغويون قد عدوها من الوجوه الجائزة قياسا للمزيد على الثلاثي...

وتناول الدكتور ط.البكوش مسألة تجاور الحركتين عدة مرات في كتابه "التصريف العربي..."، فتحدث عما سماه "إدغام الحركتين" أي إدماجهما في صائت طويل واحد بتغليب إحداهما على الأخرى، دون أن يحدد بشكل حاسم مقياسا لهذا التغليب وإن حاول تفسيره بأهمية الحركة المتغلبة من الناحية الصرفية، ملاحظا "أن الضمة هي التي تدغم دائما في الكسرة سواء أكانت الأولى أم الثانية، ثم يعزو تغلب الكسرة في نحو (بُيِعَ ← بِيعَ) إلى "الدلالة على الأصل اليائي"، في حين يرجع تغلبها في (قُوِلَ ← قِيلَ) إلى "أن التطور اتجه نحو تغليب الكسرة رسما ثم نطقا بتأثير الرسم المأثور، لأنها دائما حركة العين في الصيغ المعنية"[340]. ونفهم من هذا التفسير الأخير أن الباحث يعتبر "قِيلَ" بإخلاص الياء المدّية متأخرة في مسار التطور إلى ما بعد انتشار الكتابة في البيئات العربية، وهو افتراض قد لا يؤيده الواقع التاريخي للغة العربية.

وإذا وجد الصائت الطويل الناتج عن إدغام الحركتين في مقطع مغلق فإنه يقصّر[340].

أما الدكتور ف.ح. الشايب فلم يكن بحاجة إلى البحث عن حل إشكال الحركتين المتجاورتين في إطار نظريته التي عرضها في وقفة خاصة منه على صيغة (فَاعِل) من الناقص، حيث رفض تفسير القدماء وتفسير "و.رايت" لما يحدث في هذه الصيغة مرفوعة أو مجرورة[341]، واقترح تفسيرا يربط فيه ما حدث للصيغة بظاهرة الوقف، انطلاقا من أن المشهور عند العرب وقوفهم على المنون بحذف نون التنوين مع مد الحركة قبلها إن كانت فتحة وحذفها إن كانت ضمة أو كسرة هكذا:

"قَاضِيَا" نصبا، و"قَاضِيْ" رفعا وجرا.

---

339 عبده 83: 209، 218، مع تصحيح خطأ مطبعي في صياغته للقاعدة. وكنا قد لاحظنا أن هذا الباحث يكيف قواعده حتى تسفر عن صائتين متساويين تخلصا فيما يبدو من إشكال أيّ الصائتين يحذف أو أيّهما يغلب عند إدماجهما (ينظر: ص 95، 123 من هذا الباب)

340 البكوش 87: 55، 62، 63، 141، 151...

341 تفسير القدماء: قَاضِيٌ ← قَاضِيْنْ ← قَاضِنْ (قَاضٍ)، وتفسير "رايت" هو قاضـِ ئ ـُ (ن) ← قَاض ـِ (ن).

وفي الحالة الأخيرة (الرفع والجر) يتخلصون من "المزدوج الهابط" / يِيْ / بتحويله إلى كسرة طويلة، فينطقون: "قَاضِي"، وعند الوصل يعيدون التنوين ويقصرون المقطع المديد فينطقون: "قَاضٍ"[342]... وهكذا يمتد أثر ظاهرة الوقف إلى الكلام الموصول في ذهن المتكلم العربي!

79ب.4- يقول ابن عصفور في مثل "رَمَتَا": "وإن تحركت التاء لالتقاء الساكنين لم ترجع الألف، لأن التحريك عارض..."[343].

أما الدكتور ر.ع. التواب فيرى أنه "ليس هناك قانون صوتي يؤدي إلى تحول (رَمَاتَا) مثلا إلى (رَمَتَا) وإنما هو أثر القياس على الفعل المسند إلى الغائبة وطرد للباب على وتيرة واحدة"[344].

79ج.4- يعتبر الأستراباذي أن (فُعِلْت) وبابه من الأجوف "إن قام قرينة جاز لك إخلاص الضم في الواوي وإخلاص الكسر في اليائي نحو (عُدْتَ يا مريض وبِعْتَ يا عبد)، وإن لم تقم نحو (بعْتَ وعدْتَ) فالأولى أنه لابد لك في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام، وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام، لئلا يلتبس بالمبني للفاعل"، وهناك من يرى أن هذا الباب يغتفر فيه الالتباس لقلة وقوع مثله[345]. وقد كان سيبويه يعتبر (بُعْت) لهجة، إذ يرى أن "الذين يقولون (بُوعَ وقُولَ وخُوفَ وهُوبَ) فإنهم يقولون (بُعْنا وخُفْنا وهُبْنا وزُدْنا) لا يزيدون على الضم والحذف..."[346].

90ب.4- ينسب بعضهم لهجة "قُولَ وبُوعَ" إلى فقعس ودبير من أسد، وهذيل وقيس وعقيل ومن جاورهم، وبعضهم يكتفي بوصفها بأقل اللغات...[347].

ويعرض الدكتور أ.ع.د. الجندي هذه اللهجة مع لهجات أخرى على أنها تطورات متتابعة مرت بها صيغة الماضي المبني للمجهول من الأجوف حتى استقرت على لهجة قريش المألوفة (بِيعَ وقِيلَ)[348].

القاعدة رقم (84): قاعدة حذف الضمة بعد ياء (فُعُل) من الأجوف اليائي:

1.84- ذكرنا سابقا في (2.2.26-) أن صيغة (فُعُل) من الأجوف اليائي مستثناة من القاعدة 26، لأن تصحيحها أكثر من إعلالها. وبما أن إعلال مثل (بُيُض ← بِيض) لا يصح تفسيره بواسطة القاعدة 26 وتوابعها فقد اقترحنا لتفسيره هذه القاعدة -84- التي استوحينا صياغتها من القدماء، ومقتضاها أن بعض المتكلمين العرب استثقلوا وقوع الياء بين الضمتين فحذفوا الضمة الثانية وأبدلوا من الأولى كسرة حتى تسلم الياء (وهذا السلوك الأخير هو مقتضى القاعدة 96 عندنا كما سيأتي)، ثم أتموا تعديل الصيغة بتطبيق القاعدتين 39 > 90:

---

342 الشايب 89: 70؛ وقد أوردنا تفاصيل نظرية هذا الباحث حتى يمكن المقارنة بينها وبين نظرية القدماء التي اتهمها بالتكلف والافتعال.

343 ابن عصفور 79: 525.

344 ر. عبد التواب 74: 123.

345 الأستراباذي [1310] 2: 271؛ وفي (أبي حيان 84، 2: 196) تفصيل أكثر للآراء في المسألة.

346 سيبويه 75، 4: 343؛ اللسان: (بوع).

347 أبو حيان: م.ن؛ الأستراباذي م.ن: 270، وفيه عرض وجهات نظرهم حول مراحل تعديل تلك الصيغ؛ أ.ع.د. الجندي 78: 570؛ ابن خالويه 92، 1: 68.

348 أ.ع.د الجندي 78: 569؛ ويقارن بعرض الدكتور ف.ح. الشايب 88: 98.

قا.84) ـُـ (←) Ø \ [ص¹ـُـ : يْ² ـــ :ص³..](فُعُل)

2.84– ذكرنا أن تطبيق هذه القاعدة جائز على صيغة واحدة هي (فُعُل) من الأجوف اليائي، وبذلك فتطبيقها هو الوجه الضعيف من وجهي استثناء هذه الصيغة من القاعدة 26، أما الوجه الآخر الأقوى فهو بقاء الصيغة على حالها دون تعديل.

3.84– ذكرنا سياق هذه القاعدة سابقا في (84.1–)، فمن قال "غِيرًا" في جمع "غَيُور" يمكن تمثيل سلوكه مع الصيغة هكذا:

س:65 (فُعُلاً) من (غ ي ر) (←) غِيرًا

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	غ ـُـ :	يْ ـُـ :	ر ح	:	:		11	فُعُل
			↓			(ً)		
1، 2	غ ـُـ :	يْ ـُـ :	رـِـ (ً):	→ :		→	16 < 119	
3	غ ـُـ :	يْ (↓) Ø :	رـَـ (ً):	:			+ 84 <	
4	غ ـُـ يْ → :	رـَـ (ً): →	:	:			119 <	
5، 6	غ ـِـ :	يْ	رـَـ (ً):	:	:		3 < 96 <	
7	غ ـَـ ـَـ :		رـَـ (ً):	:	:		39 <	
8	غ يـ		رـَـ (ً):	:	:		90	فِيلاً

4.84– في سياق متابعة ما يحدث للصيغ الاسمية الثلاثية المعتلة العين، من إعلال أو عدمه، يذكر ابن عصفور أن (فُعُلا) من الواو يلتزم إسكان عينه لثقل الضمة والواو، ولا يجوز تحريك العين إلا في الضرورة، أما اليائي فيجوز فيه التحريك والتسكين، بحيث إذا سكن قلبت ضمة الفاء كسرة...[349]

349 ابن عصفور 79: 466-؛ وتنظر الفقرة (2.2.26-) في الفصل الخامس، خصوصا ص 91.

2.7.2 – قواعد إبدال الصوائت:

القاعدتان رقم (86/85): قاعدتا لزوم المقطع الفتحي أو الكسري في آخر الصيغة:

1.85– بناء على ما سبق في المبدأ 11 يستلزم اتصال اللواحق الصرفية بالصيغ المقيسة، أسماء وأفعالا، أن تقع لام الكلمة في أنواع مختلفة من المقاطع تحددها تلك اللواحق نفسها، وهكذا يتحتم أن يكون المقطع الأخير من الصيغة فتحيّا في الحالات الآتية:

1، 2– حالة النصب الإعرابي دون لواحق صرفية أو مع ضمير النصب أو الجر (هـ.) وكذا في حالة النصب مع التنوين. وهاتان الحالتان تندرجان ضمن المبدأ 16 الذي وصفناه في موضعه (ص 84-85).

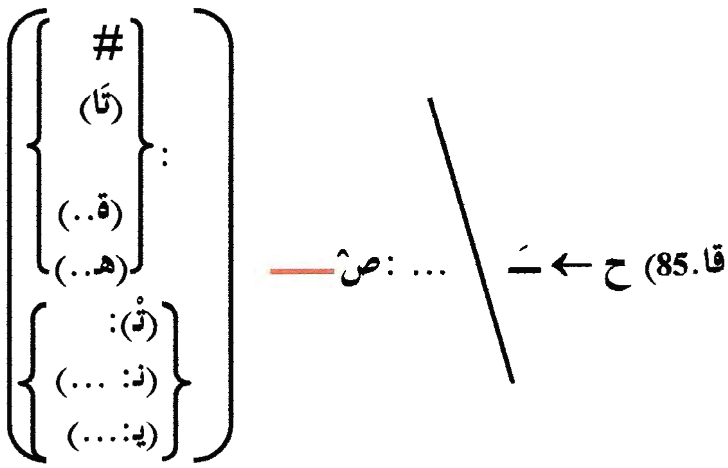
3– حالة الماضي دون لواحق صرفية أو مع لاحقة تأنيث المسند إليه (تْ / تا) أو مع ضمير النصب (هـ..).

4– حالة الاسم مع لاحقة التثنية نصبا وجرا (يْ...)

5– حالة الاسم مع تاء التأنيث القياسي (ة..)

6– حالة المضارع أو الأمر مع نون التوكيد بنوعيها (ن:...).

وقد يترتب عن تطبيق القاعدة 85 لزوم متابعة تعديل الصيغة بقواعد أخرى تحددها الحالات المذكورة:



1.86– كما يتحتم أن يكون هذا المقطع الأخير كسريّا في الحالات الآتية:

1– حالة جر الاسم دون لواحق صرفية أو مع ضمير النصب أو الجر (هـ...) وكذا حالة جر الاسم منونا، وهاتان حالتان تندرجان ضمن المبدأ 17 الموصوف في موضعه (ص 84-85).

2– حالة اتصال الاسم بلاحقة النسب القياسي (يّ..).

وقد يستلزم هذا الاتصال متابعة تعديل الصيغة بقواعد أخرى مناسبة:

قا.86) ح ← ـِ \ ... :صْ—— (يّ..)

2.86/85– هاتان من القواعد الأولية التي يمكن أن تطبق على جميع أنواع الصيغ المقيسة التي تقبل الاتصال بإحدى اللواحق المذكورة أعلاه. ولم نصادف أي استثناء أو شذوذ في تطبيقها.

3.85– ومجال تطبيق القاعدة 85 واسع جدا، غير أن ارتباطها بلواحق صرفية متنوعة جعلها تأتي دائما في المرحلة الأولى(*) من مراحل التعديل الصوتي للصيغ المقيسة، متبوعة بقواعد أخرى متنوعة أكثرها ترددا في سلاسلها القواعد: 119، 123، 26 على التوالي. وقد سبقت لها أمثلة كثيرة في السلاسل التي مثلناها ضمن الفصلين الخامس والسادس[350].

3.86– أما القاعدة 86 فإن سياقها بين القواعد يتحدد بكونها خاصة بلاحقة النسب التي تُلحق إحدى ياءيها بالمقطع الكسري الأخير نفسه الذي يدغم في المقطع المكون من الياء الأخرى مع حركة الإعراب.

86 < 119 < 123 <...[351]

4.86/85– نجد عند قدماء اللغويين بعض ما يمس هاتين القاعدتين حين يتحدثون عن "بِناء" الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر على الفتح في حالات خاصة، وكذا حين يتحدثون عن بعض التغيرات التي تلحق الاسم المنسوب إليه، مع نقاشات وخلافات بينهم في بعض تلك الحالات...[352]

القاعدتان رقم (93/93ب): قاعدتا إبدال الفتحة كسرة أو ضمة في (فَعلْت) من الأجوف:

93/93ب.1– عند تطبيق القواعد 26 > 79 > 119 على صيغ الماضي الثلاثي للمعلوم مع ضمائر الرفع المتحركة من الأجوف – تصبح كل تلك الصيغ على صورة واحدة هي /فَلْ(...)/، سواء أكان الفعل واويا أم يائيا، وهذا مخالف للمبدأ 3 مما جعل الحس اللغوي للمتكلم العربي يجري في هذه الصيغ تعديلا إضافيا يرمي به إلى إزالة اللبس، ويتمثل هذا التعديل في إبدال تلك الفتحة الملبسة بعد فاء الصيغة / فــَـ لـ: (...) /:

1.93– بتحويلها إلى كسرة حين تكون العين المحذوفة ياء، لأن الكسرة أنسب للياء، أو حين تكون الصيغة الأصلية من باب (فَعِلَ) لأن للكسرة دورا حاسما في تمييز الصيغة:

قا.93) ـَـ ← ـِـ \ (#ص¹ ↓² ـــ ص³: (تح.) / Ø) (ص ش ص + فَعِلَ) أو (ص ىٌ ص + فَعَلَ)

(*) باستثناء الحالات التي تأتي فيها اللاحقة (ة..) للتعويض. ينظر: (3.103–) لاحقا.

[350] تنظر في الصفحات: 101، 109، 125، 128، 136، 142، 146.

[351] تنظر بعض تمثيلاتها في الصفحات 110، 111، 151، 152.

[352] ينظر مثلا المبرد 63، 2: 2، 4: 80؛ الأستراباذي 75، 2: 17؛ الأشموني د.ت 1: 58، 61.

93ب.1- أو بتحويلها إلى ضمة حين تكون العين المحذوفة واوا ولم تكن الصيغة من باب (فَعِلَ)، لأن الضمة أنسب للواو في هذه الحالة:

قا.93ب) ـَـ ← ـُـ \ [#ص¹ ↓² (Ø) ___ ص³: (تح.)] (ص ؤ ص + فَعَلَ أو فَعُلَ)

93/93ب.2- ولم يسمع إبقاء فتحة الفاء في (فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ) من الأجوف مسندا إلى ضمائر الرفع المتحركة.

93/93ب.3- أما السياق التسلسلي لهاتين القاعدتين فهو محدود لارتباطهما بصيغ معينة ولواحق خاصة، ولهذا لا تأتي كل منهما إلا في المرحلة السابعة منهية السلسلة كالآتي:

$$76 > 119+26 > 79 > 119 > 3 \left\{ \begin{array}{l} 93 \\ 93ب \end{array} \right.$$

ونمثل لهما بمثالين من القرآن الكريم: "تُبْتُ" و"كِلْتُمْ"[353] :

س:66 — **فَعَلَ+(تح.) من (ت و ب) ← تُبْتُ**

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	تَـ :	ؤَـ :	ب ح :	:		(تح.)	11	*فَعَلَ+(تح.)
1 / 2	تَـ :	ؤَـ ب :	→ ↓ Ø :	:		"	76 > 119	
3	تَـ :	↓ ـَـ ب : (Ø)	:	:		"	+ 26 >	
4	تَـ :	ب : ↓ Ø	:	:		"	79 >	
5	تَـ ب :	→ :	:	:		"	119 >	
6 / 7	تُـ ب :	:	:	:		"	3 > 93ب	فُلْ(تُ)

---

[353] في قوله تعالى: ﴿إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف: 14]، وفي قوله عز وجل: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: 35]

س:1م(*) فَعَلَ+(تح.) من (ك ي ل) ← كِلْتُمْ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ك ـَ :	يْ ـَ :	ل ح :	:		(تح.)	11	*فَعَلَ + (تح.)
1 – 2	ك ـَ :	يْ ـَ ل:	→ ↓ Ø :	:		"	76 > 119	
3	ك ـَ :	↓ ـَ ل: Ø	:	:		"	+ 26 >	
4	ك ـَ :	↓ Ø ل:	:	:		"	79 >	
5	ك ـَ ل :	→	:	:		"	119 >	
6 – 7	ك ـِ ل :(**)	↓	:	:		"	3 > 93ب	فِلْ(تُمْ)

93/93ب.4- فتح سيبويه باب تفسير كسر الفاء أو ضمها عند حذف العين من (فَعَلْت) في الأجوف بواسطة آليّتين إحداهما عامة والأخرى خاصة.

أما العامة فهي آلية الإعلال بالنقل التي بمقتضاها تنقل حركة العين إلى الفاء ثم تحذف العين لالتقاء الساكنين، وهذه الآلية تطبق فيما كان أصلا على (فَعُلَ أو فَعِلَ) مثل "طُلْتُ، خِفْتُ، هِبْتُ"، وأما الآلية الخاصة فهي آلية تحويل (فَعَلَ) الواوي إلى (فَعُلَ) واليائي إلى (فَعِلَ) تمهيدا لتطبيق الآلية الأولى عليهما، مثل "قُلْتُ، بِعْتُ". ثم جاء اللاحقون من بعد سيبويه فتبنوا هذا التفسير محاولين تأييده بحجج أغلبها جدالية...[354]

ويحاول الدكتور ط.البكوش تفسير وجود الضمة بعد الفاء في مثل (قُلْتُ) بأنها دليل على الأصل الواوي للفعل، وكذا الكسرة في مثل (بِعْتُ) دليل على الأصل اليائي. أما كسرة (خِفْتُ) ونحوها فيرى فيها نوعا من الاعتباط، "ويجب أن نفهمها بوضعها في إطار لغوي أعم يتمثل في تفضيل الكسرة على الضمة عندما يمكن الاختيار"[355]

أما الدكتور د.عبده فيرفض نظرية القدماء التي نوهنا بها أعلاه، مقترحا نظريته التي تربط ما يجري في (فَعُل) الأجوف بظاهرة النبر، حيث لا تحذف العين إلا بعد مماثلة الحركتين المكتنفتين لها، وذلك بتغليب المنبورة منهما على أختها؛ وحسب نظرية الباحث في النبر تنبر الحركة الأولى في (فَعُلَ) عندما تكون اللام صدرا للمقطع الأخير، فتحول إلى (فَعَلَ...ثم فَالَ...) مهما كانت حركة العين، بينما تنبر الحركة الثانية في نفس الصيغة عندما تكون اللام قفلا للمقطع الأخير / فَعُلْ(...)/، فتحول إلى (فِعِلْ(...) ثم فِلْ(...) في اليائي أو

(*) سبق تمثيل هذه السلسلة بمثال آخر في الفصل الخامس، ص 92

(**) ومثلها "خِفْتُمْ" في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾[البقرة: 237]،

354 سيبويه 75، 4: 339؛ وينظر أيضا: المبرد 63، 1: 97؛ ابن عصفور 79: 439؛ الأستراباذي 75: 80، وفيه تفسير قريب من صياغتنا للقاعدتين 93/93ب.

355 البكوش 87: 141، 145، 149.

فُعُلْ(...) ثم فُلْ (...) في الواوي...[356] ومن الواضح أن الباحث احتفظ بجزء من نظرية القدماء حين اضطر إلى تحويل (فَعَلَ) أولا إلى (فَعُلَ أو فَعِلَ)، ولسنا ندري هل ساءل نفسه: ما تفسير (بِيعَ وبُعْتُ) للمجهول من الأجوف نفسه في إطار نظريته هذه التي تعطينا (بُوعَ وبِعْتُ) في المجهول؟

أما الدكتور ف.الشايب فقد رفض نظرية القدماء أيضا لإغراقها في الخيال، كما رفض نظرية د.عبده لأنها "مبنية على افتراضات وظنون لا طائل من ورائها"، ثم تبنى نظرية المستشرقين التي استوحينا منها قاعدتنا الكبرى -26- وما يرتبط بها من قواعدنا الأخرى، مطعّما إياها بآلية استمدها من الأستراباذي مؤداها أن الضمائر تلحق بالصيغة بعد حذف عينها وتطويل الحركة السابقة: ق ـَ و ـَ ل ـَ ← ق ـَ ـَ ل ـَ ← ق ـَ ل ـَ ← قال ـَ ثم قَالَ + تُ ← قَالْتُ ← ق ـَ لْتُ ← ق ـُ لْتُ[357]

وفي الجزء الأخير (ق ـَ لْت ← ق ـُ لْت) نراه يسلك مسكلنا تماما في قاعدتنا 93 و93ب.

القاعدة رقم (94): قاعدة إبدال الفتحة كسرة قبل فاء (يَفْعَل) من المثال الواوي:

1.94- سبق لنا في (1.60/59-) وصف قاعدتين يمكن أن نفسر بهما لهجتين من اللهجات المسموعة في مثل "يَوْجَل" والآن نحاول وصف قاعدة أخرى يمكن أن نفسر بها لهجة ثالثة سمعت أيضا لهذه الصيغة وهي لهجة "يِيجَل" التي أبدلت فيها فتحة حرف المضارعة كسرة في المرحلة الأولى، بمقتضى قاعدتنا هذه -94- ثم توبع تعديل الصيغة بالقاعدتين 39 > 90:

قا.94) ـَ (←) ـِ \ [# صْ ــــ وْ^{1}: ص^{2}: ـَ.] (يَفْعَل)

2.94- جاء في "لسان العرب" أن لهجة "يِيجَل" هي لهجة بني أسد، وهي إحدى لهجات أربع سمعت في هذه الصيغة؛ فنطاق سماعها إذًا محدود، ولذلك وسمناها بسمة الجواز، باعتبار أن القياس العام هو "يَوْجَل" كما يرى المبرد[358].

3.94- وتطبق هذه القاعدة بعد المبدأ أو القاعدة التي يحددها الإعراب أو اللاحقة الصرفية، وتأتي بعدها بالضرورة القاعدتان 39 > 90 كما ذكرنا سابقا، وهكذا يمكن تفسير "يِيجَع" في إحدى روايات بيت شعري لمتمم بن نويرة:[359]

---

[356] عبده 79: 146.

[357] الشايب 89: 53.

[358] المبرد 63، 1: 89؛ الأخفش 81: 379؛ المازني/ابن جني 654، 1: 201؛ ابن منظور 81: (و ج ع، و ج ل)، ونسب الأخفش هذه اللهجة إلى بني تميم، وتنظر الفقرة (2.60/59-) ص 149 أعلاه.

[359] ابن جني 54، 1: 206، 432.

س:68	يَفْعَل من (و ج ع) (←) ييجَع							
مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات					اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
	1	2	3	4	5			
الأصل	يَـ ـَـ وْ :	جـ ـَـ :	عْ ↓ :	:		11		يَفْعَل
1	يَـ ـَـ وْ :	جـ ـَـ :	عـ ـَـ (٥) :	:		16 (+)		
2	(↓) يَـ ـِـ وْ :	جـ ـَـ :	عـ ـَـ :	:			94 >	
3أ	يَـ ـِـ يْ :	جـ ـَـ :	عـ ـَـ :	:			39أ	
3ب	يَـ ـِـ ـِـ :	جـ ـَـ :	عـ ـَـ :	:			39ب	
4	يَـ ـِي :	جـ ـَـ :	عـ ـَـ :	:			> 90	ييعَل

4.94- ينظر: (59/4.60-) ص: 150 أعلاه.

وذكر الدكتور ف.ح. الشايب لهجة "ييجَل" مرة باعتبارها مرحلة من مراحل تطور الصيغة في اتجاه "يَاجَل" ومرة أخرى باعتبارها لهجة مستقلة ذات صلة بتلتلة بهراء... وفي الحالتين يبدأ عنده التحول من (يَوْجَل أو يَيْجَل)[360].

القاعدة رقم (95): إبدال الكسرة فتحة قبل المقطع الكسري الأخير من المنسوب:

1.95- بناء على ما سنبينه في (1.91-) تقضي هذه القاعدة -95- بإبدال الكسرة فتحة كلما سبقت المقطع الكسري المقفل بأولى ياءي النسب بشرط أن لا يتجاوز عدد مقاطع المنسوب إليه ثلاثة: فإن كان أول هذه المقاطع ثنائيا فتحيا (بأن تكون الصيغة هي /فَعِل/) وجب إبدال كسرة المقطع الثاني فتحة، وإن كان المقطع الأول ثنائيا مدّيا ثلاثيا جاز إبدال كسرة المقطع الثاني فتحة دون حذف لام الصيغة التي هي شبه صائت[361]:

قا.95) ـِـ ← ـَـ \ ≠ ص¹ = ص² ___ وْ³ : ـِـ (يّ.)

ـَـ \ ≠ {ص¹ / ص ح ص} ص² ___ وْ³ : ـِـ (يّ.)

(*) بغض الطرف عن ألف الإشباع التي تقتضيها قواعد العروض في آخر القافية

360 الشايب 89: 43.

361 وفي الحالة الأخيرة يجوز أيضا تطبيق القاعدتين 26، 79 فتحذف لام الصيغة مع الكسرة بعدها نتيجة لذلك، فتتصل لاحقة النسب بالمقطع الكسري قبل اللام: 119> 123 كما ورد في شعر علقمة، "حَانِيَّة"، مشددة، في النسب إلى "حَانِيَة" مخففة، وفي شعر آخر: "حَانَوِيّ" في النسب إلى نفس الصيغة (ابن منظور 81: ح ن ا).

2.95– يتحدث الأستراباذي عن "الياء المكسور ما قبلها" من المنسوب إليه فيفرع فيها ثلاث حالات: الأولى كونها ثالثة، والثانية كونها رابعة، والثالثة كونها خامسة؛ ففي الحالة الأولى تقلب الياء واوا ويفتح ما قبلها، دون خلاف في ذلك نحو "عَمَوِيّ وشَجَوِيّ" في النسب إلى "عَمٍ وشَجٍ" وفي الحالة الثانية تحذف الياء عند سيبويه والخليل كـ"قَاضِيّ ومُرْضِيّ"، وعند المبرد تقلب الياء واوا ويفتح ما قبلها كما في الحالة الأولى نحو "قَاضَوِيّ و مُرْضَوِيّ"، وفي الأخيرة لا يجوز إلا حذف الياء ...[362].

فتطبيق قاعدتنا إذًا ينحصر في أربع صيغ من الناقص أو اللفيف أولاها تمثل حالة الوجوب وهي (فَعِل + يّ..) والثلاث الأخرى تمثل حالة الجواز وهي (أَفْعُل + يّ.. وفَاعِل + يّ.. و [مُفْعِل] + يّ..)[363]، أما باقي الصيغ التي لا تشملها القاعدة حسب تفريع الأستراباذي فهي كثيرة نحو (مُفْتَعِل، مُفَعِّل، مَفَاعِل، مُتَفَاعِل...= 20 صيغة).

3.95– ينظر: (3.61–) مع نموذجين لسياقات القاعدة 95 في السلسلتين 52 و 52م (ص: 152، 153).

4.95– ينظر: (2.95–)، وعند ابن عصفور توجيه آخر لكيفية إعلال مثل (قَاضٍ + يّ..) هكذا:

أ- قَاضِيِيّ ← قَاضِيّ

ب- قَاضِيِيّ ← قَاضَيِيّ ← قَاضَايّ ← قَاضَوِيّ[364]

القاعدة رقم (96): إبدال الضمة كسرة في صيغ من الأجوف تمييزا لليائي عن الواوي:

1.96– في بعض صيغ الأجوف اليائي تكون الياء (عين الكلمة) قفلا لمقطع ثلاثي ضمّي، وإذا طبقت عليها القاعدة 39 مباشرة تساوى الميزان الصوتي لليائي مع نظيره للواوي، وهذا مخالف للمبدأ 3، ولذلك توسل الحس اللغوي لدى المتكلم العربي إلى تجنب هذا اللبس بعدم تطبيق القاعدة 39 مباشرة في تلك الصيغ، بل بعد التمهيد لها بالقاعدة 96 هذه التي بمقتضاها تبدل ضمة المقطع الثلاثي الذي تقفله الياء (عين الصيغة) – تبدل كسرة، ثم تطبق القاعدة 39 بعد ذلك:

قا.96) ـَـ ← ـِـ \ ≠ ص^{1} ــــ يْ^{2}:ص..

2.96– وهناك أربع صيغ قابلة مبدئيا لتطبيق هذه القاعدة وهي (فُعْل فُعْلان فُعْلة فُعْلى) غير أن الصيغة الأخيرة (فُعْلى) وردت فيها ألفاظ لم تطبق عليها هذه القاعدة، مثل "طُوبَى وكُوسَى" من (ط ي ب) و (ك ي س) فحاول اللغويون تفسيرها بتخمينات ترتكز على عوامل غير صوتية ولا صرفية، كالوصفية والاسمية، بل لم يحسم أصحاب المعاجم في اعتبار بعضها واوية أو يائية[365]. ولا تشمل قاعدتنا الصيغ التي تضعّف فيها العين (فُعِّل فُعَّل...) كما هو واضح من تمثيلها الصوري أعلاه.

---

[362] الأستراباذي 75، 2: 42 وقد غيرنا المثالين "يَرْمي" و"يَرْمَوِيّ" انسجاما مع قائمة الصيغ المقيسة عندنا، لأن النسب إلى "المَرْضِي" –بضم الميم– لا يختلف عن النسب إلى "يَرمي"، وفي تفسير اتجاه سيبويه والخليل عندنا ينظر الهامش السابق.

[363] تصبح صيغة (أَفْعُل) قابلة لتطبيق القاعدة 95 بعد خضوعها أولا للقاعدة 97 التي بمقتضاها تبدل ضمة العين كسرة.

[364] ابن عصفور 72، 2: 64–

[365] الأستراباذي 75، 3: 86؛ ابن عصفور 79: 493؛ ابن منظور 81: (ض و ز، ض ي ز، ط ي ب).

3.96- ويأتي تطبيقها بعد مبادئ وقواعد الإعراب واللواحق الصرفية مسبوقة دائما بالمبدأ 3، ولذلك لا يأتي دورها إلا في المرحلة ما بين الثالثة والسادسة كما مر في السلسلة رقم 65 (ص 168) وكما في السلسلة 69 لتعديل لفظ "عِينٌ" ج. عَيْناء[366]:

س:69 — فُعْل من (ع ي ن) ← عِين

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	عـُـ يْ :	نح :	:	:		(ْ)	11	*فُعْل
1 - 2	عـُـ يْ :	نـُـ(ْ) : →	:	:		→	12 > 119	
3 - 4	عـِـ يْ :	نـُـ(ْ) : →	:	:			> 3 > 96	
5	عـِـ ـِـ :	نـُـ(ْ) :	:	:			> 39	
6	عِي :	نـُـ(ْ) :	:	:			> 90	فِيل

4.96- يرى اللغويون أن الياء الساكنة المسبوقة بضمة تقلب واوا إذا كانت بعيدة عن آخر الكلمة، أما إذا كانت قريبة من آخر الكلمة فإن الضمة قبلها هي التي تقلب كسرة لتصح الياء بشرط - يضيفه بعضهم- يتمثل في كون الكلمة جمعا، وذلك لأن آخر الكلمة أدعى للتخفيف ولأن الجمع ثقيل في حد ذاته فاحتاج للتخفيف (المبدآن 14 و15 عندهم)، أما (فُعْلان) فهي محمولة على (فُعْل) لأنها بمعناها، واعتبرت ياء (فُعْلى) كالقريبة من الآخر...[367].

وفي هامش استطرادي يقبل الدكتور د.عبده أن أصل "بِيض" هو "بُيْض، بتحول الضمة إلى كسرة مماثلة للياء"[368].

القاعدة رقم (97): قاعدة إبدال الضمة كسرة قبل لام الكلمة في صيغ من الناقص:

1.97- إذا وقعت الضمة قبل الواو أو الياء المتحركتين اللتين هما لام الكلمة في صيغ الأسماء فإن تطبيق القاعدة 26 مباشرة على تلك الصيغ يتنافى مع جوهر المبدأ 3، ولهذا تصرف الحس اللغوي عند المتكلم العربي فأبدل تلك الضمة كسرة أولا ثم تابع التعديلات في الصيغة بعد ذلك بالقواعد المناسبة:

قا.97) ـُـ ← ـِـ \ [...:ص2 ـــ : ش3..] (مص أو ج)

---

366 في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾ [الصافات/48].

367 الأستراباذي 75، 3: 85؛ ابن عصفور 79: 468؛ وينظر أيضا (4.39-، 2.96-) ص 116-، 175.

368 عبده 79: 37، 41. وقد سبق عندنا بقية وجهة نظره في مثل هذه الصيغة ص 117.

2.97– وترد التأليفة المقطعية المعنية بهذه القاعدة في صيغ عددها سبعة على العموم لكن تقييدها بالمصدرية أو الجمعية يخرج ثلاث صيغ فعلية، كما أن الاستعمال أخرج صيغة أخرى رابعة هي (فُعُل) التي أهملت في الناقص على ما يبدو[369]، فلم يبق خاضعا لهذه القاعدة فعليا سوى ثلاث صيغ هي (أَفْعُل تَفَاعُل تَفَعُّل) التي لم نصادف أي استثناء أو شذوذ في تطبيق القاعدة عليها.

3.97– وتطبق القاعدة مباشرة بعد مبادئ الإعراب وقواعد اللواحق الصرفية، فتأتي ثانية أو ثالثة أو رابعة[370]، متبوعة بأحد المبدأين 3 أو 5 أو بقواعد أخرى مثل 26 أو 47 أو 53 أو غيرها، وقد سبق نموذجان لسياقاتها في السلسلتين 26 و41 (ص: 130 و142).

4.97– يعلل سيبويه وجوب كسر ما قبل الواو التي هي حرف إعراب بأن (التنوين يقع عليها والإضافة بالياء نحو هَنِيّ)، والتثنية والإضافة إلى نفسك بالياء، فلا تجد بدا من أن تقلبها، فلما كثرت هذه الأشياء عليها – وكانت الياء قد تغلب عليها لو ثبتت – أثبتوها مكانها، لأنها أخف عليهم والكسرةَ من الواو والضمة"[371]، ويعتبر ابن جني هذا التغيير من باب "ملاطفة الصنعة" لأنهم بدأوا بإبدال ضمة العين كسرة تمهيدا لقلب الواو ياء، في حين أن كلام سيبويه يشعر بأن قلب الواو ياء أسبق من إبدال الضمة[372].

القاعدة رقم (97ب): قاعدة إبدال ضمة الفاء كسرة في (فُعُول) من الناقص الواوي:

97ب.1– عند تطبيق القواعد 52 > 107 > 104 > 123 على صيغة (فُعُول) من الناقص الواوي يصبح ميزانها الصوتي على صورة / فُعِيّ / فزاد بعض المتكلمين في تخفيفها بأن أبدلوا ضمة الفاء كسرة مماثلة لكسرة العين بعدها:

↓ ↓↓ ↓

قا.97ب) ـُـ (←) ـِـ [≠ص¹ ـــــ :ص² ـِـ ىْ :ىّْ..] (بعد القاعدة 52 > ...)

97ب.2– ويعتبر اللغويون القدماء كسر فاء مثل "عِصِيّ" جائزا مثله مثل إبقاء الضم، غير أن ابن عصفور ينص على أن ضمها أفصح وأكثر[373].

97ب.3– ينظر: (97ب.1–)، ونموذجها في آخر الصفحة 140

97ب.4– ينظر: (97ب.2–)

---

[369] لأنهم اشترطوا في المفردات التي تجمع عليه أن تكون صحيحة اللام.

[370] ولا مانع من البدء بها انسجاما مع رأي القدماء الذين يعللون تطبيقها باحتمال اتصال الصيغة بلواحق صرفية معينة..

[371] سيبويه 75، 4: 383؛ وينظر أيضا: المازني/ابن جني 54، 2: 117.

[372] ابن جني 52، 2: 470؛ ويورد الدكتور أ.م. الخراط (89: 125) عبارة للأستراباذي يدافع فيها على ظاهر كلام سيبويه.

[373] سيبويه 75، 4: 384؛ المازني 54، 2: 123؛ ابن عصفور 79: 551.

القاعدة رقم (109)[374]: قاعدة إبدال الكسرة فتحة في صيغ الناقص مفتوحة اللام:

1.109- في لهجة طيئ يبدلون كسرة العين فتحة في صيغ الناقص كلما فتحت اللام فتحة غير إعرابية ثم يتابعون تعديل الصيغة بالقاعدة 26 وتوابعها:

قا.109) ـِ (←) ـَ [...:ص2 ـــ : ىّ3 ـَ] (بعد القاعدة 85 > ...)

2.109- ويتفق اللغويون على أن هذا الإبدال قياسي في لهجة طيئ غير أن بعضهم نسبها لغير "طيئ" أيضا كما حقق الدكتور أ.ع.د. الجندي[375]. أما الصيغ التي طبقت فيها فإن الشواهد المروية تقتصر على (فَعِلَ، فُعِلَ، أُفْعِلَ، فَاعِلَة)[373]، إلا أن اعتبار الظاهرة قياسا عند هؤلاء لا يستبعد شمولها لباقي الصيغ التي تكسر عينها وتفتح لامها لغير إعراب. وفي بيت شعر لزيد الخيل الطائي ورد "دُعِيَتْ" من غير تطبيق هذه القاعدة[376].

3.109- ومن تقييدنا لتأليفة هذه القاعدة بفتحة غير الإعراب يتحدد سياقها بمجيئها بعد القاعدة 85 مباشرة أو مفصولة عنها بإحدى القاعدتين 119 و53 أو بهما معا، وتكون متبوعة دائما بالقاعدة 26 وتوابعها، وهذان نموذجان لسياقاتها نأخذهما من الشواهد المروية في كتب القدماء:

س:70 فُعِلَ + (تْ) من (ب ن ي) (←) بُنَتْ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ب ـُ :	ن ـِ :	ىّ ح :	:		(تْ)	11	فُعِلَ + (تْ)
{1 2	ب ـُ :	ن ـِ : (↓)	ىّ ـَ (تْ):	← :		←	{85 > 119	
3	ب ـُ :	ن ـَ :	ىّ ـَ (تْ):	:			(+) 109 >	
4	ب ـُ :	ن ـَ :	↓ ـَ (تْ): ∅	:			26 >	
5	ب ـُ :	ن ـَ :	↓ (تْ): ∅	:			79 >	
6	ب ـُ :	ن ـَ (تْ)(°):	←	:	:		119	فُعَ(تْ)

---

374 هذه من القواعد التي استدركناها بعد الترقيم الأصلي لقواعد هذا الفصل، فاقتصى التتابع المنطقي للقواعد أن ترتب هنا برقم استدراكي.

375 الجندي 78: 532.

376 المبرد 63، 3: 371.

(**) في بيت شعر نسب إلى بعض شعراء طيء (الأستراباذي 75، 1: 124-، 3: 111)

س:71

فَعِلَ + (هـ..) من (ر ض و) ← رَضَاهُ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
	المقاطع والتعديلات							
الأصل	رـَ :	ضـِ :	وْ ح : ↓	:		(هـ..)	11	فَعِلَ + (هـ..)
1	رـَ :	ضـِ :	وْ ـَ : ↓	:		"	85 ˅	
2	رـَ :	ضـِ ↓ :	ىْ ـَ :	:		"	53	
3	رـَ :	ضـَ :	ىْ ـَ :	:		"	(+) 109 ˅	
4	رـَ :	ضـَ :	↓ ـَ : (Ø)	:		"	26 ˅	
5	رـَ :	ضـا	(ْ) :	:		"	90	فَعَا(هُ)

4.109- وردت الإشارة إلى هذه اللهجة بشكل عابر عند سيبويه والمبرد في سياق الاستدلال على أن الألف أخف عليهم من الياء والواو، ثم حاول المتأخرون تقنين هذا الإبدال عند الطائيين بأن حددوا شروطه التي لخصناها عنهم في (1.109-)[377].

وقد وقف الدكتور أ.ع.د. الجندي على الظاهرة التي وضعنا لها هذه القاعدة، فحقق في مدى انتشارها وأسبابه، مستشعرا أن "صيغة طيئ هي الأحدث، لأنها متطورة، وإذا قارنا بين (بَقِيَ) و(بَقَى) وجدنا أن بالثانية انسجاما، والانسجام تطور ملحوظ..."[378].

القاعدة رقم (98): قاعدة إبدال الألف الزائدة في آخر الصيغة صائتا مزدوجا:

1.98- عندما تتصل الصيغ الاسمية المختومة بالف مدّية زائدة بإحدى لاحقتي التثنية / (ا:...)، (ي:...) أو بلاحقة ج.مؤ.سا / ات / فإن الألف الزائدة تحول إلى فتحة بعدها ياء شبه صائتة / ـَ ىْ /، ثم يتابع تعديل الصيغة بالقواعد المناسبة بعد ذلك إن اقتضى الحال:

قا.98) ا ← ـَ ىْ \ ... : ص³ «ـــــ» { (ا:...) ، (ا:ت) ، (ي:...) }

(*) في بيت شعر آخر لحرّي بن عامر الطائي؛ وفي البيت أيضا: "أُعْطَى" في رواية، والمقصود بها: "أُعْطِيَ" (أبو زيد 81: 299). وفي هذه السلسلة يمكن الاستغناء عن القاعدة 53، فنصل إلى نفس النتيجة بالسلسلة 71ب: رَضِوَهُ: 85+109 > 26 > 90 ← رَضَاهُ

377 سيبويه 75، 4: 187؛ المبرد 63، 3: 145؛ الأستراباذي 75، 3: 111.

378 الجندي 78: 538

2.98- وينحصر تطبيق هذه القاعدة في صيغ هي (فَعْلَى، فُعْلَى، فُعَيْلَى) عندما تتصل بها اللواحق المذكورة، أما (فَعَالَى، فُعَالَى) فهما صيغتا جمع لا يتوقع تثنيتهما أو جمعهما، وأما الصيغ التي تصبح مقصورة بعد إعلالها مفردة فقد استثنيناها من القاعدة بقيد زيادة الألف المبدلة، انسجاما مع المبدأين 10 و19 عندنا[379].

3.98- ونظرا لأن القاعدة مرتبطة باللواحق الصرفية فإن رتبتها هي الأولى في كل السلاسل القاعدية التي ترد فيها كما مر بنا في السلسلتين 43 و48 (ص: 144 و148).

4.98- ذكر سيبويه أن ما كانت ألفه زائدة "لا تكون تثنيته إلا بالياء... وذلك قولك: حُبْلَيَانِ ومَغْزَيَانِ... وكذلك جمعها بالتاء"[380].

القاعدة رقم(99/99ب)(*): قاعدتا إبدال الألف الزائدة كسرة قبل لاحقة النسب:

1.99- كما مر في القاعدة 86 يجب أن يكون المقطع الذي تدغم فيه لاحقة النسب كسريا، ومن أجل ذلك قد تجرى تعديلات خاصة في المقطع الأخير من الصيغة المنسوب إليها، ومن تلك التعديلات ما سبق بيانه في القاعدتين 61 و63، ومنها ما يقع في الصيغ المختومة أصلا بالف زائدة، حيث سمع النسب إليها بثلاث طرق: اثنتان منها ستأتيان في القاعدة 125، أما الثالثة فتضبطها القاعدة 99 هذه التي تقضي بإبدال الألف الزائدة كسرة مناسبة للاحقة النسب، إذا لم تقع لام الكلمة بين ألفين:

قا.99) ا (←) ــِ \ ... : صْ: صْ «ـــــ» (يّ..)

أما إذا وقعت لام الكلمة بين ألفين فإن تطبيق القاعدة يصبح واجبا، ولهذا ميزناها في هذه الحالة برقم 99ب:

قا.99ب) ا ← ــِ \ ... : صْ ا: صْ «ـــــ» (يّ..)

2.99- يمكن أن تطبق هذه القاعدة مبدئيا على كل الصيغ المختومة بالف زائدة والقابلة لأن ينسب إليها، وهي الصيغ (فَعْلَى، فُعْلَى، فُعَيْلَى، فَعَالَى، فُعَالَى)[381]. ويذكر اللغويون صيغا أخرى مرتجلة لا تشملها قائمة الصيغ المقيسة عندنا، غير أن تطبيق القاعدة في الصيغ الثلاث الأولى يعد جائزا بجانب القاعدة 125 وحدها أو مع القاعدة 99ج كما ذكرنا أعلاه وكما سيأتي بيانه في (1.125-) في الفصل الثامن.

99ب.2- أما في الصيغتين (فَعَالَى، فُعَالَى) فإن إبدال الألف كسرة قبل ياء النسب هو الطريقة الوحيدة التي ينسب بها إليهما كما هو واضح من صياغتنا الصورية للقاعدة أعلاه.

---

[379] ينظر المبدآن وكذا المبدأ 18 في الصفحات 83، 85.

[380] سيبويه 75، 3: 390

(*) وستأتي القاعدة 99ج مع القاعدة 125 في الفصل الثامن.

[381] أخذاً بقرار م.ل.ع.ق الذي يجيز النسب إلى جمع التكسير (ع. حسن80، 4: 742 هـ 2).

3.99- وتتحدد رتبة هذه القاعدة في صورتيها بأنها الأولى في كل السلاسل القاعدية التي ترد فيها، بحكم ارتباطها بلاحقة النسب، كما في التمثيل الآتي لتعديل صيغة (فَعْلَى + يّ..) من (ر و ي):

س:72 (فَعْلَى + يّ..) من (ر و ي) ← رَوَوِيّ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	رَــ وْ :	ىَ ا :	:	:			18	فَعْلَى + (يّ..)
						(يّ..)		
1 2 3	رَــ وْ :	ىْ ــِ	(ىْ: ىْ..) :	→ :		→	99 > 119 > 123	
4 5	رَــ :	وْ ــَ Ø :	ىْ ــِ (ىْ:ىْ..):				> 111 > 119	
6 7	رَــ :	وْ ــَ :	وْ ــِ (ىْ:ىْ..):				> 61 > 3	فَعَوِ(يّ..)

وكما في تمثيل (فَعَالَى + يّ..) من (ر ع ي):

س:73 (فَعَالَى + يّ..) من (ر ع ي) ← رَعَاوِيّ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	رَــ :	عا :	ىَ ا :	:	:		18	*فَعَالَى + (يّ..)
						(يّ..)		
1 2 3	رَــ :	عا :	ىْ ــِ (ىْ: ىْ..) :	→		→	99ب > 119 > 123	
4	رَــ :	عا :	وْ ــِ (ىْ: ىْ..) :				> 63	فَعَاوِ(يّ..)

4.99- في حديث القدماء عن النسب إلى ما آخره ألف ينظرون إلى رتبة الألف ضمن "حروف" الكلمة ثم إلى أصل هذه الألف، فيفرعون قواعد عديدة عن هذين الاعتبارين، ويعنينا الآن من تلك التفريعات ما كانت ألفه زائدة، وهي لا تكون إلا رابعة فأكثر حسب نظريتهم في ترتيب "حروف" الكلمة؛ قال الأستراباذي في النسب إلى ما كانت ألفه رابعة: "إذا كانت للتأنيث فالأشهر حذفها... ويتحتم حذفها

(*) تقارن بالسلسلة رقم 53، ص 152، وينظر الهامش (*) هناك.

إذا تحرك ثاني الكلمة كـ(جَمَزَى)... فتقول: (جُبْلَوِيّ ... وحُبْلاوِيّ ودُنْيَاوِيّ... وأَرْطِيّ)..."، وأما ما ألفه خامسة فصاعدا "فإنها تحذف في النسب مطلقا..."[382]

القاعدتان رقم (105/100): إبدال الياء أو الواو المدّيتين –لاحقتين– ياء أو واوا شبه صائتة:

1.105/100– عندما تتصل بعض صيغ الناقص أو اللفيف بياء المدّ أو واو المدّ لاحقتين صرفيتين وتطبق عليها القواعد 79 > 119> 27 أو 28، فإن متابعة تعديلها بواسطة القاعدة 77 تجعلها مُلبِسة، ولهذا تصرف الحس اللغوي، انسجاما مع المبدأ 3، فعوض القاعدة 77 بالقاعدتين 100 و105 اللتين تقضيان بتحويل الضمير المدّي إلى شبه صائت من جنسه حفاظا على بنية الصيغة. ولا يحتاج إلى تطبيق هاتين القاعدتين إلا عندما يكون مقطع لام الكلمة مسبوقا بمقطع فتحي ثنائي وقابلا لتطبيق القاعدة 76 وتوابعها أولا:

قا.100 (يـ :...) ← (ىْ: ...) \ [...:ص^2 ـَ: (—— :...)] **(بعد قا. 79 > 119 > 27)**

قا.105 (و :...) ← (ۊ: ...) \ [...:ص^2 ـَ: (—— :...)] **(بعد قا. 79 > 119 > 28)**

2.105/100– وهاتان القاعدتان تكميليتان تعوضان القاعدة 77 كما ذكرنا، ولذلك تطبقان كلما أسفر تطبيق إحدى القاعدتين 27 أو 28 عن فتحة قبل اللاحقة المدّية المعنية[383].

3.105/100– ولذلك أيضا تكون رتبتهما هي الرابعة دائما، مسبوقتين بالقواعد المذكورة في صياغتهما ومتبوعتين بالقاعدة 119. وقد سبق نموذج سياقاتهما في السلسلتين رقم 2 ورقم 4 (ص: 97 و100).

4.105/100– ينظر (4.27– و 4.28–)ص: 98، 100 وهوامشهما.

ونضيف هنا أن الدكتور ف.ح. الشايب بعد أن لاحظ أن القدماء "لم يجدوا في (دَعَوْا ورَمَوْا) أي شيء غير عادي "بسبب خلطهم" بين الحركات الطويلة والصوامت التي تشاركها في الصورة الخطية – بعد ذلك قدم اقتراحه الذي يرى أنه هو الصحيح، والذي نلخصه في الآتي، بالنسبة لـ"دَعَوْا":

1– د ـَ ع ـَ ۊو ‏ ‏ ‏ الأصل

2– د ـَ ع ـَ ↓ و (∅ ∅) ‏ ‏ ‏ إسقاط شبه الحركة

3– د ـَ ع ـَ ↙ۊو ‏ ‏ ‏ انزلاق حركي آلي بين الفتحة والضمة

4– د ـَ ع ـَ ۊ↓ (∅) ‏ ‏ ‏ إسقاط الضمة الطويلة للمخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد

---

[382] الأستراباذي 75، 2: 39؛ ع.حسن 80، 4: 718؛ وينظر أيضا: سيبويه 75، 3: 342، 352.

[383] ينظر (2.27- و2.28-) ص 96، 99 من الفصل الخامس.

وبالنسبة لـ "تَرْضَيْنَ":

1- تـ ـَ ر ض ـَ ىَ ي ن ـَ الأصل

2- تـ ـَ ر ض ـَ ↓ ي ن ـَ إسقاط شبه الحركة

3- تـ ـَ ر ض ـَ ىَ ي ن ـَ انزلاق حركي آلي بين الفتحة والكسرة

4- تـ ـَ ر ض ـَ ىَ ↓ ن ـَ إسقاط الكسرة الطويلة للمخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد

أما بالنسبة لـ "رَضُوا" فتفسيره هو الآتي:

1- ر ض ـِ ىَ و الأصل

2- ر ض ↓ ىَ و تسكين العين

3- ر ض ↓ و إسقاط شبه الحركة للمخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد[384]

وبالنظرة الأولى إلى هذه التفسيرات يبدو لنا أنها مزاجية بشكل يلفت الانتباه، وإلا فلماذا يخالف الباحث بين عنصري المزدوج الصاعد تارة بإسقاط عنصره الثاني (الخطوة الرابعة في "دَعَوْا" وتَرْضَيْنَ)، وتارة بإسقاط عنصره الأول (الخطوة الثالثة في "رَضُوا") ؟ ولماذا يسقط شبه الحركة في: "دَعَوُوا وتَرْضَيِينَ" ليعيده مباشرة بما سماه "الانزلاق الحركي الآلي"؟ ولماذا يسقط حركة العين في "رَضِيُوا" ولا يسقطها في يَرْمِيُونَ، مع أن مقطع اللام هو المنبور في كل من الصيغتين حسب وجهة نظر "بروكلمان" التي يتبناها الباحث؟

القاعدة رقم(91): قاعدة إبدال ياء المدّ فتحة قبل المقطع الكسري المقفل من المنسوب:

1.91- من التعديلات التي يستلزمها اتصال لاحقة النسب بأي صيغة اسمية أن يخفف من توالي المتشابهات، لأن المقطع الأخير من أصل الصيغة المنسوب إليها مقطع كسري مقفل بأولى ياءي النسب ومدغم في مقطع آخر صدره ياء النسب الثانية، ولهذا يجرى في المقطع السابق لذلك المقطع الكسري التعديل الضروري ليصبح فتحيا ثنائيا، وهناك قواعد تطبق من أجل ذلك، منها القاعدة 95 السابقة، ومنها هذه القاعدة -91- التي تقضي بإبدال الياء المدّية فتحة كلما سبقت المقطع الكسري المذكور، ويصبح هذا التعديل واجبا إذا كانت الصيغة من الناقص أو اللفيف المقرون[385]:

قا.91) يـ ← ـَ \ ...:صـ² ___ : ۋ³ـِ (يّ..)

[384] الشايب 89: 60-

[385] ذكر الأستاذ المرحوم عباس حسن ما يفهم منه أن وجوب تطبيق القاعدتين 61، 91 في صيغ الناقص ليس مطلقا، وذلك في حديثه عن النسب إلى (مَفْعُول) من (ر م ي) حيث قال إن لغة "مَرْمَوِيّ" ضعيفة، وإن "مَرْمِيّ" هي القوية (ع. حسن 80، 4: 417).

2.91– ويحتمل مجيء التأليفة المقطعية المعنية بهذه القاعدة في عشر صيغ أكثرها خصوبة صيغتا (فَعِيل -مذ/مؤ-، تَفْعِيل، [تَفْعِلَة]). والباقي من صيغ التصغير غير المنتجة وصيغة (فِعِّيل) المهملة في الناقص عموما. ويمكن أن تصبح صيغة (مَفْعُول) من الناقص اليائي قابلة لتطبيق هذه القاعدة إذا طبقت عليها القاعدة 107 قبل القاعدة 61(*).

3.91– ولأن هذه القاعدة خاصة بالمنسوب فإن سياقها يتحدد بمجيئها رابعة أو خامسة أو سادسة بعد قواعد النسب الأخرى ذات الأسبقية بحكم ارتباطها بآخر الصيغة، كما في تمثيل "طَوِيَّة + يّ.." بالسلسلة رقم 74، و"مَرْمُوي + يّ.." بالسلسلة رقم 75:

س:74 فَعِيلَة+(يّ..) من (ط و ي) ← طَوَوِيّ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	طَـ :	وْ يـ :	يّ ـَ :	(ة..) :		(يّ..)		*فَعِيلَة+(يّ..)
1	طَـ :	وْ يـ :	يّ ـَ :	↓ ø :		"	[115] <	
2، 3، 4	طَـ :	وْ يـ :	يّ ـِ (يّ: يّ..) :		→	→	86 < 119 < 123 <	
5	طَـ :	وْ يـ :	وْ ـِ (يّ: يّ..) :				61 <	
6، 7	طَـ :	وْ ـَ :	وْ ـِ (يّ: يّ..)(**) :				91 < 5	فَعَوِ(يّ..)

س:75 (مَفْعُول+يّ..) من (ر م ي) ← مَرْمَوِيّ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	مـَـ ر :	مـو :	يّ ح :	:		(يّ..)	11	*مَفْعُول+(يّ..)
1								
2، 3	مـَـ ر :	ـو :	يّ ـِ (يّ: يّ..) :		→	→	86 < 119 < 123	
4	مـَـ ر :	ـيْ :	يّ ـِ (يّ: يّ..) :				+ (***)107	
5	مـَـ ر :	ـيْ :	وْ ـِ (يّ: يّ..) :				(<) 61 <	
6، 7	مـَـ ر :	مـَـ :	وْ ـِ (يّ: يّ..) :				91 < 3	مَفْعَوِ(يّ..)

(*) ينظر الهامش السابق 385

(**) تقارن بالسلسلة رقم 53 في ص 152

(***) ينظر الهامش 385 السابق، وتقارن بالسلسلة 83 الآتية في ص 199

4.91- في سياق وصف التغييرات التي تلحق الاسم المنسوب إليه يتفق القدماء على وجوب حذف ياء (فَعِيل) من الناقص مذكرا ومؤنثا وعلى وجوب فتح ما قبل الياء وعلى وجوب قلب لامه واوا، كـ"غَنَوِيّ"...كما يتفقون على إجراء "تَحَوِيّ" مجرى "غَنَوِيّ" و"عَدَوِيّ"...[386]

ولم يميز م.ل.ع.ق. بين الناقص وغيره حين قرر جواز حذف الياء وجواز إبقائها عند النسب إلى (فَعِيل) بفتح الفاء وضمها[387].

القاعدة رقم (101): قاعدة إبدال ضمير المتكلم المدي مقطعا فتحيا صدره ياء:

1.101- عند اتصال ياء المتكلم ببعض الصيغ الاسمية من الناقص أو اللفيف فإن تطبيق القواعد 79 > 27 > 119 > ... يؤدي إلى تشويه كبير في تلك الصيغ، وهناك صيغ أخرى لا تتوفر فيها شروط تطبيق القواعد المذكورة، وهي المختومة أصلا بألف زائدة.. وفي كل هذه الحالات تصرف الحس اللغوي عند المتكلم العربي، انسجاما مع المبدأ 3، فأنشأ قاعدة استثنائية لبدء التعديلات الصوتية الضرورية في الصيغ المذكورة، وهي هذه التي تحمل رقم 101 عندنا والتي بمقتضاها تحول ياء المتكلم المدّية إلى ياء شبه صائتة مفتوحة لتجرى التعديلات الأخرى – قبل هذه اللاحقة المحولة- مستقلة عنها إن اقتضى الحال. ويلاحظ أن تطبيق هذه القاعدة مشروط بأن يكون المقطع الملاصق لياء المتكلم ثنائيا أَلِفيا مطلق الصدر أو ثنائيا حركيا مصدّرا بشبه صائت ومسبوقا بمقطع ثنائي حركي مطلق الصدر:

قا.101 (ي) ← يَ ـــَ \ { ...:صْ ا: | ...:صْ ح : ش ح: } (___)

2.101- يمكن تطبيق هذه القاعدة مبدئيا في كل الصيغ المستوفية لشروطها، أي في الصيغ التي كنا حددناها في (2.99- ص 180)، وفي صيغ الناقص التي تنتهي بالمتجاورة المقطعية المحددة في صياغتنا الصورية للقاعدة أعلاه، وهي 42 صيغة. ومما يمكن أن يعتبر استثناء من هذه القاعدة ما تذكره بعض كتب القراءات من رواية لورش عن نافع لمثل "هُدَاي" في قوله تعالى ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايْ﴾ بإسكان ياء المتكلم [البقرة/37][388].

3.101- وكما ذكرنا في (1.101-) فإن هذه القاعدة استثنائية تهدف إلى تجنب ما قد يؤدي إليه تطبيق القاعدة 76 وتوابعها من تشابه الهيئة المعدلة لصيغ كانت تتمايز موازينها الصرفية باختلاف حركة عين

---

386 ابن الحاجب/الأستراباذي75، 2: 20، 30؛ ابن عصفور 72، 2: 62، و"تَحَوِيّ" نسبة إلى "تَحِيَّة".

387 يعقوب 93: 386.

388 ابن زنجلة 79: 95؛ ابن خالويه 1: 92، 83-، 306، ولم يذكر صاحب كتاب "القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب" هذه الرواية نصا في فرشه ولا في فصل ياءات الإضافة، غير أنه قال في نهاية هذا الفصل: "وإسكان ياء الإضافة وفتحها لغتان فاشيتان في القرآن الكريم ولغات العرب" (ع.ف. القاضي 81 ب: 23)؛ وفي ابن خالويه كما في (الأنباري 80، 1: 76) إشارة إلى قراءة أخرى هي "هُدَيَّ" سنورد نموذجها في (3.101-) بعد قليل.

الكلمة فقط[389]. ونضيف هنا أن هذه القاعدة تهدف إلى تعويض القاعدة 76 في الصيغ المختومة بألف زائدة، ومعنى كل هذا أن التعديلات الصوتية التي يمكن أن تجرى قبل ياء المتكلم التي أصبحت مقطعا مستقلا / ىْ ـَـ / هي تعديلات مستقلة أيضا، وبعبارة أخرى: إن القاعدة 101 يمكن أن تتدخل في أي مرحلة من مراحل التعديل تكون أكثر انسجاما مع المبدأ 3 الذي يسبقها دائما حين يتعلق الأمر بصيغ الناقص، وتكون رتبتها هي الأولى حين يتعلق الأمر بالصيغ المختومة بالألف المدّية الزائدة. ومن هنا يمكن تفسير لهجة هذيل في مثل "هَوَيَّ" (يقصدون: هَوَايَ) عن طريق تدخل القاعدتين 3 > 101 بعد القاعدتين 76 > 119 كما سنرى بعد قليل.

وقد سبق في السلسلة 31 (ص 133) مثال لتطبيق القاعدة 101 في الصيغ المقصورة، وهذه أمثلتها في صيغ الناقص:

س:76: مَفْعَل+(ي) من (ث و ي) ← مَثْوَايَ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	مـَـ ث	وْ ـَـ	ىْ ح				11	*مَفْعَل+(ي)
1، 2، 3	مـَـ ث	وْ ـَـ	ىْ ـَـ			(ي) ← (ىْ ـَـ)	3 > 101 > 16	
4	مـَـ ث	وْ ـَـ	ـَـ			"	26	
5	مـَـ ث	وْ ا				"	90	مَفْعَا(يَ)

س:77: مُفَاعِل+(ي) من (ح م ي) ← مُحَامِيَّ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	مـُـ	حـ ا	مـِـ	ىْ ح			11	*مُفَاعِل+(ي)
1، 2	مـُـ	حـ ا	مـِـ	ىْ ح		(ي) ← (ىْ ـَـ)	3 > 101	
3	مـُـ	حـ ا	مـِـ	ح		"	+ 26	
4	مـُـ	حـ ا	مـِـ ي			"	90	
5، 6	مـُـ	حـ ا	مـِـ ىْ	ّ	(ىْ ـَـ) ←	←	104 > 123	مُفَاعِيْ(يَ)

---

[389] نقصد أن كلا من مُفْتَعَل + (ي) ومُفْتَعِل + (ي) من (ص ف و) مثلا تصير، بتطبيق القواعد 76 > 119 > 27 > 77 > 119 إلى: "مُصْطَفِى"، فلا تعرف صفة الفاعل من صفة المفعول؛ أما بتدخل القاعدة 101 فإن مآل الصيغتين هو "مُصْطَفَايَ" و "مُصْطَفِيَّ" على التوالي.

(*) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف/23].

وفي هذه الصيغة الأخيرة (مُحَامِيّ) يمكن أن نصل إلى نفس النتيجة باتباع طريق أخرى في التعديل تمثلها السلسلة رقم 78 الآتية، بل لعلها تكون أنسب لجميع حركات الإعراب الممكنة في مثل هذه الصيغة، كما يمكن أن نفسر بها التعديل المنسوب إلى لهجة هذيل في مثل "هَوَيَّ" الواردة في بيت شعر لأبي ذؤيب الهذلي[390]، وهذه هي السلسلة 78:

س:78 **مُفَاعِل/فَعَل+(ي) من (ح م ي/هـ و ي) ← مُحَامِيَّ/هَوَيَّ**

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل1	مـُـ :	حـا :	مـِـ :	يْ ح :		(ي)	11	*مُفَاعِل+(ي)
الأصل2	هـَـ :	وْ ـَـ :	يْ ح :	:		"	11	*فَعَل+(ي)
1	مـُـ :	حـا :	مـِـ :	يْ ↓ ø :		"	76 >	
	هـَـ :	وْ ـَـ :	يْ ↓ ø :	:				
2	مـُـ :	حـا :	مـِـ :	يْ (ي) :	→	→	119 (>)	
	هـَـ :	وْ ـَـ :	يْ (ي) :	↓ →				
3	مـُـ :	حـا :	مـِـ ↓ :	(يْ ـَـ) :			3 >	
4	هـَـ :	وْ ـَـ :	يْ (يْ ـَـ) ↓ :	:			101 >	
5	مـُـ :	حـا ↓ :	مـِـيْ → :	(يْ ـَـ) :			119 >	مُفَاعِلْ(يَ)
6	هـَـ :	وَـيّْ → :	(يْ ـَـ) :				123	فَعَلْ(يَ)

4.101- يقول سيبويه في بابي إضافة المقصور والمنقوص إلى ياء المتكلم: "اعلم أن الياء لا تغير الألف، وتحركها بالفتحة لئلا يلتقي ساكنان، وذلك قولك (بُشْرَايَ وهُدَايَ وأَعْشَايَ)، وناس من العرب يقولون: (بُشرَيَّ وهُدَيَّ...)"، وفي ياء المتكلم بعد ياء المنقوص يقول: "إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى، وذلك قولك: (هذا قَاضِيَّ وهؤلاء جَوَارِيَّ...)"[391].

وينظر الهامش 390

القاعدة رقم (102): قاعدة إقحام "نون الوقاية" قبل ضمير المتكلم للنصب:

1.102- عندما تتصل صيغة فعلية بضمير النصب للمتكلم (ي) فإنه يجب الفصل بين الفعل وبين هذه الياء بنون تكون صدرا لمقطع قمته الياء نفسها / نِي /، وقاية للفعل من تعديلات محتملة قد تخرج به عن المبدأ 3:

---

[390] ابن خالويه 92، 1: 307 وهذا هو التفسير الذي نراه مقبولا في إطار قواعدنا للهجة هذيل هذه، إذ يرتكز على أن الحس اللغوي لهؤلاء تجنب القاعدة 27، انسجاما مع انسجاما مع المبدأ 3، فعوضها بالقاعدة 101، وقد وقف الدكتور أ.ع.د الجندي على اللهجة محاولا تحقيقها وتوثيق ما ورد فيها من الشواهد مرجحا أنها هي القدمى من حيث التطور الصوتي، (الجندي 78: 539).

[391] سيبويه 75، 3: 413؛ وفي (ابن يعيش د.ت 3: 33) تفصيل أكثر ومحاولة لإثبات "وجه صالح من القياس" للهجة هذيل / هَوَيَّ / ووصف قراءة "مَحْيَايْ" عند ورش بالغرابة.

قا.102) (ي) ← (نِي)\ [... : صْ³ح : (ـــ)(ـــ)[*]] (فع.)

2.102– وتطبق هذه القاعدة في جميع الصيغ الفعلية بلا استثناء، أي في خمسين صيغة، ونشير هنا إلى أن ضمير المتكلم للنصب ورد في القرآن الكريم بثلاث هيئات: (نِي) و(نِ) و(نِيَ)[392].

3.102– وهي قاعدة تجعل ضمير النصب للمتكلم مستقلا تماما عن صيغة الفعل الأصلية، مثله مثل باقي ضمائر النصب التي تعامل معاملة الأسماء الظاهرة، حيث تجرى في الأفعال المتصلة بها التعديلات الصوتية الضرورية كما لو كانت منفصلة عن تلك الضمائر، ولكننا التزمنا بترتيب القاعدة 102 هذه في كل السلاسل القاعدية التي ترد فيها باعتبار أنها لاحقة صرفية لا باعتبار أن لها تأثيرا في التعديلات المجراة ضمن الصيغة، كما يتبين من تمثيل صيغة (اِفْعَل +(ي)) من (ز ي د): "زِدْنِي"[393] بالسلسلة 79:

س:79 اِفْعِلْ+(ي) من (ز ي د) ← زِدْنِي

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ا ـِ ز :	ىْ ـِ :	د ح :	:		(ي) ↓	11	*اِفْعِلْ+(ي)
1	ا ـِ ز :	ىْ ـِ :	د ح :	:		(نِي)	102	
2	ا ـِ ز :	ىْ ـِ :	د ↓ ∅ :	:		"	+ [78] ˅	
3	ا ـِ ز :	ىْ ـِ د : ←	:	:		"	119	
4	ا ـِ ز :	↓ ـِ ـِ د :	:	:		"	+ 43	
5	ا ـِ ز :	ـِ ـِ د : ↓ ∅	:	:		"	˅ 79 ˅	
6	ا ـِ ↓ :	ز ـِ د ← :	:	:		"	119 ˅	
7	∅	ز ـِ د :	:			"	117	فِلْ(نِي)

(*) لم نشر في صياغة هذه القاعدة وتمثيلها إلى احتمال فصل بعض اللواحق الصرفية الأخرى بين الفعل وياء المتكلم، لأن ذلك من باب تعدد اللواحق الصرفية الذي كنا قد استبعدناه من مجال هذه الدراسة. (ينظر المبدأ 19 في ص 85–)

392 من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء/81، وكذا أواخر الآيات الثلاث قبلها]، وبعض القراءات لقوله عز وجل: ﴿إِنِّيَ أَرَانِيَ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف/36]؛ وينظر الداني 85: 63.

393 في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه/114]

4.102– عقد سيبويه بابا تعرض فيه لأحوال الأسماء والأفعال والحروف مع ياء المتكلم، في شكل حوار جدالي بينه وبين الخليل، وقال في أوله: "اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم (نِي)، وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء". ويعنينا من هذا الباب قوله بالخصوص: "وإنما قالوا في الفعل (ضَرَبَنِي ويَضرِبُنِي) كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الياء كما تدخل الأسماء ..."[394]. وقد تبنى اللاحقون بعد سيبويه هذا التعليل الخليلي أو السيبويهي فسمى المتأخرون منهم هذه النون "نون الوقاية"[395]. وقد ذكرنا غير مرة أن الكسرة التي تقي منها هذه النونُ الفعلَ كسرة وهمية[396].

ولم يخرج الدكتور مهدي المخزومي عن وجهة نظر القدماء في هذه النون، غير أنه ألحق بها نونين أخريين للوقاية هما نون المثنى ونون **الأفعال الخمسة**...[397]. أما الدكتور أحمد كشك فقد لاحظ أن تعليل النحاة لإقحام هذه النون قبل ياء المتكلم في الأفعال بانها تقيها من الكسر – هو تعليل واهٍ بدليل أن الفعل المضارع والأمر يسند كل منهما إلى ياء المخاطبة دون حاجة لنون تقيهما من الكسر، وهنا يحس هذا الباحث أنه إذا كان للوقاية دور فإن الأسلم لدى النحاة اعتبار هذه النون حين تقي فإن دورها ليس وقاية الفعل من الكسر وإنما وقاية الضمير من اللبس، فالياء واحدة صوتيا في قولك (اِضْرِبْنِي) وقولك (اِضْرِبِي يا فاطمة) ... فحين تكون الياء مع النون تكون ضمير متكلم، وحين تكون وحدها تكون ضمير خطاب"، ويذهب الباحث بعيدا فيرى أن (نِي) بكاملها هي الضمير المتصل للمتكلم، وليست نونا مقحمة قبل ياء المتكلم...[398]

القاعدة رقم (103): قاعدة تقصير ياء المدّ في صيغتي (تَفْعِيل مَفْعُول) من الناقص:

1.103– عندما تقاس صيغة (تَفْعِيل) من الناقص أو اللفيف مباشرة، وكذا عندما تطبق القاعدتان 107 > 112 على صيغة (مَفْعُول) من الناقص أو اللفيف اليائيين، فإنه تنشأ إحدى متجاورتين مقطعيتين يستثقلهما المتكلم العربي عادة، وهما /صِيْ: ىٌ../ و /صِيْ (ىٌ:ىٌ..)/ فيتخلص منهما بإحدى طريقتين:

أ– إما بتطبيق القاعدتين 104 > 123، وذلك في غير الصيغتين المذكورتين أعلاه.

ب– وإما بتطبيق القاعدة 103 التي تقضي بتقصير المقطع الأول من المتجاورة المستثقَلة، أي بجعل يائه المدّية كسرة، ثم متابعة تعديل الصيغة، إن اقتضى الأمر، بقواعد أخرى مناسبة. وقد اختار هذه الطريقة الثانية في الصيغتين المذكورتين خاصة:

---

[394] سيبويه 75، 2: 368.

[395] ينظر: ابن يعيش د.ت 3: 123.

[396] ينظر: أمنزوي 2000: 82، الفقرة 4.3-)؛ (4.39- في ص 116-) من هذا الكتاب.

[397] المخزومي 78: 40.

[398] كشك 80: 102، 103.

قا.103) يـ ← ـِ / (ص^2 ـــ { : يْ..^3 / (يْ: يّ..) }) (تَفْعِيل) أو (مَفْعُول) + (يّ..)

2.103– وهذه القاعدة خاصة بصيغتين كما ذكرنا، ولكن سمع تطبيقها أيضا، من غير ترك الأصل، في المهموز الآخر بكثرة وفي غيره من الصحيح بقلة –في صيغة (تَفْعِيل) خاصة– نحو (تَجْزِيئ / تَجْزِئَة، تَجْرِيب / تَجْرِبَة). وقد سمع "تَنْزِيًّا" في ضرورة شعر، كما عدلت (مَفْعُول) المنسوب إليها من الناقص اليائي بطريقة أخرى سبقت عندنا في (1.91–)[399].

3.103– وسياق القاعدة محدود كذلك بكونها الأولى في سلسلتها عندما يتعلق الأمر بصيغة (تَفْعِيل) مع اعتبار أن اللاحقة (ة..) جاءت فيما بعد للتعويض[400]، أما عندما يتعلق الأمر بصيغة (مَفْعُول) فإن هذه القاعدة تأتي في المرحلة الخامسة كما سنرى في السلسلة رقم 83 لاحقا. وهنا سنمثل سلسلتين من سلاسل تعديل صيغة (تَفْعِيل)، أولاهما قيست فيها الصيغة من (ز ك و) وفي الأخرى من (ح ي ي):

س:80 — تَفْعِيل من (ز ك و) ← تَزْكِيَة

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	تـَ ز :	كـِّ :	وْ ح :	:			11	*تَفْعِيل
1	تـَ ز :	كـِ :	وْ ح :	:			103	
2 / 3	تـَ ز :	كـِ :	وْ ـَ :	(ة..) :		→	118 > 85	
4	تـَ ز :	كـِ :	يْ ـَ :	(ة..) :			53	تَفْعِيَة

[399] الأشموني د.ت 2: 306؛ ابن منظور 81: (ن ز ا). وينظر الهامش 385 في موضعه من هذا الباب.

[400] يبدو لنا أن هذه اللاحقة (ة) ليست لمجرد التعويض بل لإقرار الفتحة الملازمة لها بعد شبه الصائت (لام الكلمة) الذي لولا تلك الفتحة لتعرض للحذف أيضا بتطبيق القاعدة 26، ومن ثم سيحدث نقص كبير في الصيغة....

س:81 — تَفْعِيل من (ح ي ي) ← تَحِيَّة

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	تـَـحـ :	يْ يـ :	يْ ح :	:			11	*تَفْعِيل
1	تـَـحـ :	↓ يْ ـِ :	يْ ح :	:			103	
2 / 3	تـَـحـ :	يْ ـِ :	↓ يْ ـَ :	↓ (ة..) :		→	118 > 85	
4	تـَـحـ :	ـِ يْ ⇄ :	يْ ـَ :	(ة..) :			21	
5 / 6	تـَ : ←	حـِ يْ :	↓ يّ يْ ـَ :	(ة..) :			119 > 123	تَفِعْلَة

4.103– ينظر الهامش 399.

القاعدتان رقم (108/104): قاعدتا إبدال ياء المدّ أو واو المدّ صائتا مزدوجا:

1.108/104– عندما يكون المقطع المدّي الواوي أو اليائي متبوعا بمقطع آخر صدره شبه صائت مجانس للصائت المدّي قبله، فإن هذه المتجاورة المقطعية تنطق كما لو كانت تتألف من مقطع حركي ثلاثي، قمته وقفله متجانسان، مدغم في مقطع صدره مجانس أيضا للعنصرين قبله / ص ـِ يْ : يْ.. /، / ص ـُ وْ:وْ.. /. وقد وضعنا لهذا النطق الفعلي قاعدتين رقمناهما بالرقمين 104 و108:

قا.104) يـ ← ـِ يْ \ ...: صْ___ : يْ^{3}...

قا.108) و ← ـُ وْ \ ...: صْ___ :وْ^{3}...

2.108/104– ويمكن أن تطبق القاعدة 104 في عدد من الصيغ قليل منها يستوفي شروطها أصلا، والكثير منها يستوفي هذه الشروط بعد تعديلات سابقة في الصيغة المعنية، ومجموع هذه الصيغ 36، ليس منها (تَفْعِيل) لأسبقية القاعدة 103 فيها[401].

أما القاعدة 108 فلا تطبق إلا في خمس صيغ من الناقص الواوي تكون لامها مسبوقة بواو مدّية زائدة أصلا (فَعُول، فُعُول، فُعُولة، مَفْعُول، أُفْعُولَة). وفي مثل "مَعْدِيّ ومَرْضِيّ" ينظر (2.52–) في الفصل السادس ص 139.

[401] وينظر الهامش 385 في موضعه من هذا الباب.

3.108/104- ونظرا لتنوع الصيغ المعنية بالقاعدتين فإن كلا منهما تطبق في مراحل مختلفة من السلاسل القاعدية ما بين الثانية إلى الخامسة مسبوقتين بمبادئ الإعراب أو قواعد اللواحق الصرفية وتوابعها، وفي جميع مراتبها تكون كل منهما متبوعة بقاعدة الإدغام 123. وأكثر سياقات القاعدة 104 شيوعا هو ...> 107 > 104 > 123 > ... (15 مرة من 40)، أما القاعدة 108 فياسقها الشائع هو ...> 119 + 108 > 123 > ... (3 مرات من 6). وقد سبقت تمثيلات للقاعدة 104 في السلاسل: 35، 36، 37، 38، 77 (في الصفحات 138، 140، 186)، أما القاعدة 108 فهذا نموذج من سياقاتها: (عُلُووًا ← "عُلُوًّا")[402]:

س:82 — فُعُول من (ع ل و) ← عُلُوّ

مراحل التعديل	المقاطع والتعديلات 1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	عـُـ	: لو	: وْ حِ	:	:	(ٌ)	11	فُعُول*
1	عـُـ	: لو	: وْ ـِـ	:	:	"	16 +	
2 / 3	عـُـ	: لو	: وْ ـَـ(ٌ)	:	:	→	12 > 119	
4 / 5	عـُـ	: لـُـوّ	: وْ ـَـ(ٌ)	:	:		> 108 > 123	فُعُلاًّ

4.108/104- في سياق وصف ما يحدث لحرف العلة المتحرك المسبوق بساكن يقول ابن عصفور: "فإن كان الساكن ياء أو واوا أدغمت فيما بعده، فإن كان الساكن مخالفا للام، أعني بأن يكون أحدهما واوا والآخر ياء، قلبت الواو ياء، - تقدمت أو تأخرت- وأدغمت الياء في الياء، نحو (بَغِيّ وسَرِيّ)، أصلهما (بَغُوي وسَرِيو) ..."[403]. فهذا الوصف يوحي -كما ذكرنا في موضع سابق-[404] باعتبار كل من واو المدّ وياء المدّ صوتين هما الضمة والواو الساكنة / ـُـ وْ/ أو الكسرة والياء الساكنة / ـِـ يْ /، وقد ناقشنا هذه النظرة في الموضع المشار إليه.

وفي الموضع نفسه سبقت الإشارة إلى أن الدكتور د.عبده يبني بعض تحليلاته على نظرة القدماء المذكورة، دون أن يرفض التفسير الذي تبنيناه هنا لمثل (مَرْجُوو← مَرْجُوّ) ومثل (عَلِيو← عَلِيي ← عَلِيّ)[405].

402 في قوله عز وجل ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء/43].

403 ابن عصفور 79: 549.

404 في (4.39-) ص 116- من الفصل السادس.

405 م.ن (ص 117)؛ عبده 79: 41 (هـ 15).

أما الدكتور ف.ح. الشايب فيرفض وجهة نظر القدماء وبعض المستشرقين في مثل "مَدْعُوّ ومَرْمِيّ" ويرى أنه "قد اختزلت الضمة الطويلة في (مَدْعُوو) وعوض من الجزء المختزل بمد (تشديد) الواو..."، أما "مَرْمِيّ" فقد "حصلت فيه مماثلة أولا بين شبه الحركة والحركة السابقة له، عن طريق تحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة... ثم أعقبت عملية المماثلة عملية مخالفة قوامها اختزال الحركة الطويلة، والتعويض من الجزء المختزل بعد الياء (تشديدها)..."[406]. وهذا التفسير غير بعيد عن جوهر قاعدتينا 104 و108، لولا أن هذا الباحث يختزل ثم يعوض ونحن نحول الصائت الطويل مباشرة إلى صائت مزدوج، أو بعبارة أخرى: نحول الجزء الثاني من الصائت الطويل إلى شبه صائت من جنسه[407].

القاعدة رقم (106): قاعدة إبدال الواو المدّية ياء مدّية في (مَفْعُول) من الأجوف اليائي:

1.106– عندما تطبق القاعدتان 31 > 119 على صيغة (مَفْعُول) من الأجوف واويا ويائيا فإنها تصير فيهما معا إلى (مَفُول) فلا يعرف الواوي من اليائي في هذا الميزان الصوتي، ولهذا تدخل الحس اللغوي لدى المتكلم فأجرى تعديلا إضافيا في الصيغة إذا كانت من اليائي، بتطبيق القاعدة 106 هذه التي بمقتضاها تبدل الواو المدّية في (مَفُول) ياء مدّية، لما هو معلوم من التجانس في (مَفِيل) بين الياء المدّية وبين شبه الصائت الذي حذف –في مثل "مَبِيع"– حسب القاعدة 31، كما يوجد تجانس بين الواو المحذوفة –في مثل (مَقُول)– حسب نفس القاعدة:

قا.106) و ← ي \ (مـَ ص:^1 ــ^2 (↓ Ø) ـــ :ص^3 ...) (ص ىْ ص)

2.106– ينظر (2.31– في ص: 102). وقد وردت ألفاظ من الأجوف الواوي على (مَفِيل) نحو "مَشِيب" من (ش و ب) فاعتبرها ابن عصفور شاذة[408].

3.106– ينظر (3.31– في ص 102)

4.106– ينظر (4.31– في ص 103–)

ووجدنا نفس التفسير الذي نذهب إليه بخصوص مثل "مَبِيع" عند الدكتور ف.ح. الشايب، غير أنه يقدم إبدال الواو المدّية ياء مدّية على إسقاط شبه الصائت قبلها: مَبْيُوع ← مَبْييع ← مَبِيع[409].

---

[406] الشايب 89: 75.

[407] هذا على افتراض أن كل صائت طويل يساوي صائتين قصيرين من جنسه وهو افتراض له ما يؤيده بين القدماء والمحدثين ... ينظر القيسي 73: 101؛ عبده 79: 33.

[408] ابن عصفور 79: 455.

[409] الشايب 89: 74.

القاعدة رقم (107): قاعدة إبدال الواو المدّية ياء مدّية قبل الياء لاما للكلمة:

1.107– إذا كان المقطع المدي الواوي متبوعا بمقطع صدره ياء شبه صائتة فإن الواو المدّية تبدل ياء مدّية مناسبة للياء التي هي صدر المقطع التالي وتمهيدا لإدغام المقطعين بعد تطبيق القاعدة 104 على قمة المقطع المدي، ولا تطبق هذه القاعدة –107– إلا في صيغ الناقص اليائي أو اللفيف المقرون:

قا.106) و← يـ \ ... ص2: ____ : ی3...

2.107– وتطبق في كل صيغ الناقص اليائي المستعملة المشتملة على المتجاورة المقطعية المعنية وكذا في صيغة (فُعُول: ج.ت.) من الناقص الواوي أيضا بعد خضوعها للقاعدة 52. وفي صياغتنا لهذه القاعدة –107– استبعدنا المثال والأجوف من مجالها، لأن المثال لم ترد فيه أي صيغة تشتمل على متجاورتها، ولأن صيغا مثل (بُويِعَ، تُبُويِعَ) في الأجوف لم تطبق عليها لدخولها على ما يبدو في نطاق المبدأ 4، وقد سمعت ألفاظ شاذة من الناقص اليائي لم تطبق فيها القاعدة مثل "نَهُوّ ومَمْضُوّ وفُتُوّة، كما سمعت ألفاظ شاذة أخرى من الناقص الواوي طبقت فيها القاعدة مثل "مَسْنِيَّة ومَعْدِيّ"[410].

3.107– ويتحدد جانب من سياق هذه القاعدة بكونها تمهيدا لعملية إدغام مقطعي العين واللام في الصيغ المعنية بها، ولهذا فهي متبوعة دائما بالقاعدتين 104 > 123، أما ما قبلها فهو متنوع بتنوع الإعراب واللواحق الصرفية المتصلة بالصيغة. وقد سبقت نماذج سياقاتها في السلاسل 37، 38، 75 (ص 140، 184).

4.107– ينظر: 104/4.108– في ص: 192–).

3.7.2 - قواعد إقحام الصوائت:

القاعدة رقم (111): قاعدة إقحام الفتحة بعد عين الكلمة في صيغ منسوب إليها من (ص ش ىّ):

1.111– عند صوغ المنسوب من الصيغ الثلاثية الساكنة العين من اللفيف المقرون، فإن تطبيق القاعدة 48 يؤدي إلى توالي أربع ياءات بينها كسرة، وهذا وضع جرت عادة المتكلم العربي على تجنبه، ولذلك فإن القاعدة 48 تعوض في هذه الصيغ بالقاعدة 111 التي تقضي بإقحام فتحة بعد عين الصيغة، لتتابع التعديلات بعد ذلك بالقاعدتين 119 و61 وغيرهما إن اقتضى الحال:

---

[410] ابن عصفور 79: 551؛ الأستراباذي 75، 3: 214.

قا.111) Ø ← ـَـ \ # ص¹ح ش² : ـــــ ىً³ ـِـ (يّ..)

2.111– ومن صياغتنا للقاعدة يظهر أن الصيغ المقيسة التي تطبق عليها محدودة هي (فَعْل، فُعْل) وقد تطبق على (فَعْلَى) بعد إخضاعها للقاعدة 99 وتوابعها، وحكى سيبويه أن أبا عمرو بن العلاء كان يقول: حَيِّيّ ولَيِّيّ" دون تطبيق القاعدة فيهما، ولعل هذا هو ما جعل ابن عصفور يعتبر تطبيق القاعدة جائزا لا واجبا[411].. كما سمع تطبيق القاعدة في صيغ لا تستوفي كل شروطها مثل "بَدَوِيّ" التي اعتبرت شاذة[412].

3.111– وتطبق القاعدة بعد قواعد لاحقة النسب فتأتي رابعة أو خامسة كما في السلسلتين 53 و72 السابقتين (في ص 152 و181).

4.111– ذكرنا أعلاه حكاية سيبويه عن أبي عمرو بن العلاء في النسب إلى "حَيَّة" ونحوها، وكان قد ذكر قبل ذلك رأي الخليل –وهو رأيه أيضا في الغالب– الذي يقول: "حَيَوِيّ"، كما ذكرنا تأويل ابن عصفور لما حكاه سيبويه، أما الأستراباذي فيرى أنه عند النسب إلى مثل "طَيّ وحَيّ" يجب فك الإدغام "لئلا يجتمع أربع ياءات في البناء الموضوع على الخفة، فيحرك العين ... فتقول في طَيّ: طَوَوِيّ...و [في حَيّ]: حَيَوِيّ..."[413]

[411] سيبويه 75، 3: 345؛ ابن عصفور 72، 2: 60.

[412] الأستراباذي 75، 2: 49.

[413] م.ن.

8.2- الفصل الثامن

قواعد تعديل المقاطع

8.2- الفصل الثامن

قواعد تعديل المقاطع

القاعدة رقم (112): قاعدة حذف الياء المتحركة بين ياءين أخريين:

1.112- قد تجتمع في بعض الصيغ ثلاث ياءات أو أكثر في ثلاثة مقاطع متجاورة، وهذا وضع يستثقله المتكلم العربي فيخفف منه بطرق مختلفة حاولنا أن نضبطها في إطار منظومة قواعدنا، فوجدنا أن هذا التخفيف يتم بكيفيات يمليها عدد الياءات وتوزيعها المقطعي، وهكذا انتهينا إلى أن معظم الحالات التي تشكل لاحقة النسب (ىّ..) جزءا من تأليفتها المقطعية لا يمكن ضبطها بقاعدة واحدة، فأفردنا لكل حالة منها قاعدة خاصة، كما هو مبين في القواعد: 36، 61، 63، 91، 111- التي تقضي كل منها بحذف فونيم واحد أو إبداله أو إقحامه، وبقيت منها حالات تمكنا من ضبطها جميعا بواسطة هذه القاعدة -112- التي بمقتضاها يحذف ضمن التأليفة المقطعية، التي تتجاور فيها الياءات، المقطع الحركي الثنائي المصدر بياء وقبله ياء شبه صائتة زائدة أو ياء مدّية مبدلة من واو مدّية، ثم يتابع تعديل الصيغة بعد ذلك إن اقتضى الحال، بقواعد أخرى:

قا.112) ىَ ح ← Ø / { : صْ يْ : / : ..«ىَ»: } ـــ ـــ { (يّ..) / : ىَ.. / : ص ـِ (يّ..) }

2.112- وتطبق هذه القاعدة في عدد من الصيغ التي يقع فيها المقطع الثنائي الحركي المصدر بياء في سياق ياءات أخرى، كالصيغ (مَفْعُول، فَعُول، فُعُول) من الناقص أو اللفيف بعد تطبيق القاعدة 107 عليها ولامها ياء شبه صائتة، أما الصيغ الأخرى فهي (فَيْعِل، أُفَيْعِل) من الأجوف وبعض صيغ التصغير المقيسة من الناقص أو اللفيف، معزولة أو متصلة ببعض اللواحق الصرفية (أُفَيْعِل، [فُعَيِّل] فُعَيْلَى، فُوَيْعِل، مُفَيْعِل...). وقد اعتبر ما ورد من مثل "طَائِيّ"-نسبة إلى طَيِّء- شاذا، لأن قياسه "طَيْئِيّ"[414].

3.112- ويتوقف سياق هذه القاعدة التسلسلي على اللواحق الصرفية المتصلة بالصيغة المعنية بها، فهي مسبوقة دائما بالقواعد الأولية المرتبطة بتلك اللواحق، وقد تسبقها إحدى القواعد 107 أو 48 أو 53، فتأتي على العموم في المرحلة الرابعة أو الخامسة أو السادسة، كما يظهر من التمثيلات الآتية لبعض سلاسلها:

---

[414] قال ابن مالك في الألفية: وشَذَّ "طَائِيّ" مقولاً بالألف"
وينظر كذلك الهامش 385 في موضعه من هذا الباب (ص 183).

س:83 مَفْعُول + (يّ..) من (ر م ي) مَرْمِيّ[415]

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	مـَـ ر :	مو :	ىْ ح :	:		(يّ..)	11	*مَفْعُول + (يّ..)
1	مـَـ ر :	مو :	ىْ ـِ :	:		"	86	
2، 3	مـَـ ر :	مو :	ىْ ـِ (ىْ : ىّْ..) :	→		→	119 > 123	
4	مـَـ ر :	مـِ ي :	ىْ ـِ (ىْ : ىّْ..) :				107	
5	مـَـ ر :	مـِ ي :	ø (ىْ : ىّْ..) :				112	
6	مـَـ ر :	مـِ ي (ىْ : ىّْ..)	:	:			119	
7	مـَـ ر :	مـِ (ىْ : ىّْ..)	:	:			103	مَفْعِ(يّ..)

س:84 أُفَيْعِل + (يّ..) من (س و د) أُسَيْدِيّ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	ءـُـ :	س ـَـ ىْ:	وْ ـِ :	د ح :		(يّ..)	11	*أُفَيْعِل+(يّ..)
1	ءـُـ :	س ـَـ ىْ:	وْ ـِ :	د ـِ :		"	86	
2، 3	ءـُـ :	س ـَـ ىْ:	وْ ـِ :	د ـِ(ىْ:ىّْ..)		→	119 > 123	
4	ءـُـ :	س ـَـ ىْ:	ىْ ـِ :	د ـِ(ىْ:ىّْ..)			123 + 48	
5	ءـُـ :	س ـَـ ىّْ:	ىْ ـِ :	د ـِ(ىْ:ىّْ..)			123	
6	ءـُـ :	س ـَـ ىّْ:	ø :	د ـِ(ىْ:ىّْ..)			112	أُفَيْلِ(يّ..)

[415] حسب الاتجاه الذي غلبه المرحوم عباس حسن، وفقا لابن مالك، على الاتجاه الآخر السابق في السلسلة 75 (ص 184)

س:85 فَعَيِّل من (ع ط و) ← عُطَيّ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
			المقاطع والتعديلات					
الأصل	عـُـ :	طـَـ يْ :	يّ ـِـ :	وْ ح :		(ْ)	[تص]/11	
[1] 2 3 4	عـُـ :	طـَـ يْ :	يْ ـِـ :	وـُـ (ْ) :	←	←	[تص] + 12/15 > 119	[*فُعَيِّل]
5	عـُـ :	طـَـ يْ :	يْـِـ :	يْ ـُـ (ْ):			+ 53	
6	عـُـ :	طـَـ يْ :	ø :	يْ ـُـ (ْ):			> 112	
7	عـُـ :	طـَـ يْ :	يْ ـُـ (ْ):	←	:		> 123	[فُعَيّ]

س:86 فَعَيِّل من (س م و) ← سُمَيَّة

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
			المقاطع والتعديلات					
الأصل	سـُـ :	مـَـ يْ :	يْ ـِـ :	وْ ح :		(ْ)	[تص]/11	[*فُعَيِّل]
[1] 2 3	سـُـ :	مـَـ يْ :	يْ ـِـ :	وـُـ (ْ) :	←	←	[تص] + 12 > 119	
4	سـُـ :	مـَـ يْ :	يْـِـ :	يْ ـُـ (ْ):			+ 53	
5	سـُـ :	مـَـ يْ :	ø :	يْ ـُـ (ْ):			> 112	
6	سـُـ :	مـَـ يْ :	يْ ـُـ (ْ):	←	:		> 123	
7 8	سـُـ :	مـَـ يْ :	يْ ـَـ :	(..ة)	:		(*)118 > 85	[فُعَيَّة]

(*) أوردنا هنا هاتين القاعدتين مسايرة للقدماء في اعتبارهم أن اللاحقة (ة..) جاءت لإبقاء الاسم على تأنيثه، ولأن التغيير الذي حدث فيه جعله ثلاثيا فعومل معاملة الثلاثي المؤنث عند تصغيره، ولهذا وجدنا أن أنسب مرحلة لمجيء هذه اللاحقة هي المرحلة الأخيرة، فكأنها إذًا للتعويض عما حذف.. وينظر: سيبويه 75، 3: 481- ؛ الأستراباذي 75، 1: 239؛ الأشموني د.ت، 4: 171؛ ع.حسن 80، 4: 693.

س:87 فُعَيْلَى+(ات) من (ث ر و) ← ثُرَيَّات

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
	المقاطع والتعديلات							
الأصل	ثُـ :	رَـ يْ :	وْ ا :	:		(ات..)	18	فُعَيْلَى+(ات)
1، 2	ثُـ :	رَـ يْ :	وْ ـَ :	يْ (ا:ت..)		→	98 > 119	
3، 4	ثُـ :	رَـ يْ :	يْ ـَ :	يْ (ا:ت..)			+ 48 > 123	
5	ثُـ :	رَـ يّْ :	ø :	يْ (ا:ت..)			> 112	
6	ثُـ :	رَـ يّْ :	يْ (ا :ت..)				> 123	فُعَيَّ(ات)

4.112- في كثير من قضايا النسب لجأ قدماء اللغويين العرب إلى الاجتهاد في التنبؤ بـ"القياس" النظري عندما لا تسعف الشواهد المروية من كلام العرب، ولهذا كثرت الخلافات بينهم في مثل تلك القضايا، ومن أمثلتها النسب إلى (مَفْعُول) من الناقص اليائي حيث لخص ابن مالك مواقفهم منه بقوله:

وقيل في الـ"مَرْمِيِّ: مَرْمَوِيُّ" *** واختير في استِعْمالهم "مَرْمِيُّ"[416]

واعتمد عليه المرحوم عباس حسن في موقفه الذي لخصناه في الهامش 385 من هذا الباب.

وقال سيبويه، مبينا كيف نسب لمثل "أُسَيِّد": "فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم..." ثم قال في موضع آخر معمما: "واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذف التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال (فُعَيْل)، ويجري على وجوه العربية، وذلك قولك في (عَطَاء: عُطَيّ، وقَضَاء: قُضَيّ، وسِقَاية: سُقَيَّة...) إلا أن تقول: (شُوَيْوِيَة وغُوَيْوٍ) فيمن قال: (أُسَيْوِد)..." ثم يورد آراء أخرى لعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب[417].

وكنا قد سلكنا اتجاه سيبويه هذا فتركنا القاعدة 26 تعمل عملها، غير أننا وجدنا ذلك قد أسلمنا إلى اتجاه أبي عمرو، فاستحدثنا قاعدة رقمناها 79د من أجل متابعة رأي سيبويه وتجنب رأي أبي عمرو، ثم عدلنا عن كل ذلك لما اكتشفنا أن هذه القاعدة -112- كافية لتفسير الصور المنطوقة لكل الصيغ التي تجتمع فيها ثلاث ياءات أو أكثر[418].

---

416 ينظر: الأشموني د.ت 4: 182؛ وأيضا أبو حيان 84، 1: 282.

417 سيبويه 75، 3: 370، 471؛ الأشموني د.ت 44: 184 شارحا قول ابن مالك: "وثالث من نحو "طَيِّبٍ" حُذِفْ". وينظر الهامش 414 أعلاه، واكتفى المبرد بأن قال: "... حذفت الياء المعتلة لاجتماع الياءات" (المبرد 63، 2: 245).

418 ينظر 1.112- سابقا.

ونسب الأستراباذي لابن خروف رأيا مفاده أن القياس في مثل "عُطَيّ" إعلاله إعلال "قَاضٍ"، لكن المسموع حذف يائه الثالثة[419]. وأورد الأستاذ عباس حسن آراء أخرى لابن مالك والسيوطي حول الياء التي تحذف من بين الياءات الثلاث مع تفاصيل أكثر في المسألة[420].

القاعدة رقم [114][421] قاعدة حذف (ش³ ح) في المضارع المجزوم والأمر:

[114].1- عند جزم المضارع أو صوغ الأمر، مجردين من ضمائر الرفع المتصلة[422]، تقتضي القاعدتان [78] > 119 أن تحذف حركة المقطع الأخير من الصيغة ويلحق صدره بالمقطع السابق، غير أن تطبيق القاعدتين على صيغ المضارع والأمر المقيسين من الناقص واللفيف يُسلم عمليا إلى صور لا ينطقها المتكلم العربي أصلا: إما لالتباسها بالصيغ المسندة إلى ضمير المخاطبة المفردة أو ضمير جمع الذكور أو بالصيغ غير المجزومة، وبدلا من استعمال تلك الصور الملبسة فقد لجأ الحس اللغوي لدى هذا المتكلم إلى تمييز صيغ المضارع المجزوم والأمر تمييزا إعرابيا، حين يقيسها من الناقص واللفيف، بأن يحذف المقطع الأخير كله من الصيغة، وهذا السلوك هو الذي أردنا ضبطه بهذه القاعدة-[114]-:

قا.[114]) ش ح ← ∅ \ (...: ــــ³ ــــــ : { ≠ / (هـ ح.) }) (مض. جز. أو أم.)

[114].2- وتطبق هذه القاعدة في جميع صيغ المضارع المجزوم والأمر، مجردة ومزيدة، للمعلوم أو المجهول، إذا كانت لام الصيغة شبه صائت على الإطلاق، وعدد تلك الصيغ ثلاثون من غير تنويع حرف المضارعة، ولم نجد أي استثناء أو شذوذ في تطبيقها سوى ما رووه من بعض الضرورات الشعرية[423].

[114].3- ويتحدد سياق هذه القاعدة في أنها تطبق دائما في المرحلة الأولى من مراحل تعديل الصيغ المعنية بها، وقد تأتي بعدها قواعد أخرى إن اقتضى الحال كالقواعد: 32 أو 39 أو 46. وهذه أربع سلاسل نمثل بها لتعديل صيغ من أربعة أنواع من الجذور:

---

419 الأستراباذي 75، 1: 235، بل ذلك الرأي هو رأي أبي عمرو بعينه كما ورد في (سيبويه 57، 3: 472). وفي كيفية إعلالهم لتصغير "عطاء" ونحوه ينظر قبل ذلك في الأستراباذي نفسه 23.

420 ع. حسن 80، 4: 615، مع إحالات في هوامشه على مواضع أخرى من كتابه.

421 وضعنا رقم هذه القاعدة بين المعقوفين إشارة إلى أنها أشبه بأن تكون قاعدة بناء صيغة منها بقاعدة تعديل صوتي، وينظر الفرق بين الاعتبارين عندنا في ص 50 من هذا الكتاب.

422 وقد يتصلان بضمائر النصب.

423 أورد أبو علي الفارسي في كتاب "إيضاح الشعر" والبغدادي في "خزانة الأدب" طائفة من تلك الضرورات مثل: "لَمْ تَهْجُو وأَلَمْ يَاتِيكَ.. (الفارسي 87: 232؛ البغدادي 79، 8: 359).

س:88 — يَفْعَلُهُ من (ر ض و) ← "يَرْضَهُ"(*)

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	يـَـ ر :	ضـَـ :	وْ ح :	:		(هـ..)	11	*يَفْعَل+(هـ ح.)
1	يـَـ ر :	ضـَـ :	ø :	:		"	[114]	يَفْعَ(لُهُ)

س:89 — فَاعِلْ من (ر ع ي) ← "رَاعِنَا"(**)

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	را :	عـ :	يْ ح :	:		(هـ..)	11	*فَاعِلْ+(هـ ح.)
1	را :	عـ :	ø :	:		"	[114]	فَاعِ(نَا)

س:90 — يُفْعَلْ من (و ق ي) ← "يُوقَ"(***)

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	يـُـ وْ :	قـَـ :	يْ ح :	:			11	
1	يـُـ وْ :	قـَـ :	ø :	:			[114]	
2	يـُـ ـُـ :	قـَـ :	:	:			+ 39	
3	يو :	قـَـ :	:	:			> 90	

س:91 — يُفْعِلْ من (ر و ي) ← "يُرْوِ"

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	يـُـ :	ءـَـ ر :	وْ ـِـ :	يْ ح:			11	*يُؤَفْعِل
1(لَمْ)	يـُـ :	ءـَـ ر :	وْ ـِـ :	ø :			[114]	
2(لَمْ)	يـُـ :	ø ر :	وْ ـِـ :	:			+ [116]	
(لَمْ) 1–4	يـُـ ر → :	وْ ـِـ :	→ :	:			> 119 > 5	(لَمْ) يُفْعِ

[114].4- قال سيبويه متحدثا عن جزم الفعل المضارع: "واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع، وذلك قولك: لَمْ يَرْمِ، ولَمْ يَغْزُ، ولَمْ يَخْشَ..."[424]

وكنا قد أشرنا إلى أنهم أوردوا شواهد على كسر بعض الشعراء ضرورةً لهذه القاعدة[425].

(*) في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر/8]

(**) في قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقُولُواْ رَاعِنَا وَقُولُواْ انظُرْنَا وَاسْمَعُوا﴾ [البقرة/103]

(***) في قوله عز وجل: ﴿ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر/9]

424 سيبويه 75، 1: 23..

425 في الهامش 423 أعلاه.

ويرى الدكتور د.عبده أنه يمكن توحيد قاعدة جزم المضارع سواء أكان صحيحا أم معتلا إذا نعتبر كل صائت طويل صائتين متماثلين، بحيث يجزم الفعل بحذف حركته الأخيرة سواء سبقها حرف صحيح كالباء في يَكْتُبُ أو حركة مماثلة كالضمة في "يَدْعُوْ" ومعنى هذا أن جزم المضارع المعتل الآخر لا يتم إلا بعد تقدير رفعه أولا وحذف حرف العلّة بين الحركتين وتحوُّل الحركتين إلى حركة طويلة:

يـَ د عـُ و ـُ ← يـَ د عـُ ـُ ← يـَ د عـُ [426]

ويبدو لنا أن هذه الآلية لا تختلف عن آلية القدماء إلا في أنها تعتبر ما حذف من الفعل -لأجل الجزم- حركة بينما المحذوف عند القدماء هو حرف العلة المسبوق بحركة مجانسة له، أما قاعدتنا المقترحة فتفسر جزم المضارع والأمر بعملية واحدة هي حذف المقطع الأخير منهما بالشروط الموصوفة في ([114].1-) آنفا.

القاعدة رقم [115]: قاعدة حذف اللاحقة (ة..) قبل لاحقة النسب أو لاحقة ج.مؤ.سا:

[115].1- هناك حالات تصريفية وتركيبية تقتضي أن تتصل بصيغة واحدة عدة لواحق صرفية في آن واحد، لأن لكل لاحقة منها وظيفة لا تغني عنها الأخريات. وكنا قد استبعدنا من مجال هذه الدراسة مثل هذه الحالات[427]، غير أن هناك حالات خاصة اضطررنا فيها إلى ملء بعض الفراغات في سلاسل قواعد التعديل الصوتي للصيغ المعتلة بواسطة قواعد كانت خطتنا الراهنة تقضي بتأجيل وصفها، كهذه القاعدة -[115]- التي تدخل ضمن قواعد ما نسميه "تعدد اللواحق"[428]، والتي بمقتضاها تحذف اللاحقة (ة..) من كل صيغة تتصل بها لاحقة النسب (يّ..) أو لاحقة ج مؤ سا. (ات):

قا.[115]) (ة..) ← Ø \ ...: ـــــ ـــــ . { (يّ..) / (ات) }

[115].2- وقد عللوا هذا الحذف بتجنب اجتماع علامتين للتأنيث حتما في ج.مؤ.سا. أو احتمالا في المنسوب حين يكون مؤنثا (*نَوَاتَات، *نَوَاتِيَّة)، ولذلك يجب تطبيق القاعدة في كل صيغة تشتمل على اللاحقة (ة..) عند النسب إليها أو جمعها بواسطة اللاحقة (ات). وأما قولهم "خَلِيفَتِيّ" فهو من لحن العامة كما ذكر الأشموني[429].

---

426 عبده 79: 36-؛ وينظر تفسيره قبل ذلك لمثل يَدْعُو مرفوعا في 35 منه.

427 عند وصفنا للمبدأ 19 في الفصل الرابع ص 85.

428 ومن أجل ذلك وضعناها بين المعقوفين.

429 الأشموني د.ت 4: 115، 177.

[115].3- ورغم أن لاحقتي النسب والجمع (يّ..، ات) هما سبب حذف اللاحقة (ة..) فإننا قدمنا القاعدة -[115]- على ما عداها في كل السلاسل التي ترد فيها، مراعين في ذلك أن حذفها أسبق من أي تعديل آخر في الصيغة المعنية. وفي تمثيل سياقاتها تنظر السلاسل: 12 و53 و74 (في الصفحات: 111 و152 و184).

[115].4- قال ابن مالك في سياق وصفه لما يجري في المقصور عند جمعه بالألف والتاء:

وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنْ تَنْحِيَهْ

وفي وصف ما يجري في المنسوب إليه:

...وَتَا *** تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لا تُثْبِتَا(*)

وقد سبق تعليلهم لهذا الحذف في ([115].2-) أعلاه.

القاعدة رقم [116]:[430] قاعدة حذف الهمزة الزائدة المفتوحة من مشتقات (أَفْعَلَ):

[116].1- اعتاد المتكلم العربي على أن يحذف الهمزة الزائدة المفتوحة كلما سبقها مقطع ضمي ثنائي زائد أيضا في كل الصيغ المرتبطة اشتقاقيا بالصيغة الفعلية (أَفْعَلَ):

قا.[116]) ءَ ← ∅ \ «صْ ـُ» : «ـــــ ـــــ» صْ:...

[116].2- ولعل حذف هذه الهمزة ناتج في الأصل عن مسايرة قوانين الجهد الأقل والمخالفة وأمن اللبس في صيغة المتكلم (أُؤَفْعِل)، ثم عمم هذا الحذف في باقي الصيغ حملا على هذه الصيغة ولو لم تكن الهمزة مسبوقة بهمزة أخرى كما في السوابق (تُ نُ يُ) في صيغ المضارع للمعلوم والمجهول وكما في السابقة (مُ) في صفتي الفاعل والمفعول[431]. وقد رويت شواهد تدل على تجاوز بعض الشعراء لهذه القاعدة عند الضرورة كقولهم: "يُؤَثْفَيْنَ، ومُؤَرْنَب، ويُؤَكْرَم"[432].

[116].3- وقد ترددنا كثيرا قبل أن نثبت هذه القاعدة ضمن منظومة قواعدنا، ثم رجحنا أن نثبتها مع عدم تحديد رتبتها ضمن سلاسل قواعد التعديل الصوتي للصيغ، مكتفين بالإشارة إلى احتمال إيرادها في هذه المرحلة أو تلك، كما فعلنا في السلاسل: 3 و13م و59 (في الصفحات: 98، 116، 161). ونشير هنا إلى أن السياق المباشر لهذه القاعدة ينبغي أن يكون واحدا من اثنين:

أ- [116] < 119 <...   في جميع الصيغ المعنية بها

أو ب- 6< [116] < 119 < ...   في غير صيغة (أُؤَفْعِل)

(*) ينظر الهامش السابق 429

430 ينظر الهامس 421 أعلاه و([116].3-) أدناه.

431 هذا هو مضمون تعليل القدماء في مجمله لهذه الظاهرة، ولا نرى في الصوتيات الحديثة ما يدعو إلى رفضه.

432 سيبويه 75، 4: 279؛ ابن جني 54، 1: 192.

حيث تفسر القاعد 119 إلحاق فاء الكلمة بالمقطع الأول من كل الصيغ التي تطبق عليها القاعدة [116]، ويفسر المبدأ 6 تطبيق القاعدة على غير صيغة (أُؤَفْعِل) حملا عليها.

[116].4- وقد وصف سيبويه ظاهرة حذفهم للهمزة من مثل "تُخْرِجُ" بواسطة الأوزان والأمثلة، ثم قال: "وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في (يُفْعِل ويُفْعَل) وأخواتهما كما تثبت التاء في (تَفَعَّلْت وتَفَاعَلْت) في كل حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب (أَفْعِل) من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه، لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ..."، ثم أورد بعض الضرورات الشعرية التي سبقت الإشارة إليها في ([116].2-)[433].

ويبدو أن كل اللغويين الذي جاءوا بعد سيبويه والخليل قد قبلوا تفسيرهما لهذه الظاهرة الصوتية، فنرى الدكتور ر.ع. التواب مثلا قد أوردها مثالا لما يكمل فيه القياس الطريق الذي بدأه القانون الصوتي، حيث القانون الصوتي يؤثر في بعض أمثلة الظاهرة اللغوية، ثم يطرد القياس الباب على وتيرة واحدة في الأمثلة الباقية[434].

وذكر "ج.بهاس" أن "بريم" يسير أيضا في نفس اتجاه القدماء بخصوص تفسير الظاهرة موردا صياغته للقاعدة هكذا:

ءَـ ← ø \ ص ح ___] جذر
[للتعدية]

وملاحظا أن هناك اختلافا واضحا بين قواعد النحو التوليدي المرتبة والمطبقة آليا،... وبين بعض العمليات الفونولوجية التي تطبق -حسب مذهب القدماء- انطلاقا من مبدأ طرد الباب الذي يجيز تغيير صيغة ما قياسا على صيغة أخرى[435].

القاعدة رقم (117): قاعدة حذف همزة الوصل عند الاستغناء عنها:

1.117- عندما تؤدي التعديلات الصوتية لأي صيغة صرفية إلى انعزال همزة الوصل مع حركتها، في مقطع ثنائي، فإنها تحذف استغناء عن وظيفتها التي هي تجنب البدء بمقطع مصدر بصامتين. وقد ضبطنا حذف هذه الهمزة باقتراح القاعدة 117 في شأنها:

قا.117) ا ح ← ø \ # ___ ___: صْ..

---

433 المرجعان السابقان؛ وينظر أيضا ابن جني/ابن يعيش 73: 341.

434 عبد التواب 74: 123.

435 Bohas 84: 208.

2.117– وتطبق هذه القاعدة في صيغ محدودة هي صيغ فعل الأمر الثلاثية المقيسة من المثال الواوي أو الأجوف أو اللفيف.

3.117– ونظرا لأن موقع همزة الوصل هو أول الصيغة فإن حذفها لا يتم إلا في المرحلة الأخيرة من التعديل حسب ما بيناه في المبدأين 19 و20 (ص 85–) من الفصل الرابع في هذا الباب. وقد مرت أمثلة لسياقات القاعدة في السلاسل: 8 و19 و60 و79 (في الصفحات: 106، 122، 161، 188).

4.117– يذكر سيبويه كثيرا أن همزة الوصل تحذف لأسباب تركيبية كالوصل، وحين يذكر الأسباب الصرفية/الصوتية يمثل غالبا بالصيغ التي حدث فيها الإدغام أو تخفيف الهمزة، ولم يعمم حذفها إلا بشكل ضمني في أول الباب الذي عقده لهذه الهمزة خاصة حيث قال: "فتكون في الأمر من باب (فَعَلَ يَفْعَل) ما لم يتحرك ما بعدها "[436]، إذ نفهم من هذا أنها لا تكون فيه إذا تحرك ما بعدها، وقد ذكر المبرد هذا المعنى بصراحة وبيان أكثر[437].

القاعدة رقم (125)[438] قاعدة إقحام المقطع /و ـِ/ قبل لاحقة النسب في بعض الصيغ:

1.125– بناء على ما سبق بيانه في (1.99–) من الفصل السابع (ص 180) فإن الطريقتين الأخريين اللتين نسبوا بهما إلى الصيغ المختومة بألف زائدة يمكن ضبطهما كما يلي:

أ– تطبيق القاعدة 125 وحدها: حيث تقحم واو مكسورة بين الألف الزائدة وبين لاحقة النسب:

قا.125) Ø (←) و ـِ \ ...: صْ ا: ــــ (يّ..)

ب– أو تطبيق القاعدتين 99ج–125 في آن واحد، حيث تبدل الألف الزائدة فتحة وتقحم واو مكسورة بين تلك الفتحة وبين لاحقة النسب:

قا 99ج–125) Ø (←) ـَ : وِ ـِ \ ...: ص ــــ : ــــ (يّ..)

2.125– ويمكن تطبيق القاعدة 125 وحدها أو متزامنة مع القاعدة 99ج في ثلاث صيغ هي (فَعْلَى + يّ..، فُعْلَى + يّ..، فُعيْلَى + يّ..) مع جواز تطبيق القاعدة 99 وحدها في تلك الصيغ كما مر عندنا في (2.99–) من الفصل السابع.

3.125– وفي كلتا الحالتين ترتب القاعدة –أو القاعدتان– في المرحلة الأولى لتأتي بعدها القواعد الأخرى إن اقتضى الحال، وذلك لارتباطها بلاحقة النسب، كما يتضح من السلسلتين 92 و93 الآتيتين:

---

[436] سيبويه 75، 4: 144.

[437] المبرد 63، 1: 80.

[438] في شأن ترقيم هذه القاعدة ينظر الهامش 374 في الصفحة 178.

س:92 فُعْلَى+(يّ..) من (د ن و) (←) دُنْيَاوِيّ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	دـُـ ن :	وَ ا :	:	:		(يّ..)	18	*فُعْلَى+(يّ..)
1							(125)	
2	دـُـ ن :	وَ ا :	وِ ـِ (يّ :	يّ..) :		→	119 <	
3							123 <	
4	دـُـ ن :	يَ ا :	وِ ـِ (يّ :	يّ..) :			67 +	فُعْيَا(وِيّ..)

س:93 فُعْلَى+(يّ..) من (د ن و) (←) دُنْيَوِيّ

مراحل التعديل	1	2	3	4	5	اللاحقة	القواعد	الميزان الصرفي ثم الصوتي
الأصل	دـُـ ن :	وَ ا :	:	:		(يّ..)	18	*فُعْلَى+(يّ..)
2-1	دـُـ ن :	وَ ـَ :	وِ ـِ :	:		"	(99ج-125)	
3	دـُـ ن :	وَ ـَ :	وِ ـِ (يّ :	يّ..) :		→	119 <	
4							123 <	
5	دـُـ ن :	يَ ـَ :	وِ ـِ (يّ :	يّ..) :			67 +	فُعْيَ(وِيّ..)

4.125- ينظر: (4.99-) في الفصل السابع (ص 181)

القاعدة رقم (118): قاعدة زيادة اللاحقة (ة..) في بعض الصيغ للتعويض..

1.118- يلاحظ في بعض الصيغ المعدلة صوتيا أن المتكلم العربي زاد في آخرها اللاحقة (ة..)، تعويضا -فيما يبدو- عما أحدثه فيها التعديل الصوتي من نقص. وقد اقترحنا لضبط هذه الظاهرة القاعدة 118 هذه التي تقضي بأن تزاد اللاحقة المذكورة في آخر الصيغة عندما تحدث تعديلات محددة في عينها أو بعد عينها، ثم تطبق القاعدة 85 بعد ذلك:

قا.118) Ø ← (ة..)\ [... : ... : صْ ـــ ≠] ((بعد قا.30 > 119) أو (تَفْعِيل بعد قا.103) أو (تص.مؤ. بعد قا.112))

2.118- وتطبق هذه القاعدة في الصيغ (إِفْعَال، إِسْتِفْعَال) من الأجوف و(تَفْعِيل) من الناقص واللفيف، كما يمكن أن تطبق في بعض صيغ التصغير التي يكون أصلها غير المصغر مؤنثا بشروط خاصة تذكر في باب التصغير[439].

[439] ينظر 2.30-، و2.103- والهامش (*) في الصفحات 100-، 190، 200 على التوالي.

3.118– لقد ذكرنا سياقها نصا في صياغتها الصورية آنفا، أما الأمثلة فهي في السلاسل: 5 و80 و81 و86 (الصفحات: 101، 190، 200).

4.118– قال ابن جني في باب زيادة الحرف عوضا عن حرف آخر محذوف: "وكذلك الهاء في (تَفْعِلَة) في المصادر عوض من ياء (تَفْعِيل) أو ألف (فِعَّال) وذلك نحو سلَّيته تسليَة وربَّيته تربيَة، الهاء بدل من ياء تَفْعِيل في (تَسَلِّي وتَرَبِّي) أو ألف (سِلاَّء وربَّاء)..."[440]

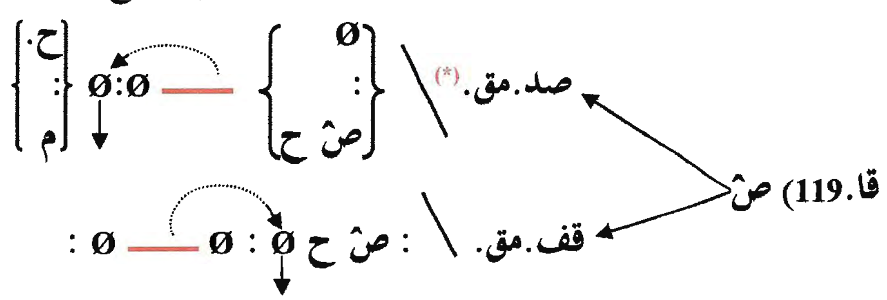
وفي تاء "إِقَامَة واسْتِقَامَة " ونحوه ينظر: (4.30–) في الفصل الخامس (ص 101–).

وفي تاء مثل "سُمَيَّة" تصغير "سَمَاء" ينظر الهامش (*) في الصفحة 200 من هذا الفصل.

القاعدة رقم (119): قاعدة تصحيح الحدود المقطعية:

1.119– قد يؤدي تطبيق بعض قواعد التعديل الصوتي للصيغ الصرفية المقيسة المعتلة إلى تجريد بعض المقاطع من صدره أو من قمته، كما أن بعض اللواحق الصرفية هي عبارة عن جزء من مقطع أو عن مقطع وجزء مقطع، كما ذكرناه مفصلا في (6.2.2–) ص 44، فعندما تتصل تلك اللواحق بالصيغ الصرفية ينشأ وضع مماثل لذلك الوضع المذكور أعلاه، وطبقا للمبدأ 7 عندنا فإن هذا الوضع لا ينسجم مع نظام التأليف المقطعي في العربية، ولذلك يجب إعادة تشكيل التأليفة المقطعية التي يحدث فيها مثل ذلك الخلل.

وقد حاولنا أن نضبط عملية إعادة التشكيل هذه بأقل ما يمكن من القواعد، فاقترحنا لها قواعد معينة وجدنا أنها كافية لضبط كل حالاتها المتنوعة، نعني بالخصوص القاعدتين 79 و90 أو القواعد المتفرعة عنهما (79ب، 79ج، 90ب) وكذا القاعدة الحالية –119–[441]. وقد سبق وصف القاعدتين 79 و90 وما تفرع عنهما في (1.90/79–) وما بعدها من الفصل السابع (ص 162–) حيث تقضيان بحذف الصوائت المنعزلة أو إدماج بعضها في بعض، أما هذه القاعدة –119– فتقضي بتصحيح الحدود المقطعية حيث لا تتوفر شروط تطبيق القواعد الأخرى، ويتم ذلك التصحيح بإلحاق أي جزء منعزل من مقطع ما بالمقطع اللاحق إن كان ناقصا أيضا، أو بالسابق إن كان ثنائيا، وقد يجلب قفل المقطع السابق لإتمام المقطع المبتور:



---

[440] ابن جني 52، 2: 302.

[441] وهناك قواعد أخرى تؤدي إلى نفس الهدف كالقواعد 77، 100، 105.

(*) صد.مق. = صدر مقطعي، قف.مق. = قفل مقطعي

2.119- وتعد هذه القاعدة أكثر قواعدنا ترددا في سلاسل قواعد التعديل الصوتي للصيغ، إذ وردت في أكثر من 90 % من تلك السلاسل حسب جرد سريع أجريناه لها، كما وردت 74 مرة في السلاسل الـ 93 السابقة عندنا في فصول هذا الباب.

3.119- ولهذا تراوحت رتبتها ضمن سلاسلها بين الثانية والتاسعة وما بينهما، وكثيرا ما وردت مرتين في سلسلة واحدة، ويكفي متابعة قراءة السلاسل الواردة في هذه الفصول لاكتشاف مدى تردد هذه القاعدة فيها.

4.119- لم نكن ننتظر من قدماء اللغويين العرب أن يصفوا لنا ضوابط لتصحيح الحدود المقطعية بعد أن ذكرنا في الباب الأول أنهم لم يلتفتوا إلى أهمية المقطع بمفهومه عندنا الآن[442].

أما دارسوا العربية المعاصرون فيبدو أنهم لم يعيروا للحدود المقطعية ما تستحقه عندنا من الاهتمام ربما لأن أنواع المقاطع في العربية محدودة ومتميزة بحيث لا تثير أية إشكالات في تعيين الحدود بينها، فليس في نظام التأليف المقطعي للعربية ما يسمى بالعناقيد الصامتية، كما ليس فيه مقاطع تبدأ بالصوائت، ومعنى هذا أن الحدود المقطعية في العربية لا تتصور إلا بين الصائت والصامت الذي يليه أو بين الصامتين يسبقهما صائت ويليهما صائت آخر.

أما نحن فقد اقترحنا ضمن منظومة قواعدنا هذه القواعد الخاصة بتصحيح التأليف المقطعي عموما عندما يختل نتيجة العوامل التي ذكرناها في (1.119-) قبل قليل، وذلك التزاما منا بأن لا نترك أي عنصر من عناصر الصيغة الصرفية، الخاضعة لأي تعديل صوتي، دون أن نحدد مصيره في مسار هذا التعديل.

القاعدة رقم (123): قاعدة الإدغام المباشر:

1.123- عندما يتجاور صامتان متساويان دون فاصل بينهما، فإنهما ينطقان كأنهما صامت واحد مع إيقاء أعضاء النطق في موضعها فترة أطول من المعتاد، وبذلك لا يظهر الحد المقطعي المتمثل في انتقال أعضاء النطق بين المقطعين، ويصدق كل هذا على شبهي الصائت المتجاورين المتساويين أيضا:

قا.123) صْ:صْ←صّْ:صْ \ [.. ـــأ : ـــب ..] (أ = ب)

2.123- وتطبق هذه القاعدة بكيفية تلقائية كلما توفرت شروطها سواء بين الكلمات في الكلام الموصول أو داخل كلمة واحدة، ولكن لا يعنينا هنا إلا تطبيقها داخل الصيغ الصرفية الخاضعة للتعديلات.

[442] ينظر (3.3.1.1-) في ص 20 من هذا الكتاب.

3.123- ويحدث ذلك كثيرا عند تطبيق القاعدة 119 (60 مرة في 138 سلسلة قاعدية)، كما يحدث حتما عند تطبيق القواعد: 46 و48 و104 و108، فتأتي القاعدة 123 في المراحل: الثالثة والثامنة وما بينهما، وقد تطبق مرتين في سلسلة واحدة، ويمكن تتبع أمثلتها في السلاسل التي مثلنا بها للقواعد المذكورة وفي غيرها من السلاسل التي ترد فيها القاعدة 119[443].

4.123- يعتبر باب الإدغام من الأبواب الرئيسة في كتب النحو والصرف القديمة والحديثة، غير أن ما تعالجه قاعدتنا الحالية -123- من ذلك الباب لا يتجاوز الإدغام المباشر الذي قد يدخل ضمن ما يسمونه "الإدغام الصغير"، أما العمليات الأخرى التي تمهد لهذه المرحلة من الإدغام فليست من شأن قاعدتنا هذه. وتلك العمليات هي التي تشغل في الواقع الحيز الأكبر من باب الإدغام في كتبهم، كنقل الحركة وإبدال المماثلة بين الحروف المتقاربة، أما الإدغام المباشر في حد ذاته فهو عندهم كما هو عندنا، عملية آلية يكفي أن يعرف بها سيبويه مثلا بشكل عابر في غير باب الإدغام قائلا: "والإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر والآخر على حاله"[444]. وقد يعرفونه بشيء من التعميم قائلين: إنه "إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني... وقيل هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين نحو: مدّ وهدّ"[445].

ولم نجد من بين القدماء من يذهب إلى الفكرة التي ذكر الدكتور أنيس فريحة أن علماء الأصوات اللغوية يرفضونها وهي "الفكرة القائلة: إن الحرف المشدد يلفظ مرتين"[446]، إلا إذا كان هذا الباحث قد فهم عبارتهم التي أوردناها في تعريف الجرجاني (الفقرة السابقة) على أنهم يقصدون بها نطق الحرف المشدد مرتين، وإن كنا نستبعد أن يذهب فهمه إلى هذا الحد، لأن تركيز العبارة على عنصر الزمن واضح في نظرنا: "مقدار إلباث حرفين". وقد كان على الباحث أن يذكر لنا مثالا واحدا على الأقل ممن يذهبون إلى تلك الفكرة.

---

[443] ينظر (3.46-، 3.48-، 3.61-، 3.108/104-) في الصفحات 127، 131، 151، 192 على سبيل المثال، كما تطبق أحيانا بعد القاعدة 112 كما في السلسلتين 85، 86، ص 200.

[444] سيبويه 75، 4: 104.

[445] الجرجاني 85: 29، 30؛ وأورد ابن يعيش (ش. المفصل 10: 121)؛ والأشموني (د.ت 4: 345)؛ والتهانوي (1317 هـ 1: 550) تعريفا أكثر تفصيلا، مع الإشارة إلى اختلاف يسير في المصطلح بين البصريين والكوفيين: الادّغام والإدْغام على التوالي.

[446] فريحة 80: 124 (الهامش 14).

خاتمة

خلاصة واستنتاجات أولية

كانت هذه الدراسة تهدف **-في صيغتها الأولى المقدمة للمناقشة الجامعية-** إلى وصف ظواهر الإعلال بأنواعه المختلفة في الصيغ الصرفية العربية المقيسة ومحاولة تقعيدها على أسس جديدة. ومن أجل ذلك فقد وجدنا أنه من الضروري تحديد المفاهيم والمصطلحات التي سنشتغل بها في الوصف والتقعيد المستهدفين، وهكذا خصصنا البابين الأولين كلهما لتحديد المفاهيم الكبرى الواردة في عنوان الدراسة: الصائت، وشبه الصائت (الباب الأول) ثم الصيغة، والتعديل، والقاعدة (الباب الثاني). وتخلل ذلك الوقوف على مفاهيم ومصطلحات أخرى ومسائل، ترتبط بتلك المفاهيم الكبرى، كمفهوم الصائت المزدوج، ووظائف الصوائت ووظائف أشباه الصوائت في العربية (الباب الأول) وكمفاهيم: المقطع، والتأليف المفطعي، والاشتقاق، والقياس، واللاحقة الصرفية، والميزان الصرفي، والميزان الصوتي (الباب الثاني). وفي الفصول الأولى من الباب الثالث وقفنا على مفاهيم أخرى مثل: البنية العميقة، والبنية السطحية (الفصل الأول) والإعلال، والثقل/الخفة، والقوة/الضعف (الفصل الثاني) والمبدأ /القاعدة (الفصل الثالث).

وقد عززنا بحث تلك المفاهيم والمسائل بعرض خلاصات مركزة للاستقراءات والإحصاءات التي أجريناها حولها، في جداول استخلصنا معظمها من جداول أوسع وأشمل، تجنبا لإثقال الدراسة بمعطيات جزئية قد تصلح لأبحاث فرعية خارجة عن مجالها المحدد، ومن الجدير بالذكر أننا لا ندعي الدقة التامة لإحصاءاتنا، فقد أنجزناها فرديا دون استعانة بالحاسوب الذي يضمن استعماله اطمئنانا أكثر للباحث، غير أن تحرينا للدقة جعلنا نعتقد أن نسبة الخطأ في تلك الإحصاءات يحتمل ان تتراوح بين 0–3%.

واستغرق تحديد المفاهيم والمصطلحات نصف الدراسة تقريبا، ليبقى نصفها الآخر مخصصا لعرض قواعد التعديل الصوتي للصيغ وتمثيلها في سلاسل قاعدية وصل عددها إلى 94 سلسلة، أما القواعد نفسها فقد وصل عددها الفعلي إلى 95 مبدأ وقاعدة، تندرج تحت صنفي المبادئ (=21) والقواعد (=74). وقد بنينا تتابع القواعد على تصنيفها أوليا إلى:

1- قواعد تعديل مباشر لأشباه الصوائت (=31 قاعدة)

2- قواعد تعديل مباشر للصوائت (=34 قاعدة)

3- قواعد تعديل مباشر للمقاطع (=9 قواعد).

وبعد الانتهاء من عرض المبادئ والقواعد في الفصول الخمسة الأخيرة من الباب الثالث تبين لنا أن هناك مجالا واسعا لبحث عملها ونتائجها عن طريق الاستقراء والإحصاء أيضا. غير أن إنجاز هذا البحث بالكيفية التي نتصورها سيزيد في تطويل مدة الدراسة وحجمها أكثر مما هي عليه فعلا... ولذلك نكتفي في هذه الخاتمة بعرض الاستنتاجات الأولية بشكل مختصر.

وقبل ذلك ننبه قارئ هذا الكتاب إلى أننا قد نشرنا الباب الأول من الدراسة الأصلية بعنوان "**نظام الصوائت وأشباهها في العربية الفصحى، دراسة صوتية إحصائية**"، فأصبح البابان الثاني والثالث الأصليان هما الباب الأول والثاني في الكتاب الحالي.

يمكن تصنيف قواعدنا تصنيفا آخر غير الذي نوهنا به قبل قليل، إلى:

1- المبادئ العامة المصوغة بشكل تقريري والمحتاجة في معظمها إلى مزيد من البحث أو إعادة النظر، وعددها 21 مبدأ.

2- القواعد الأولية المرتبطة غالبا باللواحق الصرفية، وعددها 12 قاعدة.

3- القواعد الأساسية التي تحكم التعديلات الصوتية الجوهرية لأشباه الصوائت أو المقاطع أو الصوائت ضمن الصيغ المعتلة، وعددها 44 قاعدة.

4- القواعد التكميلية التي تهدف إلى تصحيح ما قد ينتج عن تطبيق القواعد الأولية أو الأساسية أو المبادئ من تأليفات مقطعية لا يقبلها النظام المقطعي للعربية، وعددها 18 قاعدة.

وقد لاحظنا أن هذه المبادئ والقواعد تكون منظومة بنوية تعمل داخلها كل قاعدة أو مبدأ في ترابط ضروري مع القواعد الأخرى، فتشكل معها ما سميناه بالسلاسل القاعدية التي تتألف كل منها من مبدأ وقاعدة، أو من قاعدتين، على الأقل، وقد تألف بعضها من تسع قواعد، ولكننا في ترقيم مراحل السلاسل القاعدية التي مثلناها في الفصول الأخيرة من الباب الثاني لم نرقم في معظم الأحيان مرحلة أصل الصيغة الذي يعبر عنه أحد المبدأين 11 أو 18، فجاءت بعض تلك السلاسل مؤلفة ظاهريا من قاعدة واحدة، كالسلسلتين 88 و88م.

وهذه معطيات واستنتاجات خاصة بالقواعد دون المبادئ:

- القواعد المتعلقة بالظواهر الصوتية اللهجية أو غير العامة بين المتكلمين العرب حسب روايات اللغويين القدماء وصل عددها إلى 15 قاعدة من 74 (أي 20,27%) وهي التي نسميها قواعد الجواز.
- قواعد الحذف التي بمقتضاها يحذف فونيم واحد أو مقطع كامل من الصيغة المعتلة: عددها 20 قاعدة (أي 36,48%).
- قواعد الإبدال التي تقضي كل منها بتحويل فونيم واحد أو أكثر ضمن الصيغة المعتلة إلى فونيم آخر أو أكثر: عددها 46 قاعدة (أي 62%).
- قواعد الزيادة التي تؤدي إلى زيادة فونيم أو مقطع داخل الصيغة لدواع صوتية خالصة: عددها 4 قواعد.

• قواعد النقل التي بمقتضاها ينقل فونيم ضمن الصيغة المعتلة من موقع إلى موقع: وهي قاعدة واحدة (رقم 119).

وحول علاقة القواعد بفاء الكلمة وعينها ولامها، ثم بأشباه الصوائت والصوائت، يلاحظ ما يلخصه الجدول الآتي:

العنصر / موقعه	وْ/ يْ	وْ	يْ	الصوائت القصيرة	الصوائت الطويلة	الصوامت	مجموع
فاء / عين / لام	1						1
فاء / عين	1						1
عين / لام	1	2	1				4
فاء	2	3		7			12
عين	5	3	3	7	7		25
لام	4	5	3	6	6		24
زائد	1	1				5	7
مجموع	15	14	7	20	13	5	74قا.

فهناك قاعدة واحدة فقط (رقم 39) تطبق بنفس الشروط على الفاء والعين واللام سواء أكانت كل منها واوا أم ياء.

وهناك قاعدة أخرى تطبق على الفاء والعين، وهي رقم 54، وأربع قواعد تطبق على العين واللام، أما باقي القواعد فهي خاصة إما بالفاء وإما بالعين وإما باللام، ونصيب كل من العين واللام يساوي ضعف نصيب الفاء، وهذا قد يؤيد مبدأ القدماء رقم (15ق.) الذي أسسوا عليه مبدأ أهم يذهب إلى أن آخر الكلمة معرض للتغيير أكثر.

وهناك 15 قاعدة تطبق على الواو والياء شبهي الصائتتين حذفا أو إبدالا، و14 قاعدة خاصة بالواو، و8 قواعد خاصة بالياء، و33 قاعدة خاصة بالصوائت عموما، و5 قواعد خاصة ببعض الصوامت الزائدة. ومن استئثار الواو شبه الصائتة وحدها بـ 14 قاعدة (حوالي 19%) يتأكد أن اللسان العربي يستثقل هذا الفونيم فيحوله غالبا (في 12 قا.) إلى فونيم أخف منه هو الياء شبه الصائتة، ويتأكد أكثر أن أشباه الصوائت والصوائت الأمامية الضيقة أخف من نظائرها الخلفية إذا لاحظنا أن الأمامية تظهر في 32 قاعدة وتختفي في 14 قاعدة، بينما تظهر الخلفية في 14 قاعدة وتختفي في 24 قاعدة.

وفي علاقة القواعد بالصيغ الصرفية يلاحظ أن هناك عشر قواعد تختص كل منها بصيغة واحدة فلا تطبق على غيرها من الصيغ الأخرى التي قد تتضمن نفس التأليفة المقطعية المعنية بتلك القاعدة، وهذا مما جعلنا ندخل المبدأ 4 ضمن منظومة قواعدنا، أما باقي القواعد فتطبق كل منها على صيغتين صرفيتين فأكثر، وقد يشمل تطبيقها معظم الصيغ المقيسة كالقاعدة 26 مثلا.

وحول علاقة القواعد بالمتجاورات المقطعية العشر الواردة في الجدول رقم 7 (ص 41) يلاحظ أن القواعد تؤدي غالبا إلى تعديل أشباه الصوائت مباشرة أو ارتباطا حين تقع في وسط المتجاروة كالآتي:

1- في المتجاورات الأولى والثالثة والسادسة والثامنة / ص ـَ : ش ح /، / ص ـِ : ش ح /، / ص ا : ش ح /، / ص ي : ش ح / . تحدد في الغالب حركة المقطع الثاني بواسطة القواعد الأولية: 76 > ... أو [78] > ... أو 85 > ... أو 86 > ... أو المبادئ المرتبطة بالإعراب: 12 أو 13 أو 15 أو 16 أو 17، وقد تبقى هذه الحركة غير محددة أحيانا كما في حال تطبيق مبدأ التنوين وحده -12- أو مبدأ المنع من الصرف وحده -13- أو القاعدتين 3 > 101، كما قد يحذف المقطع الثاني كله بواسطة القاعدة [114]، وبعد هذه المرحلة يأتي دور القواعد الأساسية التي تطبق على شبه الصائت نفسه، وهي متعددة نذكر منها على سبيل المثال القواعد: 26، 27، 28، 41، 50، 51، 61، 63.

2- أما المتجاورات الست الباقية فنجدها في أصول بعض الصيغ المقيسة كما نجدها في صيغ أخرى بعد تطبيق مبادئ الإعراب أو القواعد الأولية عليها، ولا يتعرض شبه الصائت نفسه في بعضها للتعديل إلا في حالات خاصة أو نادرة كما في المتجاورة الثانية / ص ـُ: ش ـَ ص / بواسطة إحدى القاعدتين 62 أو 64، والمتجاورة الخامسة / ص ـَ: ش ا / بواسطة القاعدة 50. وفي المتجاورات الرابعة والسابعة والتاسعة والعاشرة يخضع شبه الصائت للتعديل، بواسطة القواعد الأساسية المتعددة المذكور بعضها في نهاية الفقرة السابقة.

وهناك كثير من القضايا التي لم نقف عليها في هذه الدراسة أو وقفنا على بعضها وقفات عابرة بينما ينبغي أن تبحث بتعمق أكثر، ونخص منها بالذكر قضية تعليلات القدماء والمحدثين للظواهر الصوتية في صلب الكلمة العربية، وقضية تحديد الموقف من قواعد الجواز، وقضية الظواهر الصوتية المرتبطة بتعدد اللواحق الصرفية أو بالوصل والوقف، وقضية الجدول التطبيقي الشامل لكل الصيغ المقيسة مع تعديلاتها الصوتية المحتملة والسلاسل القاعدية الضابطة لتلك التعديلات.. ونأمل أن تتاح لنا فرصة أخرى لدراسة هذه القضايا في بحث أو أبحاث أخرى بإذن الله. ولعل أبرز ما حققناه في هذه الدراسة المتواضعة، بجزأيها، يتمثل في الآتي:

1 إعداد جداول إحصائية شاملة حول وظائف الصوائت وأشباه الصوائت في العربية[*].

2 إعداد جداول إحصائية أخرى حول التأليف المقطعي في العربية.

3 حصر أولي للصيغ المقيسة في العربية وتحديد وظائفها الصرفية وأصول اشتقاقها، في جدول مرتب ترتيبا يسهل مراجعتها.

4 استقصاء التعديلات الصوتية التلقائية في الصيغ الصرفية المقيسة من الجذور الثلاثية المعتلة، واقتراح طريقة جديدة لتقعيد تلك التعديلات بتوظيف **فكرة السلاسل القاعدية المؤسسة على منظومة قواعدية مستخلصة من النحو العربي القديم** على العموم، وممثلة تمثيلا لسانيا معاصرا.

ومسك الختام: الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، إنه ولي التوفيق.

[*] في الجزء الأول المطبوع مستقلا بعنوان "نظام الصوائت وأشباهها في العربية الفصحى.." (توثيقه الكامل في قائمة المراجع)

ملحق

بعض السلاسل القاعدية في صيغة صور
تمثل أعضاء النطق في أثناء إجراء التعديلات الصوتية

السلسلة 1م: ص92

السلسلة 2م: ص98، 100

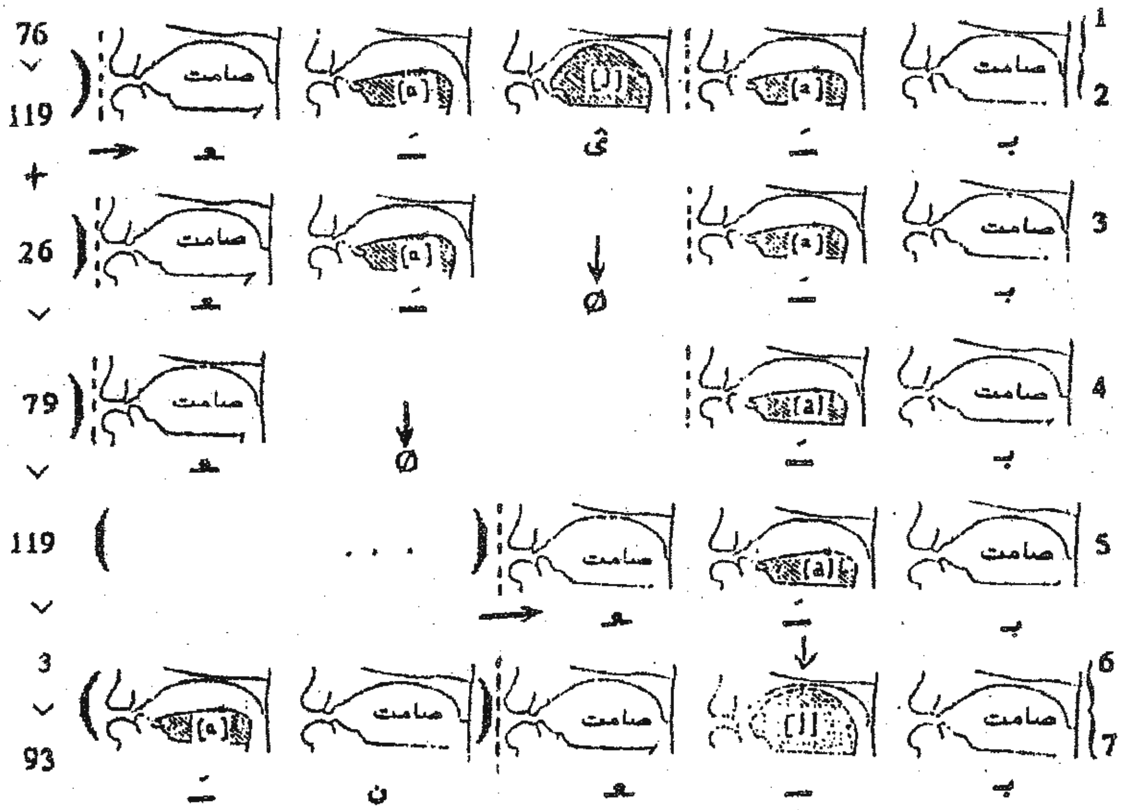
السلسلة 10م: ص109

السلسلة 19ب: ص122

السلسلة 1م: ص92

س: 1م

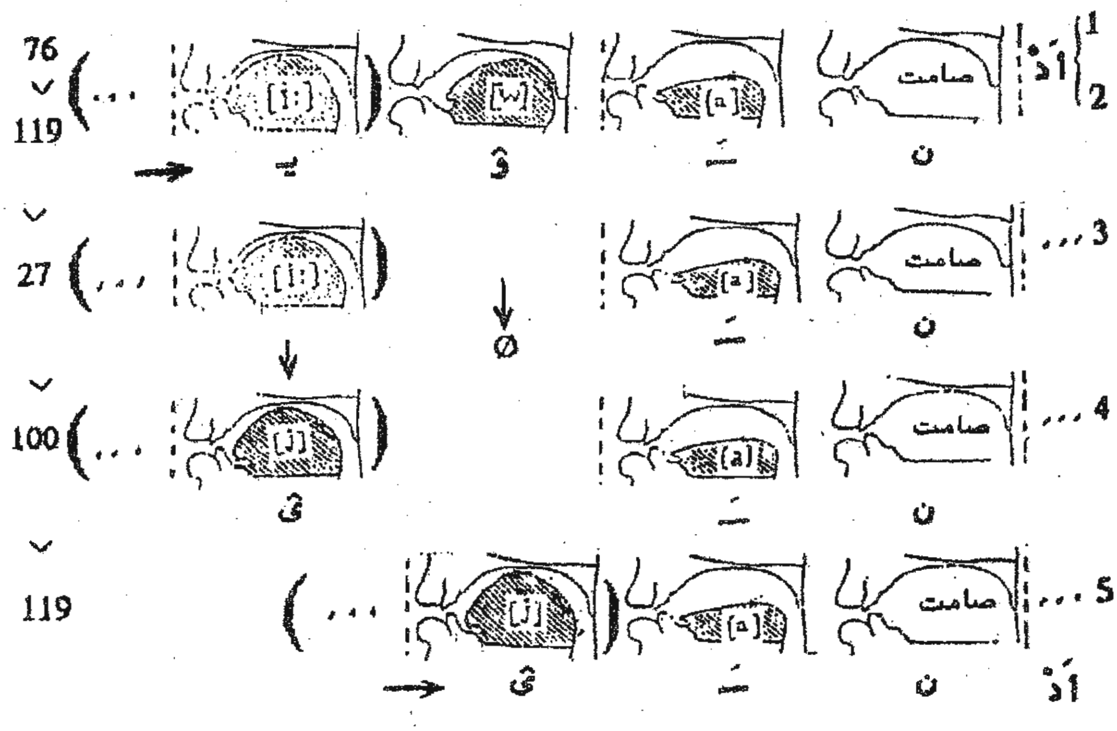
تمثيل نطقي لتعديل (بَيَعْنَ ← بِعْنَ)



السلسلة 2م: ص98، 100

س: 2م

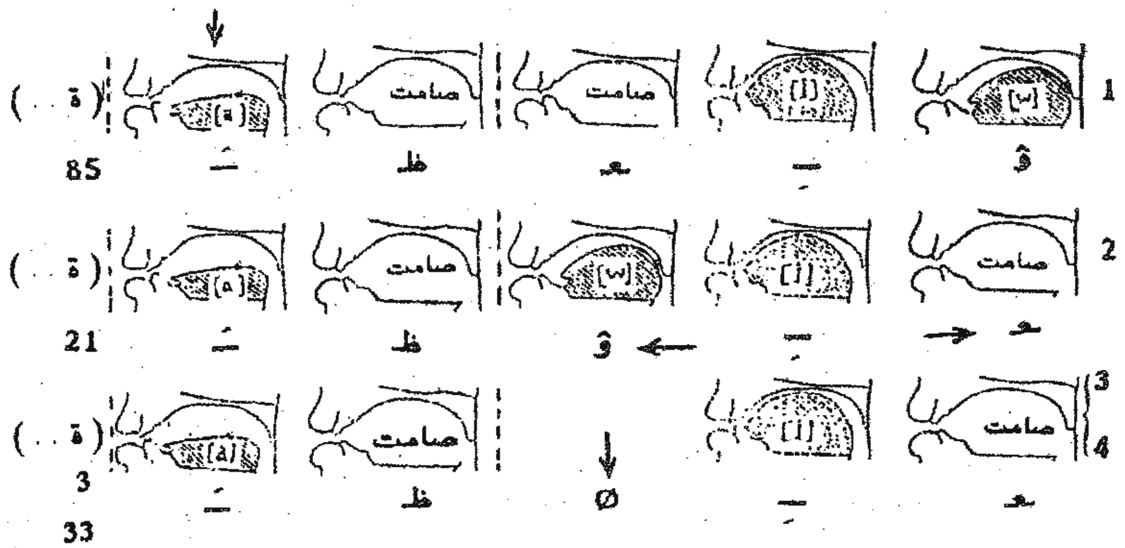
(*أَدْنَوِينَ ⟵ أَدْنَيْنَ)



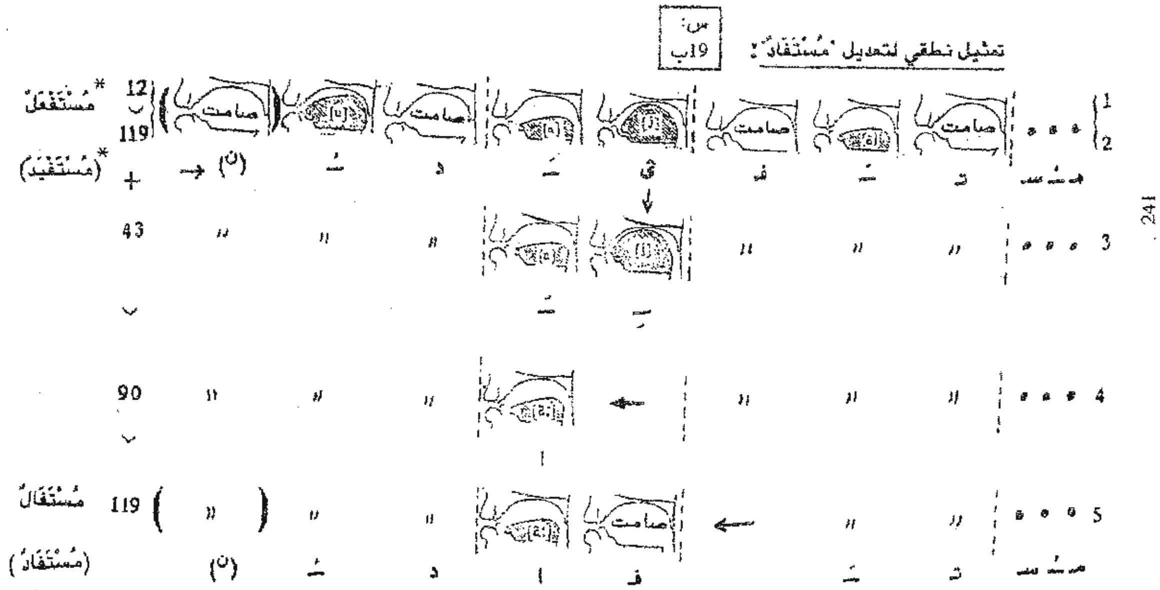
السلسلة 10م: ص109

س 10

تمثيل نطقي لـ (*وِعْظَة ← عِظَة)



السلسلة 19ب: ص122



الفهارس

1- فهرس المصادر والمراجع
2- فهرس المصطلحات
3- دليل الاعلام
4- كشاف الموضوعات
5- دليل الصيغ المقيسة
6- دليل الألفاظ
7- دليل الصياغات الصورية للقواعد
8- دليل السلاسل القاعدية

1- المصادر والمراجع

فيما يلي ثبت للمصادر والمراجع التي استعنا بها لإعداد هذه الدراسة بجزأيها، ويشتمل على خمس قوائم مرتبة ترتيبا ألفبائيا: أولاها للمختصرات والرموز المستعملة في القوائم، وباقي القوائم للمصادر والمراجع مرتبة حسب المؤلفين:

فالثانية للمصادر العربية القديمة.

والثالثة للكتب الحديثة العربية أو المعربة.

والرابعة للأبحاث والمقالات في المجلات والدوريات العربية.

والخامسة للكتب والأبحاث بغير العربية.

ولمعرفة مدى الاستفادة من هذه المصادر والمراجع يمكن الرجوع إلى فهرس الأعلام الذي يحيل على الصفحات التي يذكر كل مؤلف في متنها أو في هوامشها.

1- المختصرات والرموز المستعملة في هذه القوائم:

تح.	= تحقيق
م.ت.ت.	= مكتب تنسيق التعريب بالوطن العربي — الرباط
تر.	= ترجمة
جا.	= جامعة
المج.ع.ع.إ.	= المجلة العربية للعلوم الإنسانية
ح.جا.تو.	= حوليات الجامعة التونسية
مط.	= مطبعة، مطابع
د.	= دار، دكتور
م.ع.ت.ث.ع	= المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
د.ت.	= دون تاريخ
د.أ.ل.	= دراسات أدبية ولسانية (مجلة)
مك.	= مكتبة
ص ص.	= من صفحة إلى صفحة
م.ل.ع.ا.	= مجمع اللغة العربية الأردن
ط.	= طبع، طبعة
م.ل.ع.	= مجمع اللغة العربية بدمشق
ع.ف.	= عالم الفكر (مجلة)
م.ل.ع.ق.	= مجمع اللغة العربية بالقاهرة
ف.ع.	= الفكر العربي (مجلة)
مؤ.	= مؤسسة
ف.ع.م.	= الفكر العربي المعاصر
هـ.م.ع.ك.	= الهيئة المصرية العامة للكتاب
ك.أ.	= كلية الآداب
ل.خ.ل.ع.	= اللسانيات في خدمة اللغة العربية (أشغال ندوة عقدت في تونس سنة 1981) ط.تونس 1983
ل.ع.	= اللسان العربي (مجلة
[ ]	= يحصران بينهما تاريخ الطبع أو مكانه حين لا يظهر على الغلاف، وقد يستعملان لإضافات أخرى حول الطبع
———	= نضعه أمام كل مرجع استفدنا منه دون أن نستشهد به نصا في صلب الدراسة

2-المصادر:

* القرآن الكريم بقراءة ورش

المؤلف والكتاب والمحقق والناشر	اختصاره
الأخفش، سعيد بن مسعدة، أبو الحسن-: معاني القرآن، تح. د.فايز فارس، ط. الشركة الوطنية لصناعة الورق، الكويت، 1981، وطبعة أخرى بتح.ع.أ.م أمين الورد، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1985.	الأخفش 81، أو 85
الأخفش، سعيد بت مسعدة أبو الحسن-: كتاب العروض، تح. سيد البحراوي، ط، في مج. فصول (2/6: 123-161)، اله.م.ع.ك، القاهرة 1986.	الأخفش 86
الأستراباذي، محمد بن الحسن، رضي الدين -: شرح شافية ابن الحاجب، تح. محمد نور الحسن، وزميليه، ط.د.الكتب العلمية، بيروت، 1975 [3ج].	الأستراباذي 75
الأشموني، علي بن محمد -: ← الصبان د.ت.	الأشموني د.ت
الأنباري، عبد الرحمان بن محمد، أبو البركات – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مط.السعادة، القاهرة 1961.	الأنباري 61
الأنباري، عبد الرحمان بن محمد، أبو البركات-: منثور الفوائد، تح.د.حاتم صالح الضامن، ط.في مج.المورد (1/10: 313-384). بغداد 1981.	الأنباري 81
البغدادي، عبد القادر بن عمر -: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح، ع.م. هارون، ط 1/2، ملك الخانجي / د.الرفاعي، القاهرة / الرياض، 1979-1988 [13ج].	البغدادي 79
التفتازاني، مسعود بن عمر، سعد الدين -: شرح على مختصر التصريف العزي، ط4، شركة مك.و.مط.م ب الحلبي، [القاهرة]، 1954.	التفتازاني 54
التهانوي، محمد بن علي -: كشاف اصطلاحات الفنون، نشر: أحمد جودت، ط.مط. إقدام بدار الخلافة العلية، 1317هـ.	التهاوني 1317
التوحيدي، أبو حيان -: الإمتاع والمؤانسة ط. المكتبة العنصرية، بيروت، 1424هـ	———
الثعالبي، عبد الملك بن محمد، أبو منصور -: فقه اللغة وسر العربية، تح.مصطفى السقا وزميليه، ط2، مك.ومط.م.ب.الحلبين 1954.	الثعالبي 54
الجرجاني، علي بن محمد، الشريف -: كتاب التعريفات تح.إ.الأبياري، ط1، د.الكتاب العربي، بيروت، 1985.	الجرجاني 85
ابن الجزري، محمد بن محمد، أبو الخير -: التمهيد في علم التجويد، تح.د.غانم قدوري حمد، ط1، مؤ الرسالة، بيروت، 1986.	ابن الجزري 86

المؤلف والكتاب والمحقق والناشر	اختصاره
ابن جني، أبو الفتح عثمان -: الخصائص، تح. محمد علي النجار، ط.د.الكتاب العربي، بيروت،[3ج] [مصورة عن ط.1952].	ابن جني 52
ابن جني، أبو الفتح عثمان -: المنصف شرح كتاب التصريف، تح، إبراهيم مصطفى وعبد الله امين، ط1، م.ب.الحلبي بمصر، 1954 [3ج].	ابن جني 54
ابن جني، أبو الفتح عثمان،← ابن يعيش 73.	ابن جني 73
ابن جني، أبو الفتح عثمان -: سر صناعة الإعراب، تح. د.حسن هنداوي، ط1، القلم، دمشق/بيروت، 1985.	ابن جني 85
ابن الحاجب، عثمان بن عمر، جمال الدين -: ← الأستراباذي 75.	ابن الحاجب 75
أبو حيان، محمد بن يوسف، أثير الدين -: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح. د.مصطفى أحمد النماس، ط1، مط.النسر الذهبي، 1984 [ج1]، مط.المدني [القاهرة]، 1987 [ج2]، مط.المدني [القاهرة] 1989، [ج3].	أبو حيان 84
أبو حيان، محمد بن يوسف، أثير الدين -: تذكرة النحاة، تح.د.عفيف عبد الرحمان، ط1، مؤ.الرسالة، بيروت، 1986.	أبو حيان 86
ابن خالويه، الحسين بن أحمد، أبو عبد الله -: ليس في كلام العرب، تح. أحمد عبد الغفور عطار، ط2، د.العلم للملايين، بيروت / [مكة م]، 1979.	ابن خالويه 79
ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله -: كتاب الألفات، تح.د علي حسين البواب، ط.في مج.المورد (1/11: -، 2: 120-136، 3: 135-150) بغداد، 1980.	ابن خالويه 80
ابن خالويه، الحسين بن أحمد، أبو عبد الله -: إعراب القراءات السبع وعللها، تح.د.ع.ر.العثيمين، ط1، مك.الخانجي، القاهرة، 1992 [2ج].	ابن خالويه 92
الداني، عثمان بن سعيد، أبو عمرو -: كتاب التيسير في القراءات السبع، تص، أوتو برتزل، ط3، د.الكتاب العربي، بيروت، 1985.	الداني 85.
ابن دريد، محمد بن الحسن أبو بكر -: جمهرة اللغة، تح.د.رمزي منير البعلبكي، ط1، د.العلم للملايين، بيروت، 1987.	ابن دريد 87
الرازي، محمد بن عمر، فخر الدين -: التفسير الكبير، ط2، د.الكتب العلمية، طهران، د.ت، [مصورة].	الرازي، التفسير
الرماني، علي بن عيسى -: الحدود في النحو، تح.مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، ط.وزارة الإعلام، بغداد 1969.	———
الزبيدي، السيد محمد مرتضى -: تاج العروس من جواهر القاموس، تح.لجنة من المحققين، ط.مط. حكومة الكويت، 1965-1989..[25ج].	———

المؤلف والكتاب والمحقق والناشر	اختصاره
الزجاجي، عبد الرحمان بن إسحاق، أبو القاسم —: الجمل في النحو، تح. ابن أبي شنب، ط2، مط. كلنكسيك، باريس، 1957.	الزجاجي 57
الزجاجي، عبد الرحمان بن إسحاق، أبو القاسم —: الإيضاح في علل النحو، تح.د.مازن المبارك، ط3، د.النفائس، بيروت، 1979.	الزجاجي 79
الزجاجي، عبد الرحمان بن إسحاق، أبو القاسم —: كتاب اللامات، تح.مازن المبارك، ط2، د.الفكر، دمشق، 1985.	الزجاجي 85
الزجاجي، عبد الرحمان بن إسحاق، أبو القاسم —: أمالي الزجاجي تح.ع.س. هارون، ط2، مك.الخانجي / د.الرفاعي، القاهرة / الرياض، 1987.	الزجاجي 87
الزمخشري، محمود بن عمر، أبو القاسم، -:← ابن يعيش، ش المفصل.	ابن يعيش د.ت
ابن زنجلة، عبد الرحمان بن محمد، أبو زرعة -: حجة القراءات، تح.سعيد الأفغاني، ط2، مؤ الرسالة، بيروت، 1979.	ابن زنجلة 79
أبو زيد، سعيد بن أوس الأنصاري -: كتاب النوادر في اللغة، تح.د.محمد عبد القادر أحمد، ط1، د.الشروق، بيروت، 1981.	أبو زيد 81
السخاوي، علي بن محمد، علم الدين -: سفر السعادة وسفير الإفادة، تح.محمد أحمد الدالي، ط.م.ل.ع.د/د.المعارف للطباعة، دمشق، 1983	السخاوي 83
السخاوي، علي بن محمد، علم الدين -: جمال القراء وكمال الإقراء، تح.د علي حسين البواب، ط1، مك. الخاني، القاهرة، 1987 [2ج].	السخاوي 87.
ابن السراج، محمد بن السري، أبو بكر -: الموجز في النحو. تح. مصطفى الشويمي، وبن سالم دامرجي، ط.مؤ. ا.بدران، بيروت 1965.	ابن السراج 65
ابن السراج، محمد بن السري، أبو بكر -: الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤ الرسالة، بيروت 1987 [3ج].	ابن السراج 87
السكاكي، يوسف بن أبي بكر، أبو يعقوب -: مفتاح العلوم، تح.نعيم زرزور، ط.د. الكتب العلمية، بيروت، 1983.	السكاكي 83
سيبويه، عمرو بن عثمان، أبو بشر -: الكتاب، تح.ع.س. هارون، ط.د.القلم (وغيرها) القاهرة وبيروت، 1966–1975 [4ج]+[الفهارس]	سيبويه 75
السيرافي، الحسن بن عبد الله، أبو سعيد -: شرح كتاب سيبويه [جزء منه] ضمن كتاب السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، للدكتور عبد المنعم فائز، ط.د.الفكر، دمشق 1983.	السيرافي 83
ابن سينا، الحسين بن عبد الله، أبو علي -: رسالة أسباب حدوث الحروف، تح. محمد حسان الطيان ويحيي مير علم، ط1، م ل ع د. دمشق، 1983.	———

المؤلف والكتاب والمحقق والناشر	اختصاره
السيوطي، عبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدين -: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح.محمد أحمد جاد المولى وآخرين، ط.د. إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت [مصورة عن ط.1945].	السيوطي 45
السيوطي، عبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدين -: همع الهوامع، تح.عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون، ط.د.البحوث العلمية، الكويت 1975-1980 [6ج + الفهارس].	السيوطي 75
السيوطي، عبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدين -: الأشباه والنظائر في النحو، تقديم فايز ترحيني، ط1، د.الكتاب العربي، بيروت، 1984 [4ج]، ثم رجعت فيما بعد إلى ط.أخرى بتح.د عبد العال سالم مكرم [9ج]، مؤ الرسالة بيروت 1985.	السيوطي 84 أ و 85
ابن **الشجري**، هبة الله بن علي، أبو السعادات-: أمالي ابن الشجري، تح.د.محمود محمد الطناحي، ط[1]، مك.الخانجي، القاهرة، [1992][3ج]	ابن الشجري 92
الصبان، محمد بن علي-: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط.د. إحياء الكتب العربية/ مك.ع.ب. الحلبي، القاهرة، د.ت..[مصورة] [4ج].	الصبان د.ت
صديق حسن خان، محمد- القنوجي: العلم الخفاق من علم الاشتقاق، ط1، مؤ.الكتب الثقافية، بيروت، 1989	لم نختزله
الصغاني، الحسن بن محمد -: العباب الزاخر، تح. محمد حسن آل ياسين، ط بغداد 1980 [حرف الغين].	الصغاني 80
العسكري، الحسين بن عبد الله، أبو هلال ـ: الفروق في اللغة، ط1، د.الآفاق الجديدة، بيروت 1973.	العسكري 73
ابن عصفور، علي بن مؤمن، أبو الحسن -: المقرب، تح. أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، مط.العاني، بغداد 1971-1972 [2ج].	ابن عصفور 72
ابن عصفور، علي بن مؤمن، أبو الحسن -: الممتع في التصريف، تح.د.فخر الدين قباوة، ط1، د..الآفاق الجديدة، بيروت، 1979.	ابن عصفور 79
الفارابي، محمد بن محمد، أبو نصر -: كتاب الموسيقى الكبير، تح.غطاس عبد الملك خشبة، ط.د.الكتاب العربي، القاهرة، 1967.	الفارابي 67
ابن فارس، أحمد بن -، أبو الحسين: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تح.د.مصطفى الشويمي، ط.مؤ ا بدران، بيروت، 1963.	ابن فارس 63

المؤلف والكتاب والمحقق والناشر	اختصاره
الفارسي، الحسن بن أحمد، أبو علي -: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى، "إيضاح الشعر" تح. د.حسن هنداوي، ط1، د.القلم/د.العلوم والثقافة، دمشق/بيروت 1987.	الفارسي 87
الفاكهي، عبد الله بن أحمد -: شرح كتاب الحدود في النحو، تح. د.المتولي رمضان أحمد الدميري، ط1، [د.التضامن للطباعة، القاهرة] 1988.	الفاكهي 88
الفراء، يحيى بن زياد، أبو زكرياء -: معاني القرآن، تح.د. أحمد يوسف نجاتي وآخرين، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1980 [مصورة] [3ج].	الفراء 80
ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أبو محمد -: أدب الكاتب، تح.محمد الدالي، ط1، مؤ الرسالة، بيروت 1982.	ابن قتيبة 82
القيسي، مكي بن أبي طالب، أبو محمد -: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة...، تح. د.أحمد حسن فرحات، ط.د.المعارف للطباعة، دمشق [1973].	القيسي 73
الكفوي، أيوب بن موسى، أبو البقاء -: الكليات، معجم المصطلحات والفروق اللغوية، تح.د. عدنان درويش ومحمد المصري، ط1، مؤ الرسالة، بيروت 1992.	الكفوي 92
اللبلي، أحمد بن يوسف أبو جعفر -: بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، تح.جعفر ماجد، ط. الدار التونسية للنشر، 1972.	اللبلي 72
المازني، بكر بن محمد، أبو عثمان -:← ابن جني 54.	المازني 54
ابن مالك، محمد بن عبد الله، جمال الدين -: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح. محمد كامل بركات، ط.د.الكتاب العربي، القاهرة 1968.	ــــــــــ
ابن مالك، محمد بن عبد الله، جمال الدين -: شرح الكافية الشافية، تح. د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جا.أم القرى/د.المامون للتراث، [دمشق] /مكة م، 1982 [4ج +الفهارس].	ــــــــــ
ابن مالك، محمد بن عبد الله، جمال الدين -:← الصبان، د.ت.	الأشموني د.ت
المبرد، محمد بن يزيد، أبو العباس -: المقتضب، تح.عبد الخالق عضيمة، ط.عالم الكتب، بيروت، د.ت [مصورة عن ط.1963].	المبرد 63
ابن مكي، عمر بن خلف الصقلي -: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تح. د. عبد العزيز مطر، ط.د.المعارف، القاهرة [1981].	ابن مكي 81

المؤلف والكتاب والمحقق والناشر	اختصاره
المناوي، محمد عبد الرؤوف -: التوقيف على مهمات التعاريف، معجم لغوي مصطلحي، تح. د.محمد رضوان الداية، ط1، د.الفكر المعاصر/د.الفكر، بيروت/ دمشق 1990.	المناوي 90
ابن منظور، محمد بن المكرم -: لسان العرب، تح.عبد الله علي الكبير وزميليه، ط.د.المعارف بمصر، 1981 [6ج+ 3ج فهارس].	ابن منظور 81
المؤدب، القاسم بن محمد -: دقائق التصريف، تح.د. أحمد ناجي القيسي وزميليه، ط.مط.الـ م.ع.ع. [بغداد] 1987.	المؤدب 87
الميداني، أحمد بن محمد، أبو الفضل -: نزهة الطرف في علم الصرف، ط1، د.الآفاق الجديدة، بيروت، 1981.	الميداني 81
النحّاس، أحمد بن محمد أبو جعفر-: إعراب القرآن، تح. د. زهير غازي زاهد، ط. عالم الكتب/ملك. النهضةالعربية، بيروت، 1985	النحاس 85
ابن يعيش، يعيش بن علي، أبو البقاء -: شرح الملوكي في التصريف، تح.د.فخر الدين قباوة، ط1، الملك.العربية، حلب 1973.	ابن يعيش 73
ابن يعيش، يعيش بن علي، أبو البقاء -: شرح المفصل، ط.عالم الكتب / ملك. المثنى بيروت/ القاهرة، د.ت [مصورة].	ابن يعيش ش.المفصل أو د.ت.

3-المراجع

3-أ- الكتب العربية والمعربة:

المؤلف والكتاب والناشر	اختصاره
إبراهيم، د.زكريا -: مشكلة البنية، د. ملك. مصر، الفجالة [1976].	ـــــــــ
أبركرومبي، ديفيد -: مبادئ علم الأصوات العام، تر. د.محمد فتيح، ط1، مط.المدينة، [القاهرة] 1988.	أبركرومبي 88
الأعظمي، د.رعد جمعة-: معجم الصوتيات (فرنسي – إنجليزي- عربي) ط.إيرنس للنشر، الدار البيضاء 1987.	ـــــــــ
أمنزوي، محمد -: نظام الصوائت وأشباهها في العربية الفصحى دراسة صوتية إحصائية، ط. د. وليلي للطباعة والنشر، مراكش، 2000م	أمنزوي 2000

المؤلف والكتاب والناشر	اختصاره
الأنطاكي، محمد -: الوجيز في فقه اللغة، ط.مك.د.الشرق، بيروت، [1969].	الأنطاكي 69
أنيس، د.إبراهيم -: الأصوات اللغوية، ط5، مك.الأنجلو المصرية، 1979.	أنيس 79
باكلا، محمد حسن - وآخرون: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث (عربي- إنجليزي، وإنجليزي- عربي) ط1، مك.لبنان، بيروت 1983.	———
بدوي، د.عبد الرحمان-:← أرسطو 52.	———
بركة، د.بسام -: معجم اللسانية (فرنسي — عربي)، ط1، جروس برس، طرابلس (لبنان) 1985.	بركة 85
بروكلمان، كارل -: فقه اللغات السامية، تر.د.رمضان عبد التواب، ط.جا. الرياض، الرياض، 1977.	بروكلمان 77
بشر، د.كمال محمد -: علم اللغة العام، الأصوات، ط.د.المعارف بمصر، 1975.	———
بعلبكي، د.رمزي -: معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي- عربي، مع 16 مسردا عربيا) ط1، د.العلم للملايين، بيروت 1990.	بعلبكي 90
البكوش، د.الطيب -: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط2، مؤ.عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1987.	البكوش 87
بوخلخال، د.عبد الله -: التحليل الصوتي للتغيرات الصرفية عند النحاة العرب حتى نهاية القرن الثالث، رسالة دكتوراه، ك آ جا . القاهرة، 1988 [مرقونة].	———
التازي = سعود، د.عبد الوهاب التازي.	———
تيمور، أحمد - باشا: لهجات العرب، ط. اله.م.ع.ك. القاهرة، 1973 [المكتبة الثقافية 290].	تيمور 73
الجديدي، عبد القادر -: البنية الصوتية للكلمة العربية، ط.د. سيراس، تونس، [1986].	———
الجندي، د.أحمد علم الدين -: اللهجات العربية في التراث، ط. الد. العربية للكتاب، ليبيا/ تونس، 1978.	الجندي 78
الجندي، د.أحمد علم الدين -: في القرآن والعربية، من تراث لغوي مفقود لأبي زكريا الفراء، صنعة د.أحمد ع.د. الجندي، ط.جا. أم القرى، مكة م، [1990].	الجندي 90
حجازي، د.محمود فهمي -: علم اللغة العربية، ط. وكالة المطبوعات الكويت، [1973].	حجازي 73
حجازي، د.محمود فهمي -: مدخل إلى علم اللغة، ط2، د.الثقافة [القاهرة] 1992.	حجازي 92

المؤلف والكتاب والناشر	اختصاره
حسان، د.تمام -: اللغة العربية معناها ومبناها، ط.الهـ.م.ع.ك. القاهرة، 1973.	حسان 73
حسان، د.تمام -: مناهج البحث في اللغة، ط2، د.الثقافة، الدار البيضاء، 1974.	حسان 74
حسان، د.تمام -: الأصول، دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ط1، د.الثقافة، الدار البيضاء، 1981.	حسان 81
حسن، عباس -: النحو الوافي، ط5، د.المعارف بمصر، 1980[مصورة] 4ج.	حسن 80
حسنين، د.صلاح الدين صالح -: المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة، ط.د.الاتحاد العربي للطباعة [القاهرة] 1981.	حسنين 81 ب
الحمد، د.غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ط1، وزارة الأوقاف، بغداد 1986.	الحمد 86
حنون، مبارك -: مدخل للسانيات سوسير، ط1، د.تبقال، الدار البيضاء، 1987.	———
الخراط، د. أحمد محمد -: معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، ط1، د.القلم دمشق/ بيروت، 1989.	الخراط 89
خرما، د.نايف -: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ط.المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1978، [عالم المعرفة: 9].	———
دائرة، المعارف الإسلامية، المجلد الأول، حرف الألف، ط.د.المعرفة، بيروت، 1933 [مصورة].	دائرة المعارف
رزق الله، ريمون -:← مارتنيه 90.	———
رمضان، د.محي الدين -: في صوتيات العربية، ط.مك.الرسالة الحديثة، عمان، [1979].	رمضان 79
الزركلي، خير الدين -: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط5، د.العلم للملايين، 1980.	———
زكريا، د.ميشال -: الألسنية (علم اللغة الحديث) ط. بيروت 1980.	———
زكريا، د.ميشال -: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ط1.المؤ الجامعية للدراسات والنشر...، بيروت 1982.	———
الزين، عبد الفتاح -: قضايا لغوية في ضوء الألسنية، ط1، الشركة العالمية للكتاب، بيروت 1987.	———
سعود، د.عبد الوهاب التازي -: أحمد بن فارس، حياته وآراؤه في اللغة والنحو، ط1، مط.المعارف الجديدة، الرباط، 1992.	———

المؤلف والكتاب والناشر	اختصاره
سعود، د.عبد الوهاب التازي -: صاعد البغدادي، حياته وآثاره، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية / مط.فضالة، المحمّدية، 1993.	ــــــــ
السغروشني،إدريس -: مدخل للصواتة التوليدية، ط1، د.تبقال الدار البيضاء، 1987.	السغروشني 87
شاهين، د. عبد الصبور -: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ط.مك.الخانجي، القاهرة، د.ت [مصورة عن ط.د. القلم 1966].	شاهين 66
شاهين، د. عبد الصبور -: ← موسى / شاهين 73.	ــــــــ
شاهين، د. عبد الصبور -: في علم اللغة العام، ط3، مؤ الرسالة، بيروت 1980.	شاهين 80 أ
شاهين، د. عبد الصبور -: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، ط. مؤ الرسالة، بيروت 1980.	شاهين 80 ب
شاهين، د. عبد الصبور -: ← فليش 83	شاهين 83
شاهين، د. عبد الصبور -: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، ط1، مك.الخانجي، القاهرة، 1987.	شاهين 87
الشاوش، محمد ← سوسير 85.	ــــــــ
الشايب، د.فوزي حسن -: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ط.جا الكويت، الكويت 1989 [حوليات آ. جا. الكويت، 62].	الشايب 89
شلبي،د.أحمد -: كيف تكتب بحثا أو رسالة، ط6، مك.النهضة المصرية، القاهرة 1968.	ــــــــ
الصالح، د.صبحي-: دراسات في فقه اللغة، ط10، د.العلم للملايين، بيروت، 1983.	الصالح 83
طحان، ريمون -: الألسنية العربية، ط1، د.الكتاب اللبناني، بيروت، 1972 [2ج].	طحان 72
ظاظا، د.حسن -: كلام العرب: من قضايا اللغة العربية، ط.د. النهضة العربية، بيروت، 1976.	ــــــــ
العاني، د.سلمان حسن -: التشكيل الصوتي في اللغة العربية (فونولوجيا اللغة العربية)، تر.د. ياسر الملاح، ط1، النادي الأدبي، جدة 1983.	ــــــــ
عبد الباقي، محمد فؤاد -: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط2، د.الحديث، القاهرة، 1988.	ــــــــ
عبد التواب، د.رمضان -: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط1، مك.الخانجي /د.الرفاعي القاهرة / الرياض، 1982.	عبد التواب 82
عبد التواب، د.رمضان -: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ط2، مك.الخانجي / د.الرفاعي القاهرة / الرياض، 1990.	عبد التواب 90

المؤلف والكتاب والناشر	اختصاره
عبد العزيز، د.محمد حسن -: مدخل إلى اللغة، ط2، د.الفكر العربي، القاهرة [1988].	ــــــــ
عبده، د.داود -: دراسات في علم أصوات العربية، ط مؤ الصباح، الكويت، 1979.	عبده 79
عجينة، محمد -:← سوسير 85	ــــــــ
العطية، د. خليل إبراهيم -: في البحث الصوتي عند العرب، ط.د. الجاحظ، بغداد 1983 [الموسوعة الصغيرة 124].	العطية 83
علوية، د.نعيم -: بحوث لسانية، بين نحو اللسان ونحو الفكر، ط1، المؤ.الجا.للدراسات ... بيروت 1984.	ــــــــ
علي، د.أسعد -: تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، ط1، مط.النعمان، بيروت، 1968.	أ.علي 68
علي، د.ناصر حسين -: الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة، اشتقاقا ودلالة، ط. المط.التعاونية دمشق 1989.	ــــــــ
عمايرة، د.إسماعيل -: [بالاشتراك مع د.عبد الحميد السيد]: معجم الأدوات والضمائر في القرآن، ط2، مؤ.الرسالة، بيروت، 1988.	ــــــــ
عمر، د.أحمد مختار -: البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، ط.د.الثقافة، بيروت 1972.	عمر 72
عمر، د.أحمد مختار -: دراسة الصوت اللغوي، ط1، عالم الكتب القاهرة 1976.	عمر 76
عمر، د.أحمد مختار -: ← باي 83.	ــــــــ
عنبر، د.تغريد السيد -: دراسات صوتية، ط.م.ع.ت.ث.ع، القاهرة 1980.	ــــــــ
فتيح، د.محمد -: ← أبركرومبي 88.	فتيح 88
فريحة، د.أنيس _: في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، ط.د. النهار للنشر، بيروت 1980.	فريحة 80
فليش، هنري -: العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، تر. د.ع.ص. شاهين، ط.د.المشرق، بيروت 1983.	فليش 83
فهرس مفردات لسان العرب، مشروع لغوي معجمي يشارك في إنجازه مجموعة من طلبة الإجازة بكلية الآداب، جا. القاضي عياض بمراكش بإشراف محمد أمنزوي [مرقون]	ــــــــ

المؤلف والكتاب والناشر	اختصاره
القاضي، عبد الفتاح -: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة. ثم: القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب [كتابان منفصلان بغلاف واحد]، ط1، د.الكتاب العربي، بيروت 1981.	القاضي 81 أ أو 81ب
قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية (عربي – إنجليزي- فرنسي) د إميل بديع يعقوب، د.بسام بركة، مي شيخاني، ط1، د.العلم للملايين بيروت، 1987.	قاموس المصطلحات
القرمادي، صالح -: ← كانتينو 66.	ـــــــ
قلقيلة، د.عبده عبد العزيز -: لغويات، ط.مك.الأنجلو المصرية، 1977.	قليقلة 77
كانتينو، جان -: دروس في علم أصوات العربية، تر. صالح القرمادي، ط.مركز الدراسات والبحوث... تونس 1966.	كانتينو 66
الكرملي، أنستاس ماري -: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، ط.مك.الثقافة الدينية، [القاهرة] [مصورة عن ط.1938].	الكرملي 38
مارتينيه، أندريه -: مبادئ ألسنية عامة، تر.ريمون رزق الله، ط.د. الحداثة، بيروت 1990.	ـــــــ
المبارك، محمد -: فقه اللغة وخصائص العربية، ط7، د.الفكر بيروت 1981.	المبارك 81
المتوكل، د. أحمد -: قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ط1، مط.المعارف الجديدة، الرباط 1988.	ـــــــ
مراد، إبراهيم بن -: المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة، ط الد العربية للكتاب ليبيا / تونس، 1978.	ـــــــ
المسدي، د.عبد السلام -: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ط الد العربية للكتاب، ليبيا / تونس، 1981.	المسدي 81
مصلوح، د.سعد -: دراسة السمع والكلام، ط.عالم الكتب، القاهرة 1980.	مصلوح 80
المطلبي، د.غالب فاضل -: في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، ط.وزارة الثقافة، بغداد 1984.	ـــــــ
المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي- فرنسي- عربي) ط. الم.ع.ت.ث.ع، تونس 1989.	المعجم الموحد
المعجم الوسيط، إخراج: د.إبراهيم أنيس وآخرين، ط.د.امواج، بيروت، 1987، [مصورة عن ط2، م.ل.ع.ق.].	المعجم الوسيط
الملاح، د.ياسر -: ← العاني 83.	ـــــــ
مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما 1932–1962، 3) مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين، ط. الهـ.م.ش.م.أ. القاهرة 1963.	م.ل.ع.ق. 63

المؤلف والكتاب والناشر	اختصاره
مجمع، اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة، مجموعة القرارات ... [من الدورة 29 إلى الدورة 34]، ط.الهـ، ع ش م ا. القاهرة 1969.	م.ل.ع.ق. 69
موسكاتي، سباتينو -: وآخرون: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، تر. د مهدي المخزومي، و د.عبد الجبار المطلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت 1993.	موسكاتي 93
موسى، د.علي حلمي -: ود.ع.ص.شاهين: دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس "باستخدام الكمبيوتر"، ط.جا.الكويت، [1973].	موسى/ شاهين 73
النعيمي، د.حسام سعيد -: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ط.وزارة الثقافة بغداد 1980.	النعيمي 80
الهاشمي، السيد أحمد -: ميزان الذهب في صناعة أشعار العرب، ط14، المك.الأدبية، [بيروت]، 1963.	————
وافي، د.علي عبد الواحد -: علم اللغة، ط7، لبنان، [1973]، [مصورة عن ط.د نهضة مصر، بالقاهرة].	وافي 73 أ
وافي، د.علي عبد الواحد -: فقه اللغة، ط7، نهضة مصر، القاهرة، [1973] [مصورة].	وافي 73 ب
ياقوت، محمود سليمان -: ظاهرة التحويل قي الصيغ الصرفية، ط.د المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1986.	ياقوت 86
يعقوب، د.إميل بديع -: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ط1، د.الكتب العلمية، بيروت 1992 [3ج].	————
يعقوب، د.إميل بديع -: معجم الأوزان الصرفية، ط1، عالم الكتب، بيروت 1993.	يعقوب 93.

3 –ب– الأبحاث العربية والمعربة في الدوريات

المؤلف والبحث والدورية والناشر	اختصاره
إبراهيم، عبد الفتاح -: في تصنيف الفعل الثلاثي الأجوف ومعالجته الصوتية عند بعض النحاة قديما وحديثا، ط.في (ح. الجا.التونسية 31: 5-38)، جا، تونس، 1990.	إبراهيم 90
أنور، د.محمد سامي -: العوامل الداخلية والخارجية في تفسير الظواهر اللغوية، ط. في (مجلة الحصاد، 1/1، ص ص: 41-49) جا. الكويت، 1981.	————

المؤلف والبحث والدورية والناشر	اختصاره
أومبير، جان ماري -: إواليات التغيرات الصوتية (اقتراحات جديدة)، تر. التجديتي، مراد ود.أنور لوقا، ط. في (د.أ.ل.6، ص ص: 68-86) مط.النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1987.	———
أيوب، د.عبد الرحمان -: الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية، ط. في (ل.خ.ل.ع. ص ص: 57-107)، مركز الدراسات والأبحاث.. تونس 1983.	أيوب 83
أيوب، د.عبد الرحمان -: تحليل عملية التكلم وبعض نتائجه التطبيقية، ط. في (ع.ف. 3/20 ص ص: 25-68)، مط حكومة الكويت 1989.	———
البحث اللساني والسيميائي (ندوة): المقطع، ط. في الكتاب المذكور (ص ص: 333، 340-359)، ك. آ. الرباط، 1984.	البحث اللساني
بهاس، جورج، هل يمكن الحديث عن النبر في اللغة العربية الفصحى؟ ط.في (البحث اللساني والسيميائي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 6، ص ص: 165-172) كلية الآداب الرباط، 1984.	بهاس 84 ب
التجديتي، نزار -: ← أومبير 87.	———
التميمي، د.صبيح -: ظاهرة اقتران الأصوات وتنافرها، ط. في (ل.ع. 30، ص ص: 47-56)، ملك.ت.ت، الرباط، 1988.	———
الجندي، د.أحمد علم الدين -: بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي، ط. في (مج. الأزهر، 3/52، ص ص: 481-498)، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، 1980.	الجندي 80
حسنين، د.صلاح الدين صالح -: إعلال الواو والياء في اللغة العربية، ط.في (مج. م.ل.ع.ق. 48، ص ص: 180-202)، م.ل.ع.ق. القاهرة 1981.	حسنين 81 ج
الحسيني، د.إسحاق موسى -: المقطعية في اللغة العربية، ط.في مج. م.ل.ع.ق. 15، ص ص: 51-56) القاهرة 1963.	الحسيني 63
حليلي، د.عبد العزيز -: البنية المقطعية في العربية الفصحى وفي الدارجية المغربية، ط.في (مج. ك. آ. فاس 6، ص ص: 65-78) فاس، 1983.	حليلي 83
حنون، مبارك -: المد والسكون، ط. في مج. التواصل اللساني، 1/6-2 ص ص: 43-54) بغداد 1979.	———
درويش، د.عبد الله -: نظرة في الإعلال الصرفي، ط.في _مج. م.ل.ع.ق. 25، ص ص 149-158) القاهرة 1969.	درويش 69
الزليطي، د.محمد لطفي -: ظاهرة الحرف عند اللغويين العرب القدماء، ط.في (مج. المعجمية 2 ص ص: 47-58) تونس، 1986.	الزليطي 86

المؤلف والبحث والدورية والناشر	اختصاره
أبو سليم، د.عصام-: البنية المقطعية في اللغة العربية، ط.في(مج.م.ل.ع.أ، 33، ص ص: 45-61)، [عمّان]، 1987	أبو سليم 87
الشايب، د.فوزي حسن -: من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ط.في (مج. م.ل.ع.أ. 30، ص ص: 79-95) عمان 1986.	الشايب 86
الشايب، د.فوزي حسن -: المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي، ط.في (المج. ع.ع.إ. 31/8، ص ص: 80-109) جا. الكويت، 1988.	الشايب 88
الشمسان، أبو أوس إبراهيم -: التغيرات الصوتية في المبني للمفعول، ط.في (مج. جا.م.س. آداب 1/4، ص ص: 113-163) جا. الملك سعود، الرياض 1992.	الشمسان 92
الطويل، د.السيد رزق -: الميزان الصرفي والميزان الصوتي، ط. في مج. الأزهر، 11/53، ص ص: 1941-1945) مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، القاهرة 1981.	الطويل 81
عبد التواب، د.رمضان -: التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس، ط.في مج. م.ل.ع.ق. 33، ص ص: 109-126)، م.ل.ع.ق.القاهرة 1974.	عبد التواب 74.
عبد التوب، د. رمضان -: التطور اللغوي وقانون السهولة والتيسير، ط.في _مج. م.ل.ع.ق. 36، ص ص: 196-205) القاهرة 1976.	ـــــــــ
عبد اللطيف، د.محمد حماسة -: ظاهرة الإعلال في العربية بين القدماء والمحدثين، ط. في مج. م.ل.ع.ق. 46ص ص: 152-177، 48، وص ص: 153-202) القاهرة، 1981-1982.	عبد اللطيف 81/80
عبده، د.داود -: دفاع عن الأصل المقدر، ط. في المج. ع.ع.إ. 1، ص ص: 160-168) جا. الكويت، الكويت 1981.	عبده 81
عبده، د.داود -: الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية، ط. في (ل.خ.ع. ص ص: 205-236) مركز الدراسات والأبحاث، تونس، 1983.	عبده 83
عبده، د.داود -: دور القواعد الصوتية في استعمال المعجم، ط. في المج. ع.ع.إ. 23، ص ص: 144-161) جا. الكويت، 1986.	عبده 86
عمر، د. محمد صالح -: حداثة مفهوم السياق الصوتي وكونيته عند العرب، ط. في (مج. المعرفة 288، ص ص: 14-39) وزارة الثقافة دمشق 1986.	م.ص. عمر 86
القضماني، د.رضوان -: تصنيف صوتمات اللغة، ط.في مج. الموقف الأدبي، 154/153، ص ص: 4-37) اتحاد دمشق 1984.	القضماني 84

المؤلف والبحث والدورية والناشر	اختصاره
كشلك، د.أحمد -: نون الوقاية بين كونها حرفا مفردا أو جزءا من ضمير، ط. في (ل.ع. 1/18، ص ص: 101–103) م ت ت الرباط، 1980.	كشلك 80
المخزومي، د.مهدي -: آراء مطروحة للمناقشة، ط. في (مج. الجامعة س 9 ع 2، ص ص: 36–45) جا. الموصل 1978.	المخزومي 78
المهيري، د.عبد القادر -: رأي في بنية الكلمة العربية، ط. في (ل.خ.ل.ع. ص ص: 1850193) مركز الدراسات والأبحاث.. تونس، 1983.	المهيري 83
موسى، د.علي حلمي -: استخدام الآلات الحاسبة الإلكترونية في دراسة ألفاظ القرآن الكريم ط. في (مج.ع.ف. 4/12، ص ص: 153–194) وزارة الإعلام، الكويت 1982.	موسى 82
ناجح، الحاج -: البناء الصواتي للمشتق (مقاربة توليدية) ط.في مج.آفاق تربوية، 7، ص ص: 121–130) الدار البيضاء، 1993.	ناجح 93
النحاس، د.مصطفى -: التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية والتعبيرية، ط. في (مج. ل.ع. 1/18، ص ص: 39–50) م.ت.ت. الرباط، 1980.	النحاس 80
هليل، د.محمد حلمي-: اللغويات التطبيقية ومعجمها، ط. في مج. ل.ع. 22، ص ص: 35–56) م ت ت الرباط 1983.	———
الودغيري، د.عبد العلي -: لمحة عن المصادر العربية لدراسة الصوت، ط. في (مج. المناهل 28، ص ص: 51–101) وزارة الشؤون الثقافية، الرباط 1983.	———
الوعر، د.مازن -: الصوتيات العربية من خلال نموذج لغوي واحد ... ط. في (مج. المعرفة، 240، ص ص: 8–43) وزارة الثقافة دمشق، 1982، وطبع أيضا في مج. الثقافة العربية، 11/8، ص ص: 64–81) طرابلس الغرب، 1981.	———

4- المراجع الأجنبية

اختصاره	المؤلف والكتاب والناشر
Bohas/Guillaume 84	**Bohas**,G. et **Guillaume**, J.P.: Etude des théories des grammairiens arabes, editions d'amèrique et d'orient, Paris, Dmas 1984.
———	**Cantineau**, Jean: Esquisse d'une phonologie de l'arabe classique, in: Bultatin de la société de l'inguistique de Paris, T, 43, F.I, n 126, PP: 93-140, ed Klincksieck, 1946.
———	**Cantineau**, Jean: cours de phonètique arabe, ed, klincksieck, Paris, 1960.
Chomsky / Halle 73	**Chomsky**, Noam et Morris **Halle**: principes de phonologie générative, tr. Pierre Encrevé, ed Seuil, Paris, 1973.
Duchet 81	**Duchet**, Jean Louis: la phonologie, ed . P.U.F paris 1981. (q.s.j) 1875.
———	**Encyclopédia** universalis, V.12, P.984, 12éme publication, France, 1978.
———	**Fleisch**, Henri: Etudes de phonètique arabe, in Mélanges de l'université St. Joseph, T.XXVIII F6. PP: 227-285, ed, imp Catholique, Beirouth [1950].
———	**Fleisch**, Henri: Traité de philologie arabe, V.1 ed, imp Catholique, Beirouth 1961.
Guillaume 84	**Guillaume** JP. → Bohas...
———	**Jakobson**, Roman: Essai de l'inguistique générale, rd Minuit ([1970] معادة) 1963.
Larousse 73	.**Larousse**: dictionnaire de l'inguistique, par Jean Dubois et ail. Ed.libr. larousse, paris 1973.
———	**Malmberg**, Bertil: la phonétique, ed.P.U.F, paris 1979, (q.s.j) 637.
———	**Mounin**, George: (direction de): dictionnaire de la linguistique ed.P.U.F, paris 1974.
———	**Robert**, P: dictionnaire alphabètique et analogique de la langue français, ed. société du nouveau titre, paris 1980.
———	**Roman**, A: la langue arabe classique langue sans diphtongues in (cahiers de linguistique, d'orientalisme et slavitique, N 5/6 PP: 339-344, Aix en provence, 1975.

2- فهرس المصطلحات

نظرا لأن طبيعة هذه الدراسة حتمت علي أن أستخدم بعض مفاهيم اللسانيات الحديثة التي لم يتفق الباحثون العرب بعد على وضع مصطلحات موحدة لها - فقد اخترت لكل مفهوم مقابلا عربيا أو معربا أراه موافقا على العموم لمقاييس وضع المصطلح التي أقرها **مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي**، أما باقي المصطلحات العامة التي لا تدخل في هذا النطاق فسأوردها ضمن كشاف الموضوعات:

أ- بترتيب عربي

اشتقاق	مصطلح عربي	مصطلح أجنبي
أ ل ف	تأليفة (ا ت)	Combinaison
أ ل ف	تأليفي	Combinatoire
ث ل ث	مثلث	Triphtongue
ث ل ث	مثلثي	Triangulaire
ج هـ ر	الجهر	Sonorité, voisement
ح ر ف	الحرف	Phonème
ح ر ف	الحرف	Consonne
ح ر ك	الحركة	Voyelle
ح ر ك	الحركة	Voyelle courte
ح ك ك	احتكاكي	Fricati(ve), Constricti(ve)
خ ص ص	خاصة، خواص	Particularté(s)
خ ف ض	منخفض	Bas (se)
خ ل ف	خلفي	Postérieure, vélaire, arière
د و ر	دوري (ة)	Périodique
د و ر	مدور	Arrondi
ر د د	تردد	Fréquence
ر ن ن	رنان	Sonant(e)
ز ل ق	انزلاقي	Glide
ز م ن	تزامني	Synchronique
ز و ج	مزدوج (صائت-)	Diphtongue
س د د	انسدادي	Occlusi(ve) , Obstruent(e)

اشتقاق	مصطلح عربي	مصطلح أجنبي
س م ع	إسماع (قوة-)	Audibilité
س م ع	سمعي	Auditif
ش ب ه	شبه صائت	Semi-voyelle
ص م ت	صامت، صوامت	Consonne(s)
ص م ت	صامتي	Consonantique
ص م ت	مصمّت	Consonnifié(e)
ص م م	صماء	Consonante
ص و ت	تصويت	Phonation
ص و ت	صائت، صوائت	Voyelle(s)
ص و ت	صائتي	Vocalique, Vocoïde
ص و ت	صوت	Voix, son
ص و ت	صوتيات(*)	Phonétique(n)
ص و ت	صوتياتي(*)	Phonétique (adj)
ص و ت	صُوَيْت	Allophone, Variante
ص و ت	مصوت	Vocalisé(e)
ض ج ج	ضجيج	Bruit
ض ي ق	ضيّق	Fermé (e)
ط ب ع	طابع (-الصوت)	Timbre
ع ن ق د	عنقود صامتي	cluster (en) Groupe de consonnes
ف ت ح	انفتاح	Aperture, Ouverture
ف خ م	تفخيم	Emphatisation, Pharyngalisation
ف ر ج	منفرج (= غير مدور)	Etiré
-	فونيم (ا ت)	Phonème(s)
-	فيزيائي	Acoustique
ق ب ل	تقابل (ات)	Opposition(s)
ق ط ع	مقطع	Syllabe
	مقطعي	Syllabique

(*) قبل أن نتبنى هذه الترجمة قمنا باستقراء في 33 مرجعا لتسعة وعشرين باحثا، فوجدنا أنهم يستعملون 12 ترجمة، وتعريبا واحدا بثلاث صور . وقد ورد "علم الأصوات" 15 مرة، و"صوتيات" 8 مرات، و"الأصوات" 3 مرات، و"أصواتيّة" و"أصواتيّات" مرتين لكل منهما. وقد تجنبنا الترجمة الأولى (علم الأصوات) لعدم اتفاقها مع المقياسين الثالث والخامس من مقاييس مكتب تنسيق التعريب (ص 46- من أمنزوي 2000)، واخترنا ترجمة المصطلح بـ"الصوتيّات" لانسجامها مع تلك المقاييس مجتمعة ولأنها ترجمة أمينة للمصطلح الأجنبي.

مصطلح أجنبي	مصطلح عربي	اشتقاق
Prononcé(e) Enoncé(e),	ملفوظ (ة)	ل ف ظ
Représentation	تمثيل	م ث ل
هو كتابة القاعدة بواسطة رموز اصطلاحية متفق عليها	تمثيل رمزي	
Distinctif(ve)	مميّز	م ي ز
Accent	نبْر	ن ب ر
Articulation	نُطْق	ن ط ق
Articulatoire	نطقيّ	
Transitionnel	انتقاليّ	ن ق ل
Ablaut	تناوب الصوائت	ن و ب
Ouvert (e) (Voyelle-)	واسع (صائت–)، متسع	و س ع
Trait(s)	سِمة (ات)	و س م
chuchoté	مُوشوَش	و ش و ش
Audibilité	وضوح (–سمعي)	و ض ح

ب– بترتيب لاتيني

مصطلح أجنبي	مصطلح عربي	اشتقاق
Ablaut	تناوب الصوائت	ن و ب
Accent	نبْر	ن ب ر
Acoustique	فيزيائي	–
Allophone, Variante	صُويْت	ص و ت
Aperture, Ouverture	انفتاح	ف ت ح
Arrondi	مدور	د و ر
Articulation	نُطْق	ن ط ق
Articulatoire	نطقيّ	ن ط ق
Audibilité	إسماع (قوة–)	س م ع
Audibilité	وضوح (–سمعي)	و ض ح
Auditif	سمعي	س م ع
Bas (se)	منخفض	خ ف ض
Bruit	ضجيج	ض ج ج

مصطلح أجنبي	مصطلح عربي	اشتقاق
chuchoté	مُوشوَش	و ش و ش
cluster (en) Groupe de consonnes	عنقود صامتي	ع ن ق د
Combinaison	تأليفة (ا ت)	أ ل ف
Combinatoire	تأليفي	أ ل ف
Consonante	صماء	ص م م
Consonantique	صامتي	ص م ت
Consonne	الحرف	ح ر ف
Consonne(s)	صامت، صوامت	ص م ت
Consonnifié(e)	مصمّت	ص م ت
Diphtongue	مزدوج (صائت-)	ز و ج
Distinctif(ve)	مميّز	م ي ز
Emphatisation, Pharyngalisation	تفخيم	ف خ م
Prononcé(e) Enoncé(e),	ملفوظ (ة)	ل ف ظ
Etiré	منفرج (= غير مدور)	ف ر ج
Fermé (e)	ضيّق	ض ي ق
Fréquence	تردد	ر د د
Fricati(ve), Constricti(ve)	احتكاكي	ح ك ك
Glide	انزلاقي	ز ل ق
Occlusi(ve) , Obstruent(e)	انسدادي	س د د
Opposition(s)	تقابل (ات)	ق ب ل
Ouvert (e) (Voyelle-)	واسع (صائت-)، متسع	و س ع
Particularté(s)	خاصة، خواص	خ ص ص
Périodique	دوري (ة)	د و ر
Phonation	تصويت	ص و ت
Phonème	الحرف	ح ر ف
Phonème(s)	فونيم (ا ت)	-
Phonétique (adj)	صوتياتي(*)	ص و ت
Phonétique(n)	صوتيات(*)	ص و ت
Postérieure, vélaire, arière	خلفي	خ ل ف

اشتقاق	مصطلح عربي	مصطلح أجنبي
م ث ل	تمثيل	Représentation
ش ب هـ	شبه صائت	Semi-voyelle
ر ن ن	رنان	Sonant(e)
ج هـ ر	الجهر	Sonorité, voisement
ق ط ع	مقطع	Syllabe
ق ط ع	مقطعي	Syllabique
ز م ن	تزامني	Synchronique
ط ب ع	طابع (-الصوت)	Timbre
و س م	سِمة (ات)	Trait(s)
ن ق ل	انتقاليّ	Transitionnel
ث ل ث	مثلثي	Triangulaire
ث ل ث	مثلث	Triphtongue
ص و ت	صائتي	Vocalique, Vocoîde
ص و ت	مصوت	Vocalisé(e)
ص و ت	صوت	Voix, son
ح ر ك	الحركة	Voyelle
ح ر ك	الحركة	Voyelle courte
ص و ت	صائت، صوائت	Voyelle(s)
م ث ل	تمثيل رمزي	هو كتابة القاعدة بواسطة رموز اصطلاحية متفق عليها

3- دليل الأعلام

4- كشاف الموضوعات

5- دليل الصيغ المقيسة(*)

أ-الأفعال

الصيغة	الصفحة
إِسْتَفْعَلَ	33
إِسْتَفْعِلْ	33، (130)
أُسْتُفْعِلَ	33
إِفْتَعَلَ	33، 51، 90، 115، 126، (127)، 128، (136، 164)
إِفْتَعِلْ	33
أُفْتُعِلَ	33، 166
أَفْعَلَ	33، 205
أَفْعِلْ	33
إِفْعَلْ	33، (188)
إِفْعِلْ	33، 104، (106)، 121، (122، 161، 188)
أُفْعِلَ	33، (142)، 178
أُفْعُلْ	33، 99
إِفْعَلَّ	90
إِنْفَعَلَ	33، 121
إِنْفَعِلْ	33
أُنْفُعِلَ	33
تَفَاعَلْ	33
تَفَاعَلَ	33، 81، 90، 206
تَفَعَّلْ	33
تَفَعَّلَ	33، 81، 90، 144، 206
تُفُعِّلَ	33
تُفُوعِلَ	33، 99
فَاعَلَ	33، 81
فَاعِلْ	33، (203)
فَعَّلَ	33، 49، 81، 90، 144

(*) هذا الدليل يحيل على الصفحات التي تنوولت فيها كل صيغة تناولا صرفيا/صوتيا ما، سواء بوجهة نظر قديمة أو حديثة، أو مرتبطة بقاعدة من قواعدنا. ووضع رقم الصفحة بين قوسين إشارة إلى تناول الصيغة في سلسلة قاعدية. وقد تناولنا بعض الصيغ بأمثلة لفظية دون التصريح بأوزانها، ولذلك يعتبر **دليل الألفاظ** مكملا لدليل الصيغ هذا.

الصيغة	الصفحة
فَعَّلْ	33
فُعِّلَ	34، (146)، 175
فَعَلَ	34،51، 52، 63، 91، (92)، 93، 105، 107، 108، 121، 136، 170، (171، 172)، 173
فَعِلَ	34، 63، 90، 93، 105، 106، 108، 121، 170، 171، 172، 174، 178، (179)
فَعُلَ	34، 63، 93، 106، 153، (154)، 171، 172
فُعِلَ	34، (165)، 167، (178)
فُوعِلَ	34
يَتَفَاعَل	34، (136)
يُتَفَاعَل	34
يَتَفَعَّل	34
يُتَفَعَّل	34
يَسْتَفْعِل	34، (122)
يُسْتَفْعَل	34
يُفَاعَل	34
يُفَاعِل	34، 124
يَفْتَعِل	34
يُفْتَعَل	34
يُفَعَّل	34
يُفَعِّل	34
يَفْعَل	34، 105، 106، 108، (149، 150، 160، 174)، (203)
يَفْعِل	34، 82، 104، 105، (106، 107)، 107
يَفْعُل	34، 97، 100، 105، 106، (116)
يُفْعَل	34، (135، 203)
[يُفْعَل] ب.	34، 206
[يُفْعِل]	34، 97، (98)، 100، (161، 203)، 205-206
يَنْفَعِل	34
يُنْفَعَل	34

ب–الأسماء والصفات

6- دليل الألفاظ(*)

(*) يشمل هذ الدليل الألفاظ التي تنوولت في الكتاب تناولا صرفيا / صوتيا ما. وقد رتبنا الألفاظ ترتيبا ألفبائيا حسب جذور الاشتقاق، وفي كل جذر رتبنا الألفاظ ترتيبا ألفائيا مطلقا، ويشير الرمزان [ق] و[شع] إلى ورود اللفظ في نص قرآني أو شعري، كما يشير وضع الرقم بين القوسين إلى تناول اللفظ في سلسلة قاعدية.

الاشتقاق	اللفظ	الصفحات
ر ح ي	رَحَوِيّ	153
ر د ي	رِدَاوَيْنِ	(155)
ر ض و	تَرْضَيْنَ	183
ر ض و	رَضَاهُ [شع]	(179)
ر ض و	رَضُوا	183
ر ض و	رِضىً	83
ر ض و	مَرْضِيّ، مَرْضُوّ	82، 139
ر ض و	مُرْضِيّ/مُرْضَوِيّ	175
ر ض و	مُسْتَرْضَيَيْنِ	(136)
ر ض و	يَرْضَهُ [ق]	(203)
ر ع ي	رَاعِنَا [ق]	(203)
ر ع ي	رَعَايَا، رَعَاوِيّ	(181)
ر م ي	تَرْمِينَ	98
ر م ي	رَمَتَا	167
ر م ي	رَمَوْا	182
ر م ي	رَمُوَتْ	(154)
ر م ي	رَمَى	52، 94
ر م ي	مَرْمىً	83، 117
ر م ي	مَرْمِيّ	193
ر م ي	مَرْمِيّ/مَرْمَوِيّ	132، (184)، 199، 201
ر م ي	يَرْمُونَ	51، 83
ر م ي	يَرْمِي، رَمَيَا	93
ر م ي	لَمْ يَرْمِ	203
ر ن ب	مُؤَرْنَب [شع]	205
ر و ح	اسْتَرْوَحَ	101
ر و ي	رَيَّا، رَوَوِيّ	(181)
ر و ي	رَيَّان	(132)
ر و ي	يُرْوِ	(203)
ز ك و	تَزْكِيَة	(190)

7- دليل الصياغات اللفظية والصورية للقواعد

القاعدة	الصفحة	تمثيلها اللفظفي المختصر
المبادئ	86-80	
26	89	حذف شبه الصائت بين صائتين قصيرين
27	96	حذف شبه الصائت بين حركة وياء مدّ
28	99	حذف شبه الصائت بين حركة وواو مدّ
30	100	حذف شبه الصائت بين صائت وألف مدّ
31	102	حذف شبه الصائت في صيغة (مَفْعُول) من الأجوف
32	104	حذف الواو في المضارع والأمر من المثال الواوي ثلاثيا
33	108	حذف الواو من (فِعْلَة) في المثال الواوي
36	110	حذف ياء التصغير من (فُعَيْل وفُعَيْلَة) في الناقص منسوبا إليهما
39	114	إبدال شبه الصائت كسرة أو ضمة في نهاية المقطع
41	118	إبدال شبه الصائت همزة بعد الألف في آخر الصيغة
43	121	إبدال شبه الصائت صائتا من جنسه بعد مقطع ثلاثي
45	124	إبدال شبه الصائت همزة في (فَاعِل) من الأجوف
45ب	125	إبدال شبه الصائت همزة بعد ألف صيغ منتهى الجموع
46	126	إبدال شبه الصائت تاء إذا كان فاء في (اِفْتَعَلَ) ومشتقاتها
47	129	إبدال الواو ياء بين كسرة وألف
48	131	إبدال الواو ياء قبل ياء شبه صائت أو بعدها
49	132	إبدال الواو شبه الصائت ياء في (فَعَالَى) من الناقص
50	135	إبدال الواو شبه الصائت ياء في المقطع الأخير من الناقص
51	137	إبدال الواو شبه الصائت ياء بعد الياء المدّية
52	138	إبدال الواو شبه الصائت ياء في (فُعُول) من الناقص
53	141	إبدال الواو شبه الصائت ياء بين الكسرة والفتحة
(54)	145	إبدال الواو شبه الصائت همزة قبل ضمة أو واو مدّ
56	147	إبدال الواو شبه الصائت همزة عندما تجاور واوا أخرى
(59)	149	إبدال الواو شبه الصائت ياء شبه صائت في (يَفْعَل) من (وْ ص ص)
(60)	149	إبدال الواو شبه الصائت ضمة في (يَفْعَل) من (وْ ص ص)
61	151	إبدال الياء شبه الصائت واوا في المنسوب إليه من (ص ص ىْ)
62	153	إبدال الياء شبه الصائت واوا في (فَعُلَ) من (ص ص ىْ)
(63)	154	إبدال الياء شبه الصائت واوا في الاسم الممدود من (ص ص ىْ)
(64)	155	إبدال الياء شبه الصائت واوا في (فُعَيْل وفُعَيْلَة) من (ص ص ىْ)
67	143	إبدال الواو شبه الصائت ياء في صسغة (الفُعْلَى)...

القاعدة	الصفحة	تمثيلها اللفظفي المختصر
(68)	144	إبدال الواو المضعّفة ياء في (فُعَّل) من الأجوف
76	158	حذف الحركة الأخيرة من أجل اللواحق (تح.) و(م:...)
77	159	حذف الضمة أو الكسرة قبل (م:...)
[78]	160	حذف الحركة من آخر المضارع المجزوم أو الأمر
79	162	حذف إحدى الحركتين المتجاورتين قبل قفل مقطعي
79ب	163	حذف إحدى الفتحتين المتجاورتين قبل (تا)
(79ج)	163	حذف الكسرة عندما تسبقها ضمة في الماضي المجهول من الأجوف، وبعد القاعدة 93 في الماضي المعلوم من الأجوف، وكذا حذف الضمة عندما تليها كسرة في الماضي المجهول من الأجوف، وبعد القاعدة 93 في الماضي المعلوم من الأجوف
(84)	168	حذف الضمة بعد ياء (فُعْل) من (ص ئ ص)
85	169	لزوم المقطع الفتحي قبل اللواحق (تا)، (ة..)، (تْ)، (ن:...)، (يْ:...)، [(هـ..) مع الماضي]
86	169	لزوم المقطع الكسري قبل لاحقة النسب (يّ..)، وفي حالة جر الاسم
90	162	إدماج الحركتين المتجاورتين قبل مقطع كامل، إو في نهاية الصيغة
(90ب)	163	إدماج الكسرة في الضمة في الماضي المجهول من الأجوف
91	183	إبدال ياء المدّ فتحة قبل المقطع الكسري المقفل من المنسوب
93	170	إبدال الفتحة كسرة بعد فاء (فَعِلْ(تح.)) من (ص ش ص) أو (فَعَلْ(تح.) من (ص ئ ص)
93ب	171	حذف الضمة بعد ياء (فُعْل) من (ص ئ ص)
(94)	173	إبدال الفتحة كسرة قبل فاء (يَفْعَل) من (وْ ص ص)
95	174	إبدال الكسرة فتحة قبل المقطع الكسري الملاصق للاحقة النسب (يّ..)
96	175	إبدال الضمة كسرة قبل العين في صيغ من الأجوف، لتمييز اليائي عن الواوي
97	176	إبدال الضمة كسرة قبل لام الكلمة في صيغ من الناقص (أَفْعُل، تَفَاعُل، تَفَعُّل)
97ب	177	إبدال الضمة كسرة بعد فاء (فُعُول) من (ص ص وْ) [بعد قا. 52>...]
98	179	إبدال الألف الزائدة في آخر الصيغة صائتا مزدوجا /َ ئْ/
(99)	180	إبدال الألف الزائدة كسرة قبل لاحقة النسب (يّ..) جوازا، عندما لا تسبقها ألف أخرى
99ب	180	إبدال الألف الزائدة كسرة قبل لاحقة النسب (يّ..) وجوبا، في (فَعَالَى، فُعَالَى)
99ج	207	إبدال الألف الزائدة فتحة، مع إقحام المقطع /وْ/ قبل لاحقة النسب (يّ..) في بعض الصيغ (قا.125)
100	182	إبدال الياء المدّية ياءً شبه صائت، حينما تكون لاحقة صرفية ضمن السلسلة 76> 119> 27>...
101	185	إبدال ضمير المتكلم المدّيّ مقطعا فتحيّا صدره ياء شبه صائت، بعد أحد المقطعين /ص ا، ش ح/
102	188	إقحام نون الوقاية قبل ضمير المتكلم للنصب
103	190	تقصير ياء المدّ في صيغتي (تَفْعِيل، مَفْعُول) من الناقص..
104	191	إبدال ياء المدّ صائتا مزدوجا يائيا قبل ياء شبه صائت
105	182	إبدال الواو المدّية واوا شبه صائت، حينما تكون لاحقة صرفية ضمن السلسلة 76> 119> 27>...
106	193	إبدال الواو المدّية ياء مدّية في (مَفْعُول) من (ص ئ ص)، بعد القاعدتين: 31> 119
107	194	إبدال الواو المدّية ياء مدّية قبل الياء شبه الصائت لاماً للكلمة
108	191	إبدال الواو المدّية صائتا مزدوجا واويّا قبل واو شبه صائت
(109)	178	إبدال الفتحة كسرة في صيغ من الناقص مفتوحة اللام، في لهجة طيّئ
111	195	إقحام الفتحة بعد عين الكلمة في صيغ منسوب إليها من (ص ش ئ)

القاعدة	الصفحة	تمثيلها اللفظي المختصر
112	198	حذف الياء المتحركة بين ياءين أخريين..
[114]	202	حذف اللام مع حركتها في المضارع المجزوم والأمر من (ص صْ ش)
[115]	204	حذف اللاحقة (ة..) قبل لاحقة النسب (يّ..) أو لاحقة ج.مؤ.سا. (ات.)
[116]	205	حذف الهمزة الزائدة المفتوحة من ملحقات (أَفْعَلَ)
117	206	حذف همزة الوصل عند الاستغناء عنها
118	208	زيادة اللاحقة (ة..) في بعض الصيغ تعويضا عما لحقها من نقص..
119	209	تصحيح الحدود المقطعية
123	210	الإدغام المباشر
(125)	207	إقحام المقطع /وْ/ قبل لاحقة النسب (يّ..)، في بعض الصيغ جوازا.

8- دليل السلاسل القاعدية

السلسلة	الصفحة
س:1	92
س:1م	218
س:2	97
س:2م	219
س:3	98
س:4	100
س:5	101
س:6	103
س:7	106
س:8	106
س:9	107
س:10	109
س:10م	220
س:11	110
س:12	111
س:13	115
س:13م	116
س:14	115
س:15	116
س:16	119
س:17	120
س:18	122
س:19	122
س:19ب	221
س:20	125
س:21	126
س:22	127
س:23	128
س:24	128
س:25	130
س:26	130
س:27	131
س:28	131هـ(*)

السلسلة	الصفحة
س:29	132
س:30	133
س:31	133
س:32	135
س:32م	136
س:33	136
س:34	136هـ(*)
س:35	138
س:36	138
س:37	140
س:39	142
س:40	142
س:41	142
س:42	143
س:43	144
س:44	145
س:45	146
س:46	146
س:47	148
س:48	148
س:48ب	148 هـ(*)
س:49	149
س:50	150
س:51	151
س:52	152
س:52م	153
س:53	152
س:54 = س:52م	153
س:55	154
س:56	155
س:57	155
س:58	160
س:59	161

السلسلة	الصفحة
س:60	161
س:61	164
س:62	165
س:64	165
س:65	168
س:66	171
س:67 = س:1م	172
س:68	174
س:69	176
س:70	178
س:71	179
س:72	181
س:73	181
س:74	184
س:75	184
س:76	186
س:77	186
س:78	187
س:79	188
س:80	190
س:81	191
س:82	192
س:83	199
س:84	199
س:85	200
س:86	200
س:87	201
س:88	203
س:89	203
س:90	203
س:91	203
س:92	208
س:93	208

7- دليل الجداول والرسوم

فهرس المحتويات